مجموعة من التقدميين المغاربة







مجموعة من التقدميين المغاربة

الصراع الطبقي في المغرب

الطبعة الاولى
كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣

دار ابن خلدون للطباعة والنشر
ص . ب ٩٣٠٨ ـ بيروت ـ لبنان
هاتف : ٢٥٣٠٨٩

تقديم الناشر

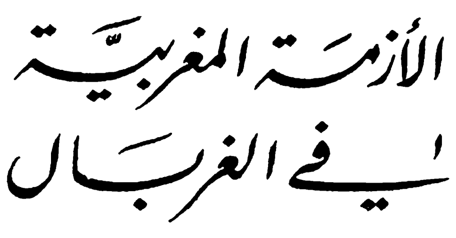
يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المغرب وضعت في بحر الاعوام الثلاثة الماضية (٧٠ ــ ٧١ ــ ١٩٧٢) ، نشر بعضها في مجلة « الحرية » ببيروت ، وبعضها الاخر ــ وهو القسم الاكبر ــ نشر في مجلة « انفاس » المغربية التي يصدرها ويشرف عليها « تجمع يساري مغربي » .

وتمثل هذه الدراسات اتجاها عاما لتحليلات « اليسار الثوري الجديد » الذي خرج عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية او عن الحزب الشيوعي المغربي (حزب التحرر والاشتراكية) .. وتتفاوت هذه الدراسات في تمثيلها لهذا الاتجاه العام نظرا لانها كتبت على مراحل زمنية متباعدة تعكس مرحلة النضوج النظري والسياسي في حينها .. هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان هذه الدراسات لا تمثل وجهة نظر مجموعة واحدة ــ وان كانت احداها هي الغالبة ، وهي مجموعة « انفاس » ــ انما تمثل وجهة نظر مجموعات او عناصر وافراد مختلفين .

وتبقى هذه الدراسات ــ بوجه عام ــ تمثل انضج تحليل علمي ــ بالمنهج الماركسي ــ للصراع الطبقي في المغرب وقضاياه المختلفة .

ــ الناشر

بيروت كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣



مُناضل تقدّمي مَغربي

الازمة المغربية في الغربـال
مناضل تقدمي مغربـي

يطرح عـــدد من المناضلين الثوريين العرب اكثر من علامـة استفهام حول ما يجري بالمغرب منذ اعلان استقلاله السياسي .

وأي محاولة للبحث عن أجوبة صحيحة للحالة الراهنة لـــن تتأتى الا بتحديد المسؤوليات السياسية في الماضي والحاضر والقاء الاضواء الكاشفــة على الخلفيــة الاديولوجية والاقتصادية للطبقات والفئات المتصارعة في المجتمـــع ، واجراء تشريح شامل لسلوكها وطبيعتها ، وبالتالي فضح الحقائق التي تخفيها القيادة البورجوازية الصغيرة التي قادت الجماهير الشعبية المغربية الى هزيمتها :

المقاومة من الكفاح الشريف الـــى الجريمـــة السياسية

لعبت « المنظمة السرية » دورا رئيسيا في المقاومـــة المسلحة ضد الاستعمار وفي سبيل الحصـول على الاستقلال السياسي . وقد برزت الى الوجـــود بعد نفي محمد الخامس عن المغرب فـــي (٢٠ اغسطس ١٩٥٣) ، وان كـــانت بوادرها موجودة قبل هذا التاريخ بكثير . وكان لزاما عـــلى دعاة العنف ان يحتاطوا مـــن المستعمرين ، ومن حزب الاستقلال الذي يؤمن بالعمل السياسي السلمي في حدود ما تسمح به المشروعية الاستعمارية .

واستطاعت « المنظمة السرية » بقيادة رئيسها الزرقطوني أن

تكون البادئة باشعال فتيل المقاومة . ولعبت شعبية الملك المنفي دورا هاما في تطور الكفاح المسلح بشكل تلقائي . وحتى المنظمة السرية كانت تضرب على نغمة الملك الشرعي ، ووزعت صوره على نطاق واسع ، وجعلت من عودته الى العرش مطلبا اساسيا مرتبطا بهدف الاستقلال . وكانت هذه الجماعات المسلحة تمارس عمليا الارهاب المسلح وتهتدي نظريا بتلك الافكار التي غرستها البورجوازية على طريق حزب الاستقلال في اوساط الشعب . وكان شارب الخمر مثلا يتساوى مع الخائن في عقوبة الاعدام . وكان اطلاق النار على شرطي فرنسي وقتل مدخن سجائر مغربي يعدان واجبا وطنيا . اذ ان السكير والمدخن اعداء للوطن ، والملك يشخص السلطتين الدينية والدنيوية ، وعدو الدين والوطن عدو الملك والعكس بالعكس . وهذا التبرير هو الذي استعمل بعد الاستقلال عندما خرجت المنظمة السرية الى العمل العلني برئاسة الفقيه محمد البصري . وقد اتخذ منها حزب الاستقلال قوته الضاربة . وسرعان ما سقط بعض اعضاء الحزب الشيوعي تحت رصاصها (١) . وشملت التصفية الدموية عشرات من المقاومين التابعين لمنظمة « الهلال الاسود » لان اعضاءها ، وكانوا يمثلون نخبة من الشباب المتعلمين ، رفضوا الخضوع لسلطة حزب الاستقلال .

وتحولت المقاومة الى اداة للقمع والارهاب في خدمة الحزب والقصر معا ، خصوصا بعد ان احتل عدد من اعضائها مراكز هامة في دوائر الشرطة . وأغدق الحكام بسخاء على اعضائها امتيازات اقتصادية هامة كرخص الاستيراد والتصدير ، وأسهم في الصفقات التجارية ، ورخص خطوط النقل المدني وغيرها من الامتيازات التي

---

(١) من بين المقتولين عبد الكريم بن عبد الله عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي .

تدر عليهم أرباحا طائلة . فهل كان لكلمة الاستقلال المنشود ، بالنسبة الى المقاومين والمكافحين ، مدلول ثوري واضح يرمي الى بناء مجتمع جديد على اسس العدالة والديموقراطية ويقطع الطريق على الاقطاعية والبورجوازية المستغلة ؟

تجيب الاحداث التاريخية انه لم يكن هناك مدلول واضح ، او مخطط من هذا القبيل ، بل المخطط الذي كان اذ ذاك ، في طي الخفاء ، هو مخطط الاقطاعية والرجعية ، بتواطؤ مع الاستعمار الجديد ، الذي كان يهمه ولا يزال ، الاحتفاظ بمصالحه وتنميتها في ظل الاستقلال الشكلي . « اما ما نشاهده اليوم من اوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية متدهورة ، انما هو ناتج عما دبر ونفذ بكل الوسائل اثناء السنوات الاولى من الاستقلال . وهذا ما يجب على الشباب ان يدركه ويلمسه » (٢) .

ولما اشتد الصراع بين الاحزاب السياسية ، رأى حزب الثوري والاستقلال الضعيف جماهيريا وعدديا ، ان القصر يتعاطف مع حزب الاستقلال الذي يسيطر على المقاومة وجيش التحرير ، فدفع ببعض اعضائه الى تأسيس « الهيئة الريفية » وهي جمعية تنادي بقيام الجمهورية التي وضع اسسها عبد الكريم الخطابي بطل حرب الريف . واتجه اعضاء هذه الهيئة الى جبال الريف حيث كانوا يتهيأون لنشر افكارهم ، الا ان المقاومة التي كانت تقوم بدور الجندرمة لصالح القصر والحزب ، باغتتهم وأسكتت أصواتهم تحت طلقات الرصاص .

ولقد حل الخوف والحذر محل العطف الذي كانت الجماهير تكنه للمقاومة خصوصا بعد أن اصبح بعض اعضائها ينهبون ويرتكبون اعمالا مؤذية .

---

(٢) عبد الرحيم بو عبيد ـ الشباب المغربي امام مسؤولياته ـ ص ٤٠

وشعر القصر بخطر هذه الجماعات المسلحة التي عجز الحزب عن مراقبتها ، واتخذ من الجو الارهابي الذي خلقته ذريعة لضرب نواة جيش التحرير الذي تأسس في مطلع الاستقلال وبقي يقاوم الاحتلال الأسباني في الصحراء المغربية . ولم يعد محمد الخامس يسدل عطفه على المقاومين الذين أرجعوه الى عرشه . اما علال الفاسي فقد نزع صفة المقاومة عن اغلب المتمردين عليه وطردهم من الحزب . وباعتبار هؤلاء المقاومين منحدرين من اصل فقير ، وغير متسلحين بأي وعي ثوري ، فقد اصبحوا يمثلون أحط الاشكال البورجوازية شراسة وتلهفا على جمع المال ، ولعبوا ادوارا خطيرة في ارشاء وتصفية العناصر التي ظلت وفية بشكل او بآخر لمصلحة الشعب .

ولا غرابة ان نجد اليوم الاغلبية الساحقة من المقاومين القدامى منضمين الى جمعية قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي ، ويرأسهم السفاح الجنرال أوفقير .

ومع كل ذلك فقد استمر عدد قليل من افراد المنظمة السرية متشبثين بفكرة الكفاح المسلح لمواجهة الحكم الاقطاعي ، جاعلين من حزب الاتحاد الوطني واجهته السياسية . ومنذ اعلان الاستقلال حتى الآن بلغ عدد الذين نفذ فيهم حكم الاعدام خمسة وعشرين شخصا ، بينما قتل اثني عشر آخرون في اصطدامات مع القوات الحكومية في ضواحي مدينة مراكش وبني ملال والدار البيضاء . ولا يزال حتى الآن حوالي مائة وخمسين منهم يئنون داخل سجون الاقطاعية . واذا ما استطاع هؤلاء المقاومون المتمردون نيل عطف الجماهير في اوقات معينة ، فانهم لم يتمكنوا من كسب مساندتها الفعلية ، لان التنظيمات التي ارادوها ثورية تفتقر الى النظرية الثورية ، وتحلق بسذاجة فوق جميع الشروط الموضوعية والاقتصادية وتتجاهل الاعتبارات الطبقية ، وبذلك بقيت منحصرة

في المحيط الذي سجنتها فيـه الاديولوجية البورجوازية الاقطاعية التي قادت الشعب المغربي الى هزيمته وهو يرقص هاتفـا بانتصار « ثورة الملك والشعب » !

حزب الاتحاد الوطني
بين الدجل السياسي والحقيقة الثورية

نتج عن الانقسام الحاصل داخل حزب الاستقلال يوم ٢٥ يناير ١٩٥٩ ، قيام حزب جديد يوم ٦ ديسمبر من نفس السنة تحت اسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وضم عددا كبيرا من العناصر المتقدمة والكوادر العمالية التي قررت الانفصال عن قيادة الحزب الرجعية التي يتزعمها علال الفاسي . وانضم الى الحزب الجديد عدد من المتذمرين والغاضبين القادمين من حزب الثوري والاستقلال .

واذا كانت عوامل الانفصال تترجم رغبة البورجوازية الصغيرة في احتـلال مكانتها في المجتمـع ، فان الشعارات التي طرحها الحزب الجديد ، كالجلاء والتحرر الاقتصادي والاصلاح الزراعي ، انتزعت عطف وحمـاس الجماهير الكادحـة ، واستقطبت فئات البورجوازية الصغيرة والملاكين العقـاريين المتوسطين ، واستغل الحزب حماس الطلبة والشبيبة عموما لنشر افكاره التي تفتقر ، في ميدان الممارسة الفعلية ، الى الرؤية الثورية الواضحة . الا انه ظل عاجزا عن تحديد اختيـاره وسجينا لشعارات مغرية جذابة لا تتجاوز حدود الاثارة اللفظية . وانحصر نفوذه بالمدن ، وبرهنت انتخابات المجالس البلدية والغرف التجارية وحتى البرلمانية عـن فوزه النسبي . ولم يستطع ممارسـة اي تأثير ملحوظ في البادية حيث يسحق الاقطاع طبقة الفلاحين بواسطة الاضطهاد والقمـع والترهيب الديني .

واستمرت الصراعات الذاتية في صفوف الحزب وبؤسه الاديولوجي وانعدام الديموقراطية في تنظيماته ، تعكس مواقفه السياسية المتقلبة والمتناقضة . فتارة تطلع شعاراته منادية بقلب الحكم الفردي الاقطاعي ، وتارة اخرى تنطلق مطالبة بفتح الحوار مع القصر لاعطاء الكلمة للشعب . وتتجلى مواقف الحزب السياسية من خلال عنف او اعتدال لهجة صحيفته « التحرير » . وعوضا من ان يوجد لنفسه جذورا قوية وسط الجماهير ويعتمد على ثوريتها الخلاقة لمواجهة الحكم العميل ، كان الحزب على العكس يوهم الجماهير انه قادر على قلب الاوضاع وتوفير السعادة للبؤساء والمعذبين . وطالما نشبت اصطدامات دموية بين العمال والفلاحين وسلطات القمع ، فيكتفي الحزب باستغلال جوانبها الدعائية ، بينما يهمل ابعادها الجماهيرية والتنظيمية . ولما اقدم الحكم الملكي سنة ١٩٦٣ على اعتقال وقمع جميع اطارات الحزب بتهمة التآمر على سلامة الدولة ، لم تقم الجماهير بأي رد فعل ، ولم يكن لديها أي استعداد للنزول الى الشارع لان الارتباط العضوي والتنظيمي منعدم بينها وبين الحزب . وخلاف ذلك تجلى في مظاهرات ٢٣ مارس ١٩٦٥ التاريخية حينما عجز الحزب عن الاستفادة منها بتطويرها من مظاهرات عفوية الى تمرد منظم لعزل الحكم الاقطاعي والاطاحة به . واكتفت القيادة الحزبية بالتفاوض مع الملك على حساب نضال جماهيري استغرق ثلاثة ايام واسفر عن ازيد من الفي قتيل وجريح . تلك المفاوضات المشؤومة التي توجها الحكم الاقطاعي باختطاف واغتيال المهدي بن بركة . وطبيعي ان لا تهتدي القيادة البورجوازية الصغيرة الى التنظيم الثوري الجماهيري للرد بحزم وصرامة على العنف الرجعي الدامي ولفرض الحلول الثورية الحاسمة لسبب واحد هو انها تتمادى في معاداة النظرية الثورية.

ان المواقف السياسية الغامضة والاخطاء افقدت الاتحاد الوطني عطف الجماهير رصيده الوحيد ، واساءت كثيرا الى سمعته

وسط الجبهة الديموقراطية العالمية .

فكيف يفسر رفض الحزب اتخاذ أي موقف ضد الامبريالية اثر موت البطل الثوري الكبير شي غيفارا ، في حين انه لم يتأخر في بعث برقية عاجلة يقدم فيها تعازيه الحارة الى عائلة الجنرال الاميركي ايزنهاور ؟

وكيف يبدي الاتحاد الوطني تعاطفه الكامل مع كبير الرجعية المصرية سيد قطب في محاولة لانقاذه من حبل المشنقة ؟

ان الحزب الذي آذاع جهارا ان جثة المهدي ستظل دائما بينه وبين الحكم (٣) ، أعلن بمناسبة زيارة الملك الى فرنسا ، انه يتمنى ان يكون اللقاء المغربي الفرنسي مناسبة لالقاء الضوء على حقيقة « المجرمين » في قضية بن بركة ! (٤)

فهل يوجد اليوم « المجرمون » بين الحزب والحكم بدلا من جثة المهدي ؟

ان التناقضات الصارخة التي تنخر هياكل الاتحاد الوطني ادت به في النهاية الى ان ينقسم الى ثلاثة فصائل رئيسية :

١ ـ الجناح النقابي بزعامة المحجوب بن الصديق الذي أدت به النزعة النقابية الانتهازية الى الركوع غير المشروع امام معبد الاقطاعية الملكية .

٢ ـ جناح محمد البصري وعبد الرحمن اليوسفي الموجودين

(٣) تصريح عبد الرحيم بو عبيد لـ « نوفيل اوبزرفاتور » .

(٤) من مقال المهدي العلوي في « لوموند » .

بالخارج ، وهو يدعو الى الارهابية للوصول الى السلطة السياسية، وهذا الجناح عرض الحزب لضربات متتابعة ومميتة خلال الست سنوات المنصرمة .

٣ ـ الجناح اليساري التقدمي ، ويتكون اعضاؤه من المثقفين الثوريين ويحاول تركيز تنظيماته الاساسية في منظمة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب التقدمية . ويخوض صراعا ثلاثيا ضد الجناح النقابي المنحرف وضد الجناح الارهابي المغامر ، وضد الحكم الملكي الاقطاعي . وقد برز اليسار التقدمي لاول مرة في المظاهرات الطلابية التي نظمها قبل اربعة اشهر تضامنا مع المناضلين التقدميين المعتقلين والمختطفين باسبانيا . وبرزت مواقفه كذلك في احتفالات عيد الشغل في اول ايار المنصرم . فعلى الرغم من الحصار الذي ضربته القيادة النقابية الانتهازية ، فقد استطاع الشباب التسرب الى صفوف العمال ، وطرحوا شعارات ثورية ضد الحكم الاقطاعي اذهلت المنحرفين النقابيين القابعين في المنصة الرسمية .

وعبرت الاضرابات الطلابية الاخيرة بقوة عن نشاط اليسار التقدمي مما جعل القيادتين السياسية والنقابية معا ، ترفضان علانية التضامن مع الطلبة المعتقلين . وفي غمار السكوت الكامل للقيادات السياسية التقليدية عن حملة الاعتقالات في صفوف التقدميين ، اعلن اليسار التقدمي من خلال المنظمة الطلابية استنكاره الشديد للارهاب الملكي المسلط على الشعب . وقام الحكم باعتقال القيادة الطلابية وهدد بابقائها داخل السجون الخاصة التي يسميها معسكرات التجنيد . الا ان التضامن الرائع الذي ابداه الطلبة في مجموع انحاء المغرب مع اخوانهم جعل الحكم يتراجع ويأمر باطلاق سراح المعتقلين ، وهذا لم يمنعه من محاولة تفجير المنظمة الطلابية من الداخل عن طريق شراء بعض العناصر القيادية اثناء الاجتماع المنعقد بينه وبين ممثلي الطلبة بافران قبل

ثلاثة اشهر .

وقد بات واضحا ان اليسار التقدمي يستهدف حقد الحكم الاقطاعي من جهة ، وستار التعمية الذي تحاول القيادةالبورجوازية الصغيرة ان تسدله على نشاطه في محاولة لاخراس كل الاصوات الثورية . وفي فصل الشتاء المنصرم (١٩٧١) « استعملت القيادة اسلوب التجويع ضد المناضلين الملتجئين خارج المغرب ومنعتعنهم «الاسعاف» الذي كانوا يتقاضونه ، وحكمت عليهم بالبؤس المدقع والتشرد في البرد القارس بين المعامل في باريس وبروكسيل » .

ان اليسار التقدمي الناشىء لم تتوفر لديه بعد امكانيات التوغل في صفوف العمال والفلاحين ، الا ان تحليلاته للاوضاع السياسية والاجتماعية تنطلق من النظرة الجدلية المادية للتاريخ ، ويرى ان أي عمل ثوري لا يمكنه ان ينجح دونربطه بحركةالجماهير الكادحة . وهو يلح على ضرورة تسلح المناضلين بالوعي الطبقي الذي يجسد وحده الارضية الصالحة لمواصلة الكفاح وبشكل منظم ومركز ضد الحكم الرجعي الاقطاعي وضد اديولوجية البورجوازية الصغيرة .

الطبقة العاملة المغربية ضحية الاستغلال والانحرافية

لعبت الطبقة العاملة المغربية دورا اساسيا في التنظيمات السياسية وفي حركة المقاومة التي كانت متمركزة بالمدن . وعندما اراد الاستعمار الفرنسي منح المغرب استقلاله السياسي لكي يتفرغ الى تصفية الثورة الجزائرية ، كان اول عمل قام به هو اطلاق سراح المعتقلين السياسيين والنقابيين . وفي جو الفرح وترقب عودة الملك من المنفى واعلان الاستقلال ، عقدت الاطارات النقابية

اجتماعا شبه سري يوم ٢٠ مارس ١٩٥٥ بمدينة الدار البيضاء وأسست الاتحاد المغربي للشغل . وكما وقع للمنظمة السرية ، فان القيادة النقابية بدورها لم تستطع ان تتخطى الاديولوجية البورجوازية وسقطت كغيرها في تمجيد الملك المحبوب . وحظيت مقابل ذلك بمساعدات واسعة كالعمارات والاموال والسماح لجيش من البيروقراطيين بالتفرغ للعمل النقابي مع منحهم اجورهم من خزينة الدولة . ولم يعد ممكنا التمييز بين مهمة النقابي والموظف الحكومي . وأصبح كتاب اتحادات الشغل المحلية يجسدون سلطة قائمة الى جانب سلطة الادارة . وكانت حفلات عيد الشغل تجري تحت الرئاسة الفعلية للملك آلذي يدشن المهرجانات العمالية بخطاب « ابوي » الى مجموع المغاربة . ويعتبر ضيوف المنظمة النقابية كضيوف رسميين . وتختتم حفلات عيد الشغل في اليوم الثاني بحفلة استقبال فاخرة تقام في القصر الملكي على شرف « النقابيين » ! وبسهولة توفق الاقطاع والبورجوازية الى تلفيم القاعدة العمالية (٥) .

ولما تأسس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كان المحجوب بن الصديق من بين متزعميه . وكان هدفه الخروج من عهد الحجر الذي يفرضه عليه علال الفاسي قصد التمكن من الانفراد بقيادة المنظمة العمالية . وأكدت جميع الوقائع ان بن الصديق كان في البداية يضع نفسه في موقع الثوري الماركسي . وأحرز بذلك على مساندة جميع الكوادر الواعية داخل النقابة وخارجها . وتم له اقصاء منافسه الطيب بوعزة الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل حينما عينته حكومة عبد الله ابراهيم

---

(٥) جدد الملك تهدئته للنقابيين الانتهازيين في تصريح ادلى به لمجلة « نوفيل اوبزرفاتور » عدد ٢٩٥ سنة ١٩٧٠ .

سفيرا بيوغوسلافيا . وتمكن بن الصديق من السيطرة على المنظمة النقابية وجعلها تحت رحمة بيادقه بعد ان « طهرها » من جميع الثوريين . وحدثت عدة انشقاقات داخل النقابات بسبب الاستبداد والمظالم التي يطبقها بن الصديق . وهذا ما استغله علال الفاسي وشكل الاتحاد العام للعمال المغاربة . وقدم القصر الملكي تأييده للنقابة المزيفة ومنحها اكبر المساعدات .

ولم يكن هذا العمل الانشقاقي يؤثر في البداية على الاتحاد المغربي للشغل . وتقول الاحصائيات ان مدخول الاشتراكات للمنظمة كان يتجاوز سنويا ثمانمائة الف دولار . وكان بن الصديق يعطي تعليماته بطرد جميع العمال من صفوف النقابة اذا هم تأخروا عن تسديد اشتراكاتهم . وكانت علاقة النقابة بالعمال لا تختلف كثيرا عن علاقة البقال بالزبائن .

وفي خلال بضع سنوات فقط اصبح جميع المسيرين النقابيين يتمرغون في المتع والبذخ وينافسون موظفي الحكومة في ركوب سيارات المرسيدس وممارسة الصفقات التجارية وتكديس الاموال في البنوك الاجنبية .

ومع اشتداد المعركة السياسية بين الحركة التقدمية والحكم الاقطاعي، تبلور الاتجاه النقابي الانهزامي الذي يتزعمه بن الصديق . وطرحت على الساحة المغربية شعارات كثيرة تنادي بالابتعاد عن العمل السياسي وبالكفاح فقط من اجل الخبز . وفي سنة ١٩٦٣ اعلن بن الصديق في المؤتمر الثالث للمنظمة النقابية ابتعاده النهائي عن السياسة واكتفاء المنظمة بالدفاع عن المطالب المهنية والنقابية . ولم يتردد الملك في تهنئة بن الصديق على موقفه « الشجاع » ، وفتح ابواب الوظيفة العمومية امام ما تبقى من الكوادر النقابية .

وأضحى كل من يرغب في المحافظة على وظيفة او يريد الحصول على منصب جديد ان يتقرب من المحجوب بن الصديق . وظهر سخاء الحكم الاقطاعي حينما جعل مكتب تسويق وتصدير البواكر والحوامض تحت الادارة المباشرة « المنقابيين » ، ومن ابرزهم شقيق بن الصديق الذي يحتل فيه مركزا هاما . وعلى هذا الشكل تحول الموظفون النقابيون الى خدمة النظام ، ولم يعد أي واحد منهم بقادر على المخاطرة بمصلحته مقابل الدفاع عن مطالب العمال . وهذا ما تأكد بشكل لا جدال فيه اثر اعتقال بن الصديق في يونيو ١٩٦٧ ، اذ لم ينجح ولا اضراب واحد في مجموع المغرب .. فما كان للكوادر المنتفخة ان تتمرد على مصدر نعمتها . وقد أثنى الحكم الاقطاعي على موقفها الرزين ، وتفهم مطالب قائدها السجين . ولاول مرة في تاريخ المعتقلات المغربية يتمتع احد السجناء بغرفة للنوم والزيارات الخاصة ، وثانية للاكل والمطالعة والاستماع الى المذياع .

أفلم يتحدث الطابور النقابي الخامس جهارا عن حكمة ورأفة الملك الشاب ؟

ان هدف الحكم الاقطاعي من وراء اعتقال بن الصديق ، بسبب احتجاجه على موقف الحكومة من التحركات الصهيونية ، هو كسب معركة سياسية باقناع الرأي العام الداخلي والخارجي انه وحده السيد المطلق ، وليست هناك أية قوة تستطيع منازعته السلطة ، ولو كان الامر يتعلق بممثلي الطبقة العاملة .

غير ان الحكم الذي لا يتردد في ذبح الثوريين الحقيقيين ، لا يمكن ان ينسى ، رغم الخلافات الثانوية ، المساعدة الثمينة التي قدمتها له القيادة النقابية الانتهازية وهو في أشر ايامه عزلة ، اثناء افتضاحه في قضية اختطاف بن بركة ، سواء على الصعيد

الوطني او العالمي . والى جانب الحكم الاقطاعي فان المنظمـــة العالمية للنقابات الحرة الخاضعة لنفوذ الامبريالية الاميركية تغدق منحها على بن الصديق وزمرته ، بينما يقوم « براون » النقـــابي الامريكي المزيف بنشاط محموم بالمغرب تحت رعاية بن الصديق الذي تفسر زياراته المتكررة لامريكا ارتباطه بالعمل التخريبي الذي تقوم به الامبريالية ضد الحركة العمالية الافريقية . ولا شك ان المصير المحزن الذي آلت اليه الطبقة العاملة المغربية هو حصيلة لمؤامرة رجعية امبريالية قام فيهـــا النقابيون الانتهازيون بدور مخز جبان .

الحزب الشيوعي الحالم بالديمقراطية في ظل الاستبـــداد الاقطـاعي

يعد الحزب الشيوعي المغربي من أقدم الاحزاب السياسيـــة بشمال افريقيا . وقد أسسته جماعة من المثقفين الفرنسيين عام ١٩٣٦ . ومنذ البداية برز على المسرح السيـــاسي كقوة متفككة متمثلة في جماعات عديدة ينقصها الرباط العضوي وتنعدم لديها استراتيجية محددة وبرنامج موحد واضح . وكان المغاربة يمثلون داخل هذه الجماعات نسبة ضئيلة عدديا وغير ناضجة فكريا .

واستهدف الحزب الشيوعي عام ١٩٣٩ الى أول اضطهاد له على يد سلطات الحماية الفرنسية . وحاول المحامي ليون رونـــي اعادة تنظيم الحزب في غضون ١٩٤٠ . الا ان الحزب نتيجـــة تركيبه ، تحكمت في سياسته تصورات خاطئة لا علاقة لهـــــا بالواقع المغربي . فكان يطرح مثلا شعار : انتصار الشعب المغربي مرتبط بانتصار الشعب الفرنسي . ولما تقدمت الحركة الوطنية عام ١٩٤٤ بوثيقة المطالبة بالاستقلال ، رفض الشيوعيون التوقيع عليهـــا ، واعتبروا حينذاك ان المجهود الحربي للقضاء عـــلى

الفاشستية هو هدف الساعة . وكانوا بذلك ينطلقون من مواقف شوفينية متصلبة تضع مصلحة الشعب الفرنسي في مقدمة جميع الاهداف .

« لقد تكون الحزب الشيوعي المغربي من عمال ومثقفين اوربيين كانوا يعيشون في بلادنا ، ورغم اخلاصهم وشجاعتهم وروحهم الاممية التي يجب التنويه بها ، فان الحزب في مثل هذه الظروف الموضوعية ، كان لزاما عليه ان يكون صورة لعجز الحركة الشيوعية الدولية ، غداة الحرب العالمية الثانية ، وخاصة الاحزاب الشيوعية المغربية ، عن القيام بحل مناسب لبعض المشاكل الموضوعية في العالم ، وخاصة بروز حركة قوية للتحرر الوطني على المسرح العالمي .

« لقد ظهر ضعف الحركة الشيوعية الدولية ، وبالاخص الاستهانة بأهمية حركة التحرر الوطني ومقدرتها الثورية المعادية للامبريالية في الاتجاه الاصلاحي الذي غلب على الحزب الشيوعي المغربي فيما بين سنتي ١٩٤٤ – ١٩٤٦ » (٦) .

وعندما صعد علي يعته الى سكرتارية الحزب الشيوعي المغربي ، شهدت سنة ١٩٤٨ ابعاد جميع الفرنسيين من مراكز القيادة ، وانعقد في نفس السنة المؤتمر الثاني للحزب الذي أعلن ما يلي :

« ان طريق الخلاص هو مواصلة الكفاح فوق تربة الوطن. اما الالتفات الكلي الى المشاكل الخارجية فلن يمكنه الا ان يجسم خطرا بالغا على مصلحة البلاد » .

---

(٦) من تقرير الحزب الشيوعي في مؤتمره السنوي ١٩٦٦ .

وكان الاعلان بمثابة الابتعـــاد عن سياسة التبعية للحزب الشيوعي الفرنسي ، ومحاولة من القيادة الجديدة اعطاء الحزب استقــلاله وطابعه الخاص في اختيـــار مواقف اكثر واقعيــة وايجابيــة .

غير ان الانتماءات الاجتماعية ونوعية التفكير المتحكمة في كــوادر الحــزب الشيوعــي الــذي ينحــدر معظمهــم من مثقفي البورجوازية المتوسطة والصغيرة ، جعلت الحزب عاجزا عـــن فرض وجوده لا سياسيا ولا جماهيريا . يضاف الى كل ذلـــك العداء الشديد الذي تكنه القيادات السياسية البورجوازية الــى الحركة الشيوعية ، والقمع المسلط على الحزب من طرف الحكم الاقطاعي . وهناك عدة عوامل اخرى حتمت على الحزب الشيوعي تكريس كل نشاطه للدفاع عن وجوده القانوني وممارســة نشاط حر . وأدى به الحال الى اتخاذ عدة مواقف تتنافى مع المخطط الماركسي اللينيني الصحيح . فلقد كان الدكتور مسواك عضــوا بارزا في المكتب السياسي للحزب . وفي نفس الوقت كان ولا يزال طبيبا خاصا للملك . ولعب دورا هاما في تحضير زيارة الملك الى الاتحاد السوفياتي . وبذلك ساعد الشيوعيون الحكم على الخروج من العزلة الدولية التي حصرته فيها السياسة الديغولية بسبـب قضية بن بركة . وفي خضم حملة الارهاب ضد الديمقراطيـــة ومنع جميع الصحف التقدمية ، سمح النظام للحزب الشيـــوعي الممنوع بمواصلة اصــــدار اسبوعيته ، وبالتدريج تخلى الحزب الشيوعي عن اسمه القديم ومارس لاول مرة نشاطه بحرية تحت اسم : حزب التحرر والاشتراكية !

وحينما اجتاز الحكم مرحلته القاسية ، واسترجع علاقاته الطيبة مع الاستعمار الفرنسي الجديد ، لم يتأخر في انزال الضربة بالشيوعيين ومنع حزبهم بتهمة اعادة تأسيس منظمة ممنوعــة

ومعادية للدين . ولم يتمكن الحزب الشيوعي من الخروج من الاطار الضيق الذي حصر فيه نفسه سواء على صعيد السياسة الوطنية او الدولية . وبقي ، تبعا لذلك ، غير قادر على التأثير لا في مجرى الاحداث ولا في الرجال . ومعظم مواقفه تنطلق من الخط العام الذي تسير فيه استراتيجية الاتحاد السوفياتي على الرغم من محاولته تجنب الدخول ، كطرف في النزاع ، بين الدولتين الاشتراكيتين الكبيرتين .

واذا لم يعلن الحزب الشيوعي بصراحة تأييده لحرب التحرير الفلسطينية ، فانه كذلك لا يسقط من كتاباته معزوفة الحل العادل .

ويتضح الاضطراب الايديولوجي للحزب في تقديراته الخاطئة لقوة البورجوازية الصغيرة وفي سكوته التام عن السياسة الانتهازية للقيادة النقابية المنحرفة .

ولما احتد الصراع بين النقابيين الانتهازيين وبين التقدميين ، اختار الحزب الشيوعي سلوك « لا عين رأت ، ولا أذن سمعت » . وتحت ضغط كوادره الاكثر ثورية اضطر الى اعلان موقف وسط : « اننا لا نسمح لانفسنا بان نحكم على منظمة من المنظمات اليسارية او نقطع معها العلاقات او نعاديها او ندخل في حرب معها بانعزال او باتفاق مع منظمة اخرى (...) ذلك ان المنظمات اليسارية تنتمي الى جماهير شعبية وكلها تتمتع بنفوذ في الداخل والخارج » (٧) .

واذا كان مثل هذا المنطق مقبولا في تحليلات الحزب

(٧) على يعته ـ المبادىء ـ عدد ٦ ـ ١٩٦٥ .

الشيوعي ، فان حزب الاستقلال حامل راية الرجعية يتمتع هو ابضــا بنفوذ في الداخل والخـــارج ، لذا يجب على الحزب ان لا يعاديه وان لا يدخل معه في حرب ، ويؤدي به الحال الى دوس الصراع الطبقي والاديولوجي تحت الاقدام ، وتلك هي بداية لمسخ النظرية الثورية واستئصال نضالها العنيد ضد المواقف الانتهازية والرجعيــة .

وليس القصد من هذه الانتقادات المبنية على حقائق واقعية، التقليل او النيل من كفاح الشيوعيين المغاربة ، وانما لتشخيص بعض جوانب المعضلة وتصحيح الاخطـاء وسلـوك سياسة ثورية حقيقية لفضح خونة الطبقة العاملة ، وتقديم تفسير علمي لاسباب فشل البورجوازية الصغيرة ، وطرح برنامج بديل جلي وواضح أمام الشعب وخاصـــة الشبيبة التي بدأ اليأس يتسرب الـــى صفوفها بعـــد ان تأكدت من الفشل الذي آلت اليه القيـــادة البورجوازية الصغيرة . ان الحزب الشيـــوعي لن يكون جديرا باسمه الا اذا عرف كيف يتوغل داخل صفوف الكادحين ويجعـل من الثورية في ميدان التطبيق منارة تنير طريق الكفاح للجماهير المعـــذبة والمضطهدة وترشدها الى مصــــدر حرمانها ومن هم اصدقاؤها واعداؤها واشكـال الكفـاح الضرورية لانتصارها « اذ ينبغي ان يدرك الشعب العامل سبب تعاسته ومع من ينبغي عليه ان يتحد للنضال في سبيل الخلاص من البؤس » .

الاقتصاد المغربي يحقق السيطرة الامبريالية والصهيونية

تبين مما سلف ان الحركة التقدمية بالمغرب تجتاز احدى مراحلها المضطربة والمتصفة عموما بالشلل والجمود والانحرافات.

ونتطرق الآن للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ودور الاستعمار الجديد في المحافظة على مصالحه الاساسية ومن خلال حمايته المباشرة ، الاقتصادية والعسكرية ، للحكم الملكي الاقطاعي المتمسح على اعتاب الرأسمالية العالمية وفي مقدمتها الامبريالية الاميركية .

على عكس ما هو واقع في البلدان العربية الاخرى في شمال افريقيا ، تختلف الاوضاع بالمغرب لا بسبب خضوعه التام للسيطرة الاقتصادية الاجنبية فحسب ، بل ولان اقتصاده يكتسي بالمدن صبغة شبه رأسمالية ، بينما يتميز في البوادي بعلاقات اقطاعية تختلف اشكالها باختلاف المناطق . ويمكن اعطاء النظام القائم حاليا بالمغرب تعريفه الحقيقي وصفته الشاملة كحكم اقطاعي شبه رأسمالي .

ولنوضح الآن هذه الصفة بالارقام الرسمية . تشير الاحصائيات الى ان ثمانين بالمائة من سكان المغرب البالغ عددهم حوالي اربعة عشرة مليون نسمة ، يعتمدون في عيشهم على القطاع الزراعي الذي يشكل اربعين بالمئة من مجموع الدخل الوطني . ويسيطر عشرة بالمائة من الاقطاعيين على ستين بالمئة من الاراضي الصالحة للزراعة . ويستحوذ المعمرون الفرنسيون والاسبان على خمسمائة الف هكتار في المناطق الاكثر خصوبة . في حين ان خمسين بالمائة من سكان البادية لا يملكون اي شبر من الارض ، وتتوزع ملكية الباقين ما بين هكتار وهكتار ونصف، ويخيمون في الاراضي القاحلة ، وتحت ثقل الضرائب والغرامات ومطاردة اعوان السلطة ، يضطر عدد كبير منهم كل سنة الى ترك ملكياتهم الصغيرة والالتحاق بجيش العاطلين في المدن القصديرية بالقرب من المراكز الصناعية . وتشمل البطالة خمسين بالمائة من العمال الزراعيين . ولا يتجاوز معدل الدخل السنوي للفلاح

اكثر من اربعين دولارا بينما يفوق الدخل السنوي للاقطاعي ألفا ومائتي دولار التي تنسبها اليه الاحصائيات الرسمية . وبالرغم من ان الجماهير الفلاحيةبالبادية تمثل السواد الأعظم من سكان المغرب فانها لا تنال سوى عشرين بالمائة من الدخل الوطني . وتنهب الاقطاعية والرأسمالية الزراعية خمسين بالمائة من الدخل الوطني وهي لا تمثل سوى خمسة بالمائة من عدد السكان .

وتتسم السياسة الاقطاعية في البادية بتعميم الجهل والبؤس ، حيث تبلغ نسبة الامية بالمغرب ستة وثمانين بالمائة ، بينما تصل وسط الجماهير الفلاحية الى ثلاثة وتسعين بالمائة .

ويوجد نصف سكان البادية القادرين على العمل في بطالة مزمنة متفاحشة الى درجة ان الحكم الاقطاعي امام استفحال الوضع وتفاقمه ، التجأ الى عدة اجراءات ديماغوجية ، فحاول ، خداعا وتدجيلا ، ان يوهم الشعب بأن مشاكله الكبرى يسببها التطور الديموغرافي للسكان ، وان طريق الرفاهية والسعادة تكمن في تعاطي اقراص منع الحمل!! والحقيقة ان الطبقة الاقطاعية المستفيدة من الوضع الحالي هي التي يقلقها ازدياد عدد حفاري قبرها بنسبة ثلاثمائة وخمسين الف كل سنة . وشعورها بالخطر على مصالحها ووجودها ، هو الذي دعاها الى الاستغاثة بالخبراء الاجانب ليضعوا مخططا لتحديد النسل ، وذهبت الى ابعد من ذلك حيث جندت المرتزقة من رجال الدين ليشاركوا بالنداءات الدينية ، في الدعاية لابادة المواليد .

ورغم كل شيء فان المعذبين لم يفكروا سوى في حل واحد، هو التمرد والعنف المسلح ، وقامت انتفاضات للفلاحين فيمنطقة الريف ، وبآيت زليطس باقليم اغادير ، وبسطات قرب الدار البيضاء وفي غيرها ، وأسفرت عن مئات من الضحايا ، وتعرض

الكادحون على يد الجيش الملكي الى حملات تقتيل وتذبيح نادرة الوحشيـــة .

ومن اجل الابقاء على الجماهير الفلاحية في وضعيةالخضوع والاستسلام سلك الحكم سياسة جـــديدة في تطويق البادية ، وفرض عليها رقابة صارمة ، وأنشأ بها فيالق مساحة خاصـــة أعدها واشرف عليها رجال المخابرات الاميركية ، ويهدف المخطط الامبريالي الرجعي الى ترهيب جماهير الفلاحين بواسطة القـــوة من جهة وابعادها عن الحقد الطبقي والثورة الاجتماعية عن طريق الشعوذة الدينية من جهة اخرى . وبما ان القيادة البورجوازيـــة الصغيرة لم تستطع ان تربط اي اتصال مباشر مع هذه القـــوة الفلاحية المضطهدة ، فان المدن تشهد سنويا مئـــات من المعذبين الهاربين مع نسائهم واطفالهم من الجـــوع والاضطهاد الاقطاعي ، والقادمين لتعاطي التسول وممارسة أشد الاعمال انحطاطا .

اما الحكم الاقطاعي فقد تفرغ جادا الى لحم صفوفه واعاد الى الخونة الاراضي والاملاك التي انتزعت منهم عقب الاستقلال ، وأصـــدر عفود عن الفارين منهم ، وعمـــل على ادمـــاج مصالح الارستقراطية المحليـــة وقطاع هام مـــن البورجوازية بمصالح الاقطاعية . ودعم جبهته الرجعية بتوزيع ثلاثمائة الف هكتار من اراضي الاستعمار على حلفائه من ضباط وموظفين كبار ورجـــال الشرطة . وانتقل قسم من البورجوازية التجارية الى الباديـــة لشراء اراضي الفلاحين المعدمين ، خصوصا بعد ان دشن الملـــك مجموعة من السدود لتوفير المياه اللازمة للري . وليس غريبـــا ان نرى وزيرا سابقا للفلاحة ، محسوبا على التقـــدميين ، يجلس في الاسواق يشتري من الفلاحين الفقراء قطع اراضيهم الصغيرة حسب مجاورة بعضها لبعض لكي يسهل ضمها وتحويلها الـــى وحدة زراعيـــة كبيرة .

وتؤكد جميع الاخبار الواردة من اقاليم بني ملال ومراكش ان جميع الفلاحين الذين باعوا قطع اراضيهم الصغيرة لم يتوفر لديهم ولا قرش واحد ، لأن اعوان السلطة جردوهم من مالهم القليل بدعوى تأدية الديون القديمة .

اشتداد النفوذ الاقتصادي والعسكري للامبريالية

استأثرت الطبقة الاقطاعية بأهم الاراضي الزراعية الخصبة، وشددت سلطتها السياسية والاقتصادية على جماهير الفلاحين، وجعلت من الدين ، باضافة الجيش والبوليس ، سلاحا دفاعيا وهجوميا ، لتزكية الاستغلال وتبرير الظلم الاجتماعي .

اما الطبقة البورجوازية المغربية ، فهي كاخواتها في البلدان المتخلفة ، تشخص طبقة طفيلية استهلاكية تعايش الاقطاعية باحثة عن الربح العاجل بتعاونها مع الاستعمار الجديد الذي ينفحها ببعض الامتيازات المادية .

واذا علمنا ان مشكلة التحرر الاقتصادي لم تطرح الا في غضون سنة ١٩٦٠ ، اي بعد مرور اربع سنوات على الاستقلال ، تبين مدى جهل ممثلي البورجوازية للحقائق الاقتصادية وعجزهم عن فهم الدور الطبقي المنوط بهم حينما اكتفوا بالتسابق على كراسي الحكم ، وانصرف كثير منهم الى جمع المال والتمتع بالمراكز الادارية التي تتنازل عنها الشركات الأجنبية لكي تضفي على استغلالها صفة مغربية .

اذ ان الوسطاء والاقطاعيين يبيعون أسماءهم للشركات الاجنبية مقابل أرباح تتنازل لهم عنها . ويمكن ان يكون هذا هو

التغيير الوحيد الذي طرأ اختياريا على اوضاع الشركات الاستعمارية حتى الآن .

وتفيد الاحصائيات الرسمية ان تسعين بالمئة من المنتوجات المرتبطة بالقطاع الاقتصادي العصري هي في قبضة الشركات الفرنسية والامريكية والالمانية الغربية . وهذه الشركات تستغل خمسين بالمائة من الدخل القومي .

فهناك مثلا بنك باريس والبلدان المنخفضة يراقب ثمانية وعشرين شركة ومؤسسة تشارك في نهب مناجم الفحم فيجرادة، ومعادن الحديد في بوعرفة ، وصناعات السيارات سوفاك ؛ في حين ان مجموعة شنيدر والاتحاد الباريزي تسيطر على الشركة المغربية المستوردة للشاي والسكر والزيوت والآلات الفلاحية . وتتصرف في البترول شركات فرنسية واميركية وكذا بالنسبة لشركة الدخان والصناعة الكيماوية .

ويواصل روتشيلد الصهيوني سيطرته على خمسة وثلاثين بالمائة من منتوجات معدن الرصاص بأحولي . ويستحوذ على ثلاثة وثمانين بالمائة من انتاج معدن الحديد بالرحامنة ، وعلى عشرة بالمائة من معدن الزنك بزليجة ، وعلى مسبك المعادن بالحمير .

وتخضع تجارة الحبوب لسيطرة اربع شركات فرنسية ، وتتصرف ثمانية شركات اخرى في استيراد الخشب والاسمنت والآلات الثقيلة .

وتحتكر ثمانية شركات اجنبية النقل البري والبحري عدا السكك الحديدية . اذ لا يتوفر للمغرب سوى على ما يعادل عشرة

بالمئة من الحمولة التي تحتاج اليها تجـــارته الخارجية . وهذا يعني ان تسعين بالمائة من تجارة المغرب الخارجية تنقل على متن بواخر اجنبية ، ويكلف ذلك الخزينة حوالي اثنا عشر مليارا مــن الفرنكات سنويا .

ويعد المغرب من البلدان المصدرة لمصبرات السمك . الا ان تسعين بالمائة من الانتـــاج تسيطر عليه خمس شركات صهيونية وشركتان اسبانيتان .

النفوذ الصهيوني والقواعد الاميركية

ولا تكتفي الشركات الاجنبيـــــة باستغـلال وتصدير المواد الاولية فقط ، بل ان معظم الارباح التي تجنيها تتركها في البنوك الخارجية ، واذا اقتضى الحال تهربها عن طريق المناورات القانونية السرية والعلنية بتواطؤ مع موظفي الحكم الملكي الاقطاعي .

ولسنا في حاجة الى الحديث عن وضعية الفوسفات الذي يوجد في المغرب على رأس البلدان المنتجة والمصدرة له والـذي يشرف على ادارة مكتبـه الفرنسيون والصهاينة الـذين يحتلون مكانة بارزة لا في الادارة المغربية على العموم ، لكــن في دواليب التجارة والاقتصاد على الخصوص . ويقومون بدور الوسيط بين المصالح الادارية والحكومية وبين الشركات الاجنبية مما يمكنهـم من مزيد من الامتيازات والتسهيلات ويجعلهم يلعبون ادوارا خطيرة في تركيز السيطرة الاقتصادية للاستعمار على خيرات البلاد . وهذا ما يفسر النشاط المحموم الذي تقوم به الصهيـونية وسط اربعين آلف من اليهود الذين يعيشون بالمغرب . وتبلـــغ واردات المغرب من فرنسا سبعا واربعين بالمائة مقابل صادرات نحو نفس البلد لا تتعدى خمسة وثلاثين بالمائة . ولقد ارتفعت خلال الخمس

سنوات المنصرمة السلع المستوردة من امريكا الى خمسة عشرة بالمائة من مجموع الوارِدات في الوقت الذي لم تكن تتجاوز فيه من قبل سوى ستة بالمائة .

ويتجلى النفوذ الامريكي بالمغرب في الاهتمام المتزايد الذي توليه الامبريالية الاميركية لنظام الحكم ، حيث تعد المساعدة الامريكية للمغرب هي الاولى المرتفعة بالنسبة للمساعدات التي تتلقاها البلدان الافريقية الاخرى . وتأسست في المدة الاخيرة بمدينة الدار البيضاء الغرفة التجارية الامريكية وتضم ثمانين شركة ومؤسسة امريكية وتشكل الغرفة الاولى من نوعها في افريقيا والشرق الاوسط .

اما الجهاز الاداري فهو يحتضن اربعين من الجواسيس الامريكيين لكن بصفتهم معاونين في الميدان المالي ، يضاف اليهم الف من اعضاء « فرق السلام » الذين يتوغلون بكل سهولة في الاوساط الشعبية وينفثون سموم الامبريالية القائمة على البغض والحقد للمعسكر الاشتراكي والحركة التقدمية . اما جهاز الجيش فهو يضم ، حسب مصادر غربية ، مائة واربعين من العسكريين الامريكيين من بينهم عدد من ضباط المخابرات المركزية ، ويقومون بتدريب الفرق الخاصة ، والمهيأة لمواجهة حرب التحرير الشعبية، ويجهزونها بالاسلحة اللازمة ، ويملأون ادمغة اعضائها بالافكار العدوانية الرجعية المضادة للسلام والتقدم .

وتجدر الاشارة هنا الى ان الامبريالية الامريكية ما تزال تحتفظ بقواعد عسكرية بالمغرب ، وتوجد في مدينة القنيطرة قرب العاصمة ، وبسيدي يحيا المغرب ، والثالثة في سيدي بوقناديل ، وقد نشرت صحف حزب الاستقلال بدون تعليق في شهر مايو المنصرم خبر اجتماع أكبار الضباط الامريكيين بقاعدة القنيطرة

تحت رئاسة الاميرال جورج م. دافيد الذي قدم من اسبانيا على متن طائرة خاصة .

ومن خلال هذا العرض المختصر يتأكد بشكل لا لبس فيه ولا غموض ان الاستعمار الجديد والامبريالية يسيطران سيطرة تامة على كل اقتصاديات المغرب وبالتالي يتحكمان في مصيره ويحددان لمصلحتهما سياسته الداخلية والخارجية .

انتشار المجاعة والامراض المعدية بشكل مخيف

اذا كانت السيطرة الامبريالية على المغرب تتجسد بشكل صارخ في التبعية الاقتصادية والسياسية ، فان نتائجها تتضح للعيان في الشارع العام ، في آلاف المتسولين ، والمرضى المتراكمين على ابواب المستشفيات القليلة التي لا تفيد امراضهم بشيء ، ويتميز عنف الاستغلال الامبريالي والاقطاعي في مليونين من العاطلين بالمدن ، وفي نصف سكان البوادي الذين يتضورون جوعا . وقد شهدت سنوات ١٩٦١ ـ ١٩٦٤ ، مجاعة لا مثيل لها، الاولى بمنطقة الريف ، والثانية بمنطقة سوس في الجنوب ، وأسفرت عن آلاف القتلى لا بسبب المجاعة وحدها ، لكن ايضا بواسطة الجيش الملكي ، بقيادة رئيس القوات الملكية آنذاك الحسن ، الذي قمع بشدة ووحشية انتفاضة الجائعين بالريف . ومؤخراً طلعت احصائيات رسمية تقول ان الغداء اليومي لثمانية واربعين بالمائة من سكان المغرب لا يتوفر الا على الف وستمائة وحدة حرارية من مجموع الفين ومائتين وعشرة وحدة حرارية الضرورية لجسم الانسان لكي يحافظ على قدرة العمل والانتاج . وباشتداد الاستغلال والظلم الاجتماعي ، تشتد اساليب الحكم الاقطاعي الارهابية ، وتترك آثارها البليغة ، في غياب حركة ثورية ، على نفسية الجماهير الشعبية وتصرفاتها اليومية . ان

خضوع الجماهير في البوادي كاد ان يكون تاما ؛ وهذا ما يلاحظ في شمال المغرب وجنوبه ؛ حيث ان الفلاحين يكظمون سخطهم وحقدهم ضد ممثلي السلطة الاقطاعية ، تحت تأثير القمع والحملة الارهابية المتواصلة .

اما بالمدن فان الطاقة الثورية للجماهير التي لم تجد من يفجرها بكيفية وجدية ضد الحكم الرجعي العميل ؛ تبقى خاضعة لجميع انواع الدجل والشعوذة ؛ وتندفع احيانا في غير اتجاهها السليم . وتعطينا احصائيات السنة المنصرمة ان تسعين بالمائة من جرائم القتل والسرقة ارتكبها شباب تتراوح اعمارهم بين عشرين وخمسة وثلاثين سنة . ويوجد من بين هؤلاء ثلاثة بالمائة من الطلبة الذين لم يتمكنوا من انهاء دراستهم الثانوية نتيجة لفقدان المقاعد المدرسية بالدرجة الاولى او بسبب عجز آبائهم عن تأدية مصاريفهم . والاحصائيات الرسمية تؤكد ان ربع التلاميذ الذين انهوا دراستهم الابتدائية فقط يدخاون المرحلة الثانوية ويلقى بالباقين في الشارع . ولا يتجاوز عدد الطلبة في التعليم الثانوي ثمانية وعشرين الف طالب . اما التعليم الابتدائي فلا يستوعب اكثر من مليون وثمانمائة الف طفل من مجموع اربعة ملايين ومائة الف . اما الملايين الباقية ؛ سواء في التعليم العالي او الثانوي او الابتدائي ؛ فتلتحق بمدرسة الشارع بالتسكع والبؤس والجريمة .

الملك يعلن ان نصف الجيل المقبل سيكون معدوما فكريا وجسديا

لقد أدى تفاقم عجز الميزانية سنة بعد سنة الى اغراق دولة الاقطاع بالديون الأجنبية وتفشي الجمود الاقتصادي ، واتسع التضخم المالي ، وسجلت السنوات الخمس المنصرمة ارتفاعا

فاحشا في مستوى الاسعار ، وانخفاضا مريعا في القدرة الشرائية للجماهير الكادحة ، التي تئن ، زيادة على البطالة والشقاء ، تحت ثقل الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وبالمقابل يتعاظم الاستغلال والقهر الطبقي ، وتجسم الرشوة والسرقـــة المكشوفة القاعدة الاساسية التي تقوم عليها الادارة المغربية ، ويتضخم كل يـــوم جهاز القمع البوليسي والعسكري ، وتتوطد اقدام الرأسماليـــة الاجنبية على جميع المستويات ، ويزداد ركوع النظام الملكي انحناء على اقدام الاستعمار الجديد وبصفة خاصة الامبريالية الامريكية العدو اللدود لجميع شعوب الدنيا .

ولعل ما يسترعي انتبـــاه الزائر الاجنبي للمغرب هو ذلك الجيش العرمرم من بائعات الهوى المتسكعات في كل الاركـــان والشوارع . وترى صحف حزب الاستقلال في هـــذه الظاهرة تعبيرا عن قلة التمسك بالدين وانعدام التربية الاخلاقية .

والحقيقة ان مشكلة البغاء هي أولا وأخيرا ظاهرة اقتصادية واجتماعية تعكس التدهور العـــام والشامل للبنيات الاقتصادية والاجتماعية الناتج عن الافلاس للسياسة الرجعية المعادية لمصالح الجماهير الشعبية .

وقد كشف بحث أجري في مدينـــة الدار البيضاء ان اكثر من ستين بالمائة من دور الـــدعارة السرية (يفوق عددها عشرة آلاف) ، لا يمكن متابعـــة اصحابها قانونيا . لان الرجـــل والمرأة متزوجان شكليا لكي تتسنى لهما ممارسة التجارة الجسدية مهنيا، ويجعلان من بيتهما ملتقى « الاصدقاء » ؛ وذلك لانعدام اية امكانية اخرى للحصول على عمل شريف .

وكشف تحقيق آخر ان ألفا وستمائة عائلة بمدينة طنجـــة

يرتبط خبزها اليومي ، اقل واكثر ، باحتراف البغاء وذلك بجعلها اما مساكنها او بناتها تحت تصرف الباحثين عن المتعة (٨) .

وقد تسببت هـذه الحالة المقلقة في انتشـار الامراض الجنسية ، لان الحكم الاقطاعي الذي دفع بنسبة كبيرة مـن العائلات الفقيرة الى مستنقعات الفساد ، لا يستطيع بجهـازه المشلول فرض اية رقابة صحية على مئات الآلاف من المحترفات. (في الدار البيضاء وحدها توجد خمسون الف محترفة للبغـاء من مجموع مليون ونصف المليون نسمة) . ونتيجة لذلك تفشت الامراض المعدية في جميع الاوساط ، اذ بلغ عدد الشباب الذين لم يقبلوا سنة ١٩٦٩ في التجنيد العسكري ، اربعة آلاف مـن مجمـوع ثلاث عشرة الف ، لان الفحص كشف عـن اصاباتهم بأمراض جنسية خطيرة .

وفي بداية السنة الحالية اتضح ان خمسة وخمسين بالمائة من التلاميـذ في الداخلية بالدار البيضاء مصـابون بأمراض جنسية . وكما لا يخفى فان الشذوذ الجنسي يجد لنفسه فـي اوساط الحاشية الملكية والبورجوازيـة الكومبرادورية ، اهتماما كبيرا قد لا يختلف عن نفس الاهتمام الذي كان يتمتع به أثنـاء الخلافة العباسية .

وامام التقارير الخطيرة التي يرفعها الاطباء الاجانب مـن مختلف المدن المغربية الى وزارة الصحة ، وقف الملك الثاني ، على عادته ، يتبرأ من مسؤوليته ، وينسب الاسباب الى قلة الاخلاق متناسيا المشكل الاقتصادي العامل الرئيسي لمأساة الشعب . قال الملك في خطابه بالحرف الواحد ما يلي :

---

(٨) الارقام أخذت من دوائر الشرطة .

« انني اخاف الخوف الكبير ألا يكـــون جيلنا سليما من الناحية الجسمية والجســدية ، لان الامراض الجنسية انتشرت في جميع البيوتات حتى الطاهرة منها والمكرمة ، وقلما يستطيـع انسان ان يجهر به امام التلفزيون وامام الناس . لكن واجبـي ان اقول لكم ذلك . فالفساد تفاحش في البيوت ، والامراض النسوية والجنسية قد كثرت ، وتعرفــون ما يترتب عن انتشار امراض الزهري لا قدر الله . فعيوبه خطيرة كأن يخلق الوليد مشوهـــا بدون مخ ، او بثلاثة ايــدي او بعين واحـــدة او بأربعة ارجل ، أو بعقل قصير او ابكم او اصم او احمق . فاذا ما سرنا على هذا الحـــال سنجد نصف جيلنا اما معـــــدوم فكريا او معـــدوم جسديا » (٩) .

ومن خلال الفقرات السابقة يتجلى واضحــا ، امام خطورة الوضعية ، اسلوب الترهيب الذي يشكل القاعدة العامة لسياسة الرجعية المتعامية عن جوهر الظاهرات الاقتصادية والاجتماعيــة المعبرة عن الظلم غير المحدود الذي تستهدف له الجماهير الشعبية المناضلة من اجل عالم اسعد .

وتنتشر ، بشكل فظيع ، الى جانب الامراض الجنسيـــة ، امراض السل والذبحات الصدرية والجنــون ، وكل ذلك من فعل المخدرات التي يتعاطاها نفر ليس بالقليل من اليائسين وضحايا السياسة الاقطاعية الرجعية . ويقوم عدد كبير من اعوان الحكم وضباط البوليس والجيش بالاتجار في الحشيش (الكيف) على صعيد المغرب العربي واوروبا ، وهذا ما اتضح مؤخرا على اثـــر اعتقال شبكة للتهريب في الحدود بين الجزائر والمغرب .

---

(٩) جريدة الانباء الرسمية ـ ٢ ابريل ١٩٦٨ .

الاصلاحيون والاسباب الحقيقية لتحالفهم مع الرجعية

واذا كان المجتمع المغربي زاخرا بالظلم والاضطهاد وتطوف في جميع ارجائه تناقضات وفضائح الحكم الاقطاعي المتعفن ، فان الاغلبية الساحقة من المواطنين خاصة بالمدن متأكدة من فشل السياسة الرجعية ، ومتطلعة الى تغيير جذري ، غير انها يائسة من الوصول اليه عن طريق الاحزاب السياسية المتخاذلة. وطبيعي ان تنكمش الجماهير على نفسها وتخضع مؤقتا بشكل او بآخر ، لسياسة الارهاب والتجويع ما دامت لم تتوفر لها قيادات ثورية صحيحة .

وبالضبط فان تغيب حركة ثورية مدركة لحدود هذا التغيير ومعالمه والطرق الناجحة والفعالة المؤدية اليه ، هو الذي يطيل من عمر محترفي الوطنية ويزيد من نفوذ الاقطاعية السياسية .

فمنذ حوالي الشهر ، اعلن بالرباط عن تأسيس ما يسمى بـ « الكتلة الوطنية » ، وبرز على رأسها علال الفاسي الداعية النشيط الى « الحلف الاسلامي » ، والدويري أحد أبناء البورجوازية الذي ترجع شهرته ، حينما كان وزيرا ، الى الهزيمة التي مني بها ، اثناء الانتخابات البلدية الاولى ، امام احد ابناء الشعب ومهنته محام .

والى جانب هؤلاء ظهر عبد الرحيم بو عبيد عضو الكتابة العامة للاتحاد الوطني . والذين يعرفون الاستاذ بو عبيد سوف يدركون دون عناء ، اختياره الجديد ، فهو واحد من الذين كان يعشش في اذهانهم وهم كبير اغتذى من بهلوانيات الجناح المغامر

في الاتحاد والحالم بقلب النظام الملكي بدون مشاركة الجماهير .

واذا كان الجناح المذكور قد تسبب في انتكاسات خطيرة للاتحاد الوطني منذ ولادته ودفع بعشرات المناضلين ، بدون نتيجة ، الى حبل المشنقة ، فان آخر ما توصلت اليه ميوعته تجلى في بداية هذه السنة في مئات المعتقلين الذين تنتظرهم المحاكمة بتهمة التآمر على سلامة الدولة .

ولقد شعر علال الفاسي بالضربة القاتلة التي اصابت « ابناءه » ، الذين انفصلوا عن حزبه قبل عشر سنوات ، ورأى الفرصة مواتية لاحتضانهم من جديد ولتزكية سياسة حزبه الرجعية الموالية للامبريالية الامريكية . وكانت اول مبادراته هي توزيعه على نطاق واسع ، قبل اربعة اشهر ، نداء الى جميع المنظمات الوطنية للعمل من اجل تحقيق برنامج مشترك . ودفعته كذلك الرغبة في توجيه انذار للملك بشأن سياسة تسوية مشكلة الحدود مع الجزائر والتخلي عن موريتانيا التي لم تتح فيها المشاركة لعلال الفاسي الذي يطالب برجوع كولومب شار وتيندوف ومناطق اخرى لا تتسع لها خريطة الحزب الجغرافية . (يتوفر حزب الاستقلال على خريطة للمغرب خاصة به) .

وفي سياق هذه الخلافات بين القصر وحزب الرجعية ، اراد الاصلاحيون اخفاء الحقيقة الدامغة التي دفعتهم الى الاحتماء بالزعيم . تلك الحقيقة المتجلية اساسا في الاخفاق النهائي لسياسة القيادة البورجوازية الصغيرة ، وفي محاولة الانتهازيين النقابيين تغطية انحرافاتهم وخياناتهم لكفاح الطبقة العاملة .

ومن الواضح جدا ان المشروع وضعه علال الفاسي ، واتفق عليه جميع الاصلاحيين على الرغم من كونه يقصي الشيوعيين

ويرفض انتمـــاءهم الى « الكتلة الوطنية » ، ولو بصفتهم مجرد مناضلين مغاربة . لقد استغل تجار السياسة الفرصة التي منحهم اياها الحكم الاقطاعي بمناسبة الاستفتاء على الدستور ، وعبروا كلهم عن استعدادهم للعمل في ظل المشروعية ، وسحبوا كلمـــة « المقاطعة » التي طرحوها شعارا ضد نفس الدستور عام ١٩٦٣ ، وذهبوا الى صناديق الاقتراع يلوحون بورقة « لا » ، وكما كان لا بد ان يقع فقد نشر الحكم الاستبدادي النتائج التي ارادهـــا ٩٧،٧ بالمائة لصالحه .

ان القيادة البورجوازية الصغيرة بتحالفها مع الرجعيـــة انما تبحث عن مواقعها السابقة للتمادي في الدجل السياسي ، وتجعل من تطلعات الجماهير وكفاحها الشريف غطاء لصرف الانظار عن انهزاميتها وفشلها في مواجهة الامبرياليـــة والحكم الاقطاعي ببرنامج ثوري يعتمد على تعبئة الجماهير الشعبية المظلومة . اما الرجعية المتشخصة في كبيرها علال الفاسي ، فيراودها الحلم ، امام استسلام آلاصلاحيين ، باعادة وصايتهـــا على الجماهير ، كما كانت عليه الحال قبل الاستقلال ، وبقيادة التنظيم السياسي في نفس الاتجاه الغيبي والخرافي الذي كان السبب في اجهاض الثورة المسلحة للشعب المغربي .

ولقـــد عبرت آلصحف الاستعمـــارية (كصحيفـــة لوموند ٢٥ ـ ٧ ـ ١٩٧٠) عن فرحتها لهذا التقارب الذي يتـــم لمصلحـــة الرجعيـــــة التي توجد مواقعهـــــا في ظروف عكس الاصلاحيين والمحترفين الذين فقدوا عطف الجماهير وباتوا يبحثون فقط عن حصن يتسترون فيه . وحتى الحكم الملكي الاقطاعي ، لم يزعجه هذا التقارب وهو الراغب في تكاثر الاحزاب البورجوازية وتعدد الاتجاهات السياسية الرجعية كالتي يعبر عنها حزب الاستقلال . وتهدف « الكتلة الوطنية » التي يتزعمها علال الفاسي ، بالدرجـــة

الاولى ، الى امتصاص ما تبقى من التيار التقدمي الـذي لا يزال وسيكون نارا ابدية تشوي البطون المنتفخة للمنحرفين والرجعيين والاقطاعيين .

ان التبريرات التي يدعي اصحابها ، ان حزب الاستقـلال يفرض رقابته عـلى الكوادر البورجوازية العسكريـة الموجودة بالجيش الملكي ، يمكن دفعـه لاستعمالها في صدام مع القصر ، ليست ، في ظروف المغرب الراهنة ، الا تمويها مكشوفا وكذبـا مفضوحا يتشابه مع منطق اولئك الذين يدعون ان قبولهم لمشروع روجرز الاستسلامي يقصدون من ورائه تفجيـر التناقـض بيـن اسرائيل وامريكا .

آفاق المستقبـل

يحلو لممثلي القيـادة البورجوازية الصغيرة ان يرددوا بين الآونـة والاخرى ، ان المغرب على ابواب الكـارثة . وكلامهم وانذاراتهم لا تعدو ان تكون منفسا يعيشون على اوهامه لعجزهم عن القيام بأي عمل جدي يفتح آفاق المستقبل امـام الجماهير المسحوقة . اذ لن يكون هناك تحرر حقيقي ما لم يكن الكفـاح الشعبي الجماهيري قائما على عمل منظم واع مرتبط اساسـا بالنظرية الماركسية اللينينية المرشد الوحيد القادر على انـارة الطريق النضالي الطويل امام المضطهدين والمعذبين .

ليس هناك ولا واحد يشك او يجادل في كون جميع الشروط الموضوعية لقيام الثورة بالمغرب متوفرة ، غير ان الشروط الذاتية تكاد تكون منعدمة ، وهـذا ما يمثل الكارثة المزمنة في كفـاح الشعب المغربي .

وما دامت الحركة الثورية المسلحة بالنظرية الثورية غائبة ،

فأن تعاسة الجماهير ستزداد دائما الى ما لا نهاية ولا حد له . وستبقى الاقطاعية متحكمة بأشد الاساليب استغلالا وارهابا لمدة طويلة . وقد أعطى لينين لوضعية مثل هذه ، تفسيرا علميا ثابتا :

« لا قمع اولئك الذين في الاسفل ، ولا ازالة الذين في القمة بقادرين على خلق الثورة ، وليس في امكانهما فقط الا افساد البلاد ما لم تكن في هذه البلاد طبقة ثورية قادرة على تغيير حالة القمع والرامية الى حركة نشيطة للثورة والتمرد » .

وبالمغرب توجد هذه الطبقة متكونة من ملايين الفلاحين والعمال ، لكنها لا تتوفر على قيادة قادرة على تفجير ثوريتها الكامنة ، ومضاعفة التأثير السياسي والايديولوجي الثوري للاسراع بتدمير الطبقة الاقطاعية وتحطيم جهازها البوليسي والعسكري .

ان اليسار الماركسي في حزب الاتحاد الوطني وداخل المنظمة الطلابية التقدمية ، لا يمكنه وحده ، على الرغم من نشاطاته الملحوظة ، القيام بمهمة قيادة الجماهير الكادحة لعدة عوامل ذاتية وموضوعية . كما لا يمكنه كسب ثقة الجماهير ومساهمتها الايجابية في المعركة بدون المشاركة في مآسيها ومساعدتها على حل مشاكلها اليومية وبالتالي تشجيع مبادراتها الخلاقة ، ولن يتم ذلك الا على اساس برنامج ثوري واضح .

لقد اعلن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب مقاطعته الكاملة للدستور الرجعي ، الا ان عددا من اعضاء قيادته وقفوا مع ذلك الى جانب المنحرفين النقابيين يدعون الجماهير الى التصويت بورقة « لا » ، وهذا ما اعطى لموقف المنظمة الطلابية صفة « الهروب الى الامام » ، تماما كما حاول مرارا الانتهازيون النقابيون ان ينعتوا مبادراتها الثورية .

لقد اغرق المنحرفون والاصلاحيون الالتزام السياسي الثوري في مستنقعات الارتزاق والقلق الشخصي والولاء الكاذب وقطعوا على كل نبرة للجدية والنزاهة والاخلاص الثوري الشجـــاع . وحطموا امكانيات الجماهير والشبيبة وطرحوا بالشعب المغربي في اخطر هاوية عرفها تاريخه المعاصر .

ان طريق الانقاذ تبتدىء بوحدة جميــع الثوريين القويــة ، لمواجهة وحدة الرجعيين والاصلاحيين المشلولة . ولا سبيل الى النصر سوى تجميع وتكتيل اعداء الاستعمار والرجعية في جبهــة تضم التقدميين والشيوعيين الثوريين ، وتقوم على صيغ للتنظيم والعمل مع تسلحها بالعقيدة الثورية ، ومعتمدة على الجماهيــر المعذبة ومستفيدة من جميع التناقضات الاساسية والثانوية فــي صفوف الرجعية والاقطاعية ، ولخوض غمار نضال ثوري عنيــد ضد الامبريالية والاقطاعية وفي سبيل الديمقراطية والعدالـــــة الاجتماعية .

□ □

المأزق الاقتصادي

مناضل تقدّمي مغربي

المأزق الاقتصادي

مناضل تقدمي مغربي

تدخل الدولة في المغرب مأزقا جديدا من ازمتها المالية والاقتصادية الدائمة هذه السنة . ويتجلى هذا المأزق في مشكلة تمويل الميزانية بحكم تراكم الديون أولا وبفعل عوامل جديدة جاءت بعد تهيؤ مشروع القانون المالي لتعطل تنبؤات الاختصاصيين (كالفيضانات) .. ونحن لا نريد هنا تحليل الجذور التاريخية والطبقية لهذه الازمة ، وانما تحليل الاوضاع التي اصطدم بها الحكم هذه السنة (١٩٧١) وتحليل تصرفه ازاءها . وسنتطرق على التوالي الى النقط الآتية :

١ ــ الظروف السياسية والاقتصادية الخاصة .

٢ ــ السياسة العامة للدولة والتدابير الجديدة .

٣ ــ ملامح القانون المالي لهذه السنة .

٤ ــ خلاصات عامة .

أولا ــ الظروف السياسية والاقتصادية الخاصة :

هناك ثلاثة عناصر جعلت الجو السياسي ملبدا في مطلع هذه السنة ، ومن بين ما نتج عنها تأخر اصدار القانون المالي عن موعده بأكثر من شهر رغم انه سبق الاعلان رسميا عن موافقة الملك عليه منذ اواخر عام ١٩٦٩ . وهذا التأجيل الغامض يعني

انعدام أية مبادىء قانونية تخضع لها الاوتوقراطية الحاكمة . فقد بقي جهاز الدولة يدور كالعادة مع انعدام اي قانون يسمح بتسديد النفقات او اخذ الضرائب (الجمركية ، وغير المباشرة) . بل ان وزير المالية سمح لنفسه بالترخيص للادارة بتطبيق القانون المالي الجديد اسبوعين قبل توقيع الملك عليه وصدوره في الجريدة الرسمية . والجدير بالسخرية هنا هم اولئك الذين يحلمون بفرض مراقبة قانونية ديمقراطية عن طريق مناشدة الاوتوقراطية التي تجهل القانون ، ونعني بهم الاحزاب الانتهازية الفاشلة من اليمين الى « اليسار » .

والعوامل الثلاثة هي : مؤتمر القمة العربي ، وحملة الاعتقالات ، وفاجعة الفيضانات .

١ ـ مؤتمر القمة العربي :

عقدت هذه المهزلة التضليلية تحت لافتة « توحيد الصف العربي » و « حشد الطاقات » كما هو معلوم . ولم يكن ذلك يعني الا انغماس الانظمة البيروقراطية المتقدمة مع الأنظمة الرجعية سعيا وراء بعض المعونات البخسة للقيام « بحرب الاستنزاف » مثلا ، ولكن الرجعية العربية تخاذلت تماما حتى عن اضعف الايمان ، ودخلت في مأزق زاده صعوبة ان وفد المقاومة الذي حضر المؤتمر (ويا ليته لم يفعل) صرح عقب انتهاء المؤتمر ان الحكومة المغربية التزمت بفرض ضريبة لحساب المقاومة الفلسطينية .

وبالطبع عم الاستياء والتساؤل الطبقة العميلة للامبريالية بالاضافة الى العناصر الصهيونية المسموعة الرأي في الادارة.. وبين ضرورة طمأنة هؤلاء وضرورة تضليل الجماهير الشعبية ،

اضطر الحكم الى التفكير قليلا قبل ايضاح المسألة ، خصوصا وان وزير المالية سارع الى اعلان عدم وجود اية ضريبة جديدة .

٢ ـ الاضطرابات السياسية والاضطهاد :

انتشرت شائعات تؤكد على وجود محاولة انقلاب تم كشفها مع اعتقال او اعدام ٣٠ ضابطا في مطلع السنة . ويقال ايضا ان البوليس استولى على شاحنة محملة بالاسلحة في منطقة مراكش ، وانه قد يكون لذلك علاقة بنشاط عناصر يسارية تنتمي (قديما) الى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وبالفعل شملت الاعتقالات اعضاء كثيرين في هذا الحزب معروفين بعطفهم على الجناح اليساري منه .

ثم ان اعادة ربط العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا في ظل حكومتها الجديدة المستعدة لتقاسم « الكعكة » مع اميركا ، قد يكون اغضب الطغمة الموالية لواشنطن بزعامة الجنرال اوفقير (السفاح) وأحدث جوا من الخصام في قلب الحكم حال دون الاهتمام بالقانون المالي رغم اهميته واستعجاله .

واخيرا فان حملة الاضطهاد والاعتقالات الجماعية ومنع التجول في وجدة والبيضاء تدل ولا شك على فزع الحكم من شبح ما ، الامر الذي حمله على الاعتقاد بأنه في حاجة الى المزيد من تجهيزات القمع وجعله يؤخر صدور القانون المالي حتى يتم مراجعة الحسابات واحداث تغييرات مستترة لفائدة ميزانية القمع .

٣ ـ الفيضانات :

كانت الفيضانات التي اجتاحت منطقة الغرب كلها على درجة

خاصة من الخطورة ، ولا يتوفر لحد الآن اي احصاء جدي دقيق للخسائر ، خاصة منها الخسائر في الارواح والسكن ومتاعب المواطنين الفقراء ، ولكن المؤكد هو ان الجماهير هناك تعيش في فقر مدقع كما هو الحال في سيدي عياش ناحية القنيطرة مثلا ، حيث يقوم الجيش بتطويقها للحيلولة دون انفجار سخط الجماهير . وفي القنيطرة ايضا قامت مظاهرة لضحايا الفيضان احتجاجا على انعدام الاسعاف رغم الاكاذيب الدعائية الرسمية . وقد تدخل الجيش لقمع هذه المظاهرة وتم اعتقال عائلات بأكملها.

وليست هناك ارقام جدية تدل على حجم الخسارة الاقتصادية . ولكن لا شك في انها فادحة سواء بالنسبة للتجارة الخارجية او بالنسبة لمداخيل الدولة .

ففيما يخص السكر لا شك ان المغرب سيضطر الى استيراد مجموع ما يستهلكه هذه السنة وفي السنوات القادمة ايضا . فبالاضافة الى التلف الذي اصاب جزءا هاما من الشمندر تحطم مصنعان للسكر تماما . ولا بد من الاشارة هنا الى ان المكان الذي بني فيه مصنع سيدي علال التازي سيىء الى درجة لا يمكن معها ان يرجع الى مجرد عطاء في التقدير ، والذين وضعوا المشروع حددوا مكانا أعلى لبناء المصنع (سنة ١٩٦٠ في ظل حكومة عبد الله ابراهيم ، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) ، غير ان الالمانيين الذين بنوه فيما بعد جعلوه في مكان يضمن لهم الرجوع لاعادة بنائه . وهناك اذن ضرورة استيراد السكر . واذا اعتبرنا ان سعر السكر هو في ادنى الحدود ٣٠ فرنكا للكيلو غرام الواحد، وان المغرب يستهلك سنويا ٣٠٠ الف طن من السكر ، صار العجز الناتج عن استيراده بالنسبة لميزان المدفوعات ٩٠ مليون درهم ، ويضاف الى هذا العجز الخسارة الناتجة عن النقص الكبير في تصدير الحوامض . وهذا يكفي ليجعل الدولة في مأزق خطير

فيما يخص العملة الصعبة بالدرجة الاولى .

ثانيا : السياسة العامة للدولة والتدابير الجديدة :

بحكم ركود الانتاج الوطني ، وامتصاص الامبريالية وعملائها لجزء هام منه وبحكم ازدهار السمسرة وتضخم النفقات الرسمية والتبذير في المقابل ، لا تجد الدولة امامها الا ارهاق الجماهير بالضرائب وتكديس الديون ، وصنع الاوراق المالية بدون رصيد . ونظرا لخطورة الوضع هذه السنة فقد اضافت الى ذلك النهب العلني مع التهديد بدعوى اسعاف اخواننا اصحاب الفيضانات .

١ ـ التضخم المالي :

التضخم المالي يعني ان يكون هناك حجم من الاوراق المالية المتداولة يفوق القيمة المالية للانتاج الوطني . ونتائج مثل هذا الوضع خطيرة ، منها التزايد المصطنع للقوة الشرائية عند اغنى الطبقات وتشجيع الاستيراد والسمسرة العقارية والمالية . والتضخم المالي واقع ملموس اذا انتبهنا الى الغلاء المضطرد للمعيشة وارتباط الدرهم بعملات امبريالية تحمل معها التضخم مثل الفرنك والدولار . وقد استفحل اخيرا بحكم اقدام الدولة على صنع الاوراق تحت تأثير « ضخامة » الانتاج الفلاحي لسنة ٦٨ (لاسباب طقسية) والاستمرار في ذلك النهج خلال سنة ٦٩ رغم انخفاض الانتاج الفلاحي الى مستوى يدعو الى اليأس على حد تعبير وزير المالية . وقد انتظر بعضهم حدوث تخفيض رسمي لقيمة الدرهم على اثر تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي . ولكن لو وقع ذلك لغضبت الطغمة الموالية لاميركا والمرتبطة بالدولار اولا ، ولغضبت الجماهير المحدودة الدخل بالخصوص (لان قيمة دخلها تصبح أقل من ذي قبل) والدولة

اذ لم تقرر التخفيض ، صار عليها ان تحصل على مزيد من القروض الدولارية لتعزيز ميزان المدفوعات اولا ، وان تنفذ تعويضا للكومبرادوريين المتعاملين مع فرنسا بتخفيض الضرائب التي يتحملونها كي يبيعوا المنتوجات بأثمان مناسبة لوضع الفرنك الفرنسي ثانيا .

وما كانت الفيضانات الا لتساعد على تفاقم التضخم الذي تنكره الدولة بشكل يدعو الى السخرية ، ولن تمنع كل البهلوانيات من حدوث تخفيض على المدى المتوسط ، والا فسترتفع الاثمان بشكل يهدد بنفس الانفجار الذي يهدد به التخفيض .

٢ ـ الاستدانة وفتح الابواب :

معلوم ان الحكومة الرجعية غارقة بالديون وانه بعد اعوام سيصير كل دين جديد موجها لتسديد الديون القديمة المتراكمة. ولم ير وزير المالية في ذلك من حرج نظرا لحاجيات الرجعية (في البذخ والقمع) ونظرا لضغط التضخم المالي ومشكل العملة الصعبة ، وهذا هو ما يسمونه بلا خجل ضرورة الاقتراض من أجل التنمية .

وهكذا تنبأت الميزانية باللجوء الى قروض يبلغ مجموعها ٦٠٠ مليون درهم ، غير ان الفيضانات عطلت هذه التنبؤات ، اذ فرضت على الدولة نفقات جديدة كاعادة بناء ١٧ قنطرة مثلا . وتصطدم هذه الحاجة الطفيلية الى القروض بعدم استعداد الدول الامبريالية لتقديم مزيد من القروض الى الدولة ، اذ تفضل تقديمها الى القطاع الخاص ، وتمشيا مع نفس الخط الوطني للتنمية الاقتصادية الذي يسيطر على ادارته ويوجه نشاطه الى القطاع الخاص . ولذا فلا بد للدولة ان تفتح الابواب عسى الامبريالية

ان تجود بشيء من القروض .

وضمن سياسة فتح الابواب صدر قرار بتخفيض الضريبة على الصادرات المعدنية من نسبة ٥ بالمائة الى نسبة ٥،. بالمائة من قيمتها ، وهللت لهذا القرار الصحيفة الاستعمارية « الحياة الاقتصادية » التي تصدر في البيضاء ، ويلعب هذا القرار دور تعويض للشركات الفرنسية التي تستعمل المعادن المغربية على عدم تخفيض الدرهم اثر تخفيض الفرنك ، كما يلعب دور مقدمة المرحلة التوسلية التي قام بها الحسن الثاني الى فرنسا لطلب الاغاثة .

وفي اطار ازمة التمويل هذه تفهم الاتصالات الجارية مع الامبريالية الفرنسية (سفر الملك ، اجتماع لجنة مالية مغربية ـ فرنسية قريبا) ومع الامبريالية الاميركية (زيارة روجرز ، احتمال سفر الملك الى اميركا ، اجتماع للتفاوض مع لجنة يبعثها البنك الدولي (١) ابتداء من ٢٤ مارس ١٩٧٠) .

٣ ـ الضرائب الجديدة والنهب :

ان تمويل جهاز الدولة عن طريق الضرائب الاضافية اصبح مستحيلا الآن لان الطبقات الحاكمة ترفض تحمل تكاليف سياستها ولان الجماهير الكادحة اثقل كاهلها العطاء وعمها الاستياء ، وسنتطرق الى نظام الضرائب في فقرة اخرى ولذلك سارع وزير المالية الى تأكيد عدم وجود اية ضرائب جديدة هذه السنة . غير

---

(١) تستحوذ الاحتكارات الاميركية على ثلث رساميل البنك الدولي ، هذا ويستحوذ البنك الدولي بدوره على ٢٥ بالمائة من رأسمال البنك الوطني للتنمية الاقتصادية ، وارغم الدولة على التخلي عن ١٢ بالمائة من اسهمها فيه الى القطاع الخاص ، ويشارك في ادارته عن طريق مدير يبعثه مباشرة ، وأهم زبائن البنك الوطني من المقاولات الاجنبية .

ان الملك اضطر الى تكذيبه شخصيا قصد حل مشكلة « فلسطين » ومشكلة ألفيضانات .

وهكذا اعلن الملك ضرائب علـــى السجائر وعلى المقاعد السينمائية ، وتنطبق كلها على المستهلكين . وهكذا تتحمـــل الضريبة جماهير الشعب الكادحة وليس الطبقات الرجعية ، وهذا يتجلى حتى في نسبة الضريبة حيث ان علبة السجائر الصغرى الواسعة الاستهلاك عند افقر الجماهير الكادحة يدفع عنهـــا ٥ فرنكات أي ١٧ بالمائة من ثمنها ، بينما لا يدفع على ارقى السجائر الا ١٠ فرنكات أي ٣ بالمائة من معدل ثمنها . ويقال رسميـــا ان محصول هذه الضرائب سيبلغ مليارين من الفرنكات ، غيـــر ان الحقيقة أكثر من ذلك بكثير ، ويمكن بواسطة عمليات حسابيـــة تحديد المبلغ الحقيقي بالتقريب وهو يتجاوز ١٢ مليار من الفرنكات اي ١٢٥ مليون درهم (السجائر + السينما) . وقد وعـــدت الدولة بتقديم مليارين فقط للمقاومة يضاف الى هذا ان الضريبة جرى تقريرها في جو من الفوضى ولم يحدد لها قانون دقيـــق الامر الذي سمح لبعض الجيـــوب البيروقراطية باستغـــلال قسط منها .

وهذا معناه ان الطبقات الاقطاعية البورجوازيـــة الحاكمـــة استغلت مشاعر الجماهير المغربية نحو المقاومة الفلسطينيـــة لتفرض عليها تمويل سياسة بهلوانية لتعبئة البيروقراطية – وبكل وقاحـــة .

اما ضحـــايا الفيضانات فعليهم انتظار حملة التبرعات تحت حراسة البنادق ، وقد اتخذت هذه الحمـــلة شكل نهب مسلح بدون اية مبالغة حيث فرض على المواطنين وفي البادية خاصـــة اداء مقادير محددة تفوق طاقتهم واستفـــاد مـــن المحصول العتـــاة

المحليون اولا ، ثم البنك المغربي ثانيا ، اذ ارسلت اليه جميع التبرعات ، ولا شك في انها ستستعمل الآن لتمويل سير جهاز الدولة في وقت لم تبدأ فيه الضرائب بالدخول الى خزينة الدولة بعد .

ثالثا ــ ملامح القانون المالي لهذه السنة :

ان القانون المالي الجديد هو كالعادة مستنقع قذر يفوح بالبيروقراطية والاستغلال الفظيع ، والبوليسية وهلم ذبحا . وسوف لا نغوص في هذا المستنقع لصفحات طويلة ، بل سنكتفي بالتطرق لبعض ملامحه معتمدين في ذلك على النص المنشور في الجريدة الرسمية .

١ ــ النفقات :

مجموع نفقات الدولة دون اعتبار المكاتب التابعة لها اربعة آلاف وستة وستين مليون درهم .

يبلغ منها تسديد الديون ٣٢٥ مليون درهما (بينما تقترض الدولة هذه السنة حسب التقديرات التي عطلتها الفيضانات ٧٠٠ مليون درهم ، وهذا يعني ان الدولة تقترض سنويا أقل من نصف ما تستطيع تسديده سنويا ، والوضع يتفاقم بالطبع) .

وتبلغ نفقات مجموع مؤسسات القمع « تسييرا » وتجهيزا ما يلي :

ــ البلاط الملكي والحرس الملكي : ٦٤ مليون درهم .

ــ وزارة الدولة : (٢) مليونان .

ــ الدفاع (حسب الرقم المعلن عنه) : ٥٠٠ مليون درهم .

ـ الداخلية : ٥٠٠ مليون درهم .

والمجموع اذن مليار و ٦٤ مليون درهم اي ٢٥ ـ ٣٠ بالمائة من مجموع النفقات .

وتكلف السياسة الرامية الى تشبيت سيطرة كبار الملاكين العقاريين مع تفقير ونزع ملكية ملايين الفلاحين الفقراء ما يلي :

ـ وزارة الفلاحة « التسيير » : ١٨٦ مليون درهم .

ـ وزارة الفلاحة « التجهيز ») ٣٤٥ مليون درهم .

ـ السدود : ١٨٤ مليون درهم .

والمجموع مع بعض النفقات المتنوعة ٨٠٠ مليون درهم أي ٢٥ بالمائة من مجموع الميزانية (ولا تعطى الضريبة الفلاحية ، أي القطاع الذي يسيطرون عليه ويمثل القطاع الرئيسي للانتاج الا ٨٠ مليون درهم فقط اي عشر ما يعطونه لانفسهم عن طريق مشاريع الدولة) .

أما التعليم مثلا فلا يكلف الا ٦٥٤ مليون درهم فقط منها ٣٠ مليونا فقط للتجهيز و ٦٢٠ مليونا للتسيير ، ولا يعطى التعليم التقني فرنكا واحدا للتجهيز وهو بذلك على طريق التصفية . وليس هناك أي مشروع لبناء اقسام اخرى ، هذا فضلا عن رجعية التعليم وانعدام ابواب العمل للمتخرجين .

هذا دون الحديث عن وزارة الانباء ومسألة السياحة وبث نفقات بيروقراطية وعسكرية تحت لافتة « التجهيز » ، ودون الحديث عن واقع ما يجري في الادارة الرجعية العفنة من تدبير وتدليس ورشوة الخ ...

٢ ـ المدخولات :

يبلغ مجموع مدخولات الدولة دون اعتبار المكاتب التابعة لها

حسب ما ادعوا (اربعة آلاف وخمسة وستون) مليون درهم .

- ٧٠٠ مليون درهم تمول عن طريق القروض المختلفة ٢٠ بالمائة من المدخولات) وبالتفصيل ٦٠٠ مليون درهم من القروض الخارجية ، و ١١ مليونا من القرض الاجباري على الاجور ، و ٦٧ مليونا من القروض الخاصة الداخلية .

- ٤٥٤ مليون درهم تؤخذ من الرصيد المخصص حسب الدعاية للتنمية الاقليمية ، والذي يتم تطعيمه بفضلات مختلف المؤسسات الاقتصادية (كشركة التبغ ومكتب الفوسفات وغيرهما). وسيحصل هذا الصندوق في هذه السنة على ١٨٤ مليون درهم فقط ، في الوقت الذي تأخذ منه الدولة لتمويل نفسها ٤٥٤ مليون اي مجموع ما كدسه منذ نشأته والسلام على « التنمية الاقليمية » .

- تفطي الضريبة الفلاحية ٨٠ مليون درهم فقط اي ٢، بالمائة من المدخولات ، بينما تزداد سياسة تدعيم كبار الملاكين ٢٠ بالمائة من النفقات ، وقد حاول بعض التكنوقراطيين منذ سنين اصلاح الضريبة الفلاحية للرفع من محصولها ، غير ان كبار الملاكين مارسوا ضغوطهم بكل نجاح لمنع ذلك .

- تغطي الضريبة على الاستهلاك التي تتحمل اعباءها الجماهير الفقيرة بالدرجة الاولى ٦٢٩ مليون درهم . وتغطي الضريبة على المنتوجات والخدمات ٦٤٠ مليون درهم . ومعلوم ان مالكي وسائل الانتاج لهم الحق في استرجاع هذه الضريبة من جيوب المستهلكين وتكون الضحية الرئيسية هنا ايضا هي الجماهير الفقيرة . وهكذا يصير مجموع ما تتحمله من الضرائب غير

المباشرة قانونيا والمباشرة جدا في الواقع ١٢٦٩ مليون درهم تضاف اليها الضريبة على الاجور والمرتبات وبعض التكاليف فيصير المجموع ١٤٠٠ مليون درهم اي قرابة ٣٥ بالمائة من مجموع المداخيل هذا دون اعتبار ان جميع الضرائب يتحملها الكادحون على كل حال ، اذ يعرف الرأسماليون دائما كيف يحملون ضرائبهم لغيرهم (٣٥ بالمائة مساهمة في تمويل سياسة التفقير والقمع والتضليل) .

رابعا ـ خلاصات عامة :

١ ـ الطبقات الحاكمة بحكم طبيعتها العقارية وشبه الاقطاعية والكومبرادورية تدير جهاز الدولة في الاتجاه التالي :

ا ـ الاتكال على جهاز الدولة كسبيل الى تدعيم مصالحها عن طريق تخطيط مشاريع تفوق امكانياتها الذاتية كالسدود والطرق والتجهيزات الحديثة .

ب ـ فتح الابواب وتدعيم مصالح الامبريالية باستمرار .

٢ ـ ان هذه الطبقات على خلاف البورجوازية الصناعية الغربية الى حد ما ترفض اداء تكاليف السياسات وينتج عن ذلك :

أ ـ الاستدانة الخطيرة مقابل مزيد من التسهيلات للامبريالية .

ب ـ إستغلال الجماهير الشعبية بشكل فظيع وبوسائل مختلفة اهمها الضرائب غير المباشرة والتبرعات الاجبارية اذا اقتضى الحال (ضريبة اعادة بناء اغادير ، ضريبة « فلسطين » ، التبرعات لضحايا الفيضانات) .

جـ ـ الاغراق في التضخم المالي بحكم جمود الانتاج وعدم

استقراره ، ويؤدي ذلك الى غلاء المعيشة ومزيد من القروض واخطار التخفيض .

٣ ـ الادارة بحكم طبيعتها العسكرية والبيروقراطية العفنة، وضروريات البذخ والمهابة والقمع الخ ... تؤدي الى ما يلي :

أ ـ عقم المشاريع فضلا عن رجعيتها والافلاس التام في تسيير برامج الرجعية بنجاح .

ب ـ ازدياد الاموال بشكل طفيلي واختلاسها وتبذيرها .

ومن ثم فان القانون الرئيسي الذي يحكم جهاز الدولة هذا هو الافلاس المضطرد ، رغم الاستدانة والتضخم المالي المضطرد ، والزيادة في الضرائب باستمرار .

وهذا ما يجعل التناقض بين الدولة والجماهير في تفاقم مطرد ، الامر الذي يدفع الدولة الى مزيد من نفقات القمع والتسلح والتضليل ويجعل بالتالي ازمتها المالية تتفاقم .

والجماهير أرهقها العطاء ، والامبريالية تتمنع في تقديم القروض للدولة ، ولذا فان الدولة على ابواب مأزق خانق ..

وهذا واقع لا يمكن اصلاحه من الداخل او الخروج منه ببهلوانيات ما ، وانما بتدمير جهاز الدولة وركائزه الطبقية والاقتصادية حيث توجد الجذور الحقيقية لافلاسه ..

□ □

انتفاضات الفلاحين
أولاد خليفة .

انتفاضات الفلاحين

اولاد خليفة

منذ العهود الاولى للاستعمار غير المباشر (الاستقلال الشكلي) وخصوصا بعد الانقلاب الرجعي الذي تزعمه الحسن الثاني سنة ١٩٦٠ ، وقد كان آنذاك لا يزال وليا للعهد ، منذ هذا التاريخ بات واضحا الاتجاه الرجعي واللاشعبي الذي اختاره الحكم ، والذي عمل على توطيده وتثبيته ولا يزال حتى اليوم .

منذ سنة ١٩٦٠ جد الحكم في ربط مصيره بمصير الامبريالية والاستعمار ، وبذلك مدد اجل بقاء الجيش الفرنسي المستعمر في البلاد ، وهذا في الوقت الذي كانت فيه الثورة الجزائرية تستهدف لاخبث المناورات الرجعية والامبريالية ! كما ترك المجال مفتوحا للامبريالية الاميركية تتصرف كما تشاء ، وتركز نفوذها ووجودها الثقافي والاقتصادي والعسكري (ثلاث قواعد عسكرية) وتتخذ من المغرب قاعدة رجعية تنطلق منها الثورة المضادة وقوى الشر والعدوان لتتصدى لحركات التحرر داخل المغرب وخارجه .

ومنذ ذلك العهد كذلك عمل الحكم الرجعي ، الذي يعد امتدادا للحكم الفرنسي في البلاد ، على اتباع السياسة المرسومة من طرف هذا الاستعمار وعلى توسيع طبقته الاجتماعية : طبقة المعمرين الجدد وكبار ملاك الاراضي والسماسرة المرتبطين بالامبريالية . فعدل بذلك عن طريق التصميم الخماسي (٦٠ ــ ٦٤) الذي رسمه بعض الوطنيين ، وتراجع عما قرر فيه من توزيع بعض الاراضي التي كانت في يد الاستعمار على

الفلاحين ، مستحوذا عليها بنفسه ، ومعمقا بذلك التناقضات الطبقية في البادية . ولم يكتف الحكم بالاستيلاء على اراضي المعمرين الاجانب فحسب ، بل تطاولت يده الى اخصب اراضي الفلاحين الذين أزاحهم عن اراضيهم بشتى الوسائل الصريحة منها والملتوية واخذ مكانهم ـ وما سياسة السعدود ، ومكاتب الاستثمارات والقروض الفلاحية الا ادارات خلقت لهذا الغرض ، يديرها جيش من البيروقراطيين الساهرين مباشرة على مصالح الطبقة الحاكمة .

انتفاضات فلاحية

ومنذ السنين الاولى كذلك ، شهد الحكم ولا يزال ـ كنتيجة حتمية لسياسته الرامية الى القضاء على الملكيات الصغيرة والمتوسطة وتشريد الفلاحين ـ عدة انتفاضات فلاحية في مختلف المناطق المغربية ، كانت تتسم في غالبيتها بالعنف والصدام المباشر. وكان الحكم دائما يواجه هذه الانتفاضات بالقمع والتعسف : اولا، منكلا ببعض الفلاحين ممن يسميهم « بالمحركين او المشاغبين » ، املا من وراء ذلك اعطاء المثال بالقمع والبطش لمن تسول له نفسه « المس بحرمة الدولة » ، وبالتالي اخماد كل حركة . وثانيا ، موزعا بعض الاراضي التي لا تسمن ولا تغني من جوع ، اما لصغر حجمها واما لرداءتها على الفلاحين ، املا من وراء ذلك ان يلهيهم ويخفف من سخطهم وغضبهم .

ولقد شهدت سنة ١٩٧٠ موجة عارمة من انتفاضات الفلاحين وفي مختلف المناطق ، نذكر منها على الخصوص : انتفاضة سطات بناحية الدار البيضاء ، وانتفاضات اولاد خليفة بالغرب والتي سنتناولها بشيء اكثر من التحليل :

لقد لجأ الاستعمار الفرنسي بعد ان اخضع المغرب عسكريا

وبعد ان قمع ثوراته الريفية البطولية ، الى توطيد وتعزيز وجوده، وذلك بتركيزه على الاستعمار الاستيطاني وخلقه لجيش من المدنيين يعتمد عليهم — الى جانب الخونة — في تطبيق سياساته ومشاريعه . ولقد بذل الاستعمار الفرنسي كل الجهود لمنح هؤلاء المدنيين امتيازات اقتصادية ، من بينها على الخصوص اخصب الاراضي المغربية المنتشرة في مختلف المناطق . وقد ذلل لهم الصعاب واعطاهم كل التسهيلات للاستيلاء على هذه الاراضي واستثمارها (القروض المختلفة والسهلة — قمع الفلاحين الخ..) — ومن بين المناطق المغربية الخصبة التي استولى على اراضيها المعمرون الاجانب بشكل فظيع : منطقة الغرب . ولقد كان منتظرا بعد الاستقلال الشكلي ان تعود هذه الاراضي المغتصبة الى اصحابها الشرعيين ، غير ان ذلك لم يتم للاسباب التي ذكرنا بعضها سابقا .

فما هي طبيعة احداث اولاد خليفة اذن ؟ وما هي الاسباب التي فجرتها ؟ وما هي التطورات التي حدثت بعد ذلك ؟

أن للارض التي سالت فوقها دماء الفلاحين في اولاد خليفة، قصة طويلة سنحاول اختصارها ملقين الاضواء خاصة على الجوانب الغامضة التي بقيت مجهولة حتى اليوم لاحجام الصحف عن تناولها .

تقع الارض المتنازع عليها شمال غرب سوق الثلاثاء الغرب، وما بين عين فلفل و « سيدي » محمد لحمر (ناحية القنيطرة) . ولقد كانت هذه الارض الخصبة الكبيرة المجففة ، التي تبلغ أزيد من (٣٥٠٠) هكتار ، موضوعة ايام الحماية الفرنسية تحت تصرف معمر فرنسي يدعى مونزياس . ولقد كان فلاحو المنطقة ، وهم أزيد من (٦٠٠٠) شخص (احد عشر جماعة) دائما وابدا

يطالبون باسترجاع اراضيهم المغتصبة منهم ، فيجابون باللامبالاة والتماطل وغيرها من اساليب الادارة المعروفة . الى ان استطاع الحكم ان يستدرجهم الى لعبة توحي لهم بأن الاراضي ليست ملكا لهم ، ودفعهم بذلك الى تقبل الامر الواقع ! فلقد تكالب على الارض هذه بعض الاقطاعيين الجدد المشهورين بجشعهم وتواطئهم مع الحكم ، امثال الخليفة جلول النجاعي والشعبي والامير عبد الله اخو الملك وثاني مـلاك كبير ـ بعد الحسن الثاني ـ من حيث الثروة وسعة الممتلكات . فأصبحت الأرض تستغل من هـؤلاء الطغاة ، الى جانب قسم صغير منها يستغله فلاحو اولاد خليفة مقابل (٦٠) درهما للهكتار . ولقد فكر الثالوث الاقطاعي الظالم ان يزيح الفلاحين ويستولي بمفرده على الاراضي يستغلها ويستغل الفلاحين معها . فدبر الخليفة جلول النجاعي (ابن عم احمد منصور النجاعي النائب) حيلة تقدم بها الى الفلاحين واخبرهم بأن الارض ستباع عما قريب . فجمع المحظوظون من الفلاحين أزيد من خمسة ملايين فرنك دفعوها كقدر اول يضمنون به شراء نصيب من الارض .

ومضت ثلاث سنوات دون ان تعرض الارض في سوق المزاد ، انتفع خلالها الاقطاعيون بترويج الخمسة ملايين وما درته عليهم من ارباح . وبعد هذه الفترة ظهر الاقطاعي جلول من جديد ليعلن للفلاحين ان الارض ستبـاع وسيشتريها الامير عبد الله بمفرده ! فاشتد حنق الفلاحين وغضبهم ، وفكروا قبل كل شيء في استرجاع الخمسة ملايين التي تكاد ان تضيع منهم . وشكلوا بعد ذلك وفدا كبيرا توجهوا به الى الديوان الملكي يطلبون العدالة لقضيتهم ! وتكلفوا اكثر من ٢٥٠ الف فرنك للجماعة في دفع شكاياهم الى المحاكم واستنهاض المحامين ! ولكن النتيجة ، وقد كانت معروفة بالطبع ، باءت بالفشل ! ورأى الفلاحون انفسهم بعد ايام وقد منعوا حتى من كراء الارض ، الحق الاخير الذي كانوا

يتمتعون به .

هنا بالضبط ، وبعد ان بلغ السكين العظم ، بدأت حركة الفلاحين بالاستيلاء على خمسين بقرة هولندية يملكها الاقطاعي جلول النجاعي مقابل الدراهم التي دفعوها . وفي هذا الوقت بالذات بدأت تحركات الجيوش والقوات الاحتياطية التي ارسلها القائد « البوركشي » اتجاه المنطقة ، غير انها لم تستطع ان توقف الحركة . وبعد ايام ، عندما تولى قيادة الحكم بسوق الاربعاء القائد بنونة ارسل جيوشا مسلحة لاطلاق الرصاص على الفلاحين يوم ٢٨ - ١١ - ١٩٧٠ ، عندما كان الفلاحون يحاولون ايقاف جرارات الامير عبد الله من شق الارض التي كانت، بالامس بين ايديهم . ولقد قتل الجيش الوحشي رميا بالرصاص أزيد من اثني عشر فلاحا أثناء الصدام المباشر الذي استعمل فيه الفلاحون العصي والحجارة دفاعا عن ارضهم وانفسهم . ولقد عثر بعد ذلك على جثث منتشرة هنا وهناك ، بعد ان كان يعتقد اهلها ان اصحابها رهن الاعتقال ، نظرا لحملة الارهاب التي شنها الحكم الفاشستي الرجعي والتي اعتقل فيها أزيد من مائة فلاح ، بعد ان اخرجهم من بيوتهم وساقهم الى سجون سوق الاربعاء والقنيطرة .

ولقد كانت العائلات الفلاحية تحتفظ بجرحاها وتخفيها عن اعين القمع والشر حتى لا تعتقلها بدورها . ولقد مات العديد من الفلاحين متأثرين بجراحهم الخطيرة نظرا لانعدام العلاج .

ولقد باتت المنطقة مطوقة بالجيوش عدة ايام حتى لا يتسرب اليها احد من المناطق المجاورة وحتى لا يعم السخط باقي الفلاحين ويتأزم الوضع . وبدل ان يجابه الحكم المشكلة ويفكر جديا في انصاف الفلاحين ، الشيء الذي يتنافى ومصالحه الطبقية طبعا ، واجه الحكم الاستبدادي الفلاحين كعادته بالقمع والاعتقالات المستمرة والتهديدات ، حيث ذهب العميل الاستعماري الفرنسي

والاميركي السفاح اوفقير الى عين المكان يستعرض عضلاته ، ويقول للفلاحين انه قادر على ان يقضي عليهم في بضع دقائق ان هم فكروا في الصمود ولم يستسلموا . ولا زال الفلاحون المعتقلون، بعد ان عذبوا في مخافر الشرطة ، ينتظرون مصيرهم وصدور الاحكام في حقهم . هذا في الوقت الذي يتمتع فيه الخونة الاقطاعيون (جلول والشعبي وعبد الله) بكامل حرياتهم وبحماية السلطة الرجعية لهم . وتجدر الاشارة الى ان ١٦٠٠ هكتار من الاراضي المتنازع عليها قد تم زرعها بالشمندر من طرف الامير عبد الله . ولقد تحرك الفلاحون انفسهم ، شعورا منهم بوحدة مصيرهم، ونظموا حملة واسعة فيما بينهم لمساعدة أسر ضحاياهم، جمعوا خلالها ٢٥ درهما وعبرتين من القمح لكل خيمة ، فعبروا بذلك عن تلاحمهم وتضامنهم وصمودهم في وجه الحكم الرجعي عدو الشعب .

وبعد هذا القمع الوحشي ، وتوجيه الرصاص الى صدور الفلاحين ، دخل الحكم الرجعي – كعادته – في حلقة عملياته الثانية التي تتمثل في توزيع فتات بعض الارض على الفلاحين ، عمليات ما يمكن ان نسميه « ذر الغبار في العيون » . وفي هذا المضمار تشكلت لجنة مكونة من الدرك الملكي ، ومن بعض موظفي عمالة القنيطرة ، ومن قيادة وخلفاء المنطقة ، ومن موظفي مكتب الاستثمارات الفلاحية (او. ام. ف. ا.) وتوجهت الى المنطقة اخيرا لاحصاء الفلاحين وتسجيلهم ابتداء من علال التازي الى محمد لحمر . ولقد باشرت هذه اللجنة كذلك سبر مساحات الاراضي التي يملكها المعمرون الاجانب امثال مونزياس وبورون ، والتي يملكها المعمرون المغاربة امثال جلول النجاعي والامير عبدالله وعبد اللطيف بن عبد الجليل الذي يملك ازيد من ٤٥٠٠ هكتار اكتراها من الشركة المغربية للفلاحة (كوماكثري) التي اكترتها بدورها من الشركة المغربية .

ولقد بلغنا من مصادر مطلعة ان هذه الاراضي ستسترجعها الدولة ، وستحتفظ لنفسها بأجودها وأوسعها . وستوزع على الفلاحين بعض الاراضي الرديئة المؤلفة من اراضي المرجى المهددة بسطو المياه عليها . (ومن هي الدولة يا ترى ان لم تكن الحسن الثاني واخوه عبد الله وغيرهم من الاقطاعيين الكبار وكبار الضباط والبيروقراطيين ؟!) .

ان الحكومة الرجعية جادة في تطبيق سياستها الرامية الى توسيع قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية على حساب الجماهير الفلاحية ، وهي لا تتراجع كما اتضح لنا حتى عن استعمال ابشع الوسائل لتحقيق ذلك .

ان النتيجة الحتمية لهذه السياسة هي مقاومة الفلاحين لها حيث سنشهد الشهور والسنوات المقبلة انتفاضات عفوية اشد وأعنف ، وهي كذلك تفقير وتشريد آلاف الفلاحين وتحويلهم في احسن الاحوال الى عمال زراعيين مستغلين مباشرة من طرف الاقطاع الجديد ، وفي أسوئها الى جيوش من العاطلين واشباه البروليتاريا ، ودفعهم بالضرورة الى النزوح نحو المدن الكبرى وتوسيع مدن القصدير .

□ □

الجذور التاريخية لأزمة الحركة التقدمية

حميد برموك

الجذور التاريخية
لازمة الحركة التقدمية

حميد يرموك

في ٦ سبتمبر ١٩٥٦ أعلنت ولادة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، في سينما في الدار البيضاء ، في مناخ اضفى على الاجتماع صورة تقربه من جو الاجتماعات الشعبية اكثر مما تعطيه طابع المؤتمر الثوري . فقد تحلقت حول زعماء يسار « حزب الاستقلال » الذين كانوا على رأس تنظيمات في قوة المقاومة ، وجيش التحرير ، والاتحاد المغربي للشغل ، شخصيات كعبدالهادي بوطالب ، وتمامي وزاني ، واحمد بن سوده « الذي يعمل حاليا وزيرا وسفيرا للملك » ، وكلهم قدموا من حزب الاستقلال الديمقراطي . الى جانب عبد الله سنحاجي الذي كان يمثل الحركة الشعبية . وجميع هؤلاء كانوا يصرحون بعدائهم للالتزام الحزبي ، وللاحزاب نفسها . وعلى هذا نتحقق من ان الاتحاد الوطني كان اقرب الى التجمع منه الى الحزب ، بالمعنى الفعلي للكلمة .

ان هذه الرغبة في الوحدة كانت تمليها عوامل محددة في المعترك السياسي آنذاك . اذ كان الامر يتعلق بتطويق محاولة القصر الرامية الى ان يحشد حوله ضد اليسار الناشىء « وحدة وطنية » عريضة ..

وكان من الضروري منع هذا الخصم من آن يستغل لصالحه « الرمز الوطني الغامض » .. ففي صبيحة الاستقلال كانت الآمال الخائبة تتراكم ، وكان شائعا ان « الاحزاب » و « الانقسامات »

هي المسؤولة عن ذلك ، وان « الوحدة الوطنية » هي العلاج الكلي القدرة لكل آفاتنا .

واذن : هاكم الوحدة الوطنية ، ولكنها الوحدة الوطنية للقوى الشعبية . ولا بد ان نضيف ان التطلع الى افق الانتخابات – وهي الانتخابات الاولى في المغرب التي كانت تمهد لها حكومة عبد الله ابراهيم ، وكان منتظرا منها احداث تحويل للنظام الاوتوقراطي من الداخل – . هذا التطلع كان يشكل شيئا كبيرا في حسابات الاتحاد الوطني للقوى الشعبية وفي منطلقاته .

ولم تكن هيمنة دوافع الوحدة الوطنية تتجلى في تسمية الحزب الجديد فحسب ، بل كانت تتجلى بصورة واضحة للغاية في بيان الاتحاد ، الحائز ، كما هو مفروض ، على الاجماع ، ونستشهد منه بهذا التعداد المعبر : « ايها الصناعيون والشغيلة، والمزارعون والفلاحون والتجار والطلبة » . ويعقب ذلك فعل الايمان التالي : « ليست هناك اية تناقضات بين مصالح الطبقات المختلفة للشعب المغربي » .. واذا كانت هناك بقية من الشك حول اهداف الاتحاد ، فاننا نجد في الفقرة الاخيرة ما يجلو هذا الشك جلاء نهائيا : « ان الاتحاد الوطني للقوى الشعبية يعمل بصورة ايجابية على بناء مغرب متآخ ، مزدهر ، وديمقراطي ، في ظل القيادة الحكيمة لجلالة محمد الخامس » .

لكن علينا ان لا ننخدع بمضمون هذه « الدعوات » ؛ فكل ظواهر الخلط الوطني لم تكن اكثر من محاولة تطمين ، اذ كان كل شيء يؤكد ان الحماس المهرق في هذا السيل يبقى مع ذلك موضع شبهة « فالافراط في استعمال هذه الكلمات ، كان اكثر مما يحتمله نبل الغاية » . ولنستعد هنا معادلة ج. لاكوتير « بن بركة هو لينين زائد ادغار فور » ، ولنقل انه حتى هذه اللحظة ، كان ادغار فور هو الذي يشغل مقدمة المشهد . وتجاه سلوك اليسار

منذ الاستقلال لم يكف القصر عن ان يبدي علامات القلق ليمارس ردود فعـــله تبعا لذلك مبديا في الوقت نفسه علامات العطف والتفهـــم .

وهكذا يبدو الوضع السياسي الذي عقب ذلك متشابكا . فحتى الضربات المتبادلة من كلا الخصمين كانت تختلط بمظـاهر النية الحسنة ، وفصول الصراع كانت تمتزج بتنازلات واسعة ، وبالاختصار لم يكن الموقف المنشود سوى موقف ميكيافيلي .

ومن الاهمية بمكان ان نعيد رسم صورة المعارك التـــي مزقت المغرب في الستينات ، اذا شئنا ان نمسك في ايدينـــا بالتوجهات الحقيقية لزعماء الأتحاد الوطني للقوى الشعبيـة ، وبالتالي الافق الايديولوجي الذي انحصرت فيه حركة الاتحاد . وعندئذ فقط سيكون في وسعنا ان نجد العناصر الاولى للاجابـة على المسألة الاساسية آلتي تثيرها الممارسة العملية للاتحاد خـلال عشر سنوات :

ألم تنته التنازلات التي تمت لطمأنة الخصم الى تجاوز الغاية المحددة التي وضعت من اجلها والى ان تصبح سياسة الاتحـــاد الوطني نفسها ؟ ثم ألم تكن استراتيجية الاتحاد على الدوام عبارة عن « مسبحة » من التكتيكات المتناقضة والتي كان كل منها ، اذا اخذناه على حدة ، رائعا وعظيما ويحقق غرضه المحدود باللحظـة ذاتها ، لكنها لا تستطيع البتة دفع المعركة الى الامام ؛ لانها تبدو غير مفهومة الا لحلقة الذين قاموا بتنفيذها ، فهذا المزيج مـــن المخادعة « الاشتراكية ــ الراديكالية » ، والجلبة « البلانكيـة » الفارغة ، الذي لم يكف الاتحاد عن ادهاشنا به ، والذي ربما كان العقبة التي وقفت في طريق تحوله الى حزب ثوري ، ألم تكـن جذوره التاريخية ضاربة في تجربة آلستينات ؟ والازمة الحالية

للاتحاد ، الا نستطيع ان نرى فيها ظاهرة « تقوقع » ضمن ممارسات بالية ولا مجدية سببها العجز عن التحرك في مستوى متطلبات الوضع الراهن ؟

عصيان الريف

الصداقة الحميمة بين الملك والاستقلال ، لم تستطع ان تصمد امام اختبار السلطة ، فان حدودا جديدة بدأت تتضح معالمها وترتسم داخل الحزب الوطني . والخلافات التي قامت غطت كافة المسائل الكبرى التي كانت تشغل تلك المرحلة : جلاءالجيوش الاجنبية ، تحرير الاراضي التي ما زالت قيد الاحتلال ، التطهير، ثم نوع العلاقات مع القصر ، أي مسألة طبيعة النظام ذاته . وكان الاتفاق قد تحقق حول وضع برنامج يتضمن على وجه الخصوص انتخاب جمعية تأسيسية خلال مهلة ستة اشهر ، وحول مطلب « حكومة منسجمة » ـ أي استقلالية بكاملها ـ لتنفيذه . لكن بوادر جديدة بدأت تظهر لا نخطىء ان لمحنا فيها سمات شبه انقلابية . فان وثيقة كتبت كي تقدم الى الملك محمد الخامس كانت تدين « الطرق التي لا تتفق مع علاقات الثقة » كما تتكلم أيضا عن « ضغوط لا يمكن قبولها » .. اما بلفريج الذي كان يقود وفد المفاوضات ويفهم ردة فعل الملك ، فقد اضاف انه واصدقاؤه يتعرضون لضغوط يمارسها اتحاد الشغل والمقاومة . وفي المجلس السياسي كان رأي علال الفاسي ان القضية بسيطة جدا : « ينبغي ان نعرف من هو مع الملك ومن هو ضده » ، واقترح ان يتم الاقتراع على هذا الاساس .. ولم يكن امام الجناح اليساري الا الانسحاب من المجلس .

هذه هي الازمة الجدية الاولى لحزب الاستقلال والتي لم تكف عن التفاقم حتى أدت للانقطاع الكامل . بينما كانت

مبادرات القصر ، الذي سيكون له من الآن فصاعدا حلفاء داخل الحزب ، تصب في اتجاه تصعيد الازمة . فقد عرض على بلفريج تشكيل الحكومة . وعرض اسناد وزارة الداخلية لشخص قريب من الاستقلال لكنه مقبول كليا من قبل القصر . ولم يتخل القصر البتة عن شيء من سلطته ، لكنه اباح لاصدقاء بلفريج ان يؤكدوا قبوله بمطلب « الحكومة المنسجمة » ، وهو المطلب الذي كان يحظى بشعبية واسعة . وثمة نقطة اخرى مهمة تتعلق بتركيب حكومة بلفريج ، فان وزارة الدفاع كانت مسندة الى شخص ينتمي كليا الى حزب الاستقلال وهو احمد اليزيدي ، الذي لم يكن يتمتع بأية سلطة على الجيش ، لان قائد الاركان لم يكن سوى ولي العهد نفسه « الحسن الثاني » . الا ان وضع وزارة الدفاع رسميا في عهدة حزب الاستقلال ، كان يبدو امرا قد تنجم عنه فوائد في الوقت المناسب ، وكان ذلك في ايار ١٩٥٨ ، اي قبل خمسة اشهر فقط من بدء تمرد الريف الذي انفجر الى حد ما بقوة الدفع الذاتي وبدون قيادة منظمة .

ينبغي ان نتوقف طويلا عند قضية الريف ، لا لان الغموض الذي يلفها لم يتبدد البتة فحسب ، بل لانها تعطي صورة كاملة عن الفوضى السياسية التي كان اليسار يحاول فيها ان يتلمس خطواته . ان مأساة الريف تستحق منا الانتباه لاننا نرى في اشكال قيامها ، ومع كل عثراتها ، اسلوبا ما في القيادة ، يجنح الى الاعتدال ، حتى حينما لم يكن هذا الاعتدال موضع تنفيذ ، هذا الاعتدال الذي يتجاهل فضائل الحقيقة ، ويجعل القادة الثوريين يعلقون شرفهم على ان يتحولوا الى رجال دولة . وهذه الظواهر التي نراها فيما بعد في انتفاضة الدار البيضاء ليست بعيدة عن الازمة الحالية التي تغمر الاتحاد الوطني للقوى الشعبية .

انفجر تمرد الريف ضد حزب الاستقلال الـذي كان رمزا وأداة لتسلط الفاسيين ، وعلينا ان نرى اصـوله العميقة في الوجود البائس للغاية ، للفلاحين الريفيين ، والذي تفاقم بسبب حزب الاستقلال . لكن التمرد لم يكن ليبلغ المد الذي وصل اليه، لولا الدعم والتحريض اللذين قدمهما كل اولئك الذين يضعون غاية امانيهم في تصفية حزب الاستقلال ، وعلى رأس هؤلاء القصر ، الذي بدأ مبعوثوه ، منذ اللحظة التي شكل فيها حـزب الاستقلال «حكومته» ، في القيام باتصالات واسعة . ولم تتأخـر الحكومـة الاسبانية مطلقا عن بذل الاسلحة ، الى جانب ان بعض الاوسـاط القريبة من بطل ثورة الريف عبد الكريم الخطابي ، والتي لا تخلو ميولها الوطنية من عصبيات محلية ، كانت تنفر بصورة تقليديـة من جحيم مشترك يجمع في خليط واحد علال الفاسي ، وبن بركة، والسلالة الملكية العلوية . هـذه الاوساط لم تستطع ان تمسك نفسها بعيدا عن مجرى الحركة ، فقد كانت هذه الحركة تعيد الى الحياة ، رغم كل شيء ، ملامح ملحمة ١٩٢١ . وبادىء ذي بدء ، لم يتخط التمرد خطوطا ضيقة ، فقد قام العصاة بهجمات عـلى مراكز الحزب ، وصفوا مسؤوليه ، ثم اتخذوا مواقعهم في الجبال، على انهم في أي وقت من اوقات الثورة لم يقوموا بعمليات عسكرية بالمعنى الفعلي للكلمة ، مطاليبهم كانت جد معتدلة : اقالة حكومـة حزب الاستقلال ، الذي لم يعد قادرا على مواجهة الموقف ، فقد اعطى وزير الـدفاع « الشجاع » اوامره للجيش بالتحرك ، لكن هذه الاوامر ذهبت في الهواء ، وساعتها لم يعد امام بلفريج الا ان يقدم استقالته .

عرض الملك على واحد من زعماء اليسار ، عبد الله ابراهيم، ان يؤلف الحكومة . وهكذا بعد حكومة شبه منسجمة لليمين تظهر حكومة شبه منسجمة لليسار، حيث اسندت وزارة الداخلية الـى ادريس محمدي الذي يعتبر قريبا من الجناح اليساري . ومـن

جهة اخرى تم الاتفاق مع الملك على تحضير الانتخابات واجلاء الجيوش الاجنبية وتنفيذ ما سيطلق عليه اسم برنامج السنوات الخمس ، بينما احيل مطلب تطهير المتعاونين الى المرحلة الثانية من الخطة ، فقد اعطيت الاسبقية للمشاريع الاقتصادية والتشريعية .

لكن الوضع في الريف تفاقم بشكل لم يكن متوقعا ، اذ فقد القصر هيمنته ، ولقي ممثلو السلطة المركزية المصير ذاته ، ولم يعد يسمع صوت المطالبة برحيل حزب الاستقلال ، فان شعارا هو بشكل قاطع انفصالي قد احتل الواجهة .

ارتباك الحكومة كان كاملا . ورغم ان زعماء اليسار لم يكونوا يجهلون العوامل والمداخلات المختلفة التي أدت الى انفجار العصيان ، لكنهم كانوا يضعون في تقديراتهم وجوب مواجهة الاسباب العميقة ، ومعرفة الوضع الاجتماعي للفلاحين الريفيين . وبانتظار ذلك كان لا بد من القضاء على الخطر الانفصالي . وفي مواجهة هذا الموضوع اتخذوا الموقف التالي : اذا كان القمع يبدو امرا لا مفر منه ، فعلى الملك ان يتحمل مسؤوليته . وهكذا قدم عبدالله ابراهيم للملك محمد الخامس خطة للعمل ، تتضمن ان على الملك بوصفه قائدا اعلى للجيش ان يطلق نداء لمحاربي الجبال الريفيين ، يحتوي انذارا نهائيا ، كما تتضمن الخطة المقترحة القيام بحملة من الشرح والاقناع للزعماء الريفيين ، وان لا يتم التدخل العسكري الا حين يلجأ العصاة الى اعمال عسكرية مسلحة .

تمت الموافقة على هذه الخطة ، لكن تنفيذها لم يتم بنفس الروح . فبعد الانذار مباشرة تلقى الجيش الامر بالتدخل ، وكان ذلك عقب حادث تافه . فقد اصيبت طائرة ولي العهد الهليكوبتر الذي كان يقوم بجولة استطلاعية بطلقة بندقية . واخذ القمع

العسكري صـــورة مذبحة وحشية برز فيها كولونيل يدعـــى « اوفقير » ، فقد وضع السكان تحت رحمة جنود قدمت غالبيتهم من فرق الجيش الاستعماري الفرنسي . والاسرى القليلون الذين نجوا من القتل جمعوا في ركن من الغابة ، ونادا‌هم اوفقير واحدا واحدا ليعطيهم الامان ، وقبل ان يطلب منهم الانصراف ركضا ، لم يكن ينسى ان يخص كلا منهم بطلقة في رأسه .

ولهذا بقي الفلاحون خلال عدة سنوات مضت على الاحداث، يفضلون الموت جوعا على ان يبيعوا شيئا من محاصيلهم للثكنـــات المجـــاورة .

انقسام حزب الاستقلال

المسألة التي تطرح نفسها ، هي كيف كان اليسار يفكر طيلة هذه الاحداث ؟ لا نعرف اذا كان « زعماء اليسار » قد استحضروا كرونستادت في مخيلتهم . لقد شعروا بالغضب والمهانة ، وقـــد شعروا بذلك حتما وبدون ادنى شك ، لكن بين اربعة جـدران ، اذ لم يعمد واحد منهم الى اظهار مشاعره والـــــى تبيان حلقات ونتائج القضية . لقد كان القصر يهدف الى اجبار حكومة عبدالله ابراهيم على الاستقالة ليقدم الدليل للبلاد باجمعها على عجـــز الاحزاب ، وليؤكد الفكرة القائلة « بأن الخلاص يتم بتحلق الامة كلها حول الملك » فماذا كان سلوك قادة اليسار تجاه ذلك ؟ لقد تصرفوا على اساس منع الملك من تنفيذ مخططاته ، وذلك بالعمـــل على خلق « وضع غير قابل للتراجع » من خلال تحقيق انجازات اقتصادية « البرنامج الخماسي » .

يبقى لنا ان نقول ان القصر حقق على الاقل ، وفي ضربـــة واحدة ، اثنين من اهدافه . فقد اضعف على التوالي اليســـار

واليمين بمصادمتهما بالتمرد الريفي ، وقضى على العناصر الثورية في الريف بقمع وحشي كانت الحركة الوطنية مسؤولة رسميا عنه.

ولنعد الى حزب الاستقلال . لقد اكد سقوط تجربة بلفريج موضوعات الجناح اليساري وسمح ذلك بقيام تسوية بين الجناحين ، واتفقا على الدعوة لمؤتمر كانت هيئته التحضيرية مؤلفة في نصف اعضائها من اليسار ، والنصف الآخر من اليمين. لكن الازمة التي صعدت ثانية جعلت الانفصال هذه المرة امرا لا مفر منه . فقد أصر علال الفاسي وجماعته على ان يتم تعيين قسم من المندوبين الى المؤتمر ، رامين بذلك الى ان يعوضوا عن هبوط تأثيرهم على تنظيمات القاعدة في الحزب . وكان التعيين هو الوسيلة الوحيدة التي تضمن لهم الاحتفاظ بالاغلبية في المؤتمر ؛ بينما كانت قاعدة الانتخاب هي ، بالنسبة للجناح اليساري ، الوسيلة الوحيدة للاستحواذ على الاغلبية ، وهكذا كانت الامور تسير نحو القطيعة النهائية ، واصبح الانفصال قريبا. وبصورة سرية قام اليسار اولا بتفحص قواه ، ثم عمد الى تنظيم مؤتمرات في مختلف المقاطعات كمرحلة اولى على طريق تأسيس تحالفات مستقلة في حزب الاستقلال . وكان تأسيس الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ثمرة عملية شرح للقاعدة ، توجت حركة كانت في الواقع شعبية . وقد لعب المهدي بن بركة في ذلك كله دورا من الدرجة الاولى فبوصفه سكرتيرا للتنظيم بذل كعادته نشاطا خارقا لاقناع الفئات المعارضة للانفصال ، محالفا العناصر المتأرجحة ، ومضفيا على المجموع الانسجام والقوة ؛ وطاقاته الدعوية الفائقة لم تكن اكثر مما يتطلبه الموقف ، في وسط لم تكن « الوحدة » فيه تعتبر شرطا سياسيا ؛ فقد كان نفعها او ضررها يتجليان تبعا للمناسبات والاهداف . كذلك كان الانقسام يعتبر فيه هاجسا شيطانيا، والزعيم يعتبر اكثر من قائد سياسي. وجهاز المقاومة الذي لم يستطع حزب الاستقلال احتواءه كان

يقدم « محركات حقبة الانتقال » الحاسمة . وصحافة الاتحاد المغربي للشغل كانت تكافح الانطباع السيء الذي تواجهه قطعا المعركة بين الاخوة وتعطي للاحداث تفسيرها الثوري .

غير ان هذا التحرك لم يكن ليغيب عن بال القصر ، فبعد ثلاثة اشهر من تأسيس الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، اوقفت صحيفته « التحرير » عن الصدور ، والقي القبض على اثنين من زعمائه : البصري ، واليوسفي . ولا ينبغي ان ننسى ان هذه الوقائع قد تمت واليسار ما زال بعد في سدة الحكم . انالمواجهة كانت محققة ، وهي لا تدخل ضمن النتيجة المصممة سلفا « رحيل حكومة عبد الله ابراهيم » ، ولا ضمن الحكم الذي صدر بعد شهرين من الغرفة الملكية والقاضي بحل الحزب الشيوعي ، ولا ضمن معركة توقيفات المقاومين ، التي قامت بعد ذلك بشهرين أيضا ، وبحجة اكتشاف « مؤامرة ضد ولي العهد » .

حل جيش التحرير

القمع الذي تم في نهايات ١٩٥٩ وعلى مشارف الـ ١٩٦٠ يشكل حلقة جديدة في سياسة القصر ، فقد جرؤ الملك على ان يجابه للمرة الاولى رجال المقاومة في معركة مفتوحة . وخلال ذلك احتفظت حكومة عبد الله ابراهيم ببرودة اعصابها وطالبت بتطبيق القانون . غير ان اوساط المقاومة واجهت ما حدث بردة فعل مختلفة ، ففي الدار البيضاء سقط رجال البوليس الذين شاركوا في تعذيب المقاومين المسجونين تحت طلقات الرصاص، وقامت في اقليم مراكش محاولة لتنظيم بؤرة العصيان ، لم تلبث ان فشلت . واضطلعت بهذه الحركة مجموعة من ثلاثة مقاومين ، لم يكن لديها الوقت الكافي لتضع مشروعها في حيز التنفيذ ، ولذا حوصرت وصفيت . غير ان حركة اكثر اهمية

قامت في اقليم بني ملال بقيادة اثنين من المقاومين هما بشير وبن حمو . وكي يضرب الجيش عليها ستارا من العزلة قام بحملة قمع أعمى ضد سكان وسط الاطلس ، يماثل ما قام به من قبل في الريف ، وقد تم هذا لدرجة ان المحاربين قد وصلوا خلال ثلاثة اشهر الى حالة تضوروا فيها جوعا . غير ان الجيش عندما قضى على المحاولة لم يستطع ان يعود باكثر من سجينين هما بشير وبن حمو ، وقد عمد هذان عندما تأكدا من وقوع الهزيمة ، الى اصدار امر بالانسحاب وتنظيم انسحاب انصارهما .. نضيف الى ذلك ان قضية بني ملال لم تعرض على المحاكم حتى عام ٦٧ ، حيث صدر حكم بالاعدام على بن حمو ، وبالاشغال الشاقة المؤبدة على بشير .

وكان محمود بن سعيد بين المقاومين المعتقلين ، وهو المسؤول الرئيسي عن جيش التحرير ، وكان ما زال في وسعنا الكلام عن جيش بهذا الاسم حتى شباط ١٩٦٠ . فان قسما مهما من جيش التحرير قد رفض ان يذوب في الجيش الملكي ، واستقر في الجنوب متابعا معاركه ضد الاسبان حيث حرر عددا من البلدان من بينها اية بعمران وطرفايا في اقليم افني ، او خائضا حيث تسنح له الفرصة معارك ضد الجيش الفرنسي في الجزائر .

وبهذا وجد القصر نفسه ازاء وضع شبيه بالوضع القائم في الاردن حاليا ، غير انه كان مسوقا الى ان يظهر تأييده لهذه الخطوات ، الى ان تم له سجن المسؤولين الاكثر وعيا ، فنجح في حل الفرق الاخيرة من جيش التحرير . وفي وسعنا القول ان المستوى الايديولوجي للجنود ، الذين لم تمح خرافة محمد الخامس من اذهانهم بعد يفسر لنا في خاتمة التحليل السبب الكامن وراء نجاح هذه العملية .

وكان حل جيش التحرير ، المكسب الرئيسي الذي حازه

القصر من قضية « المؤامرة ضد ولي العهد » . اما فيما عقب ذلك فقد اعتمد القصر خطة التراجع . فعلى صعيد المحاكمة ، سحبت القضية بسرعة لعدم توفر الادلة ، كما ان القصر ابعد الفضيحة مغتنما فرصة مرور احد الاعياد ، وامر باطلاق سراح الجميع .

اقالة حكومة عبد الله ابراهيم

هذا النصر الذي حازه الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ينبغي النظر اليه باعتدال ، فهو لا يسجل اية هزيمة واضحة للقصر . اذ يبدو ان اعتقال المقاومين الذي كان خطوة لا تخلو من الجراة من الوجهة السياسية ، اتاح للملك ان يعامل « الخصم بشيء من الرفق » . الى جانب اننا اذا راجعنا ما تم بكامله ، وجدنا ان ردود فعل اليسار كلها لم تكن تحمل تهديدا حقيقيا له . على ان القصر وجد ، من ذات المنطق ، ان الساعة قد حانت لاقصاء اليسار عن سدة الحكم . فأقال عبد الله ابراهيم . وهنا يحق لنا الكلام عن « انقلاب في القصر » . فقد تخلى محمد الخامس عن هالته « كأب الامة » وترأس بنفسه الحكومة المؤلفة من اشخاص لا انتماءات لهم . كما ان الحسن الثاني الذي سيخلفه في المستقبل قام عمليا بمهام رئيس الوزارة ، وركز جميع السلطات في يديه .

ان اقالة وزارة عبد الله ابراهيم تسجل نهاية حقبة . فقد انتهت لعبة الغميضة التي لو توفرت فيها لليسار كل شطارة العالم ، لما استطاع ان يحوز على الكلمة الاخيرة . وداعا للاوهام، للتجارب ، للتسويات التي لا تنفصل عن الاختبار الصوري للسلطة . فمن الآن وصاعدا سيجد الاتحاد الوطني نفسه بفعل الاشياء مدفوعا الى الثورة . حتى ولو كان عمل كهذا بعيدا عن ان يجد منبتا في فكر بعض مؤسسيه . او سيجد نفسه على

تعارض كلي مع الفكرة التي تشغل مناضليه الاكثر وعيا. وبعبارات اخرى ، كان على الاتحاد ، ليحقق الآمال التي بلورها مولده ، ان يتصدى في اوضاع تتزايد صعوبتها لحـل القضايا العديدة ، الايديولوجية والتنظيمية .. الخ . تلك المسائل التي كانت في حسابات التكتيكية لا تجد الا مكانا نائيا في المؤخرة . والآن بعد مضي عشرة اعوام ، هل أتم الاتحاد هذه المهمات ، ألم يعمد ، على العكس ، الى تعويقها ، عاجزا بذلك عن ان يتخلى عن العـادات السيئة المتضاربة التي لازمته في الستينات ؟ ترى اينبغي علينا الكلام بطيبة عن الاتحاد ؟ كما لو صار في الماضي ومات بمـوت بن بركـة .

ازمـة الاتحـاد

نريد ان نؤكد توا ان هذه التساؤلات ليست صادرة عـن جهة تطرح المسائل بنفس معاد .. فحتى قادة الاتحاد يقـرون بعجزهم ، وليس فيهم من يستطيع ان ينفي بأن الاتحاد منذ ان تعرض للقمع في قضية المؤامرة ، في تموز عام ٦٣ ، استمر فـي الحياة بما تبقى من قواه ، جارا قدميه ، مشغولا بتضميد جراحاته .. رغم انه من المؤكد ان قادته ــ وهذه مسألة تتعلق بالشرف ــ لم ينجروا الى المحاولة الانتهازية التي كانت ستجعل حزبهم يحظى بالعفو ، فان حزب الاتحاد المصروع ، المبعثر ، الضعيف ، لم يكف لحظة عن ان يبدي رفضا متعاليا . لكـن الثـورة هي كالحـرب « ليست البتة مسألة فضيلة ، والنقاوة الانجيلية لا توصل الـى السلطـة » .

اذا كنا نرد الاتهامات القائمة الموجهة للاتحاد فعلينا ان نعرف انه كان في السنوات الاخيرة تظهر عليه علامات ضيق النفس ، ان لم تكن علامات الشلل . وهذه الحالة التي صارت اليهـا

الامور ، لا تملك الا ان تدهشنا . فوجود الازمة وحده يبدو غريبا خاصة لهؤلاء الذين يعرفون المعارك المتعددة الجوانب، التي خاضها الحزب ، والتجارب التي لا تضاهى التي استخلصها منها. والقمع الذي تعرض له لا يلقي ضوءا كافيا على هذا الموضوع ، ففي مكنة القمع ان يؤدي الى تصعيد الروح القتالية ، كما ان في مكنته ان يمهد لوضع حل للقضايا المستعصية من قبل . فالاتحاد الذي لم يفقد شيئا من مكانته بين الجماهير ، والذي كان في الامس مثلا يضرب في الاوساط الثورية العربية ، سواء من الناصرية او من البعث « ألم ينجح واحد من قادته ابان الحرب الباردة التي نشبت بين الحركتين في ان يلعب دور الوسيط والموفق » ، والذي يجد منفذا بين الريح الصينية والبحر السوفياتي ، ليبقي منظمة التضامن الافرو اسيوي في عهدته ، والذي لعب دورا عظيما في التحضير لمؤتمر القارات الثلاث . اي بؤس غمر هذا الحزب ، حتى انه لم يحرك ساكنا حينما قامت الجماهير المغربية بانتفاضتها (١٩٥٦) ولم يبد اية ردود فعل ازاء اغتيال احد زعمائه ، بينما اثار هذا الاغتيال العالم كله ، وحاول ان يخرج من حالة الفوضى التي وقع فيها ، والتفكك الذي لا مفر منه ازاء الخسائر المتراكمة وغياب اي نقاش في الداخل ، باللجوء الى وحدة مع اتحاد الشغيلة المغربي ، تمت من القمة وبسرعة بالغة ، ولم تضف جديدا الى حالة الازمة ، ان لم تكن عنصرا يزيد في حالة الارتباك والشلل .

قد نلجأ الى القول ، كما يتردد احيانا في اوساط اليسار المغربي ، بأن المسألة لا تتضمن اية مفارقات ، وان الاتحاد كحزب بورجوازي صغير لم يفعل سوى ان يستنفد قواه الطبقية . . الخ، ان مساوىء هذا التبرير ، عدا عن انه يختزل « التحليل الملموس » للاتحاد ، الا انه لا يقدم لهؤلاء الذين يرفضون الوضع الراهن لليسار بصيصا من الضوء يعينهم على التحرك . . فالقول بأن

الاتحاد حزب بورجوازي صغير لا يوضح في الواقع شيئا . والمسألة ، اذا توصلنا الى ان البورجوازية الصغيرة وراءالموضوع، تتجسد في ان نبين بدقة ، بماذا ، بأية مواد استراتيجية وتنظيمية ، بقي الاتحاد اسيرا للايديولوجيةالبورجوازيةالصغيرة، وما هي عوامل التغيير التي تتطلبها النظرية ، والتجربة الثورية.

من اجل هذا ، تبقى المعرفة الدقيقة والشاملة للاتحاد امرا لا مناص منه ، ونحن اذ نقدر ان السبيل الى هذه المحاولة في هذه المقالة تقتصر على البحث السريع لمسألتين هما : مسألة التنظيم التي تتقاطع من جهة او اخرى مع كل القضايا الاخرى للثورة في المغرب ، ومسألة العلاقات مع اتحاد الشغيلة المغربي ، والتي شغلت منذ ان تمت عملية التوحيد في آب ١٩٦٧ بصورة عظيمة مناضلي الاتحاد .

العلاقات مع اتحاد الشغيلة المغربي

نحن نعرف ان المركز العمالي الكبير كان جزءا فاعلا في عملية الانشقاق ، وفي تشكيل حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية . واتحاد الشغل القوي باعضائه الذين يبلغون ٦٠٠ الف وبجهازه المؤلف بشكل رئيسي من مندوبين حرموا من مصانعهم وادارتهم من مكاسب العمل التي تحققت في وزارة عبد الله ابراهيم ، قد استطاع ان يحتفظ باستقلاليته داخل الحزب التقدمي . لكن هذا الوضع الخاص قد استحال الى كارثة حقيقية من وجهة نظر القطاعات الاخرى في حزب الاتحاد . اذ لم يعد في الامكان بعد مرور عام على تأسيس الاتحاد ان تبقى هذه الخلافات طيّ الكتمان . وقد وضع المؤتمر الثاني للحزب المنعقد في أيار ١٩٦٢ امامه ، بين مهام اخرى ، مهمة ازالة هذه العقبات. وبفعل تنازلات تحققت على صعيد القيادة ، ظهرت هذه القيادة

امام المندوبين في صورة منسجمة صافية لم تتطرق اليهـا الشوائب . وقد رفض بن بركة أن يزج نفسه في عملية التهدئـة هذه . ففي وثيقة لم تصل الى علم المناضلين الا عام ١٩٦٥ (انظر الاختيار الثوري الصعب في المغرب » ، يعرض بن بركة لتجربـة الحكم لليسار ويقرر « ان المعارك الدائرة في وعاء مغلق » تشكل « خطرا مميتا على الحزب » ... غير ان التفاهم الذي اعلن فـي مؤتمر ايار لم يدم طويلا . فمنذ حزيران جابه مناضلو الاتحـاد الوطني الساعون الى انشاء نقابات زراعيـة جهاز اتحاد الشغل. واتخذ التنظيمان مواقع متغايرة من مسألة الاستفتاء على الدستور .. اذ اعلن الاتحاد الوطني مقاطعته للاستفتاء بينما تكلم اتحـاد الشغل بشكل فاقع عن النضال ضد النص الملكي ، بدون ان يمـد مناضليه بأي شرح دقيق . وقد اتاح مؤتمر المركز المنعقد فـي شباط ١٩٦٣ الفرصة امام محجوب بن صديق ، السكرتير العام لاتحاد الشغل ، ليصوغ موضوعات « لاسياسية » و «ترادينيونية» « .. ما للعمال والسياسة ، فهم يناضلون من اجل الخبز » . وكان بهذا يحدد خلافاته مع الاتحاد ، الذي كان احـد قيادييه ، رسميا لا اكثر . فمنذ اشهر خلت ، وصحف الاتحاد الوطنـي مقاطعة من قبل النقابيين ، ومناضلو الاتحاد الوطني مطردون من النقابات . وليس في وسع شيء أن يهدىء مـن حالة الحرب الناشبة بين التنظيمين ، حتى ولا القمع الرهيب الذي تعرض له الاتحاد في قضية المؤامرة (تموز ١٩٦٣) .

ينبغي اذن ان تكون نقاط الخلاف حادة حتى تؤدي الى هذه المجابهات التي تمزق الداخل . على ان ما يقع في حوزتنا مـن الشكاوى المفسرة يبدو جد ضئيل بالقياس الى اتساع الشقاق ، فبفضل قاعدة السرية التي نجدها على طول تاريخ اليسار ، نجد هذه المرة ايضا ان الاسباب الحقيقية موضوعة بعناية طي الكتمان.

« فقادتنا » لم يعد بينهم اية نقطة مشتركة ، وهم يضمـــرون لبعضهم البعض حقدا مميتا ، لكنهم يبقون في شتى الاحوال على اتفاق حول نقطة واحدة ، هي ان لا يصارحوا الجماهير بمـــا يفرقهم « اذ ، من يعلم ؟ قد تدفعهم هذه الاسباب نفسهـا الى ان يجتمعوا ثانية » .

وطالما ان احدا مـن الفريقين المتخاصمين لم يدع اسباب الخلاف ، فلنأخذ نحن على عاتقنا ان نكشف عن اصل النـــزاع ، ويبدو لنا اننا نستطيع ان نلخصها في سياسة فريق الاتحـاد الوطني التي وصفت من قبل النقابيين بانها سياســة مغامرة . واذ رأى قادة اتحاد الشغل وكذلك الرئيس الاسبـــق عبد الله ابراهيم نتائجها الخطيرة على مجموع الحركـــة ، حاولا تخفيف الخسائر بالتفلت من الانضواء المركزي . لكن علينا ان نلاحظ ان الصمت المضروب حول المسألة ، لا يتيح لنا ان نعرف اذا كـانت هذه التنقيحات تخضع لحاجات بكمن وراءها مقاصد سيئة ، او ان الامر يتعلق بتذمرات يمليها احساس حقيقي بالمسؤوليـة . على اننا نضيف : انه مهما تكن حالة الاسباب ، فقد كان في وسع قيادة اتحاد الشغل ان تجابه خطر المغامرة الماثل ــ وبصورة اكثر فعالية ــ لو لم ينسحب الاتحاد من معارك اليسار .

من الممكن ان يفسر ايضا النزاع بين الاتحاد الوطني واتحاد الشغل بعبارات تنظيمية : وجود قطاعات مستقلة (القطاع النقابي كان الاكثر شهرة ، لكنه لم يكن الوحيـــد » ، وغياب المقياس ، والخلفية التي تسمح بتقويم الاختلافات وابقاء القاعدة بصـورة دائمة خارج الصراعات الدائرة في القيادة . وكل هـذا يوضـح ان التحرك والحياة الداخلية للاتحاد الوطني لم تكن محكومـــة بالقواعد الجوهرية لحزب ثوري ، عدا ان الاوضاع السياسيـــة التي رافقت مولد الاتحاد الوطني لم تكن تتلاءم مع مسألة ايجاد

حلول لمثل هذا النوع من القضايا (التي لم تكن حتى تطرحها) ، فالمسألة الضاغطة في الاتحاد كانت العمل باكبر قدر ممكن من السرعة على تجميع « القوى الشعبية » ، وبعد ذلك سيتوافر الوقت لازالة الحدود القائمة بين هذه القوى ، ولاستخلاص « طليعة ثورية » منها تكون الاداة القادرة في آن واحد على تدمير الدولة الحالية ، واقامة مجتمع جديد مكانها .

لكننا نتساءل اليوم ، هل تم هذا العمل ؟ واذا كان الحزب الثوري لا يقوم بين عشية وضحاها ، فان علينا ان نجعل السؤال اكثر دقة ، فنتساءل : لاية درجة نستطيع ان نتبين في السنين العشر التي مضت على قيام الاتحاد الوطني ، ارهاصات وبشائر واعدة بمثل هذا الحزب ؟ لكننا للاسف لا نستطيع ان نرد بالايجاب .

فعلى صعيد التنظيم لم يستطع الاتحاد ان يتفلت البتة من البراغماتية ، واذا تابعنا معاركه التنظيمية عام ١٩٦٢ و ١٩٦٥ تحققنا ان هذه المعارك قد دارت بمفاهيم بدائية ، اذ كانت القيمة المطلقة تعطى للرقم ، والخلافات الداخلية تستمد من النزاعات الشخصية ، وتشكيل الكوادر اذا لم يكن قيد الاهمال ، اقتصر على تعليم فظ ، من مصادر واحدة ، حول التنمية الاقتصادية او الاشتراكية ، بصورة لا تؤدي في المدى البعيد ، الا الى افراز ايديولوجيات مسيطرة .

وحتى حين كان يوجد نص مكرس من حيث المبدأ لتوجيه النشاط التنظيمي (لماموار ١٩٦٥) فمن السذاجة الاعتقاد بانها تلعب اي دور في تحريك الحزب ، فهنا افكار صحيحة ولا شك . ولكن ليس في سعها ، كما يعلم الجميع ان تفعل في الواقع ، ونتيجة ذلك كله تجلى في بقاء الاتحاد تنظيما محصورا ضمن حدود النموذج الانتخابي .

هالـــة المقاومة

السلطة الملكية لا تتوافق والانتخابات ، صحف الحـــزب ممنوعة ، والبوليس يعتقل بانتظام المناضلين الذين يجرؤون عــلى فتح بيت حزبي ، لكن كل هذا لم يدع احدا الى ان يغير شكـــل التنظيم ، الذي كان يفتقر الى اي تطابق مع الواقع . كيف يمكننا ان نفسر هذا الوضع وكيف تسنى لمناضلين كانوا يضعون الواقعية فوق كل شيء ، ولا مجال للشك في اخلاصهم ، الذي اعطى اثناء القمع امثلة لا تدحض ، كيف تسنى لهؤلاء ان يأخذوا اوضــــاعا مثالية خالصة .

يفك اللغز في نظرنا ، بمجرد ان نلقي بالا لما يدعى « خرافة المقاومة » ، فليس في الامكان التكيف مع خيبات الامل التـــــي صار اليها التنظيم الحالي ، وازمة الحزب بشكل عام ، لولا انتظار الخلاص الممثل في قدوم المقاومين ، ورصد حركتهم الخفيـــة ، الحقيقية او المتخيلة . ودليلنا على ذلك الامال الباهرة التي لــم تقتصر على الاوساط الشعبية صيف ١٩٦٤ ، حين دارت ملحمة شيخ آلعرب (١) .

لكن « الاساطير » لم تكن لها الحياة القاسية التي تعيشت عنيها : ولنقل مباشرة ان كل رجال المقاومة لم يضعوا حدا لمحاولة استثمار ماضيهم ، مع ان بعضهم ، وهم ليسوا ندرة ، قد عمدوا الى التشهير بالطرائق التي سلكوها اثناء المقاومة ، وهؤلاء انفسهم قد اتخذوا ازاء الازمة الحالية للاتحاد الوطني ، مواقف تتعارض

---

(١) مقاوم قديم حكم بالاعدام (١٩٦٣) ونجح في القيام بعدة عمليات مشهودة ضد البوليس في تموز ١٩٦٤ ، حوصر بعدها وقتل في الدار البيضاء .

بشكل جذري مع المفاهيم الحالية من الناحية الاستراتيجية والتنظيمية ، والتي هي بدون شك المنابع العميقة للخرافة ، والتصوف .

ان « خرافة المقاومة » لا يمكن تصورها كقضية محض سيكولوجية ، اذ انها تتعلق في الواقع باستراتيجية الثورة في المغرب ، فهذه الثورة بقيت دوما اسيرة التجربة الوطنية المغربية، حيث يجد العمل المسلح من النموذج البلانكي جزءه المكمل في « الحضور التكنيكي » لباحثين موهوبين . فهنا يمحي لينين امام تاراس بولبا ، وهذا الاخير لا يستطيع ان يتخطى ادغار فور، ومن المحزن ان البلانكية التي كان في وسعها بشكل قاطع ان تبدي بعض الفعالية ، في الصراع ضد الاجنبي ، تضحى مجردة من القوى حينما يتعلق الامر بمجابهة مهام الثورة الديمقراطية والاشتراكية . وفوق ذلك ، تخلق الفوضى التي لا تقود الى الثورات . .

لكننا لا نستطيع ان نعمم بسهولة هذه الحقائق ، التي هي الى حد ما جوهرية ، فان عوائق عاطفية ستواجهنا توا . بلانكية او غيرها . يردد كثيرون : هوذا رجال يقاتلون العدو « فعلا » ويتعرضون دوما لملاحقته المستمرة ، أفلا يجدر بنا ان نحتفظ لهم في اعماقنا بالعطف والتقدير . وحتى لو كنا على بصيرة من حقيقة نشاطهم فليس في وسعنا ان نكشف الستار عنه دون ان نتعرض للاتهام التقليدي والفعال دائما : انت تردد ما يقوله العدو وتعاونه ؟. . ولا ننسى ان نقول ان البلانكية والانقلابية ، كما يتضح من المثل الذي تقدمه بلدان عربية اخرى ، سرعان ما تمتص الثورة بفعل نزعة مثقفة غامضة تريد ان تعبر عن تمايزها الخاص .

وقد كان البلاشفة بحاجة الى « صلابتهم » الشهيرة

ليخلصوا الحركة العمالية الروسية من هذه التأثرات .

الى ماذا سيتوصل اليسار المغربي ؟ بدون ان نقلد الانبياء لا بد لنا من تبيان ان هناك بضعة دلائل تشـدنا الى التفاؤل . فهناك اولا واقع ان هذه التساؤلات التي حاولنا ان نشرحها هنا، تشغل مناضلي الاتحاد ، فالعوائق العقلية « كاحترام اسـرار الحزب » وان لا نكشف جانبنا امام العدو ، هذه العوائـق التي منعت حتى وقتنا الحاضر التنظيم من مناقشة هذه المسائـل ، كما انها منعته من ان يتخذ اوضاعا ثورية بشكل منتظم ، بـدأت شيئا فشيئا في التراجع ، وبدأ شعار رئيسي يشق طريقه الـى الظهور : الدعوة الى حلبة نقاش حرة حول التجربة الكاملةللحزب، وهذه هي الوسيلة الوحيدة للخروج من الازمة ، هذه الدعـوة لا يرفعها هذا القطاع او ذاك من الحزب ، ولكن يقوم بحملهـا ايضا مقاومون تخلوا عن البلانكية والعفوية حين بانت لهم الاسباب وطلاب توصلوا الى ذات النتائج بفضل المعرفة النظرية ، وهـذا هو ما ليس جديرا بالاهمال في حزب لا تقف وطنية العشيـرة عقبة في طريق تحويله .

اختار مهدي بن بركة لمجموعة من كتاباته التي تدور بدقـة حول ولادة حزب الاتحاد الوطني هذا العنوان « اختيار ثـوري صعب في المغرب » ، أليس من الاصح ان نتكلم عن اختيار صعب على طريق الثورة ، اختيار صعب ينتظر من يؤديه ، وبدون هذا، سنقول في نهاية عقد من السنين حين نذكر الاتحـاد ، وليس بدون حزن ، ان هذا الحزب كان له مستقبل كبير خلفه وراءه .

حميد يرموك

□ □

الخلفية السياسية
للحركة الطلابية

أ. الريفي

الخلفية السياسية للحركة الطلابية

أ. الريفي

في واقعنا الطبقي يقف الطلاب كاحدى الفئات الاجتماعية للبورجوازية الصغرى . رغم اختلاف الاصول الطبقية لمختلف المجموعات الطلابية في الهيكل الجامعي ، ورغم الطموحات الطبقية التي تؤهلهم لها المرحلة الجامعية .

لقد مثل الطلاب دوما الفئة المتقدمة في هذه الطبقة ، والطليعة التكتيكية لمختلف مراحل النضال التحرري ، هذه الحقيقة يثبتها تاريخ نضال شعبنا سواء في المرحلة الاولى من النضال ضد الاستعمار التقليدي حيث انبثقت النواة الاولى للحركة الوطنية من جامعة القرويين وابن يوسف ، او في المرحلة الحالية من نضالنا ضد الاستعمار الجديد ، حيث اخذ الطلاب دورهم بجانب الجماهير الكادحة في كل النضالات ضد نظام التبعية والحكم المطلق .. ولا ادل على ذلك ، من كون الطلاب هم من الفئات الاولى التي طرحت مشكل السلطة « انتخاب مجلس تأسيسي ديمقراطي ـ البرلمان » بالمفهوم الديمقراطي الاصلاحي المتقدم آنذاك وكذلك الدور البطولي الذي اخذه الطلاب في إنتفاضة مارس الجماهيرية ، هذه الانتفاضة التي ستشكل بدورها الخاتمة التاريخية للتجربة الاصلاحية .

ان الطلاب مهما تقدم دورهم في الصراع الطبقي ، ومهما اتخذ من اشكال وصيغ سياسية او نقابية متنوعة وثورية ، لن يستطيع دورهم ان يتجاوز في احسن الاحوال الطليعة ـ التكتيكية

للنضال التحرري ... اما المهمة الرئيسية في الثورة ، وقواهـا التاريخية ، فهي العمال والفلاحون الفقراء .. وصيفة هذه القوى في الثورة هي التحالف فيما بينها ، وضم كل القوى الطبقيـة الحليفة الاخرى ، تحت قيادة ايديولوجية وسياسة الطبقـة الطليعية العمالية .

هذه المفاهيم الاولية ، اعطيناها حق الصدارة في التقديـم حتى نبعد كل شبهة او تزييف لدى من يرون في الصراع الحـالي داخل الحركة الطلابية المغربية ، نسخة طبق الاصل للحركـة الفرنسية ، او من يرون فيها تطرفا يساريا لا يليق بالحركـة الطلابية كمنظمة نقابية جماهيرية ولا كفئة اجتماعية محـدودة الآفاق الطبقية .

منذ انشطار البورجوازية الصغرى وبعض الفئات الطبقيـة المتقدمة عن الحركة الوطنية المتمثلة في حزب الاستقلال ، انجرت الحركة الطلابية تحت لواء وقيادة القوى التقدمية ، التي اضطلع بدورها الأتحاد الوطني للقوات الشعبية و « الحزب الشيوعي » .

لقد كانت مرحـلة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٥ مرحلة مد تقدمي ، تصاعدت فيه نضالية الجماهـير تحت القيادة الايديولوجيـة والسياسية والتنظيمية للبورجوازية الصغرى ـ وكان هذا المد يتناسب من جهة اخرى مع مثيله على الصعيد العربي عموما ـ وفي مناخ هذه التجربة النضالية ، تحكمت في المنظمة الطلابيـة نفس القوانين التي تحكمت في القوى التقدمية ، فلقد اخـذت المنظمة الطلابية كل مضامينها السياسية والايديولوجية والنقابية من نفس الارضية التي تنطلق منها القوى التقدمية .

وهكذا تشكلت قاعدتها الجماهيرية العريضة على اسـاس الخط السياسي البرلماني ، كما اشتقت مفاهيمها الايديولوجيـة

من نفس المنطلقات الانتقائية او التجريبية ، والتي تنظر الى الاشتراكية كعملية اقتصادية اساسها التخطيط ، والاصلاح الزراعي ، وقطاع الدولة .

« ولقد كانت هذه المنطلقات لا تختلف مطلقا عما يتلقاه الطالب في دروسه الاكاديمية البورجوازية عن الاشتراكية » .

اما « ماركسية » الحزب الشيوعي المغربي فقد عجزت عن ان تقلب البنية الايديولوجية والسياسية لجماهير المنظمة « فهي ماركسية مغربية » تقبل باصلاح الهياكل الاجتماعية الاقتصادية « في اطار الملكية الدستورية » وهي تلتقي في نهاية التحليل مع الانتقائية سواء في منطلقاتها الاستراتيجية او الايديولوجية . ان المبادىء الاربعة للاتحاد الوطني لطلبة المغرب :

« استقلال المنظمة ، جماهيرية المنظمة ، تقدمية المنظمة ، وديمقراطية المنظمة » لا تشكل في مضمونها التاريخي الفعلي ، اذا اردنا ان نتجاوز التعريفات النظرية المبسطة ، الا التجاوز السياسي والايديولوجي لمفاهيم البورجوازية الوطنية (حزب الاستقلال) .. وهكذا ، لم تعد تمثل العناصر الاستقلالية ، الا شرذمة ضعيفة ليس لها مكانها جماهيريا ولا سياسيا وسط الحركة الطلابية ، فلم يبق امامها بالتالي الا الخروج من المنظمة ووحدتها وانشاء ما يسمى بالاتحاد العام لطلبة المغرب .

ان هذه المبادىء الاربعة لم تكن من قبل لتشكل عرقلة لنمو نضالية الجماهير الطلابية ، مهما اولت تعاريفها العامة من طرف مختلف القوى السياسية (عناصر الحزب الشيوعي ، الاستقلاليون) لانها كانت تعتمد على الولاء السياسي لجماهير الطلبة للقيادة السياسية المتقدمة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية .. رغم ان تطبيقها في الواقع العملي لا يحتوي كل مضامينها النظرية ، فالاشكال التنظيمية وطريقة الانتخاب في اجهزة المنظمة كانت في

العمق اشكالا فوقية مفروضة، يسترها الولاء السياسي الجماهيري العام لهذه القيادات .. اما استقلال المنظمة فهو لا يتعارض في الواقع العملي مع التبعية السياسية والتكتيكية احيانا مع خطة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . فالمؤتمر العاشر مثلا : اضطرت فيه المنظمة ان تلتزم الصمت ، او بالاحرى بعد ضغط العناصر الشيوعية ، ان تطرح بشكل مشوه وغير واضح ، مسألة السلطة (انتخاب مجلس تأسيسي ـ البرلمان) وذلك بأمر من الحزب ، وحسب خطته القاضية بتأجيل هذه المسألة ما دام الحزب في مركز ضعف بعد ضربة مؤامرة يوليو ١٩٦٣ .

وهكذا .. لم تتعارض مطلقا هذه التعاريف ، ولم تلغ التبعية السياسية استقلال المنظمة ولا جماهيريتها ولا تقدميتها ولا ديمقراطيتها في النهاية . اضطرت لشرح هذه المسألة لان المبادىء الاربعة التي يتغنى بها الجميع ، كانت دوما تأخذ مضامينها من جدلية الواقع السياسي الحي لا من التعاريف العامة . ولقد اصبح حاملو هذه الشعارات بالامس ، وفي ظروف اخرى للقوى التقدمية ، يطرحونها بشكل مجرد ومصطنع قصد عرقلة نمو الحركة الجماهيرية الطلابية ، مثلما ـ بالضبط ـ حاولت العناصر الاستقلالية الرجعية ان تستغل هذه التعاريف لمصلحتها قصد عرقلة السير التقدمي للحركة الجماهيرية الطلابية ..

اما حركة الدعاية اليوم في الشعارات الاربعة ، فهي جماهيرية المنظمة كحجة مضادة امام اي تحرك حر ومستقل قد يتجاوز مفاهيم القوى التقدمية العاجزة .

بنفس المد التقدمي الذي شاهدته حركة الجماهير بجميع قطاعاتها تحت القيادة التقدمية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، تصاعدت نضالية الحركة الطلابية سواء على الصعيد السياسي او النقابي .. وتوالت النضالات السياسية على الصعيد الوطني

والتحرري عامة (الجلاء ـ الاستفتاء ـ الدستور ـ الثورة الجزائرية ـ ازمة كوبا ـ ازمة الكونغو لومومبا .. الخ » ..

اما على الصعيد النقابي فتركزت اساسا في نضالات التعليم الثانوي ، وكان اهمها نضال طلبة التعليم الاصلي الذي دام ستة اشهر من اجل ديمقراطية التعليم ، وتوحيده ، وتعريبه ، وديمقراطيته « ولقد كان النضال النقابي في هذه المرحلة يواكبه ويعززه نضال سياسي ساخن يستند هو الاخر الى آفاق وتطلعات البورجوازية الصغرى الصاعدة .. لكن ميزته الاساسية انه كان يتمشى ونمو الحركة الجماهيرية سواء منها الطلابية أو الشعبية .. ولم تعان المنظمة انذاك ازمة لا في بنيتها ومناهج عملها ولا في جماهيريتها وتقدميتها » .

انتفاضة مارس ١٩٦٥

طوت انتفاضة مارس ١٩٦٥ الجماهيرية مرحلة من مراحل نمو الصراع الطبقي « فتفجرت الازمة الطبقية للنظام وللقوى التقدمية » وتغير ترتيب القوى سواء على صعيد الطبقات الحاكمة او في الطبقات المعارضة ، وتعدلت شروط النضال تبعا لذلك .. لقد اتجه الحكم الى تركيز ارضيته الطبقية باتجاه ضمان تحالف اقوى بين الفئات المكونة له ، وعمل على تطوير اقتصادها تحت اشراف ومركزية الدولة ؛ بينما اتجه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية نحو اليسار لتعديل بنيته الطبقية والتنظيمية ، نحو حزب بورجوازي صغير كامل النمو واكثر فعالية بدل تجمع جماهيري عريض انتخابي التنظيم ، لكن دون المساس بالخط الاستراتيجي الاصلاحي العام (المذكرة التنظيمية ، الصراع مع قيادة الاتحاد المغربي للشغل) ..

ونحو اليمين اراد الحزب الشيوعي ان يحل ازمته

الجماهيرية ، وان يطرح نفسه بديلا للمنافس الاصلاحي الاكبر (القوات الشعبية) بعد ان منيت مخططات القوات الشعبية بالفشل فتحول الحزب الشيوعي الى العلنية في مناخ جماهيري راكد ، وافصح عن « ماركسيته المخزية » في ابشع ما وصلت اليه السياسة الاصلاحية الانتهازية ، وباءت محاولته هو الاخر بالفشل الذريع .

في هذه المرحلة انكمشت نضالية الجماهير لمدة سنوات ، ثم بدت بوادر مد جماهيري في السنتين الاخيرتين (القطاع العمالي ، الطلبة ، الفلاحون) . لقد تبنت احزاب الاصلاح نهائيا سياسة الانتظار ترتقب من ورائها ازمة داخلية في الحكم تضطره لمقاسمتها المسؤولية ، وتمكنها من امكانية المناورة والمساومة ، او هي ترتقب في احسن الاحوال ، انفجار جماهيري عفوي يسمح لها بان تركبه من جديد ، فتساوم وتناور على اساسه . في هذا الخط السياسي دخل مسلسل التوحيد بين القوات الشعبية وقيادة الاتحاد المغربي للشغل من جهة ،وبين القوات الشعبية وحزب الاستقلال من جهة اخرى (الكتلة الوطنية) .. ان سياسة الانتظار تعبير عن قمة افلاس احزاب الأصلاح .

لم تخرج المنظمة الطلابية عن اطار هذه الازمة، نظرا لارتباطها ــ كما اكدنا سابقا ــ بالارضية الايديولوجية والسياسية للقوى التقدمية « وفي هذه المرحلة بالذات بدأت التناقضات في صفوف الحركة الطلابية ، وبدأت المنظمة تفقد مكتسباتها النقابية في سنة كاملة (١٩٦٤ ــ ١٩٦٧) .. واصبح من الضروري تحديد موقع المنظمة من هذه التناقضات الجديدة في الحركة الوطنية، مكانها ودورها في هذه المرحلة .. واصبح من الضروري اساسا قلب الارضية الايديولوجية والسياسية للحركة الطلابية .. فكيف اتجهت التناقضات داخل الحركة الطلابية ، وما هي آفاقها ؟

اولاً ـ الثورة الفلسطينية :

لعل المنظمة الطلابية المغربية هي المنظمة الطلابية التي التزمت تجاه الثورة الفلسطينية .

ومن الغريب حقا ، ان تعي مؤخرة الشعب العربي في اقاصي البلاد العربية ابعاد الثورة الفلسطينية بهذه العجالة ، رغم التطور البطيء للفكر القومي العربي التحرري في منطقة شمال افريقيا بصفة عامة .

الا ان هذا الوعي لم يكن وحدة متكاملة داخل الحركة الطلابية المغربية ، ولم يكن موقفا موحدا ، بل كان تعبيرا عن ميزان قوى بين اتجاهين متعارضين داخل الحركة الطلابية ..

كان من الضروري أن نعطي ولو صورة وجيزة عن مكان النضال العربي الوحدوي التحرري .. وبالتالي مكانة الثورة الفلسطينية في الحركة النضالية للجماهير المغربية شعبا وتنظيمات سياسية وطنية وتقدمية ، وطبقات حاكمة .. رغم ان هذا الموضوع يتطلب منا اكثر من وقفة قصيرة ، بل بحثا وتجريدا مفصلا لتاريخ وتطور النضال التحرري في المغرب .

وعلى العموم فان مشاعر ونضالية الشعب العربي المغربي لم تكن مقصرة تجاه النضال القومي ، رغم تخلفه واختلاطه بالشعور الوحدوي الاسلامي ..

فالمظاهرات الشعبية التي صاحبت قرار التقسيم ، والمظاهرات العمالية احتجاجا على مقتل الزعيم التونسي النقابي فرحات حشاد ، والعطف والتضامن مع الثورة العربية الناصرية في اوج صعودها وتقدميتها .. كل هذه الدلائل تبرهن على الموقف الجماهيري من النضال التحرري العربي ، رغم البعد

الجغرافي ، الذي فرض بالمقابل في الشرق العربي ان تكون القضية الفلسطينية عاملا مباشرا ومفجرا للصراع القومي، الطبقي، وجعل المشرق يحتك ويتفاعل مع المقاومة الفلسطينية ، ثم التهديد المباشر من طرف اسرائيل ، والتركيز الامبريالي على المنطقة البترولية.. ورغم العزلة الاقليمية التاريخية التي عاشها المغرب بتركيبه السكاني (بربر وعرب) تحت حكم اقطاعية متخلفة لمدة قرون .

لقد كانت الردة الاقليمية الاولى في نضالنا ضد المستعمر ، حينما قبلت البورجوازية والاقطاع القائدان لحركة التحرر الوطني انذاك بالاستقلال الشكلي بدل الاستمرار في خوض المعركة المسلحة ، واحكام الطوق على المستعمر في كافة ساحة المغرب العربي .. ولقد كان لهذا الموقف البورجوازي ـ الاقطاعي بقبول مفاوضات « اكس ليبان » في مرحلة تغير نوعي للصراع الوطني طبقيا ـ وقوميا ، كل النتائج التي لا زالت تحصدها الثورة المغربية لحد الان .

الحقيقة ان القوى التقدمية والقومية لم تكن تنطلق من مفهوم ثوري استراتيجي للثورة العربية ، بل كانت جذور انطلاقاتها الحقيقية ، نظريا ، وعمليا ، اقليمية بحتة تراعي الشعور العام القومي للجماهير الشعبية والجماهير العربية عموما .. وان كان لذلك بعض التفسيرات بعدم وجود بعض الشروط الموضوعية التي أخرت النضال الوحدوي امام النضال الطبقي الوطني ، فان ذلك لا يلغي بتاتا دور العامل الذاتي الاقليمي لمنطلقات القوى الوطنية والتقدمية .. ولا أدل على ذلك ، الموقف المناهض للثورة العربية ، ووحدتها ، في مرحلة من مراحل النضال التحرري العربي ، من طرف بورجوازية حزب الاستقلال ، وطرح كبديل عنها الوحدة الاسلامية مع الطرح الديني العنصري للثورة الفلسطينية .. وكان ذلك الى وقت قريب ، حيث ادخلت بعض

التغيرات على مواقف الحزب لكنها لم تلغ ابدا جـوهر منطلقاته الدينية والرجعية . وقد يبدو للوهلة الاولى ان القوى التقدمية شاذة في مواقعها عن القوى البورجوازية التي اظهرت عـداءها بشكل صريح للثورة العربية ، ويكفي دليـــلا التضامن الفعال والحازم مع الثورة الجزائرية في مقابل الموقف الشوفيني الذي وقفه حزب الاستقلال من حرب الحدود مع الجزائر ، والتي هي في العمق موقف من الثورة الجزائرية المتقدمة آنذاك ..

بل ان القوات الشعبية ذهب الى ابعد من ذلك في موقفـه « الثوري الجذري » من انقلاب ١٩ جوان .. واذا اخذنا موقف القوات الشعبية بمفرده ، فان فقدانه لاستراتيجية ثورية وطنية ، او بالاصح امتلاكه لاستراتيجية اصلاحية متقدمة ضمن الحدود الوطنية ، جعلته ايضا على الصعيـــــد العربي يأخذ نفس الدور المتقدم ، وذلك يتجلى في تأييده غير المشروط قبـل ٥ حزيران لانظمة البورجوازية الصغرى ، ولم تخل استراتيجيته الخارجية من عنصر البراغماتية السياسية ، أي المناورة والمساومة ، ويكفي ان نستدل على ذلك بموقفه اليساري المنعزل من انقلاب ١٩ جوان حيث ان الحزب غير موقفه من النظـــام الجزائري لا في شكل منسجم مع موقفه الثوري بل في اتجاه انتهازي عبر محـــــاولة التحالف مع النظام التونسي البورقيبي . هذا الموقف الذي عبر عنه العدد الخاص لجريدة المحرر حول تونس « والزعيم الوطني » بورقيبة بمناسبة زيارته الى المغرب في سنة ١٩٦٥ . ورغم فشل هذا التحالف في حينه ، والذي كانت قيادة الحزب ترمي مـــن ورائه فتح ثغرة جديدة لمصالح الحزب في المغرب العربي ، الا ان الموقف في حد ذاته يعبر عن عنصر هام في استراتيجية الحزب سواء الوطنية او العربية وهي المنـــاورة والمساومة على حساب القضايا الاستراتيجية والتكتيكية المبدئية .

اما الحزب الشيوعي المغربي فبالاضافة الىموقفه الشوفيني

من حرب الحدود الجزائرية ـ المغربية ، فان مواقفه العربية لم تخرج عن دائرة مواقف الاحزاب الشيوعية العربية ، وما يضيفه عليها غربته الكاملة عن النضال الوحدوي العربي .. وحتى شعار وحدة المغرب العربي الذي يعتبر مقبولا من وجهة نظر الخطوات الموضوعية للوحدة ، لم يوضع ضمن استراتيجية عربية ثورية ، بل وضع كحد امام تطلعات الجماهير لوحدة قوى الثورة العربية ، وبقي بالتالي شعار المغرب العربي في ظل اختلاف انظمة المغرب العربي ، والخط الاصلاحي للاحزاب التقدمية ، شعارا مطلبيا محافظا ان لم يكن رجعيا امام تقدم الثورة العربية في مناطق عربية مختلفة .

واخيرا ، ان القوى التقدمية لم تنطلق مطلقا من رؤية شاملة للصراع الطبقي ـ القومي العربي ، وبالتالي من استراتيجية للثورة العربية ، بل من منطلقات اقليمية بحتة يسترها الشعور القومي العام والغامض ، مما يحول مفهوم الثورة العربية في نهاية التحليل الى مجرد نقطة « الوحدة العربية » مدرجة ومؤجلة من جملة بنود البرنامج العام للحزب في سياسته الخارجية ، ولم تكن ابدا بالنضال السياسي والايديولوجي المستمر مع الجماهير المغربية والعربية عامة ..

ان فضيلة يونيو (حزيران) هي انها دفعت الجماهير العربية شرقا وغربا في مخاض واحد ، وطرحت المسألة الفلسطينية كمحور لصراع طبقي ـ وقومي ضد الصهيونية والامبريالية سواء في المشرق العربي او المغرب العربي ، وكسرت بذلك العزلة التي حاولت الرجعية ان تخلدها ، كما حكّت القوى التقدمية والوطنية على ان تفصح عن مواقفها تجاه الثورة الفلسطينية والعربية .

لقد طرحت هزيمة ٥ يونيو على الحركة الطلابية جملة قضايا لم يكن للطلاب بها اتصال من قبل داخل احزابهم

الاصلاحية :

المعنى التاريخي لهزيمة ٥ « يونيو » ، معنى الثورة العربية وقضاياها الاستراتيجية والتكتيكية .. علاقة الثورة الفلسطينية بالثورة العربية .. تناقضات الثورة الفلسطينية ومسألة وحدة المقاومة .. آفاق الحل للمسألة الفلسطينية ..

مشاريع التصفية للثورة الفلسطينية .. مواقف الاحزاب التقدمية من الثورة الفلسطينية ودور الشعب المغربي في هذه الثورة ... الخ .

ان وثيقة الطلبة اعضاء حزب التحرر والاشتراكية (الحزب الشيوعي المغربي) المضادة لتحليل المؤتمر الثاني عشر حول القضية الفلسطينية .. والمسجلة في محاضر الجلسات .. ترجعنا مباشرة الى مصادر تفكيرهم في الوثائق الاساسية لحزب التحرر .. وجوابنا على حزب التحرر بمثابة جواب على الاتحاديين .. وذلك لسببين : اولهما ، ان اتفاقهم مع تحاليل المؤتمر الثاني عشر والثالث عشر خاصة ، كان مجرد موقف انتهازي يكذبه سلوكهم العملي واتجاههم السياسي .. وثانيهما ، ان الفروقات التي تميزهم عن حزب التحرر والاشتراكية والتي تتجلى في الرفض الصريح لكل المشاريع الدولية التصفوية .. ومؤتمرات القمة .. الشيء الذي لم تجرأ عليه قيادة حزب التحرر والاشتراكية ، لا يلغي في نهاية التحليل التقاءهم مع وجهة نظر حزب التحرر ، وذلك من منظور حركة الثورة العربية ..

جريدة « فلسطين »

هذه الثورة التي تضعها جريدة « فلسطين » بين قوسين في احدى افتتاحياتها استهزاء بهذا المفهوم اللاعلمي في نظرها (افتتاحية الذكرى الثانية لتأسيس الجريدة) وبالمناسبة ،

اذا أردنا ان ندقق الفروقات بين وجهتي نظر الفريقين ، فاننا سنعتمد في ذلك على جريدة « فلسطين » ، التي تعتبر في نظرنا نموذجا متقدما توجهه نظر اليسار الاتحادي .. والجريدة كما هو معلوم ، ترفض كل المشاريع التصفوية التي رفضتها المقاومة الفلسطينية .. ولكنها تجتهد بلا ملل لتجعل من مواقف الانظمة العربية التقدمية وخاصة ج.ع.م. منسجمة ومكملة للثورة الفلسطينية . وهكذا ، تسقط الجريدة في نظرنا في تقييمات ذاتية ، غير موضوعية ، للموقف العربي والمصري خاصة .. ان الجريدة لا تنظر في المواقف الرسمية للجمهورية العربية ،الا الوجه الايجابي بالنسبة للثورة الفلسطينية ، وتغض الطرف على الوجه الثاني السلبي المكمل في الموقف المصري .. وتقوم بعزل التحركات العسكرية المصرية على الجبهة عن قدرة النظام الطبقي بأكمله ، وعن السياق السياسي الذي تقع ضمنه هذه التحركات. والسياسة المصرية بمجملها في نظر الجريدة مجرد مناورة تكتيكية تجري في مصلحة الثورة الفلسطينية .. في نفس الوقت الذي تتصيد فيه الفرصة لمهاجمة اليسار الفلسطيني ان سمحت لها الظروف بذلك ، ولو بمعرفة جزئية وخاطئة عن المواقف الكاملة لليسار الفلسطيني (رد على تصريح نايف حواتمة حول الحل الديمقراطي للمسألة الفلسطينية لجريدة لوموند » .

هذه الملاحظات العابرة والتي تشكل في العمق خطا متماسكا لجريدة « فلسطين » هو ما يشكل في نظرنا الموقف العام للجريدة من الثورة العربية في هذه المرحلة وبدون قوسين كما فعلت الجريدة .. وهو الذي يجعلنا نعتبر ان مواقف الاتحاديين او بالاصح اليسار الاتحادي ليس لها اي افضلية عن مثيلها في حزب التحرر والاشتراكية ...

ان الارضية الفكرية التي تنطلق منها تحاليل الحزبين حول

المسألة الفلسطينية ، والثورة العربية عامة ، صورة اخرى للفكر التبريري الذي يسيطر على كل الاحزاب العربية « التقدمية » .. فالهزيمة في نظر الحزبين ، كما هي في نظر الاحزاب البورجوازية الصغيرة العربية ، نتيجة عدوان بغيض لقوى الامبريالية والصهيونية الفاشمة على الانظمة العربية التقدمية .

وهي من جهة اخرى ، نتيجة حتمية ـ لا مفر منها ـ لطبيعة الحرب الحديثة العالية التكنولوجية (راجع محاضرة عبدالرحيم بوعبيد بعد اعلان توقيف القتال) ـ وفي احسن الاحوال، نتيجة لتأثير بعض الشرائح اليمينية على النظام وخاصة في جهازه العسكري ـ والمهم ان هذا الفكر لم يقم بنقد جذري لكل الخلفيات الطبقية لاسباب الهزيمة ، بل يكتفي بتقديم بعض الاصلاحات ضمن رؤية الحفاظ على نفس الهياكل الطبقية للانظمة العربية التقدمية ـ ويستمر بالتالي ـ على نفس المنهج السياسي والايديولوجي لفكر « ما قبل الهزيمة » .

موضوعات الحزب الشيوعي

عندما تفقد الماركسية ـ اللينينية هويتها كأداة للتحليل الملموس للواقع الملموس ، تفقد بالتالي صفتها كأداة ثورية نقدية ، وتغدو مجرد نصائح سياسية ـ ايديولوجية خالية من أي مضمون نقدي ـ طبقي ـ تاريخي ... هكذا ، يبدو منذ الوهلة الاولى لقارىء تحاليل الحزب الشيوعي في موضوعاته الفلسطينية « ازمة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية » و « انتهازية اليسار » (علي يعته) .

ان الوثيقتين تضجان بالعموميات والمبادىء اللزجة غير المدققة والمحددة ، ومرجع ذلك من الوجهة السياسية ان الحزب

الشيوعي حاول ان يتلافى كل اخطاء الاحزاب الشيوعية العربية (الاردني ـ اللبناني ـ الجزائري) ، لكن دون ان يتجاوز في نفس الوقت الخط العام للاحزاب الشيوعية العربية الدائرة في نطاق السياسة السوفياتية .. وهكذا ، كانت النتيجة مزيجا متنافرا من المواقف والمبادىء العامة ... ولنأخذ نموذجا من هذا المنطق الوطني القومي المفصول عن السياق التاريخي للصراع الطبقي ضد الامبريالية والصهيونية وحلفائها من « العرب انفسهم » .

« اذا كانت القضية بالنسبة للفلسطينيين قضية حاضر ومستقبل ، حياة او موت ، فالعرب جميعهم ، سواء كانوا في المشرق او المغرب ، يربطون عن حق مصيرهم بها ، ويعتبرونها موضوعا مقدسا ، يمس شرفهم وعزتهم ، ولذا لا يمكن لاية قوة عربية ، تجعل هذه القضية قضيتها ، الا ان تعمل لفوزها . واذا صنعت غير ذلك ، فستخرج عن حظيرة الشعوب العربية وتحكم على نفسها بالاعدام سياسيا ومعنويا » .

هذه العمومية صحيحة في شكلها ، وهي نصيحة موجهة بلا شك الى الشيوعيين الجزائريين خاصة .. وبغض النظر عن دور الصهيونية والامبريالية التي لا تمس في هذه الفقرة الا الكرامة والعزة القومية ، دون التخلف الحضاري والاقتصادي والتشتت القومي .. فان المطلوب ليس هو ذكر هذه العمومية في صيغة « العرب كل العرب » « ومن خالف منهم » بل من هم بالذات الطبقات والقوى التي في مصلحتها التاريخية التحالف مع الصهيونية والامبريالية ، وعلى اية اسس يقوم هذا التحالف.. فالتجربة تثبت لنا ان النضال القومي ضد الصهيونية والنضال الطبقي ضد الامبريالية متمايزان ومتداخلان ايضا ، والمطلوب هو توضيح هذا التمايز وهذا التداخل في آن معا ، على اساس مرحلة

تاريخية معينة وتركيب طبقي محدد ...

ان انطلاق الحزب الشيوعي من استراتيجيتين متناقضتين وهما تحرير فلسطين بالحرب الشعبية وازالة آثار العدوان حتى بالحلول السلمية ، وذلك يعني تطبيق قرار مجلس الامن .. الشيء الذي يجعلنا نميل بسرعة الى إن المقاومة في نظر الحزب الشيوعي المغربي ، ستلعب ، في الواقع العملي ، دور ورقة الضغط على اسرائيل بيد الانظمة العربية ـ وان الاعترافات المبدئية الاخرى مجرد مزايدة سياسية حتى لا يحكم الحزب على نفسه « بالاعدام سياسيا ومعنويا » ..

يقول علي يعته في وثيقته « انتهازية اليسار » :

« الاراضي المحتلة : ان هذه القضية ، ولو كانت مرتبطة بالقضية الاولى ، فهي متميزة عنها ، لانها تدخل في الخط الاستراتيجي الثاني لمحاربة الانظمة العربية التقدمية ج.ع.م. وسوريا ..

... وعليه فقضية الاراضي المحتلة ليست بثانوية ينبغي تنحيتها او اهمالها بعلة تركيز معظم الجهود على المقاومة الفلسطينية ، تماما مثل تجاهل مقاومة الشعب الفلسطيني بعلة التركيز على الاراضي المحتلة .

وبما انه لا يسعنا الا ان نبتهج لرؤية الشعب الفلسطيني يطمح بعمق الى استرجاع حقوقه الوطنية والى العودة الى بلاده ، لا يسعنا ايضا الا ان نبتهج لرؤية ارادة الشعب المصري في تحرير اراضيه المحتلة ، وفي ممارسة سيادته على ترابه الوطني .

ان الكفاح الذي يقوم به الشعب الفلسطيني يخدم الى حد كبير قضية الشعب المصري ، كما ان نضال الشعب المصري ..

يخدم الى اقصى حد قضية التحرير الوطني للشعب الفلسطيني » .

اذا انتقلنا من عمومية « الابتهاجات » الى الواقع السياسي الملموس ، فمن اجل خدمة الشعب الفلسطيني والمصري ، يتحتم علينا على حسب نظرية السكرتير العام ، علي يعته ، ان نناضل من اجل تأييد قرار مجلس الامن الذي قبلته الجمهورية العربية المتحدة ، وان نناضل في نفس الوقت مع الشعب الفلسطيني من اجل رفض قرار مجلس الامن الذي لا يخدم قضيته بل يصفيها من جذورها ..

ان جدلية الامين العام للحزب الشيوعي واسعة جدا (!) لدرجة أنها تقبل فعلا « وحدة الاضداد وصراعهما في كل واحد » .. لكن ما يتجاهله الامين العام عن عمد ، او حتى الدول الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية ، التي يكرهها الامين العام اشد الكره ، تعترف هي الاخرى بهذا النوع من « الجدلية » لانها تعي ان تطبيق قرار مجلس الامن يعني تصفية المسألة الفلسطينية والاعتراف باسرائيل .. ولهذا يقفز الامين العام عن كل مشاريع الحلول السلمية ، ويهرب الى عموميات « جدلية » تعميك عن رؤية الواقع الحي .. ان لسان حال الحزب الشيوعي المغربي : ان للفلسطينيين الحق في رفض مشاريع التصفية ، وان للمصريين الحق في القبول ، ولنا نحن المغاربة الحق في تأييد هذا او ذاك .. أليست هذه هي قمة الانتهازية اليمينية ؟!

الثورة الفلسطينية والمسألة الوطنية

ليس في الانظمة العربية اقتصادا اكثر ارتباطا بالصهيونية من الاقتصاد المغربي ، فالرأسمالية الصهيونية تحكم بشبكاتها

قسطا كبيرا من الانتاج الوطني (راجع مقالة الازمة المغربية في الغربال) . في الوقت نفسه ، تلعب الرجعيـــة الحاكمة دورا رئيسيا في تصفية الثورة الفلسطينية ، فهي الوسيط الرئيسي بين الأمبريالية الاميركية والانظمة العربية في الحلول التي تطبـخ لتصفية الثورة الفلسطينية ..

ولقد استفادت الرجعية المغربية من الهدنة القائمة بيـــن الدول العربية من جهة ، وبين اجنحة من المقاومة والانظمةالعربية من جهة اخرى ، واستغلت الفرصة للظهور امام الجماهير بالحكم الوطني الغيور على الثورة الفلسطينية .. ان خطورة هذهالوضعية تعني تبعية الجماهير ـ او على الاقل حيـــادها ـ ازاء مواقف الحكم تجاه الثورة الفلسطينية .

لقد أعطت هزيمة ٥ يونيو ، رصيدا جديدا من الطاقةالثورية للجماهير المغربية بينما استطاع الحكم ان يجمدها ويمتصها في خدمته ، وستر تناقضاته الطبقية الداخلية والعربية ـ كل هـذه جوانب للثورة الفلسطينية في علاقتها بالمسألـة الوطنية ـ فمـا هو موقف الاصلاحية المغربية ازاء هذا الوضع ؟

هنا بالذات ، تتكشف كل مفاهيم الاصلاحية عن الثـــورة الفلسطينيـــــة في ممارسة يمينية ايديولوجيـــة وسياسية ، فالاصلاحية بحكم فهمها اليميني للثورة الفلسطينية لا تتجـــاوز التأييد العاطفي وتمجيد المقاومة ، ومحاولة دعمها ماديا .. امـا المبادرة السياسية فقد افلتت من يدها لتصبح بيد الحكم الذي يسير دفتها حسب ما تقتضيه مصالحه الطبقية .

لقد احتلت اذن القضية الفلسطينيـــــة مكانتها في الخط الاصلاحي الانتظاري لاحزاب الاصلاح ، فبدلا من ان تكون احدى

المخاور السياسية لنضال ضار بين الجماهير الكادحة والحكم ، وقفت الاصلاحية موقف المتفرج المكتوف اليدين امام المبادرات الرجعية .والتعاون الوثيق والصريح بين الصهيونية والامبريالية والحكم على جميع الاصعدة .

هكذا ، عجزت الاصلاحية عن تحقيق مساهمة جماهيرية ملموسة بجانب الثورة الفلسطينية ، وستعجز عن تقديم أي مساهمة مهما كانت ضآلتها في وقت الحاجة الملحة والمستعجلة للثورة الفلسطينية ... وكل ما استطاعت ان تقوم به الاصلاحية في ممارستها انها خلقت اطارا تنظيميا بورجوازيا (الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني) في مناخ سياسي وايديولوجي يميني ، حتى تتمكن من تقديم المساعدات المادية التي ترى فيها الدور الرئيسي المنوط بالشعوب العربية نحو الثورةالفلسطينية.. وبحكم هذا المنطق ابعدت الجماهير الكادحة بالنتيجة عن هذا الدعم المفروض .

حاولنا ان نلخص مناقشتنا للاصلاحية ، وخاصة في الموضوعات التي فيها خلاف في الحركة الطلابية ، واذا اردنا ان نلخص هذه الموضوعات المختلف عليها رغم ارتباطها فهي :

اولا : فصل الثورة الفلسطينية عن الثورة العربية ، وما يترتب عن هذا الفهم اليميني من نتائج سياسية سواء في تقدير التناقضات داخل المقاومة الفلسطينية او في فهم مسألة الجبهة الوطنية أو في آفاق الحل للمسألة الفلسطينية .

ثانيا : الموقف المتذبذب تجاه الأنظمة العربية التقدمية ، وما يترتب عن هذا الموقف من نتائج سياسية كالتذبذب السياسي بين اختيارات المقاومة واختيارات الانظمة العربية التقدمية .. وعدم القدرة على اخذ موقف جذري وحاسم من الحلول التصفوية .

ثالثا : الاختلاف في تقييم دور الشعوب العربية تجاه الثورة الفلسطينية بين النظرة الستاتيكية للجبهة العربية المساندة والتي تعتني بالتأييد المعنوي والمادي ، والنظرة الديناميكية الثورية التي تعتني بربط النضال الفلسطيني بالنضال الوطني واخذ المبادرة السياسية بيد الجماهير الكادحة .

المسألة الوطنية والمؤتمر الثالث عشر

لم تقف الخلافات عند حدود الخط العربي والموقف من الثورة الفلسطينية ، بل امتدت في هذه المرة الى المسألة الوطنية ذاتها .. ما هو الموقف من ازمة القوى التقدمية ؟ هل هي ازمة ناتجة عن ظروف طارئة (كالقمع مثلا) ام هي ازمة طبقية دائمة ؟

حول هذا السؤال انشطر المؤتمر الثالث عشر الى جناحين ... وقبل ان نحدد أجوبة كل من الرأيين ، نريد مسبقا ان نشير الى الموقف الذي اتخذه المؤتمر السابق :

لقد سجل المؤتمر الثاني عشر التوسع الكمي ، والكيفي في القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للحكم .. فمن جهة ، عمد الحكم الى تحويل بعض الفئات الاقطاعية التقليدية الى ملاكين عصريين كبار ينهجون اساليب الاستثمار الرأسمالية (سياسة السدود ، سياسة القروض الفلاحية ، الميثاق الفلاحي ، شراء أرض الاستعمار ، تأميم جزء من التجارة الخارجية « الحوامض » ومن جهة اخرى ، استفاد قطاع من البورجوازية المتوسطة اقتصاديا وخاصة في ميدان النقل والفلاحة .. كما ارتبطت البيروقراطية العسكرية والادارة العليا بالنظام وذلك بفتحه لها مجال الاستغلال الاقتصادي .. كانت هذه التحولات تعطي الطابع العام للحكم بكونه تحالفا بين فئات مختلفة (البورجوازية

الكمبرادورية والملاكين العصريين الكبار ، والبيروقراطية العسكرية والادارة العليا) تحت اشراف الاوتوقراطية الحاكمة .

وكان هذا التحول يعطي الطابع العام لاتجاهات النظام ايضا ، من حيث ازدياد ارتباطاته بالامبريالية ، وعسكرة الدولة ، وتعميق التناقضات بين الطبقات الحاكمة والطبقات الشعبية وخاصة في البادية حيث ستزداد الوضعية تأزما على حساب الفلاحين الفقراء (والطابع الغالب لهذه التناقضات هو نزع الملكية) في الوقت الذي تفتقد فيه البادية متنفسا لها في المدينة باعتبار ركود النشاط الصناعي .

وكان هذا التحول يفسر الى حد ما ايضا، الاستقرار النسبي للحكم وللعجز الذي اصاب القوى التقدمية حيث ان الاطر التي كانت تعتمد عليها في تحريك تنظيماتها الجماهيرية كثيرا ما كانت اطرا متوسطة استفادت بدورها من هذا التحول ...

وفي هذه النقطة بالذات يعتبر التحليل نصف حقيقة ، فالاطر التي اغتنت وافرغت مكانها في صفوف القوى التقدمية لم تكن هي السبب الاول والاخير في ازمة هذه القوى ، الا ان التحليل كان يهدف من هذا الاستنتاج اثبات نقطتين اساسيتين : اولا : العجز الموضوعي المؤقت للقوى التقدمية . ثانيا : الامكانية الموضوعية لاصلاح هذه الاحزاب من الداخل بعدما افرغت من بعض اطرها البورجوازية .

واخيرا تبنى المؤتمر الثاني عشر خط الوحدة الوطنية بين الاحزاب الممثلة في نظره للتناقض الرئيسي بين الطبقات الشعبية من جهة ، والطبقات الحاكمة من جهة اخرى : الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، و « الاتحاد المغربي للشغل » ، والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال . ان تبني خط الوحدة الوطنية لم

يكن نتيجة فهم سياسي للوضعية الطبقية وحسب بل كان ايضا ينمشى في مفهوم المؤتمر مع « جماهيرية المنظمة » التي يجب ان تقف في نقطة « الحياد السياسي » تجاه القوى التقدمية على الاخص والوطنية عامة .

ان السؤال المطروح هو الموقف من القوى التقدمية ... وكل جواب علمي لا بد له من ان ينظر الى هذه القوى من خلال نوعية النظام وطابعه الاساسي ، التركيب الطبقي لهذه القوى ، وخطها السياسي والايديولوجي وممارستها وخططها التكتيكية من خلال تجربتها الذاتية ... وسيبقى السؤال في نهاية الامر، ماذا تمثل هذه القوى في الواقع الطبقي ؟

لقد جاء المؤتمر الثالث عشر ليحسم هذه النقطة ويتحدد لاول مرة في تاريخ المنظمة نقطة « الحياد السياسي » تجاهالقوى التقدمية ... بينما كانت كل الاطراف السياسية الاخرى منشغلة في صراع قانوني ــ تنظيمي : هل تعمل المنظمة في انتخاباتها بمسطرة الاغلبية المطلقة ام بمسطرة النسبية اي التمثيلالقيادي حسب نسبة التمثيل القاعدي ؟ والحقيقة ، ان ازمة المنظمة لم تكن ازمة تنظيمية بحتة ، بل كانت ازمة سياسية تدخل في صلب بنية المنظمة ، وهي من نفس طبيعة ازمة القوى التقدمية.. كما ان النسبية لا تعني بالضرورة خط الوحدة الوطنية ، وان كانت تضمن فعلا وحدة جميع القوى السياسية داخل المنظمة... فلا الاغلبية ولا النسبية كانتا قادرتين على حل ازمة المنظمة الحقيقية . ليس المجال هنا لعرض وجهة نظر متكاملة حول مسألة تقييم القوى التقدمية ، بل عرض تفاصيل النقاش في المؤتمر .. انما المهم ان نسطر الخطوط العريضة لمفهوم المؤتمر الثالث عشر لهذه المسألة ، واهميته التاريخية في تطور المنظمة والحركة الطلابية ..

الخطوط العريضة لتقييم القوى التقدمية

ان نظام التبعية للامبريالية « الشبه رأسمالي » الشبه اقطاعي ـ الشبه مستعمر ذي الحكم الاوتوقراطي الملكي ـ العسكري تفتقد فيه البنية الاقتصادية ـ والطبقية لخط اصلاحي برلماني ... والقاعدة التكتيكية الوحيدة الممثلة لهذا الخط هي المناورة والمساومة الاصلاحيتين على حساب نضالية الجماهير ومبادراتها .. اما الظواهر الانقلابية في تاريخ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وفي شروطه الايديولوجية والطبقية والسياسية، ما هي الا الوجه الثاني لنفس العملة الاصلاحية .

● ان الخط الاستراتيجي الذي اتبعته الاحزاب التقدمية يمثل في العمق خطا اصلاحيا برلمانيا ، يستند الى رؤية ايديولوجية انتقائية ـ اصلاحية (تكنوقراطية اشتراكية) وادقاع نظري مفرط ، مهما كانت الادعاءات الذاتية بالعلمية والعملية والظروف الوطنية الخاصة الخ ... وهو ـ اي الخط ـ ليس بحاجة الى تنظيم مركزي ديمقراطي بقدر ما تفرض عليه ضرورته الاستراتيجية والتكتيكية خطا تنظيميا مائعا او بيروقراطيا هشا.

● ان هذا الخط عجز في ممارسته العملية عن تعبئة العمال والفلاحين الفقراء ، وضمان التحالف فيما بينهما .. هذا التحالف الذي يعتبر بحق عقدة الثورة المغربية ، ولم يستطع الا ان يعبر عن الطموحات الاصلاحية اليمينية للقوى الوسطية « البورجوازية الصغرى والمتوسطة » .

● ان خط الانتظار الذي وصلت اليه احزاب البورجوازية الصغرى والمتوسطة ، هو قمة افلاس الخط الاصلاحي استراتيجيا وتكتيكيا ، والتعبير الكامل عن عجزها التاريخي ، في تأطير

وقيادة نضال الجماهير حتى في الاطار الاصلاحي نفسه .

وعلى اساس هذه الخلفية السياسية التي لم تذكر في مفررات المؤتمر الثالث عشر ، وضع المؤتمر برنامجا اقصى يعتمد اساسا على النضال من اجل « اقامة سلطة وطنية ديمقراطية وشعبية » كفيلة بتحقيق كل مهام الثورة الديمقراطية الوطنية .. وان الاداة الكفيلة بتحقيق هذا البرنامج ، وبالتالي شعار المرحلة الاساسي هو « وحدة جميع القوى الثورية من خلال وفي اطار النضالات الجماهيرية » ، كما رأى المؤتمر اعتبارا لواقع الحركة الجماهيرية المغربية ، والمهمات الفورية والمستعجلة المطروحة عليها ، ضرورة وضع برنامج ادنى للنضال يتضمن :

أ ــ النضال من اجل الديمقراطية والحريات العاملة (الاضراب ، التنظيم ، التظاهر ، حرية التعبير) .

ب ــ النضال من اجل الدفاع عن المصالح الاجتماعية والمهنية للطبقات الكادحة .

ج ــ دعم الثورة الفلسطينية ، وربط نضال الشعبين الفلسطيني والمغربي من منظار تقدمي .

وفي هذا الاطار دعا المؤتمر الى التعاون مع كل القوى الوطنية والتقدمية ... ان الاساس السياسي الذي بني عليه البرنامجين « الاقصى ــ والادنى » واضح في انطلاقته من كون القوى الوطنية والتقدمية عاجزة بحكم تكوينها الطبقي البورجوازي وخطها السياسي الاصلاحي ، وايديولوجيتها الانتقائية ، عن حل ازمة الثورة المغربية ، وتحقيق نقلة ثورية استراتيجية نحو نظام الديمقراطية ــ الوطنية ... ولهذا السبب وضع المؤتمر ضرورة التحالف مع هذه القوى في النضالات الديمقراطية الممكنة في ظل شروط ميزان القوى الحالي . اذن فجوابنا على السؤال المطروح واضح ، ان قيادة الثورة اليوم ليست بيد حزب طليعي

بروليتاري ، انها بقيادة البورجوازية المتوسطة وقسم من البورجوازية الصغرى .. هذا التحالف الذي اصبح يمثله اليوم « الكتلة الوطنية » بين القوات الشعبية وحزب الاستقلال .. ان هذا التحالف لا يمثل الحل للتناقض الرئيسي في الصراع الطبقي بقدر ما يمثل الطموحات اليمينية الاصلاحية لهذه البورجوازية ، وبالتالي فالازمة التي تعيشها القوى التقدمية ليست بالازمة المؤقتة بل ازمة تكوينية طبقية دائمة ، تطرح على سير الثورة في المقابل مهمة الطليعة الثورية ، مهمة الحزب الثوري الطليعي ..

وحتى لا نضيع في لبس نظري بين التناقضات الرئيسية والثانوية ، حينما نحارب هذا الاتجاه الاصلاحي ، ولاننا نناقش رفاقا بالامس ، لنا معهم تجربة مشتركة ، فاننا سنأتي بمثال من تجربتنا النضالية ، والتي تخلى عنها رفاق الامس .

وادرجت ضمن التناقضات الثانوية التي لا قيمة لها في الصراع الطبقي ، في المرحلة ما بين ٦٥ ـ ١٩٦٧ ، حينما تحمل اليسار الاتحادي مسؤوليته في الحزب ، ركز كل جهوده التكتيكية من اجل تحرير الطبقة العاملة من الكبت البيروقراطي الذي تعيشه في المنظمة النقابية الاتحاد المغربي للشغل ، هادفا من وراء ذلك ، وضع الطبقة العاملة في سياقها الطبيعي من معركة التحرر الوطني .. وحدد اليسار الاتحادي شعاره الرئيسي داخل النقابة بشعار « الديمقراطية » مقابل الجمود البيروقراطي الانتهازي الذي اصاب المنظمة العمالية ... في هذه المرحلة كان طبيعيا ان يضع اليسار هذه المهمة من أولى المهمات المطروحة عليه والتي لا تنفصم مطلقا عن حل التناقض الرئيسي مع الحكم ... اذ قيل انذاك « لولا ظاهرة المحجوب بن الصديق لما ظهرت ظاهرة اوفقير » . وفجأة جاءت الوحدة مع الاتحاد المغربي للشغل ، وطمس الصراع ، وهزم اليسار ، لا لانه قدم تناقضا ثانويا على

التناقض الرئيسي ، بل لانه فصم فيما بينهما بالـذات .. لان تغيير البنية التنظيمية للحزب « المذكرة التنظيمية » والتركيـز على الطبقة العاملة ،لـم يصاحبهما بالمطلق تغيير في استراتيجيـة الحزب وخطه السياسي ، بل جرت معركة الطبقة العاملة ، ضمن الهدنة الكاملة مع الحكم – وكان من الطبيعي آنئذ ان يتحول شعار الديمقراطية من شعار سياسي يجند الطبقـــة العاملة في افق سياسي ثوري الى مجرد سبة في وجه البيروقراطيـة لا غير – تؤدي بلا شك الـى سياسة انقسامية لوحدة الطبقة العامـلة ، والنقابة الوطنية لرجال التعليم افضل عربون على ذلك ، حيـث لا فرق بينها وبين مثيلتها في الاتحاد المغربي للشغل . اما الحزب الشيوعي فقد احتفظ بأولوية التناقض الرئيسي على التنـاقض الثانوي ، وفصل هو الاخر بين النضال في الواجهتين وسقط بالتالي في ذيلية انتهازية لبيروقراطية الاتحاد المغربي للشغـل ، ولم يستطع ان يتقدم في حل اي من التناقضين ، وكانت النتيجة خطة يمينية تحكمه في جميع الواجهات .

حول رسالة الاتحاديين

في رسالة وجهها الطلبـــة الاتحاديون بباريس الى جريدة الحرية حول « الكتلة الوطنية خطوة الى الامام » والتي اخذهـا الطلبة الاتحاديون بصفة عامة كمضمون لبرنامجهم السياسي في المؤتمر الرابع عشر .. حللت الرسالة الظروف الوطنية والدولية لميلاد الكتلة ، وابدت تأييدها المسبق للكتلة الوطنية . واعتبرتهـا كخطـــوة الى الامام ، بالرغم مـــن الطبيعة المزدوجة المتذبذبة للبورجوازية الوطنية المغربية ، وبالرغم – اساسا – من انها تبقى اصلاحية وتتمسك بالمؤسسات الرئيسية للنظام ، وبالرغم اخيرا، من الحاجة الى توفر ظروف مناسبة لتؤدي الكتلة مهامها بنجـاح حسب رأي الرسالة :

١ تغلب العنصر البروليتاري .
٢ ـ التعامل مع البورجوازية الوطنية دون الذوبان فيها (لينين) .
٣ ـ تشكيل جبهات في المصنع والحي والدوار ..
الحقيقة ، اننا على طرفي نقيض من هذا المنطلق :

اولا : في تقييم كل منا الطبيعة الطبقية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية .. اذ يبدو ان الرسالة تعتبره الحزب الطليعي ذا الطابع البروليتاري والخط السياسي الثوري المستقل عن البورجوازية الوطنية ، والا ما معنى في هذه الحالة الشروط الاخيرة :

١ ـ تغلب العنصر البروليتاري .
٢ ـ التعامل مع البورجوازية الوطنية دون الذوبان فيها .

نظن بلا ريب ان معناها الوحيد توفر الحزب البروليتاري القادر على الاستفادة من هذا التجمع الطبقي حوله .

ثانيا : ان ميثاق التحالف يعتبر بحق من وجهة نظر اقتصادية قسما هاما من برنامج الثورة الديمقراطية الوطنية ، ولكن ما ينساه التحليل الخط السياسي والايديولوجي الذي يوضع ضمنه هذا البرنامج ... الخط الاصلاحي البرلماني ، والايديولوجية الانتقائية التي تطبع الحزب المفترض فيه ان يكون قائدا لهذه الجبهة (القوات الشعبية) ، فالميثاق اذا اخذ ضمن سياقه السياسي والايديولوجي لا يعبر الا عن الطموحات اليمينية الاصلاحية للبورجوازية الوطنية والصغرى ..

وحتى اذا افترضنا تجاوزا ان الخط البرلماني بمقدوره ان يحقق نقلة استراتيجية تاريخية جديدة نحو نظام الديمقراطية الوطنية ، اي انه استطاع ان يحل مشكل السلطة « المؤسسات

الرئيسية التي تتمسك بها البورجوازية الوسطى والصغرى » ـ ونحن مضطرين لاستخدام هذا المنطق ما دمنا لا نستطيع في هذه المقالة اثبات فشل الخط البرلماني بشكل منهجي ـ فان النظام المقبل لن يكون في احسن الاحوال الا تكرارا للتجربة الرأسمالية الناصرية او الجزائرية ، ما دامت السلطة ليست بيد حزب بروليتاري يسترشد بالنظرية الماركسية ـ اللينينية ، بمعنى ان النظام المقبل سيحل التناقض الموروث عن طبيعته الطبقية وبقاء جهاز الدولة القديم بين بنائه التحتي المتقدم وبنائه الفوقي نحو الاتجاه الرأسمالي لصالح الطبقة الجديدة .

ثالثا : ان الخط السياسي الانتظاري الذي تعيشه الاحزاب الاصلاحية هو تعبير موضوعي عن عجزها وافلاسها في هذه المرحلة التاريخية في تجنيد الجماهير وتعبئتها ، وانعكاس موضوعي ايضا ، للانقسامات التي تعيشها الطبقتين البورجوازية المتوسطة والصغرى بين اجنحتها المختلفة .. كم يبدو مضحكا في هذا الواقع الممارس « غلبة الطابع البروليتاري » وعدم الذوبان، وتشكيل الجبهات في الحي والمصنع والدوار » !

في الوقت الذي تتنازل فيه الكتلة في ممارستها الوحيدة تنازلا مبدئيا لصالح الحكم ، وذلك في معركة الاستفتاء الأخير ، حيث استبدلت موقف المقاطعة لدستور لم يصنع من طرف الشعب بموقف « لا » الجبان الانتهازي ، وهذا التنازل في الاطار الديمقراطي الاصلاحي نفسه .

رابعا : ان الكتلة لم تحل المشاكل الرئيسية والتي قد تدل على « نية التحالف القاعدي » و « عدم الذوبان » وهي : حل الاتحاد العام للشغالين ضمانا لوحدة الطبقة العاملة ، واعلانا عن تراجع البورجوازية في سياستها التقسيمية ابان تحالفها مع

الحكم ... الا ان البيروقراطية في الاتحاد المغربي للشغل والتي تشكل فعلا العمود الفقري للاتحاد الوطني ـ وللكتلة ، لم تعد مهتمة بوحدة الطبقة العاملة وهي العاجزة بحكم تكوينها ومصالحها عن تحريك العمال حتى في الاطار المطلبي النقابي (فشل شهر التعبئة بعد اعلان الكتلة) .

ومن مشاكل الكتلة ايضا ، لو كانت لها « نية التحالف القاعدي » النضال من اجل تكوين نقابة للفلاحين الفقراء في الوقت الذي يزداد فيه تهجم طبقة الملاكين الكبار ، وتزداد الوضعية الطبقية في البادية تأزما ، واخيرا : حل الاتحاد العام لطلبة المغرب ، هذه الشرذمة التي تشكل كتلة للمناوشة بيد الحكم .

خامسا : ان الاتحاد الوطني المفترض فيه ان يكون حزبا طليعيا لم يقدم اي تحليل مهما كان نوعه لهذه العملية التي اقدم عليها ، والتي تمت بشكل مفاجىء حتى بالنسبة لقواعده كما هي العادة دوما في ممارسة الحزب .. وبهذا افتقدت الجماهير والقواعد الحزبية دليلا للنضال في هذا « المنعطف التاريخي الحاسم » .

لقد عجز الرفاق الاتحاديون ان يحددوا بموضوعية حجم ومكانة وقدرة الكتلة الوطنية دون اي اضافات خارجية ، او شروط وهمية يملونها على الواقع .. ان الكتلة بهذا المنظار الذي اوضحناه ليست الا تعبيرا جديدا عن عجز القوى الوسيطة وافلاسها ، وهي غير قادرة مطلقا بتنظيمها الفوقي ، وخطها السياسي الاصلاحي ، ان تحدث اي تحول نوعي في التجربة النضالية للجماهير الكادحة ، بل لا تتعدى تنسيقا فوقيا في اطار الخط السياسي الأنتظاري ، ضمن مناوراته ومناوشاته السياسية مع الحكم .. ومجرد متابعة الندوة الصحفية لرئيس

الدولة قبل الاستفتاء حول « المعارضة البناءة ـ والمعارضة الهدامة » في الوقت الذي كان يقمع ويعتقل فيه اليسار الاتحادي بالعشرات ، وبمجرد متابعة الحوار « العنيف اللهجة » بينه وبين الكتلة وخاصة حزب الاستقلال ، كل هذه دلائل كافية لتوضيح مقاصد كل من الطرفين وحدود صراعاتهما الضيقة ..

عجز القوى الوسطية وتناقضاتها مع الطبقات الحاكمة

أن كون الكتلة تعبيرا عن عجز القوى الوسطية ، لا يعني البتة عدم وجود تناقضات موضوعية بين الطبقات المتوسطة والصغرى والطبقات الحاكمة ، ولا يعني اهمالنا لتطور الطبقة المتوسطة واضرارها الناتجة عن توسع القاعدة الاقتصادية للملاكين الكبار والكمبرادور والفئات البيروقراطية العسكرية والادارة العليا والمصالح الامبريالية ، وانما تقييما واقعيا لامكانيات النضال السياسي الملموس في افق الخط السياسي والايديولوجي الاصلاحيين للقوى الوسطية ، وفي غياب نمو التعبير السياسي للطبقات الثورية الجذرية : العمال والفلاحون والفقراء .

حينما تصبح الاختيارات السياسية والايديولوجية على طرفي نقيض وحينما تكون الاحزاب التقدمية المعنية تعيش في بنية تنظيمية بيروقراطية سواء في قالب اللامركزية والتميع كما هي حالة القوات الشعبية او في قالب المركزية والجمود كما هي حالة حزب التحرر والاشتراكية ، فان النضال من اجل التغيير الداخلي يصبح مجرد عبث وبهلوانية سياسية .. هذه الحقيقة فوق ان التجارب التاريخية اكدت صحتها ، فتجربة اليسار الاتحادي والتحرري تؤكدها من جديد طيلة الخمس

سنوات الاخيرة . ان رفاقنا اليساريين في صفوف الاتحاد الوطني ، والذين يعملون جهد امكانياتهم لترضية البيروقراطية النقابية والبورجوازية المتوسطية ضمانا لحيادهم في مستقبل قريب (!) والذين ابهجتهم ان الكتلة استطاعت ان تصدر بيانا تتضامن فيه مع المناضلين المعتقلين ، وتطعن في قانونية اعتقالهم ، كان عليهم ان يتساءلوا لماذا استطاع الحكم ان يقوم باوسع وابشع حملة للاختطافات والاعتقالات دون اي رد فعل شعبي وسياسي ؟ من هنا يبدأ السؤال حول اهمية الطليعة السياسية المناضلة في صفوف الجماهير ، على اسس واضحة ، ومن هنا ايضا ، يتضح الجواب على الفراغ السياسي الذي يحدثه اليسار عمدا ليسقط هو الآخر في انتظارية جديدة .

لقد مكن المؤتمر المنظمة من قاعدة سياسية جديدة ، تنطلق منها في تحديد علاقة نضالها النقابي بنضالها السياسي ، تنطلق منها في تحديد موقفها من كل القوى الفاعلة في المجتمع المغربي .

التضامن مع النقد

كانت القاعدة الطبيعية لمقرر المؤتمر هي « التضامن مع النقد » ، التضامن مع كل القوى الوطنية والتقدمية في النضالات الديمقراطية ، وخاصة ان هذه النضالات تأخذ اليوم مظهرا دفاعيا ، ونقد كل مظاهر التخلف لهذه القوى امام نضالية الجماهير العفوية والمتصاعدة ، وذلك يعني ضرب خط الانتظار من خلال تقدم نضالية الجماهير ، وتخلف هذه القوى سياسيا وايديولوجيا وتنظيميا عنه .

« التضامن مع النقد » كانت هذه هي القاعدة الجديدة لجماهير المنظمة وتقدميتها واستقلالها ..

ولقد سبق للمنظمة ان لعبت نفس الدور حينما كان الصراع

الطبقي يطرح على الجماهير تجاوز مفاهيم « البورجوازية الوطنية » سياسيا وايديولوجيا ، وهي اليوم مقبلة على واقع موضوعي جديد هو تجاوز مفاهيم ومواقف « البورجوازية الصغرى » سياسيا وايديولوجيا ، في الحركة الجماهيرية الطلابية . وما الموقف الذي اتخذته الجماهير الطلابية في مقاطعة الاستفتاء الدستوري ، في الوقت الذي قدمت فيه احزاب البورجوازية الوطنية والصغرى تنازلا مبدئيا في التصويت بلا ، الا تعبيرا عن مستوى الحركة الجماهيرية الطلابية ، ومستوى وعيها السياسي ـ الشيء الذي ادى الى ارتباك الاطر الاصلاحية في صفوف الحركة الطلابية بين موقفين متناقضين ، موقف المنظمة الطلابية وموقف احزابها السياسية .

ولان التأطير السياسي للمنظمة كان دون مقررات المؤتمر ، بل ان الجهاز السياسي الذي يؤطر الحركة الطلابية ظل من نفس القوى الاصلاحية طيلة السنة ، فان المنظمة عجزت بالتالي عن ان تكون في مستوى مقرراتها وعجزت الحركة الطلابية عن ان تلعب دورها السياسي في هذه المرحلة .

وهنا لا بد من تسجيل انسحاب مؤتمري اعضاء حزب التحرر والاشتراكية متهمين المؤتمر في جريدة الكفاح الوطني بتحويل اتجاه المنظمة النقابية الى حزب سياسي ، هذه التهمة التي سيأخذها نفس رفاق الامس ويرددونها في المؤتمر (١٤) وفي الندوة السياسية التي اقيمت بمناسبة انتهاء اعمال المؤتمر الرابع عشر . ولهذا سنضطر لتوضيح هذه النقطة من جديد .

الحزب والنقابة

من بديهيات التعاريف ، ان الحزب منظمة سياسية ، تعبر عن مصالح هذه الطبقة او تلك ، والحزب يعمل من اجل اخذ

زمام السلطة ، كما يشترط في عضويته الالتزام ببرنامجه السياسي والايديولوجي .

بينما النقابة منظمة مهنية عريضة ، تعبر عن مصالح الجماهير المهنية في تحسين شروطها المعاشية او المهنية ، وتضم لعضويتها كل من يرغب في النضال من اجل شروط افضل لمهنته .. هذه التعاريف العامة صحيحة تماما ، الا انها لا تعبر بالمطلق عن العلاقة بين النضال السياسي والنضال النقابي ، فهذه تأخذ مضمونها من الشروط التاريخية والحقوقية الخ ... ـ للبلد المعني ـ ونحن حينما نطرح تجاوز الاحزاب السياسية البورجوازية على الصعيد النقابي نفسه ، فاننا نأخذ ذلك من تقديرنا للشروط التاريخية التي تجتازها العلاقة بين النضال السياسي والنقابي في هذه المرحلة من مراحل نضالنا .. ولقد سبق لنا ان اكدنا ان الحركة الجماهيرية الطلابية قامت بدور مماثل الى حد ما في موقفها تجاه سياسة وايديولوجية البورجوازية المتوسطة (حزب الاستقلال) وهي مقبلة اليوم على اخذ دورها من جديد في ظروف موضوعية اخرى امام احزاب البورجوازية الصغرى .

حقا ، ان النقابة لا تستطيع ان تتجاوز الاحزاب السياسية على المستوى الاستراتيجي العملي ، لان مهامها النقابية وتركيبها المهني لا يسمحان لها بذلك ، الا ان هذا لا يعني ان النقابة لا تملك خطا سياسيا عاما تنطلق منه في تحديد مواقفها النقابية والسياسية ..

وتجربة الاتحاد النقابي للشغل ، وتجربة اليسار الاتحادي مع البيروقراطية النقابية غنية بهذه الدروس . يستحيل في بلد متخلف ان تجد النقابة استقلالها الكامل عن النضال التحرري

السياسي الذي تخوضه الجماهير الكادحة ، فليس في بنية انظمة التبعية للامبريالية ما يبرر الاتجاهات النقابية الضيقة .. اننا في نهاية الامر ، لا نؤكد على الجهاز النقابي بحد ذاته ، بقدر ما نؤكد على دور الثوريين في هذا الجهاز النقابي ، فالذي يعطي الارضية السياسية والايديولوجية ليس هو الدور النشيط الذي يقوم به الجهاز النقابي من اجل تحسين مستوى شروط المهنة ، بل الثوريون الذين ينصرفون في هذا الجهاز لتثبيت مفاهيمهم الثورية السياسية والايديولوجية ، الشيء الذي يعني في نهاية التحليل ان الطابع العام للحركة الطلابية مستخلص من نوعية القوى السياسية التي تتحكم في تأطير جهاز النقابة .

فاذا وصلت اليوم الحركة الطلابية الى نقطة « الحياد السياسي الميتة » تجاه القوى الوطنية والتقدمية ، وبالتالي الثرثرة اللفظية تجاه الحكم ، واذا انتهت الحركة الطلابية الى نقطة « الحياد الايديولوجي » الالتقائية والمعادية للماركسية ضمنا او علنا ، واذا سقطت الحركة الطلابية بحكم هذه الشروط في النزعة النقابية الضيقة رغم الربط اللفظي بين النضال السياسي والنقابي ، فليس مرد ذلك الى الوضع الطبيعي للنقابة ، بل الشروط الطبيعية لممارسة القوى السياسية المؤطرة للحركة الطلابية ، هذه القوى السياسية « الاتحادية – او التحررية » التي لا تختلف ازمتها وممارستها مطلقا عن طبيعة ازمة وممارسة احزابها السياسية ..

فالصراع اذن ، ليس بهذا الطرح الديماغوجي « تحويل المنظمة الى حزب سياسي » بل هو بين قوى لها وجهات نظر مختلفة سياسيا وايديولوجيا ، ولها بالتالي مفهومين متناقضين لدور الحركة الطلابية والمنظمة النقابية في هذه المرحلة من مراحل نضالنا السياسي . وحتى لا نسقط من جانبنا في ميدان الديماغوجية الخلفية بالقوى المحافظة العاجزة ، فاننا نطرح بصراحة

ان مهمة الثورة اليوم ، وشعارها الاساسي ، هو الحزب الطليعي القادر على تنظيم حركة الجماهير على اسس ثورية نحو الظفر بالسلطة واقامة الديمقراطية الشعبية . آلا ان رؤيتنا لتكوين ونشأة هذا الحزب تختلف مطلقا مع الطرح المشوه والمقصود من طرف القوى المحافظة .

ان الحزب الثوري لا يتكون بحكم ارادة مجموعة من الافراد ، او بمخطط زمني تقرره مجموعة من المثقفين الطيبي الارادة ، انه عملية تاريخية (موضوعية وذاتية) مشروطة بطبيعة النظام نفسه ، وباحتمالات وبامكانات الصراع الطبقي بداخله ..

ومن جملة هذه الشروط ديناميكية الطبقات الكادحة ووعي الثوريين لقوانين الثورة .. اما ما هو الخط السياسي واساليب النضال التي تنسجم وهذه القوانين ، فهي مسألة لا يمكن مناقشتها في هذه المقالة السريعة ، بل لا زالت في حاجة الى طرحها من البداية ، وبدايتها مراجعة التجربة الاصلاحية ونقدها حسب ما برهنت عليه ممارستها بالذات .. هذه الف وباء الخط الصحيح .

ان ما يجب تسجيله في هذه المرحلة هو فشل الاصلاحية كجسم سياسي ، وكتجسيد لحركة الجماهير .. هذه الحقيقة يلامسها كل من عايش الحركة الجماهيرية في اواخر الستينات ، الا ان فشلها هذا ، لم ينته بعد في المناطق الاساسية لتجمع الجماهير ، في مراكز متقدمة في الصراع الطبقي – اليوم – بحكم شروط سياسية متعددة ، هذه المراكز هي النقابات و « النضالات المطلبية البسيطة للجماهير الشعبية » .. وقد لا تخلو مناقشتنا لهذه القوى في الحركة الطلابية من فائدة سياسية في المستقبل .

خلاصات وآفاق

حول هذه التناقضات العربية والوطنية استند كل من الاختيارين : اتجاه يفهم من « جماهيرية المنظمة » معطى تاريخي وسياسي ، ويبذل جهده لتعميق هذه الجماهيرية على اساس الايديولوجية الماركسية ـ اللينينية ، ويقدم المنظمة نحو موقف متقدم من الاحزاب الوطنية والتقدمية باعتبار الظروف والشروط التي تعيشها هذه الاحزاب امام حركة الجماهير واضعا قاعدة الانطلاق هي « التضامن مع النقد » كرافعة لنضالية الجماهير ، ولبث ونشر الوعي السياسي الثوري ، ونشر وتعميق الوعي الماركسي ـ اللينيني لتجربتنا التحررية .. كما يناضل من اجل فهم القضية الفلسطينية ضمن جدلية الثورة العربية ، واخذ زمام المبادرة من اجل وضعها كاحدى المحاور السياسية للنضال ضد الحكم القائم المرتبط بالامبريالية والصهيونية ، والنضال ضد الرجعية العربية ، وانظمة بورجوازية الدولة المتخاذلة .

● واتجاه محافظ يريد ان يجعل من « جماهيرية المنظمة » مفهوما تجريديا ، وسدا مانعا امام كل تطور جديد .. زاكنا الى الايديولوجية الانتقائية السائدة في الحركة الطلابية والتي تعبر عن تجربته الايديولوجية منذ اربعة عشر سنة من الممارسة الاصلاحية ، ويقاوم من اجل وضع خط الاحزاب الاصلاحية كسقف سياسي اعلى للحركة الجماهيرية محاولا بذلك الابقاء على الحركة الطلابية في الجو الانتظاري الذي تعيشه احزاب الاصلاح ، حتى يمكن التحكم في الحركة النضالية ضمن ممارسات نقابية ضيقة غالبا ما تنتهي بتوسط هذه الاحزاب بطريق ممثليها المقربين الى الطلاب بمساومة الحكم على حساب الجماهير الطلابية .

وفي واجهة النضال العربي ، يأخذ هـذا الاتجاه بفصم الثورة الفلسطينية ـ نظريا وعمليا ـ عن سياقها الطبيعي وسط الثورة العربية ممهدا بذلك لوضع القضية الفلسطينية ، كقضية تحرر وطني ، « مستقلة » عن الوضـع العربي .. غير واع لخصائص الثورة الفلسطينية ولارتباطها الجدلي بالثورة العربية وبذلك يتم الحفاظ على الدور الـذي تراه الاحزاب الاصلاحية للجماهير المغربية تجاه الثـورة الفلسطينية « المستقلة » وذلك بالمساعدة المادية الشحيحة والتأييد المعنوي العاطفي ، والتذبذب السياسي بين مواقف الثورة الفلسطينية الجذرية ومواقف انظمة بورجوازية الدولة المستسلمة .

هـذه تناقضات الحركة الطلابية المغربيـة ، وخلفيتها السياسية ، وسياقها التاريخي ، فهل اعطى الخط اليميني انعكاسا له في الواقع النقابي ؟

ان اي حركة نقابية تأخذ طبيعتها ومضمونها السيـاسي والنقابي ، ومناهج عملها ، من القوى السياسية التي تتحكم في تأطيرها ، وعلى هذا الاساس يمكن ان نحصر الجواب في ثلاثـة مظاهر لازمة الحركة الطلابية المغربية :

اولا : عجز المنظمة الطلابية منذ خمس سنوات عن خلق حركة طلابية مناهضة لسياسة الحكم ، ومتضامنة مع حركـة الجماهير ، لا بالربط اللفظي فـي المنشورات بل على صعيد الممارسة العملية .. وهذه الظاهرة كما اوضحنا سابقا انعكاسا مباشرا للمـوقف السياسي الانتظاري الذي تعيشـه احزاب الاصلاح .

ثانيا : قوة الحركة الجماهيرية الطلابية ووعيها الجنيني المتقدم في السنتين الاخيرتين ، في مقابل نتائج نـقابية هزيلة اذا ما قورنت بالنتائج التي يقطفها الحكم من الحركة الطلابيـة ،

الشيء الذي ينخر الحركة الطلابية من داخلها ويؤخر وعيها الجنيني ، ويطفىء شعلة حماسها (التجربة النقابية في السنتين الاخيرتين وخاصة في معركة ايفران) . كان يجب علينا ان نقف امام هذه الظاهرة لولا ضيق المقام ، وخاصة عن المعركة التي سميت بمعركة « ايفران » وذلك لانتهائها بمناظرة بين الحكم والطلاب ورجال التعليم في مدينة ايفران ..

ونبين من هذه التجربة كل خصائص هذه الظاهرة : حركة طلابية عارمة وصامدة ، وعي سياسي جنيني ومتقدم ، نتائج نقابية هزيلة اذا ما قورنت بمستوى التضحية الطلابية ومكاسب الحكم من خلال المعركة . فمن جهة استطاع الحكم ان يلغي - في جو المعركة - المدرسة العليا للاساتذة التي تعتبر المنقذ الوحيد لابناء الطبقة الكادحة ، ولتكوين الاطر التعليمية ، ومن جهة اخرى ، قرر اللغة الفرنسية - في جو المعركة - كلغة رسمية لمواد العلوم ، واعلن تراجعه الرسمي عن تعريب التعليم - كما استطاع ان يفصل بين نضال التلاميذ ونضال طلبة التعليم العالي .

كما يمكننا ان ندرس من خلال هذه المعركة سلوك وتصرف كل من القوى السياسية الاصلاحية ومواقفها الانتهازية وخاصة دور الاساتذة الاتحاديين والتحرريين ... واخيرا ، الكيفية التي قيمت بها التجربة من طرف المسؤولين الاتحاديين على رأس المنظمة الطلابية ، فبدل الاعلان عن فشل المعركة ، وتقديم لغو ذاتي جذري لها ، الشيء الذي كان يلمسه كل طالب مشارك في المعركة ، لجأت القيادة الاتحادية الى تقييم انتهازي للمعركة ، يقسمها الى ايجابيات وسلبيات دون الافصاح عن المصلحة العامة لهما ، الشيء الذي يفسح المجال لردود فعل انتهازية وانقسامية في الحركة الطلابية ، في نفس الوقت الذي يجعل الحركة الطلابية لا تعي كل ابعاد ازمة المنظمة الطلابية .

حقا ان هذه الازمة ترجع في احدى الجوانب الرئيسية الى ميزان القوى العام الذي يحكم بين الجماهير والحكم ، والذي يميل لصالح الحكم ، الا ان هذه الحقيقة لا تبرىء ذمة الاحزاب الاصلاحية ما دامت المعركة قد وصلت الى قمتها كمعركة وطنية ، وسنعود من جديد عند تحليل مواقف احزاب الاصلاح الى عجزها وتخاذلها ، ولو أن المعركة قيمت بالطريقة الصحيحة ، رغم فشلها ، لامكن للحركة الطلابية ان تستنتج احدى خصائص هذه الظاهرة ، وهي عجز التنظيمات الطلابية الحالية عن استيعاب وتعبئة كل الزخم الذي تعطيه امكانية الحركة الطلابية .. وفي هذه النقطة بالذات سنجد عند تحليلها ان الخلاف ليس بالخلاف التنظيمي بل هو من الخلافات السياسية الاساسية .

ثالثا : عجز المنظمة الطلابية عن ان ترفع من نضاليةالجماهير الطلابية نحو نضالات ملموسة ومنهجية في مواجهة الازمة التعليمية العامة ، والتي تتلخص مطالب الجماهير فيها ب « جامعة عربية ديمقراطية وشعبية » وعلى اساس الازمة السياسية التعليمية ب « توحيد التعليم ، وتعريبه ، وديمقراطيته وتكوين الاطر العليا » .

ومرجع ذلك حدود الوعي النقابي الضيق الذي لا زال يحاصر المنظمة في اطار النضالات النقابية ذات المردود المباشر رغم تقاليد المنظمة النضالية ، ورغم تراكم تجربتها النضالية مدة اربعة عشرة سنة .. ان هذه الظاهرة تفسر من جديد بالوعي النقابي الذي مارسته القوى الاصلاحية خلال تجربتها الطويلة ، رغم الربط اللفظي بين المعارك النقابية الجزئية والازمة التعليمية العامة .. وهذا يرجع بدوره الى التركيب الايديولوجي والسياسي الذي شكل طبيعة الحركة الطلابية المغربية طوال التجربة الاصلاحية .

ان الدرس الاساسي لمعركة يناير ١٩٧١ التي دامت اربعين يوما تضامنا مع اضرابات تلامذة الثانوي ، تفيد بلا جدل عجز المنظمة في الشروط الاصلاحية الحالية ، عن خوض نضالات تبتعد عن المفهوم النقابي الضيق اي انها تتجاوز المطالب ذات المردود المباشر على مصالح الجماهير الطلابية .

وهكذا ، عجزت الاصلاحية عن النضال تحت الشعارين الاساسيين لمضمون المعركة وهما : ارجاع المدرسة العليا للاساتذة، والحق النقابي في تنظيم تلامذة الثانوي .. واستبدلت هذه الشعارات بشعارات انهزامية جعلت المنظمة تلعب دور المؤخرة بدل المقدمة في المعركة – وكانت النتيجة بعد الاضراب الطويل التخلي عن الاستمرار في المعركة مع تلامذة الثانوي ، والرجوع الى الدراسة حتى بدون تحقيق المطالب الدنيا – وحتى لما راجعت الاصلاحية دروس التجربة لم تر فيها الا انها دفعت شعار الاضراب اللامحدود في معركة ذات طبيعة تضامنية بينما المفروض كان هو تحديد مدة الاضراب ثم الاستمرار في المعركة على اساس المطالب الملموسة للكليات .. حتى لو كانت هذه الخطة تعني تشتت الجهود ، وتضييع الهدف الرئيسي من المعركة ، الشيء الذي يعني بالضرورة أن المطلبين النقابيين « المدرسة العليا والحق النقابي » لا يمكن للمنظمة ان تأخذ فيهما نضالا ملموسا، لانهما لا يعطيان فوائد مباشرة للجماهير الطلابية .

من هذه الخلاصات الاساسية نستنتج أن مرحلة المد الجماهيري المتصاعد (٥٩ – ٦٥) الذي قادته البورجوازية الصغرى ، والذي أعطى انعكاساته في الممارسة على الحركة الطلابية في ربط جدلي بين النضالات السياسية (رغم بعدها الاصلاحي) التي كانت تقودها على الصعيد العملي والنضالات النقابية والجزئية والعامة .. انقلبت في ظروف فشل الاحزاب البورجوازية الصغرى الى انقسام عملي بين النضال السياسي

والنضال النقابي على مستـــوى الممارســـة ، وأدى بالتالي الى السقوط مباشرة في النقابية الضيقة مهما كانت الادعاءات الذاتية بالربط اللفظي المباشر بين مختلف النضالات ، ورغم قوة « الحركة الطلابية » في السنتين الاخيرتين ..

واخيرا : ان القـــانون الذي يحكم المنظمات السياسيـــة الاصلاحية هو نفس القانون الذي لا زال يحكم المنظمة الطلابية .

ما هو دور اليسار الطلابي ـ وآفاق النضال ؟

لقد تغير ميزان القوى بشكل ملحوظ داخل الحركةالطلابية في الاشهر الاخيرة ، وكان هذا التغيير لصالح اليسار الطلابي.. كما دأب اليسار الطلابي ، ولاول مرة ، في تقييم التجربة النقابية داخل المؤتمر الرابع عشر من وجهة نظر نقدية سياسية ، ورغم الاخطاء والنواقص التي كانت تختلط بهذا الاسلوب ، ورغم بقاء الرواسب الفكرية للتجربة الاصلاحية ، الا انه يعتبر فهما متقدما لنوعية النقد ولدور التجربة النقابية .

ان دلالة المؤتمر الرابع عشر الاساسية ليس هو انسحـــاب اليســـار من المؤتمر ، وليس بالتصفيـــة الكاملة لكل المكاسب السياسية التي حصل عليها المؤتمر الثالث عشر ، بل تكمن دلالته العميقة في كون القوى الاصلاحية تريد ان تتمسك بجهاز المنظمة مهما كان الثمن ولو على حساب ديمقراطية المنظمة ووحدتهـــا .. ان الاحزاب الاصـــلاحية ترغم الحركة الطـــلابية على التمزق والانقسام من اجل كسب سياسي رخيص .. ومع ذلك فـــان اليسار الطلابي يناضـــل وهو متمسك بالوحدة الطلابيـــة وديمقراطيتها ، وواضع في حساباته ايضا منطلق الضعف الذي تنطلق منه القوى الاصلاحية وفشلها الحتمي وسط الحركـــة الجماهيرية الطلابية .

اما آفاق المعركة فهي :

اولا : نحو علاقة ديمقراطية بين المنظمة والجماهير الطلابية

لقد قلنا سابقا ان الخلاف في هذه النقطة ليس بالخلاف التنظيمي كما يظهر من الوهلة الاولى ، بل هو خلاف سياسي اساسي ..

ان تنظيمات المنظمة الفوقية (اللجنة التنفيذية ـ المجلس الاداري ـ التعاضديات) لم يعد بامكانها بالمرة ان تتحمل عبء تأطير الحركة الطلابية وزخمها .. فوق كونها ليست مطلقا بالعلاقة الديمقراطية مع الجماهير الطلابية ، وحتى يتبين ذلك فاننا سنوضحه بالشكل التالي :

ان المنظمة حينما تريد ان تتخذ موقفا نقابيا فهي تتخذه بمراعاة كل الشروط السياسية والتنظيمية لاوضاع المنظمة والاوضاع الوطنية .. بينما تنطلق في اعلان هذا الموقف او ذاك، من القاعدة التحتية الوحيدة للمنظمة وهي التجمع العام بالكلية.. فهل التجمع العام في الكلية قادر على استيعاب كل حسابات المنظمة في الموقف المعني .. وهل التجمع العام ـ اخيرا ـ قادر على تأدية كل الواجبات التنظيمية والنضالية التي تقتضيها المعركة ؟؟ اذا استثنينا لجان الاقسام التي لا تستدعى الا في المناسبات ، والتي تفتقد الصيغة القانونية في التقرير والتنظيم ، وهي بالتالي عاجزة عن تأدية واجباتها ، نجد ان الشكل الوحيد والقادر للتنظيمات التحتية اصبح لا يتمشى ومقتضيات المعارك الطلابية ، ولا يعبر في العمق عن علاقة ديمقراطية في مفهوم جماهيرية المنظمة ، سابقا ، وذلك في مرحلة المد البورجوازي الصغير ، كانت المنظمة قادرة على ان تسير بهذا الاسلوبالتنظيمي نظرا لنمو تنظيمات الاحزاب السياسية داخل المنظمة ونظرا

للقاعدة العامة التي تستند عليها ديمقراطيتها مع الجماهير وهي الولاء السياسي لهذه التأطيرات السياسية .

اما اليوم ، وفي ظروف التراجع ، وكذلك في ظروف تهديد المنظمة بالتحول الى العمل اللاشرعي ، فاننا بحاجة الى علاقة ديمقراطية جديدة ، بحاجة الى مفهوم « العضو العامل في المنظمة» وذلك في صيغة مجالس للمناضلين داخل الكليات لهم صيغة قانونية في العمل والتقرير داخل المنظمة « ان العمل بهذه الصيغة لا يعمل استنادا على الولاء السياسي القديم بل على وعي جديد وجنيني عند الحركة الطلابية » ، والذي يتجاوز الى هذا الحد او ذاك تنظيمات الاحزاب الاصلاحية .. لهذا السبب نجد المعارضة له او الاهمال من طرف القوى الاصلاحية .. اما ما هو جوهري في طرح صيغة مجالس المناضلين فهو ليس التغير التنظيمي الديمقراطي بحد ذاته ، بل اساسا النشاط السياسي والايديولوجي والنقابي الذي ستعمل به هذه المجالس بشكل منهجي .

ثانيا : التمسك بخط الجماهير

باعتبار ان التناقض بين الحكم من جهة والاحزاب الاصلاحية من جهة اخرى تناقضا ثانويا – وباعتبار ان التناقض الاساسي هو بين الطبقات الحاكمة والجماهير الشعبية الكادحة المعزولة ، باعتبار – ايضا – بوادر المد الجماهيري التي تلوح في الافق السياسي ، والتي تلعب فيها كوادر الاصلاح اما دور المتفرج او المعرقل او الوسيط المجهض .. فان هذه الشروط تملي علينا واجبات متعددة الاتجاهات :

أ – اتجاه الحكم .. يجب النضال مع كل القوى الوطنية والتقدمية من اجل فضحه وعزله جماهيريا .. والنضال اساسا

من اجل اثبات الحريات السياسية وافشال « برلمان المعمرين الجدد » .

ب ـ اتجاه الاحزاب الاصلاحية .. وذلك بفضح خطها الانتظاري ، وتقديم ممارستها امام الجماهير الطلابية من وجهة نظر نقدية تراعي آفاقها الاصلاحية .

ج ـ اتجاه نضالات الجماهير القاعدية والعفوية في الغالب، العمل بمختلف اساليب التوعية السياسية لاخذ موقف مساند تضامني وعملي مع المطالب الجماهيرية .. يجب ان يكون لكل معركة جماهيرية صداها داخل الجامعة على صعيدي الوعي والممارسة . ونعتبر ان هذا الخط سيعزز تحالفنا مع الجماهير الشعبية وسيحل في طريق الممارسة احدى المشاكل المطروحة : تحالف الطلبة والعمال .

ثالثا : فتح حوار سياسي وايديولوجي داخل الحركة الطلابية

ان الهدف الاساسي لنضالنا هو قلب البنية الفكرية السياسية والايديولوجية للحركة الطلابية ، وهذا لن يتأتى اساسا الا بفتح حوار عميق مع الجماهير الطلابية حول كل القضايا الثورية المطروحة سواء على الصعيد العربي او الاممي او الوطني .. هذا الحوار يجب ان يستند الى نشر وتعميم الايديولوجية الماركسية ـ اللينينية ، ومحاربة كل الاتجاهات الايديولوجية السائدة ، وخاصة منها الايديولوجية الانتقائية الجديدة التي تحارب الماركسية باسم « عدم الجمود المذهبي » و « الظروف الوطنية الخاصة » .. هذا التيار الايديولوجي المسيطر على اليسار الاتحادي ، وكأننا نعاني في معركتنا الوطنية،

كتناقض رئيسي ، من الجمود المذهبي ، بينما تعاني التجربة الوطنية الامرين من الادقاع النظري والتجريبية الانتقائية ـ وهذا الاتجاه يعتبر انتقائية جديدة مغلفة بالصيفة الماركسية الوطنية والتحرر العقائدي .. اما الاتجاه الثاني فهو « الماركسبةالمخزية » وهي ماركسية حزب التحرر والاشتراكية ، والتي تلتقي في الاخير مع نفس الارضية السياسية للايديولوجية الانتقائية .

ان مستقبل الصراع في الحركة الطلابية يتوقف اساسا على مقدار وقدرة أليسار الطلابي على تأدية هذا الدور السياسي والايديولوجي ..

رابعا : مساندة الثورة الفلسطينية ..

نشر الفكر الثوري للمسألة الفلسطينية .. واخذ زمام المبادرة السياسية من طرف الجماهير الطلابية وذلك في دعم ومساندة الثورة الفلسطينية ، وفضح ارتباطات الحكم الرجعي بالصهيونية ومخططات الامبريالية لتصفية الثورة الفلسطينية .

فضح الفكر والممارسة الاصلاحية تجاه الثورة الفلسطينية، والدعوة الى تكوين لجان جماهيرية شعبية على انقاض الممارسة اليمينية البورجوازية « لجمعية مساندة كفاح الشعب الفلسطيني » .

□ □

حديث مع ثوري مغربي

حول مميزات الوضع الراهن في المغرب

حديث مع ثوري مغربي حول مميزات الوضع الراهن في المغرب (١)

س ـ ماذا يميز الوضع الراهن للعلاقات الطبقية بالمغرب ؟

ج ـ الميزة الاساسية هي انه بعد مرحلة كاملة من الركود امتدت من ٢٣ مارس (اذار) ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ بدات النضالات الجماهيرية من مجموع الطبقات الثورية تتصاعد : من البروليتاريا خاصة في قطاع النسيج ، من الفلاحين الفقراء الراديكاليين ومن البورجوازية الصغيرة . طبيعة وابعاد هذه النضالات تختلف ، كما سنرى ، حسب الهوية السياسية لكل طبقة .

البروليتاريا تناضل ضد الاضطهاد

في الطبقة العاملة المغربية قطاعان حساسان :

أ ـ قطاع بروليتاريي المناجم . الدافع الجوهري لهذه النضالات هو الخطر الذي يهدد المعادن . اسعار المعادن وخاصة النحاس منخفضة عالميا . ولهذا فان البورجوازية البيروقراطية والرأسمال الاستعماري الجديد الاميركي بالتحديد خفضا توظيفاتهما في هذا القطاع . وترتب عن ذلك طرد العمال خصوصا في معمل الرصاص بـ « أحولي »، في قلب الاطلس المتوسط ، وهو محاط بالفلاحين . لقد تجاوب الفلاحون عفويا مع اضرابات عمال المعمل .

---

(١) حديث اجراه العفيف الاخضر .

ب ـ قطاع النسيج . هذا القطاع تسيطر عليه البورجوازية الوطنية ، اساسا بورجوازية حزب الاستقلال . الا انه الآن ، بفضل سياسة تدخل دولة الحسن الثاني في الانتاج مر فيغالبيته الى ملكية الدولة . تقسيم العمل الدولي يترك للدول المتخلفة التخصص في النسيج . وهكذا أصبحت الدولة مسيرا مباشرا لهذا القطاع لعلاقاته بالاستعمار . منذ سيطرة الدولة عليه فرضت سياسة معادية بشراسة للعمال : تخفيض الاجور ، تكثيف وتائر العمل الشاق ، سوء المعاملة . والاضرابات الاخيرة كانت احتجاجا من العمال على الصفع والجلد بالسياط . وقد جرت هذه الاضرابات في معمل « ليدامو » بناحية التمار الذي انتقل للدولة ويشرف عليه ـ الوزير ـ المعلم عبد الله ابو طالب وزير الخارجية . وفي معمل « فيل روك » بالرباط الذي يشرف عليه الامير عبد الله . نذكر عرضا ان النضج العمالي بلغ في هذا المعمل الاخير درجة لم يسبق لها مثيل ، فقد هدد عماله بعد شهرين من الاضراب المتواصل ، ضد نصيحة القيادة النقابية، بالتسيير الذاتي للمعمل . وهناك نضالات في القطاعات العمالية الاخرى ، ففي المعامل الصغيرة مثل الكاوتشوك والعجلات المهددة بالغلق يضرب العمال لابقائها مفتوحة . كما اكتست نضالات عمال السكك الحديدية ، الميناء ، السكر ، وعمال العجلات ، اهمية كبرى هذه السنة . مطالب العمال مركزة على اجبار السلطات على الاعتراف لهم بقوانينهم الاساسية وعلى ايقاف التدهور المتزايد في قدرتهم الشرائية . في الواقع العمال واقفون بين مطرقة ارتفاع الاسعار والضرائب وسندان تجميد الاجور . والفوارق بين اجور العمال المباشرين لعملية الانتاج والكوادر التي تنظم عملية الاستغلال فاحشة : ٨٣ بالمئة من اصل ٢٥٠ الف عامل في القطاع الخاص لا يحصلون الا على ٥ بالمئة من مجموع الاجور المدفوعة في هذا القطاع بينما ٥ بالمئة يحصلون على ٢٥ بالمئة من مجموع هذه الأجور . المفارقات في هذا القطاع

ليست الا صورة مصغرة عن الواقع العمالي في مختلف القطاعات الاخرى. ٣ ملايين ونصف من العمال والبروليتاريا الرثة والبورجوازية الصغيرة الكادحة يتقاسمون ٢٥ بالمئة من الدخل القومي ، بينما المعمرون الاجانب والبورجوازية الكبرى وبيروقراطية الدولة والاقطاعيون الذين لا يتجاوز عددهم بضعة آلاف يحصلون على ٥٥ بالمئة من الدخل القومي . الدخل القومي الاجمالي ٣٥٠٠ مليون فرنك توزع كما يلي : المعمرون الاجانب ٥٠٠ مليون . الاقطاعيون ٢٥٠ مليون . بورجوازية المدن ٢٠٠ مليون . والباقي ٢٥٥٠ مليون مقسمة على سكان الارياف .

وباختصار فالنضالات العمالية شاملة في قطاع النسيج وآخذة في الامتداد الى باقي القطاعات . وهي ليست مطلبية فقط بل سياسية ايضا .. موجهة ضد الاضطهاد المزدوج القومي والطبقي : ضد القمع البوليسي وضد نهب الراسمال الاجنبي .

هذه النضالات بدات عفوية . لكن طابعها العفوي لم يعد هو الغالب . فرغم انه لم توجد حتى الآن المنظمة المركزية لتنسيق نضالات جميع العمال ، الا ان هؤلاء بادروا في عدد من المعامل للتنظيم السري دفاعا عن مطالبهم اليومية التي تتهاون بها وتساوم عليها النقابة الاصلاحية وايضا لتسجيل مواقف سياسية معارضة لمواقف الاحزاب .

الاتحاد المغربي للشغل بقيادة محجوب بن الصديق لم تكن له اية مبادرة في هذه النضالات . بل انه في احيان كثيرة يعارضها ويطالب العمال بفك الاضراب . وفي احيان اقل ، ولتضليل العمال ، يجمع لهم مساعدات مالية . اما الخط المركزي لهذا الاتحاد فهو اما الصمت امام الاستغلال الوحشي وامام صفع العمال وجلدهم ، واما التفاوض من وراء ظهر الجماهير العمالية مع المعلمين وأجهزة الدولة . والجدير بالذكر هو ان الكوادر

الاساسية لهذا الاتحاد ليست من العمال بل من الموظفين في جهاز الدولة البوليسية . ويسمح لهم بالتفرغ وتدفع لهم مرتباتهم .. لكن بأي ثمن ؟! ولهذا فان العمال غالبا لا يسمعون لهذا الاتحاد قولا ، وهم يخوضون اضرابات عفوية لا تشرف عليها المنظمات ، متمردة على اوامر النقابة ، وعلى التقسيم البورجوازي ، المقبول من البيروقراطية النقابية ، بين المصالح اليومية والمصالح التاريخية للطبقة العاملة ، وبين نشاطها السياسي ونشاطها الاقتصادي .

ـ الخاصة المميزة للقيادة النقابية البيروقراطية الراهنة هي الحذر من الجماهير العمالية ومقاومة ردود فعلها العفوية .

س ـ وما هي مواقف قيادات الاحزاب السياسية من هذه النضالات ؟

ج ـ مواقفها ليست اقل سوءا ، نوعيا ، من مواقف الاتحاد المغربي للشغل ، العميل للبورجوازية بقطاعيها الخاص والحكومي . الاتحاد الوطني للقوى الشعبية « ا . و . ق . ش . » .

ـ الامين العام للنقابات م. بن الصديق هو احد كبار قادته الاصلاحيين ـ وحزب التحرر والاشتراكية « ح . ت . ش . » ـ الحزب الشيوعي سابقا ـ يقفان موقف الصمت والعجز ... باستثناء مبادرات فردية صادرة عن بعض مناضلي هذين الحزبين : جمع مساعدات مالية للعمال المضربين . اما حزب الاستقلال فقد حاول عبر صحافته احتواء نضالات العمال بوسائل سهلة : نشر رسائل المساندة والدعم اللفظي لا غير .

لماذا انتفاضات الفلاحين ؟

س ـ هل تستطيعون رسم لوحة مماثلة للمسألة الزراعية ؟

ج : في سبيل فهم العناصر المكونة للمسألة الزراعية فهما

تاريخيا صحيحا يجب عرضها من خلال حركة تكونها التاريخي..
لكن ذلك يضيق عن نطاق هذا الحديث . وسنتدارك ذلك في تحليل طبقي شامل سنصدره قريبا . لكن لا بد من الاشارة العابرة الى بعض المعطيات الاولية : من اصل ١٤ مليون مغربي يوجد ٩ ملايين من الفلاحين . وهم يتقاسمون مع مليون من الفئات الاجتماعية الريفية ٢٠ بالمئة من الدخل القومي .

منهم ٤ ملايين من الفلاحين المعدمين . والدخل السنوي للفلاح المغربي خاصة من سكان المناطق الريفية والجبلية لا يتجاوز ٢٠٠ فرنك سنويا . بينما دخل الفرد من الطبقات المالكة الكبرى يتجاوز ٧٠٠٠ فرنك . وتأتي الضرائب المباشرة وغير المباشرة لتجعل وضع الفلاح لا يطاق . مثلا الرسوم على السكر الذي يمثل ٥٠ بالمئة من استهلاك العمال والفلاحين المغاربة تضاعفت بنسبة ١٠٠ بالمئة . وهناك اكثر من مليون عامل من السكان القادرين على العمل . اكثرهم من البروليتاريا الزراعية .. التي تستورد منها المناجم الفرنسية سنويا عشرات الالوف .. بطريقة تعيد للذاكرة كيف كان النخاسون يستوردون العبيد الافارقة : يوم السوق في القرية يأتي سماسرة شركات المناجم .. يجمعون ، بعد فحص أولي ، مئات الفلاحين ويذهبون بهم الى اكادير حيث يعرضون على فحص طبي دقيق ، لأمتحان مدى قدرتهم على تحمل الاشغال الشاقة في مناجم الشمال ، والصالحون منهم للعمل يساقون كالاغنام في باخرة . جوازاتهم لا تسلم اليهم بل للسمسار الذي يسلمها في المرفأ الى ممثل القنصلية المغربية الذي يحتفظ بها ويسلمهم بدلا منها هويات لا تسمح لهم بمغادرة دائرة المنجم . والقصد من ذلك هو منعهم من الفرار الى المدن الفرنسية بحثا عن اعمال اقل مشقة . ومنعهم ايضا من العودة الى المغرب . غالبا ما يعودون بعد ٥ سنوات ليدفنوا في ارض الوطن ! اما شروط حياتهم فلا تصدق .. مثلا يسكنون في

معسكرات الاعتقال النازية في شارل لودوا .

لفهم اسباب النضالات الفلاحية يجب تتبع سياسة الحكم الزراعية : منذ ١٩٦٥ اعطى المخطط الزراعي المرتبة الثالثة للفلاحة بعد السياحة وتكوين الكوادر . اما المخطط الخماسي (١٩٦٧) فقد اعطاها المرتبة الاولى . لماذا ؟ لان المغرب بلد زراعي ، ٤٠ بالمئة من الدخل القومي من الزراعة ، وهو متخلف حتى على المستوى الزراعي نفسه .

بعد الاستقلال تقلص الانتاج واستمر في الانكماش الى ١٩٦٣ . سبب ذلك كامن في علاقات الانتاج : سيطرة الاقطاع (١) الذي يستثمر جزءا من اراضيه فقط .. ويترك الجزء الاهم للمراعي . ويصح القول ان الاقطاعيين المغاربة هم رعاة اكثر منهم فلاحون . يضاف الى ذلك ظاهرة التغيب (عدم الاقامة على عين الارض بل في المدن) التي افرزت ظاهرات انتاجية متخلفة : الرباعة والتأجير . القطاع الاساسي من الفلاحين المباشرين للانتاج هم الفلاحون الفقراء الذين يمارسون الخماسة والمشاركة (كأن يقدم احد الفلاحين المحراث ويقدم الآخر الماشية الخ) وهم يستغلون ارضا اقل خصوبة وبأدوات تذكر بعهود ما قبل التاريخ . هذه كانت مميزات الفلاحة المغربية قبل ١٩٦٥ .

من التناقض بين علاقات الانتاج والحاجة الى تطوير الانتاج بدأت العلاقات الاقطاعية تتحطم .. وعلى انقاضها ظهرت طبقة من كبار الملاكين العصريين ما زالت محدودة . فالاراضي المسترجعة من الفرنسيين بعد ١٩٦٣ لم تعد الى الاقطاعيين بل عادت الى

---

(١) يستطيع الانسان ان يشك بوجود الاقطاع حاليا بالمغرب . اذ ان نمط الانتاج الاقطاعي بالمعنى التاريخي يتميز اساسا بفقدان السوق الوطنية الواحدة. وربما كان اقل خطأ استعمال نمط الملكية العقارية التقليدية . لكن لم افعل ذلك لان دوري الاساسي في هذا الحديث هو تسجيل اراء الثوري المغربي . ع.ا.

الدولة التي تستغلها بواسطة متصرفيها . كنتيجة للتناقض بين الدولة والفلاحين الفقراء اختفت ظاهرة الخماس . العملية التي أدت الى ذلك هو ان الفلاح الصغير لم يعد قادرا على استخدام الخماس الا اذا كان غير مدين ويمتلك ٥ هكتارات على الاقل . ولا يستطيع الفلاح الصغير المدين دائما للدولة بقروض الحبوب والمدين دائما للاقطاعي ـ المرابي بقروض الربا ، ان لا يكون مدينا.

هكذا انتهى الخماس كظاهرة اقطاعية محضة وعوضه عند الفلاحين الفقراء ، الكراي : في موسم الفرس او في المراحل الاساسية من العام الزراعي يستأجر الفلاح احدا يساعده على حرث الارض مقابل نقود لا مقابل حبوب . الكراي هو مرحلة انتقالية بين الخماس والعامل الزراعي الدائم .

لدق بدات تظهر علاقات رأسمالية في الزراعة المغربية .. ادخلها المخطط الثلاثي ثم على نحو اكثر حسما الخماسي . هذه العلاقات الرأسمالية هي ، بالاضافة الى عجز العلاقات الاقطاعية ، افراز لضغوط السوق الرأسمالية : الامبريالية التي تفرض الحكم تريد التعامل مع رأسمالية زراعية عصرية .

لقد دشنت سياسة التخطيط الفلاحي صعود الطبقة البيروقراطية الى مسرح التاريخ .

قبل ١٩٦٣ حاول النظام مساعدة الاقطاعيين على التحول الى رأسماليين ، فأسس عدة مؤسسات اهمها مكتب الري . لكن التجربة فشلت لان المشكل المطروح لم يكن يتطلب حلا جزئيا بل حلا شاملا ، ولان ازمة الاقطاع في اجتياز مرحلة الانتقال الى الرأسمالية كانت حادة وشاملة . واصبح واضحا للحسن الثاني ان المسألة ليست مسألة تدابير ادارية بل مسألة ما هي الطبقة التي يجب ان تحكم المغرب ؟ هكذا ظهرت مع المخطط الثلاثي (١٩٦٣) البورجوازية البيروقراطية التي اتخذت عددا من

التدابير : اقامة السدود ، القروض الفلاحية وقانون الاستثمارات الزراعية . وبكلمة يمكن تلخيص سياسة الحكم ب :

١ ـ توسيع الاستثمارات (مشروع احياء مليون هكتار) .

٢ ـ رفع الانتاج . وهذا يتطلب ان يصبح نمط الانتاج مختلفا نوعيا . منع التغيب ، واصبح اهمال الارض جنحة يعاقب عليها القانون بالانتزاع .

اصبحت البورجوازية البيروقراطية تتدخل بشكل مباشر اساسا في قطاعي الزراعة التصديرية والزراعة الصناعية : في الحوامض والبواكير او في زراعة القطن ، لاهمية صناعة النسيج، وزراعة الشمندر الاساسي لصناعة السكر .

هذه الانواع الزراعية كلها عصرية .وتتطلب انماط انتاج عصرية : آلات ، ماء ، مواد كيميائية .

الفلاح الصغير عاجز عن الوفاء بهذه المتطلبات . ولهذا فالزراعة العصرية ليست من ميدان الفلاحين الفقراء . ومن هنا بدأ اجلاؤهم قهرا عن المناطق الصالحة لزراعة هذه المنتوجات الاساسية للفلاحة المغربية ، وانتزاع املاكهم بقوة القانون الذي ليس هو الا العنف البورجوازي مقننا .

سياسة السلطة الطبقية في هذا المجال تتجلى بكامل الصفاقة : بينما ترى أن دورها ، بسياسة السدود ومكاتب الاحياء الجهوي ، هو تربية الفلاحين الكبار خاصة فلاحي الشمندر ، على تطوير إساليب استثماراتهم ، فان دورها بالنسبة للفلاحين الفقراء هو الطرد والانتزاع .

حتى في قطاع الحبوب الذي كان المجال الاساسي للفلاحين الصغار ادخلت عليه تجديدات اهمها التخطيط : تحديد كمية ونوعية الانتاج لكل هكتار . واستعمال الري اصبح الزاميا . والنتائج العملية لذلك هي ان السلطة تكفلت مرة اخرى باجلاء

الفلاحين الصغار عن اراضيهم نيابة عن الفلاحين العصريين الكبار . الغطاء القانوني لعملية الانتزاع هو المخطط الذي يعطي للدولة حق انتزاع الملكية من الفلاحين الفقراء العاجزين ، طبعا ، عن تحقيق شروط المخطط الرأسمالي .

الاراضي المنتزعة تعود ، في حالات غير نادرة ، الى الوزراء او الى الامير عبد الله او الى الملك نفسه . وعموما تعود الى الدولة التي تديرها بواسطة « طبقة » الوكلاء الذين يتميزون بالسرقة المنهجية .

بالتوازي مع سياسة الاغتصاب والتفقير المطلق للفلاحين الفقراء يحاول الجناح « الليبرالي » في الحكم ، في الميدان الفلاحي الحاسم بالنسبة اليه ، تطبيق اسلوب اميركي : خلق طبقة من الفلاحين المتوسطين عبر عملية ضم الاراضي . في بعض المناطق يتم توزيع الاراضي المسترجعة من الفرنسيين على الفلاحين بنسبة ٥ هكتارات . هذه الطبقة يريدها بعضهم صمام أمن في البادية (الريف) لتلعب دورا مضادا للثورة . الا ان هذه الطبقة المفتعلة ضئيلة . ونظرا لضعف المراقبة في البادية فان الـ ٥ هكتارات كثيرا ما تعود للملاكين الكبار . والطبقات لا تخلق بناء على الرغبات الملكية !

س ــ ما هي ردود فعل الفلاحين الفقراء على هذه السياسة الاغتصابية ؟

ج ــ الفلاحون الفقراء الذين يفوق عددهم ٩ ملايين ينحطون بسرعة الى مستوى البروليتاريا . وردهم على ذلك توضحه الوقائع اكثر من أي تحليل : منذ صيف ١٩٦٩ (نضالات الفلاحين موسمية) الى الآن قامت انتفاضات فلاحية محلية عديدة :

طبيعة التحالف الطبقي السائد

١ ـ منذ الاستقلال وفلاحو منطقة السطاط (قبيلة اولاد سعيد) يطالبون باسترداد اراضيهم التي كانت السلطات الاستعمارية انتزعتها منهم ، وهي الآن في تصرف الاقطاع ووكلاء الدولة . ازاء رفض مطالبهم المشروعة تجمع الفلاحون في ٢٧ رمضان الماضي في احدى القرى للتشاور .. توقعت السلطة ان الفلاحين يعدون للانتفاضة فبادرت بارسال الجيش اليهم .. وانجلت المعركة بين الرشاشات وبنادق الصيد على ٦ شهداء من الفلاحين الفقراء .

٢ ـ مؤخرا هاجم الفلاحون مدينة القنيطرة وتظاهروا فيها وتضامن معهم العمال . واذا كان الفلاحون هنا قد استخدموا التظاهرة كأداة احتجاج وليس الانتفاضة المحلية اليائسة ، فذلك لان منطقة القنيطرة بورجوازية عقارية وفلاحوها بروليتاريا زراعية .

٣ ـ في يونيو ١٩٦٩ انتفض فلّاحو قبيلة الوزازات وقمعهم الجيش مطاردا اياهم الى ما وراء الحدود الجزائرية حيث وجدوا الدرك بانتظارهم للاعتقال . وقد نشرت جريدة العلم هذا الخبر مشوهة لاصل الواقعة .

٤ ـ انتفض فلاحو قبيلة آولاد عياد في عمالة بني ملال . وما زالت بقايا الانتفاضة قائمة حتى الآن ، وسببها ان البشير البوهالي رئيس اركان الجيش قرر الاستيلاء على المياه لري ضيعته الخاصة . التحق الفلاحون بالجبال واضطرت السلطة لتجنيد كتيبة من المخازنية . ثم اضطرت في النهاية لتجنيد جزء هام من القاعدة العسكرية في قصبة تادلة .

٥ ـ في سبتمبر ـ ايلول ـ الماضي انتفض فلاحو وادي

ماسه ، والسبب هو ان الحسن الثاني بينما كان في طريقه الى تدشين سد واديماسة اعجبته اراضي هذه القبيلة الزراعية ، فطلب منهم ، عن طريق الشيوخ ، بيعها ، ولما امتنعوا جاءت القوات المسلحة وضمت هذه الاراضي غصبا لاملاك التاج . كان رد فعل الفلاحين ،هو المقاومة باسلحة الصيد والاسلحة البيضاء . واستطاع الجيش طبعا قمع الانتفاضة بالدم . وسقط الفلاحون قتلى على حقولهم المغتصبة .

٦ ــ نعتبر نحن الثوريين المغاربة ان اهم ما حصل في الريف المغربي (عمالة مكناس) خصوصا الخنيفرة هو ان الحكومة بدأت تنفذ في الفلاحين الفقراء النتائج العملية لسياسة السدود (نزع الملكية بحجة عدم الكفاءة على تنفيذ مطالب المخطط الخماسي) . في ابريل (نيسان) تجمع الفلاحون وانتفضوا . لم يستطع الحكم ان يسدل ستار الصمت على هذه الانتفاضة لقربها من المدن . فقدمها للرأي العام على أن القبيلة انتفضت ضد قبيلة بني مقيلة (ازرو) في نزاع على المراعي . وقامت السلطة بواجب حفظ « الامن » فقط !

٧ ــ في ايار الماضي انتفض لنفس السبب فلاحو قبيلة بني زناتن . بالتوازي مع تصاعد استياء وانتفاضات الفلاحين الفقراء تتصاعد نضالات البروليتاريا الزراعية التي تمثل قوة ثورية ضاربة في المغرب . سأكتفي هنا بمثل واحد ذي دلالة : في منطقة الحوز يوجد مالك عقاري كبير يملك ٢٠ الف هكتار (٥٥ الف فدان) في تاملالت واسمه اسرائيل وهو يهودي . يرأس أيضا شركة مقرها جنيف . مشهور بسوء معاملته للعمال الزراعيين . اضرب العمال فطردهم جماعيا ، مستعملا قوات السلطة القمعية ، وعوضهم بعمال جدد . لكن هؤلاء اتفقوا مسبقا مع رفاقهم المطرودين على ان يشتغلوا اسبوعا ثم يضربون من اجل نفس المطالب . وهكذا فعلوا .

هنا يتجلى مدى الدرجة التي وصلها النهوض العفوي لحركة الفلاحين ويتجلى معها بعد آخر جديد وحاسم : التضامن الطبقي بينهم .

من الاكيد ان الاشتراكية ما زالت لم تتبلور بعد في وعي غالبية الفلاحين لكنها امكانية كامنة تنتظر التنظيم الثوري الذي يوحد تبعثر النضالات غير المنسقة في استراتيجية ثورية معبأة على مستوى كل المغرب . الوقائع التي ذكرناها ومدلولاتها تكذب المسبقات الرائجة لدى احزاب البورجوازية الصغيرة التي تزعم ان الفلاحين لا يمكن التعامل معهم الا على اساس عشائري . ولهذا اسقطوهم من الحساب .

س ـ اين يقف حزب التحرر والاشتراكية من هذه النضالات ؟

ج ـ يقول الحزب يجب ان نشجع سياسة الحكم الرأسمالية الوطنية الحالية لانها تساعد على توسيع عدد العمال ، وهؤلاء هم الذين سيستطيعون خوض النضال في سبيل الاشتراكية . اذا كان مثل هذا الخط السياسي المتخلف يبرهن على ان قيادة هذا الحزب ، نامت حقبة تاريخية كاملة ، فان سياسة الحكم الاقتصادية ليست وطنية . فالتحالف الطبقي السائد عاجز ، بنيويا ، على الخروج من التخلف المزمن بتطوير الصناعة الوطنية. الارقام هنا اكثر اقناعا من الخطب ، ١١ بالمئة فقط من الادخار القومي مخصصة للتوظيفات . اي ما يقل بنسبة ٦٠ بالمئة بالنسبة لما تخصصه ٦ اقطار افريقية اخرى متخلفة ومحكومة بسوء ، منها تونس والسنيفال والجزائر .. بالاضافة الى تحكم الرأسمال الاميركي بالدرجة الاولى ثم الفرنسي والالماني .. في جميع القطاعات الاقتصادية الحيوية ، فان هناك اتجاها نحو تسليم الصناعات « الوطنية » القليلة للرأسمال الاجنبي بواسطة

البورجوازية الكومبرادورية والبورجوازية العقارية الكبيرة . لان القطاعات التي يسيطران عليها هي قطاعات تصدير . فالسياسة الاقتصادية للحكم كومبرادورية وليست وطنية .

س ـ القضية الحاسمة في التحليل الثوري هي التحديد الدقيق لطبيعة الطبقة او تحالف الطبقات السائد . فما هي الطبقات او الاجنحة الطبقية الحاكمة الآن ؟

ج ـ التحالف الحاكم ليس رأسماليا وطنيا وليس اقطاعيا او شبه اقطاعي كما تريد التحليلات السهلة . بل هو تحالف يضم البيروقراطية ، الكومبرادور (بالمعنى الاوسع) والاقطاع التقليدي ، وبيروقراطية الدولة هي التي تقود ، تربي وتخدم الكومبرادور والبورجوازية العقارية العصرية الجديدة المؤهلة لخلافة الاقطاع التقليدي المتهالك .

بالطبع هذا التحالف ليس دائما ولا ثابتا بل هو محاولة للانتقال نحو تشكيل طبقة رأسمالية عصرية منسجمة ، لكنه إنتقال محكوم عليه ، في شروط ديالكتيك العلاقات الرأسمالية العالمية الراهنة ، بالشلل ثم السقوط .

راديكالية الحركة الطلابية

٥٠ بالمئة من الاطفال الذين هم فيسن الدراسة لا يدرسون. اي ٣ ملايين و ٣٠٠ الف طفل حكمت السلطة الملكية علىامكانياتهم ومواهبهم بالاعدام ، حارمة البلاد من قوة عمل ضرورية لخروجها في المستقبل من ازمة التخلف الاقتصادي والثقافي التي تعيشها. اما الذين يدرسون فهم يكابدون قسوة الشروط المادية السيئة ، آثار المحتوى الطبقي والاستعماري للتعليم ومستواه المنحط .

ثم ان الطلبة وخصوصا التلاميذ ليسوا بمنأى عن المشاكل اليومية والتناقضات المزمنة التي تتفاعل اليوم بعنف في احشاء المجتمع المغربي . وسنرى بعد قليل ان ردود فعلهم ليست طلابية ضيقة بل على مستوى شمول تحدي سياسة السلطة القمعية .

اكتست الحركة الطلابية ، التي هي جزء من الحركة الجماهيرية ، هذا العام ، اشكالا جذرية في نضالها ، ذات نفس نسبيا طويل . انضم الى الحركة تلاميذ المعاهد بكثافة . من الاسباب المباشرة لدخول التلاميذ الى حلبة النضال ، تراكم المشاكل التي يعانون منها وعلى رأسها : البطالة . فهم بدلا من الالتحاق بالجامعة مهددون بالالتحاق بمأساة مليون و ٧٥ الف عاطل من السكان القادرين على العمل . جزء ضئيل منهم فقط يستطيع المرور الى التعليم العالي .

.. وباختصار ، فمشاكل التعليم ، بكل درجاته ، اصبحت، باعتراف النظام نفسه ، لا تطاق .

جذرية الحركة الطلابية تجلت ـ هذه السنة ـ اكثر من اي وقت مضى في تجاوزها للمطالب الكوربوراتسيت (١) : السكن ، المنح ، بطاقات الاكل ، الخ .. الشعارات النقابية والسياسية التي طرحت كانت على مستوى عال : رفع التلاميذ شعار الحريات النقابية، وشعار الجمهورية ، اما الطلبة فرفعوا شعارات : التعريب ، تغيير المناهج التعليمية ، القضاء على الايديولوجيا الرجعية في الكليات وتصفية الاستعمار الثقافي الذي هو الدعامة الايديولوجية للاستعمار الجديد .

نضالات من هذا المستوى ضرورية لاحراج السلطة الاستبدادية .. وهي لا تترك لها الا خيارا وحيدا : اما الاستسلام

---

(١) اي المطالب التي تخص هيئة الطلبة فقط .

واما القمع باعلى درجات الوحشية . وهذا ما حصل في احداث فبراير ـ مارس التي كان مفجرها نزاعا مع بعض اساتذة كلية الآداب .

مما ضاعف تأثير النضالات الطلابية على الحركة الثورية عموما هو انها لاقت دعما جماهيريا نشيطا . لم يكتف الطلبة والتلامذة برفع الشعارات الراديكالية بين جدران المعاهد والكليات ، بل اختاروا وسائل نضال هي الاخرى راديكالية : في جميع المدن نزل الطلبة وخصوصا التلاميذ الى الشارع متظاهرين ..

لقد خاضوا « ٥٠ » مظاهرة في عام واحد . لقد تصادموا مع البوليس بشجاعة . وفي حالات كثيرة كانت الجماهير الشعبية وخصوصا العمالية تنضم الى مظاهراتهم . في القنيطرة وفاس مثلا اشترك العمال مع الطلبة في مظاهرات هامة ، بلغ حجم المظاهرة في القنيطرة ٣٠ آلاف شخص .

وجد الحكم نفسه امام تناقض مستحيل : عجزه عن القضاء على الحركة لان وسائله كانت محدودة ، واقتناعه بضرورة القضاء عليها . خرج الحكم من هذا الاحراج بتوجيه نداء للحوار ليظهر للطلبة وللشعب انه راغب في حل المشكلة . لقد كان في الحقيقة يرمي الى هدفين : تجميد الحركة وفصل الطلبة عن الجماهير عبر عملية التجميد نفسها .

الندوة الطلابية ؟!

وهكذا دعا الطلبة الى ندون افران (مارس ٧٠) . لا بد ان نتوقف قليلا عند وقائع مدلولات ودروس هذه الندوة .

اشترك في الندوة الطلبة ، الاساتذة الذين كانوا يمثلون

احزابهم ، والسلطة . ومرة اخرى لعبت الاحزاب البورجوازية الصغيرة « ا.و.ق.ش. » (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) ، وكذلك « ح.ش. » دورا مضادا للحركة الجماهيرية : الاساتذة مثلوا دور الطابور الخامس وتفاوضوا مع السلطة من وراء ظهر الطلبة . وعندما حصلوا على وعد بزيادة مرتباتهم ـ التي تضاعفت ـ هرولوا الى صفوف السلطة . في الواقع ما حصل في ندوة افران خلال ساعات يلخص قصة الاحزاب البورجوازية الصغيرة مع الجماهير والسلطة خلال اكثر من ١٢ عاماً .

خيانة الاساتذة كانت في قبول مبدأ الندوة بينما كان الطلبة يرغبون في مواصلة النضال في الشوارع .

لقد فهم الطلبة قذارة الاحزاب القائمة ، عبر ممارسات ممثليهم في الندوة ، واستخلصت العناصر الاوعى منهم عددا من الدروس :

١ ـ القيادات البورجوازية الصغيرة عجزت نهائيا عن التصدي لتحديات الحكم (منع النضال الطلابي) . كما عجزت عن استيعاب المضمون الجديد لهذا النضال . من هنا عداؤها لاسلوب التظاهر ولرفع الشعارات السياسية ، بالنسبة اليها تجاوز الشعار النقابي السقوط في خطيئة « المغامرة » .

وباختصار ، فلما لم تستطع احتواء النضال الطلابي الراديكالي الجديد وقفت بكل بساطة ضده .

ـ ٢ ـ مطالب تلامذة الثانوي لم يدافع عنها بل لم يثرها لا الاساتذة ولا عناصر قيادة اتحاد الطلبة الحاضرين في الندوة . وهذا ادى الى فك وحدة العمل بين الطلبة والتلامذة الذين لم يساعدوا الحركة الطلابية الاخيرة .

٣ ـ امام شراسة الحكم وخيانة القيادات الحزبية ليس امام الحركة الطلابية الا تصعيد ردها على السلطة باشكال من النضال

تقربها دائما اكثر من الطبقة العاملة : من مطالبها ووسائل نضالها في نفس الوقت .

٤ ـ تجاوز القيادة الطلابية التي لم تعد في مستوى دیناميك نضال الجماهير الطلابية . وتخطي الاتحاد الطلابي الذي لم يعد اطارا صالحا للنضال الجدي . ولهذا فلا بد من خلق اشكال تنظيمية سرية . خصوصا والدولة البوليسية تضطرنا الى هذه الاشكال كل يوم اكثر .

النهوض الثوري ، كرد عفوي على الازمة البنيوية ، المالية ، الاقتصادية والسياسية للتحالف الطبقي السائد ، يمتاز بشموله لمجموع الطبقات والقطاعات التي ما زالت تحتفظ برصيد من الامكانيات الثورية .. كالجماهير البورجوازية الصغيرة التي تصاعد سخطها نتيجة للضرائب ، لكن ـ وهذا ما يفسر حدودها الثورية في المرحلة الراهنة ـ لم تتجاوز السخط الى النضال اليومي الايجابي .

بينما يتظاهر العمال والطلبة وينتفض الفلاحون ، فان البورجوازية الصغيرة ما زالت تناضل ضد النظام والملك بالشائعات حول الانقلابات . ارتفعت اسهم هذه الشائعات بعد الانقلاب الليبي الذي تلقته البورجوازية الصغيرة المغربية كما لو كان انقلابها الخاص .

س ـ ما هي انعكاسات مجموع هذه النضالات على التحالف الطبقي السائد ؟

ج ـ امام هذا التحالف خيار : اما قمع الحركة الجماهيرية في بداية نهوضها ، واما امتصاص ديناميكها وصرفها عن خطها بـ « ليبرالية » وهمية . اختيار احدى الامكانيتين لا يتم تعسفا بل تتحكم فيه بالاساس الاوضاع الاقتصادية مضافة الى ازمة النظام الداخلية . هناك لقاء بين الازمة الآتية من الجماهير وازمة الحكم الخاصة .

ما هو الوضع الاقتصادي ؟

النظام ، لارتباطه العضوي بالامبريالية ، ولطبيعته الاستهلاكية والاختلاسية ، ولولعه بالارباح السهلة .. فانه عاجز عن تحقيق اي مستوى من التراكم أو اية فعالية اقتصادية تخرجه من ازمته المزمنة ، والطاحنة .

١ ـ سياسته الاقتصادية ليست فقط معادية للجماهير بل مناقضة حتى لمصالح الجناح المهترىء من التحالف الحاكم : الاقطاع التقليدي : سياسة بناء السدود والمخطط الذي فرض على هذا الاقطاع زيادة عن الضرائب العالية اساليب انتاج راسمالية موجهة . مؤخرا فرض الحكم على هؤلاء الاقطاعيين الذين كانوا في غالبيتهم عملاء للاحتلال الفرنسي ان يقتسم معهم اراضيهم : نصف يبقى للاقطاعي ونصف تستولي عليه بيروقراطية الدولة .

٢ ـ ازمته المالية حادة . فعلى الحكم ان يسدد ديونه التي تبلغ ٢٧٥ مليار فرنك . لكنه عاجز . الدول الدائنة (اميركا ، وفرنسا) ليست على استعداد لاعطاء قروض جديدة ، وهذا ما جعل الحكم في بداية السنة عاجزاً عن تقديم ميزانية السنة . وهو عاجز كذلك عن ايقاف تدهور عجز الميزان التجاري الذي بلغ ٤٠ مليارا سنويا ، وعن تحقيق حد معقول من التوازن بين نفقات مختلف دوائر الجهاز ، مثلا اللائحة المدنية (خدم القصر) تستهلك ٢٠ بالمئة من الميزانية . نكتفي بواقعة تكاد لا تصدق : عندما رفض ذات مرة وزير المالية ، في اجتماع مجلس الوزراء ، الموافقة على ميزانية البوليس .. اختطف ليلا واشبع لكما ، وفي الغد وافق . انها طبعة مغربية لجمعية ١٠ ديسمبر التي تحدث عنها ماركس في « ١٨ برومير » !

مما يؤزم اكثر الازمة المالية عاملان :

١ ـ مدخول الضرائب من الفلاحين ، لوحظ فيه ان الجزء الآتي من الملاكين الكبار بسيط جدا (٥،٠ بالمئة) وذلك لان كبار الملاكين اما انهم من رجال الدولة واما من المقربين منهم ، ومراكزهم وعلاقاتهم العائلية والرشاوية تعفيهم من الضرائب .

٢ ـ اختلاس الحكام وتهريب الاموال الى الخارج . مثلا اثناء اشاعة الانقلاب الاخيرة سافر الامير عبد الله والاميرة آمنة الى سويسرا ...

لتخفيف وطأة الازمة ليس امام الحكم الا فرض ضرائب جديدة على الشعب ، ومزيد من التنازلات الامبريالية .

ضريبة فلسطين

١ ـ بخصوص الضرائب الجديدة ، نظرا للنهوض الثوري والبؤس المتزايد بصورة مطلقة ، فان الحكم لجأ الى السرقة المغلفة: مثلا ضريبة فلسطين على السجائر والسينما تدخل ٤٠ مليون فرنك جديد . بينما المبلغ الذي وعد به الملك ياسر عرفات هو ٢ مليون فقط . بهذه الضريبة ضرب الملك عصفورين بحجر واحد: مداخيل جديدة للميزانية ، وخلق استياء نسبي عند الجماهير الفقيرة تجاه المقاومة ، التي باسمها اثقل كاهلها بالضرائب . هذا الاستياء في احياء الدار البيضاء بالخصوص اتجه الى شخص ياسر عرفات الذي بعد الثناء على الملك في التلفزة اعلن فرض ضريبة فلسطين . لم يعلن الملك بنفسه عن الضريبة لان وزيره للمالية كان وعد الشعب بعدم فرض ضرائب جديدة !

اعطت الفيضانات الاخيرة فرصة اخرى لنهب جيوب المغاربة باسم مساعدة المنكوبين الذين لا يبرر عددهم المحدود

مثل تلك الحملة الواسعة لجمع المساعدات .. التي لم تصلهم حتى الآن .

كما ابتكر الحكم وسائل اخرى للنهب : حملة الادخار الوطني بالقوة ، سندات الخزينة ، الاقتراض الداخلي .. لسد عجز صندوق الدولة المثقوب .

مثل هذه التحايلات ليست خافية عن الذكاء الشعبي . الناس يتداولون حولها يوميا نكتا لاذعة . والنكتة هي الآن في غياب حرية الصحافة الحقيقية ، صحافة الشعب السرية الحرة.

٢ ــ مزيد من التنازلات للامبريالية :

أ ــ رحلة وزير المالية لباريس لطمأنة الراسماليين الفرنسيين .

ب ــ زيارة نقابة ارباب الاعمال الفرنسيين الى المغرب . وصلت هذه التنازلات الى حد طرد وكيل الدولة في الدار البيضاء ، وعزل مدير القوات الخاصة لمجرد تدخل من السفير الفرنسي .

ج ــ تخفيض الضرائب عن الواردات الفرنسية .

د ــ التسهيلات والسلطات الكاملة الممنوحة للرأسمال الاميركي .

التناقضات بين الامبرياليات ليست حادة في المغرب . الامبريالية الاميركية ترسخ اقدامها بهدوء . انها تمتلك عددا من القواعد العسكرية الاساسية . لكن اهم شيء في المناطق غير الساخنة ليس القواعد بقدر ما هو الاستثمارات . والرأسمال الاميركي ينفرد ببنك التنمية الاقتصادية وله سندات حاسمة في البنك الوطني للتجارة الخارجية . ومؤخرا بدأ الاميركيون يتسللون الى الزراعة : انفرأس مزارعين اميركيين «نموذجيين» .

ولا ضرورة للحديث عن القطاع الصناعي والاستخراجي الـــذي يسيطر الاميركيون على جزء هام فيه ويسيطر الرأسمال العالمي على الاساسي من الباقي . كما ان واشنطن تدعم حضورهـــــا الثقافي بكثافة ونشاط .

« الانفتاح الليبرالي » أم العصي الغليظة ؟

س ـ هل في الامكان تحديد ارتباطات كل اجنحة السلطة بهذه او تلك من الامبرياليات . والتنبؤ بالنتائج المحتملة لذلك على السياسة الداخلية . وباختصار ما هي خطوط انقلاب ما تسميه بالجناح الاقطاعي التقليدي ؟

ج ـ الذي يحدد مواقف الحكم الاساسيـــة ، فـــي نظرنـــا ، ليس ارتباطاته الخارجية المتعددة الاشكال والاطراف ، بقـــدر ما تحددها مشاكله الداخلية المزمنة . لا شك ان هنـــاك تأثـــرا وتأثيرا متبادلين . لكن الاسباب الداخلية تبقى هي الحاسمـــة بالنهاية . والامبريالية الاميركيـــة تدعم الجناح البيروقراطي ـ الكومبرادوري . اما الجناح الاقطاعي فيبدو انه كالبغـــي التـــي فقدت حظ الجاذبية . وهو الآن في طور التصفية. مثلا التعديلات الاخيرة على مستوى العمالات (المحافظات) : العمال (المحافظون) المعروفون بولائهم للجنرال اوفقير عزلوا او نقلوا لمناصب اخرى اقل شأنا . مثلا عزل بولحمير عامل الدار البيضاء . وعزل حمو حسين قائد الدرك الوطني ، وهو ممثل عائلة امهرون ـ امحزون الاقطاعية المسيطرة على منطقة خنيفرة ، وهي اقطاع قناني قريب من الاقطاع الاوروبي .

في خطب رسمية وفـــي اجتماع وزاري اخير حمل الملك على الرشوة السائدة في البادية .. خصوصا في المناطق الجبلية

التي يسيطر عليها الاقطاع ، حيث رتبة الشيخ تشترى ب ١٠ الاف فرنك ، تسترد بالرشوة اضعافا مضاعفة ، مثلا عائلات العمال المهاجرين لا تستطيع قبض الحوالات من البريد ، الا بتوقيع الشيخ المدفوع الثمن .

الاقطاع التقليدي ليس صامتا امام تحديات الحسن الثاني، وليس مستبعدا ان يكون رده عليه عنيفا . في منطقة خميسات مثلا وزع الوجهاء عريضة كانوا وجهوها للملك احتجاجا على عزله لعدد من العمال وكبار الموظفين . ومن الوارد ايضا ان يناضل هذا الاقطاع المتفكك تحت شعار « الشلحية » او الجهوية. اذا كانت مقاومته تاريخيا يائسة فانها عنصر آخر لتعميق ازمة السلطة .

هذه التناقضات التي تطحن الحكم من داخله ومن خارجه جعلت انصار « الانفتاح الليبرالي » ينتصرون موقتا على انصار العصي الفليظة . يريد الاجتهاد « الليبرالي » تجميد النضالات الجماهيرية ، باحيائه اسطورة المؤسسات « الدستورية » ، كما يريد فتح ابواب البلاد كاملة امام غزو الراسمال الاجنبي والصهيوني الذي يرى في البرلمانية احدى ضماناته الاساسية. ومقابلة جولدمان اندرجت ايضا ضمن هذا الهدف .

في الواقع منذ ندوة افران بدأ الحكم يسلك سياسة الانفتاح حتى وصل الى « الدستور » الممنوح والبرلمان المعين من السلطة كأعلى الدرجات الممكنة من الليبرالية لنظام بلغ منتهى العفونة .

لقد كان من الوارد ان يعزل انصار العصي الفليظة من العسكريين وممثلي الاقطاع التقليدي من الحكومة المقبلة مثل اوفقير او يبقون فيها على ان يكون توازن القوى لفير صالحهم.. ومهما يكن من شيء ، فانه كان واضحا ان تحالف البيروقراطية والكمبرادور يريد تركيز اقدامه تحت لافتة ديمقراطية . الا ان

نجاح المخرج في المسرحية يتطلب ممثلين أكفاء . هؤلاء موجودون اساسا في قيادة البورجوازية الوطنية « الاستقلال » وفي القيادة البورجوازية الصغيرة (الاتحاد الوطني لقوات الشعب) التي طالما تمنت وطالبت بأن تلعب دور التوسط بين العرش والجماهير، دور الشاشة العزيز خاصة على جناح عبدالله ابراهيم وعبدالرحمان بوعبيد . تحليل القيادة البورجوازية الصغيرة للاحداث كان يؤهلها لمثل هذا الدور . فقد كان الاتحاديون وخصوصا بن بركة يرون شبح العسكرتاريا ، ولذلك حبذوا دائما فتح مشاورات متواصلة مع العرش لتجنيبه خطر انقلاب عسكري يسد امامهم نهائيا ابواب قصر الحكومة . الى هذا التحليل الانتهازي يضاف الواقع الموضوعي : الفشل التنظيمي والسقوط الجماهيري لهذه القيادة .

اما حزب الاستقلال الممثل للبورجوازية الوطنية كعنصر غالب في تركيبه ، فهو لكبار الملاكين والاقطاع ولبعض زعمائه عداوة مع بعض رجالات الدولة ،وقد اصبح، تحت ضغوط قاعدته الشعبية ، يطالب بالاصلاح الزراعي .. فان الخيار الذي كان امامه : اما ان يواصل معارضته واما ان يقبل الانخراط في المسرحية ، وذلك كان يعني ، في وضع تصاعد النضال الجماهيري ، انتحاره .

لقد ظن الملك انه سيكون لظهور دستوره من الاثر على القيادات البورجوازية مثلما كان لظهور ابواق يشوع على اسوار اريحه .

ذلك لم يقع ؛ لان الدستور كان كاريكاتورا من الدستور القديم . حتى الحصانة البرلمانية التي ضمنها الدستور القديم نفاها الجديد في حالتي التعرض بالمناقشة للملوكية او للدين . والدستور لم يكن الا اسباغا للمشروعية على حكم « امير

المؤمنين » المطلق . وهو ما اثار اعصاب « لوموند » التي لا تتسم عادة بحساسية ديمقراطية ملحوظة . ونمط الانتخابات ، التي هي بالتعيين اشبه ، لم يكن يعطي حدا ادنى من الضمانات الكافية لمجيء الأحزاب بكثافة الى البرلمان .

هذه بعض العوامل الاساسية التي جعلت حزب الاستقلال والاتحاد لا ينخرطان في اللعبة « الليبرالية » المكشوفة . وبدلا من المقاطعة التي تعني نسف كل جسور الحوار مع سلطة الارهاب الطبقي السافر ، فانهما صوتا ب : لا ، التي تعني امكانية استئناف الحوار في مناسبات افضل !

وهكذا فان الطابع الارهابي « للانفتاح الليبرالي » بات متفوقا على طابعه التضليلي . وهو عكس ما كان يريد الحكم . وللبورجوازيين الذين تجمعوا في الكتلة الوطنية فضل في ذلك.

س ـ اسباب تشكيل هذه الكتلة ؟

ج ـ السبب الجوهري هو التحولات السياسية التنظيمية داخل الحزبين والتي افرزت قيادتين بورجوازيتين متقاربتين . خرج من صفوف حزب الاستقلال الجناح الكومبرادوري . وهذا ايضا ما شجع السلطة على الاستخفاف بجناح علال الفاسي . وقد يبرهن المستقبل القريب على خطورة هذا التأزم في العلاقات بين الحسن والاستقلال .

من تمثيلية الدستور والبرلمان يجب ان تفهم المعارضة الجدية ان الارهاب هو الشكل الوحيد الممكن المتبقي لسلطة فاقدة منذ ٢٣ مارس ١٩٦٥ ، لكل قدرة على حكم الشعب ليبراليا . وان الموقف الوحيد الصحيح منها هو النضال الجماهيري لاسقاطها. اما الثوريون المغاربة فعليهم ان يعوا ان حياة المجتمعات حركة وتجاوز . ولحظة التجاوز هي اللحظة التي تتصاعد فيها

الازمات وتتراكم فيها التناقضات بحدة . وفي سبيل ان يتم هذا التجاوز في اتجاه التاريخ يجب عليهم ان يعوا حركته ويؤثروا على اتجاهها . وباختصار ان ينظموا حركة الواقع بتنظيم حركة الجماهير التي تغير الواقع .

عزل المغرب عن المشرق

س ـ السلطة دائبة على ازالة كل سوء التفاهم الذي كان قائما بينها وبين الاقطار المجاورة خاصة موريتانيا والجزائر ، فهل تريد من ذلك تامين الحدود ليتفرغ الجيش لقمع النهوض الثوري واحتمالاته ؟

ج ـ بالاضافة الى التنازلات للامبريالية الدائنة للمغرب بحوالي ٢٧٥ مليار فرنك ، فان اهداف الملك من التوجه للدول المجاورة هي :

١ ـ التعاون البوليسي مع هذه الدول ، مثلا اسبانيا التي سلمت له بونعيلات ورفاقه .

٢ ـ التعاون الاقتصادي : شركة غاز جبيلات بين الحكم والسلطة الجزائرية مثلا . الاستغلال المشترك المغربي ـ الجزائري يهم الامبرياليات التي هي وراء المغرب كما يهم البورجوازية البيروقراطية في كلا القطرين . وهناك من الدلائل ما يشير الى رغبة الامبريالية في توحيد المغرب العربي فوقيا وعزله عن التأثيرات الممكنة في الشرق الاوسط . ومغرب الحسن الثاني لفاعلية تأثيره عن الجزائر هو حجر الأساس في هذا التوحيد . ثم ان الامبريالية الاميركية ، كما تنبأ جيفارا ، تعطي اهمية متعاظمة لافريقيا التي تمثل احتياطيا بكرا لاستثماراتها : اثر زيارة روجرز لافريقيا سحبت واشنطن سفيرها من روديسيا ، اجتماع

السفراء الاميركيين في افريقيا ... الخ . والمغرب مثل نقطة استراتيجية لغزو افريقيا خصوصا بعد انسحاب مالي من مجموعة الدول الافريقية . ولهذا فاميركا حريصة على تأمين الاوضاع داخل المغرب . اختصاصيو المخابرات المركزية هم الذين إستجوبوا المعتقلين السياسيين اخيرا ، وهي حريصة ايضا على ازالة كل سوء تفاهم بينه وبين الجزائر بعد ان تخلصت من « رواسب » الثورة . كل الأطراف جادة في خلق هذا التكتل الرجعي . ولكل دولة فيه مبررات مختلفة قاسمها المشترك : اجهاض كل تحرك شعبي ثوري . وهي نفس الاهداف الكامنة وراء محاولة خلق تكتل الدول العربية البترولية (العراق ، الجزائر ، السعودية ، الكويت ، اتحاد امارات الخليج العربي) . والصراع على اشده بين هذا التكتل وبين القاهرة على ليبيا التي يبدو ان الجناح الناصري فيها (القذافيون) ليس قويا بالحد الذي يبدو من الخارج . وقد اشاد البيان الجزائري - العراقي في ٢٣ - ٦ - ٧٠ الى : « تأييد الجانبين الكامل لقيام جبهة موحدة للاقطار العربية المنتجة للنفط على ضوء ما تم عليه الاتفاق في شهر مايو بين وزراء النفط في ليبيا والجزائر والعراق » .

س - كيف تفسرون « اهتمام » الحسن بمشاكل الشرق الاوسط الي حد استقبال جولدمان اصالة عن نفسه ونيابة عن عبد الناصر ؟

ج - الحكم المغربي يعتبر نفسه عمليا غير مرتبط بالقضية العربية الا بنوع من التضامن الأفلاطوني . وهذا هو الموقف الذي توحي به دعاية الحكم للجماهير المغربية التي يخشى من ارتباطها بنضال الجماهير الثورية في المشرق باشكال ملموسة . ويخشى عليها خصوصا من « فتنة » المقاومة المسلحة التي يمكن ان تتصاعد الى ارقى درجاتها : فتح النار على المصالح الامبريالية

وعلى الصهيونية وعلى الانظمة الرجعية التي هي ضمانة ديمومة الاثنين معا .

لكن عندما يتعلق الأمر بالثورة المضادة فان النظام المغربي يعتبر نفسه طرفا اساسيا ضالعا في تصفية القضية الفلسطينية والعربية : مقابلة جولدمان مثلا .

ومما له دلالة ان هذه المبادرة حظيت بتأييد البورجوازية اليهودية في المغرب المسيطرة خاصة على قطاع التأمين والقطاع العقاري . وهذه البورجوازية التي يعتمد عليها النظام يرتبط جزء هام منها بالحركة الصهيونية خاصة كبار الموظفين الذين يشغلون مناصب رؤساء دواوين الوزراء ويحتلون مراكز اساسية في وزارة الداخلية واجهزة الامن . ونشاط المنظمتين الصهيونيتين المغربيتين ومكتب التهجير ليس سرا على احد . وتهجير اليهود المغاربة نحو الارض المحتلة يتم بصورة شبه علنية .

س – نفس ما يجري الآن للقضية الفلسطينية التي تتآمر الانظمة على تصفيتها من وراء ظهر الجماهير الفلسطينية والعربية يجري ايضا لشعب الساقية الحمراء التي تؤيد الحكومة المغربية، الموريتانية والجزائرية عقد صفقة مشبوهة على حساب استقلاله. فما هو موقفكم من هذه المسالة ؟

ج ـ الحل السلمي يجب ان ينسف بالجماهير المنظمة ديمقراطيا والمسلحة . واذا مرت التصفية السلمية بسلام ، اي تكريس الوضع الراهن اسرائيليا وعربيا ، فان الثورة العربية تكون قد اصيبت بنكسة . ومهام الثورة العربية تتطلب تنسيقا بين مختلف الفصائل الثورية في جميع الاقطار لان ما يجري في اي قطر يؤثر ويتأثر بما يجري في الاقطار الاخرى .

نفس هذا الحل السلمي ، كبديل للحل الثوري ، هو ما يراد ايضا تطبيقه على شعب الساقية الحمرآء . الساقية الحمراء صالحة لاقامة حزام احمر ، لكي تكون « ظفار » المحيط ، ولذا فكل الاطراف المعنية تعمل على تصفية اوضاع الساقية الحمراء من امكانية قيام حركة ثورية . وهي امكانية اكيدة لان شعب الساقية الحمراء وخصوصا طبقته العاملة المركزة والثورية مصمم على التحرر من الاستعمار الاسباني ونهب الاحتكارات الامبريالية لثرواته الجوفية الطائلة . وهو لا ينتظر شيئا من الانظمة المجاورة التي تريد اقتسام ارضه فيما بينها وتقاسم ثرواته مع الاحتكارات والاستعمار الاسباني .

تلقى الحديث
العفيف الاخضر

سبتمبر ١٩٧٠

□ □

نِضَالات الطَبقة العَامِلَة المَغربِيَّة

معركة عمال
مناجم خريبكة (١)

١ ـ مدخل تاريخي

شن عمال مناجم خريبكة ، وعددهم ستة آلاف عامل ، اطول اضراب شهده تاريخ الطبقة العاملة المغربية ، وذلك منذ يوم ٢٠ سبتمبر لغاية ٥ دجنبر ١٩٧١ . وتعتبر تلك المعركة من اطول وأشق معارك الخريف الحافل بالنضالات العمالية ، وهي بالتأكيد في مستوى التقاليد البطولية لعمال المناجم المغاربة ، ولعمال مناجم خريبكة على وجه الخصوص . والسؤال الذي يمكن طرحه هو : ـ لماذا نجد عمال المناجم في المغرب ، وفي مجموع العالم الرازح تحت ضغط الاستغلال الرأسمالي البشع ، يمثلون دوما طليعة النضال العمالي ؟

أن الجواب لا يكمن في كونهم معرضون لاخطار فقط ولو ان هذا العنصر يدخل في التحليل ، ولكن ، لان عمال المناجم يواجهون يوميا وباستمرار كل اشكال المحن وابشع انواع الاستغلال الانساني . وهم مع ذلك لا يهتمون باولئك « السادة الصفار » الذين يرفلون في بدلاتهم الانيقة حسب احدث نماذج الموضة بباريس ، كما لم يهتموا في الماضي القريب بالجيوش الاستعمارية.
ان مهنة عمال المناجم من المهن التي يفشل فيها النظام الرأسمالي ، حينما يحول البروليتاريا الى آلة بدون تفكير ، وذلك لان الواقع المر والقاسي الذي يعيشه العمال على بعد خمسمائة

(١) هذه الدراسة من اعداد مجلة انفاس المغربية ٧ ـ ٨ يناير ١٩٧٢ .

متر في كهوف المناجم تحت الارض ، يتجاوز كل تقدير واحتمال « السادة المهندسين » والخبراء الاجانب والرأسماليين القابعين في انديتهم الخاصة ومكاتبهم الفخمة .

وهذا هو ما يفسر صعود البروليتاريا المغربية ، الذي بدأ بصعود عمال المناجم ، وبالخصوص عمال المنجمين الكبيرين : عمال فوسفاط خريبكة ، وعمال فحم جرادة .

ففي مارس وابريل من سنة ١٩٤٨ ، وقبل ذلك بحوالي سنة ، تعرضت الحركة الوطنية لحركة قمع على يد الجنرال جوان ، ومنذ ١٩٤٥ كانت الطبقة العاملة قد نظمت نفسها في نقابات ، ومن البديهي ان التأثير الاستعماري على اطارات تلك النقابات ، يهدف الى تضليل الطبقة العاملة ، وابعادها عن مطامح مجموع الامة . ولكن الطبقة العاملة سرعان ما اطاحت بمحاولات اولئك المضللين والمشعوذين . ومن ثم فان الاضرابات التي شملت عشرات آلاف العمال ، خلال شهري مارس وابريل ١٩٤٨ ، ضد ارباب العمل الاستعماريين ، في البيضاء ، واسفي ، كما في خريبكة وجرادة ، تلك الاضرابات التي كانت موجهة مباشرة ضد الجهاز الاستعماري .

منذ ذلك الوقت ، تحول مركز الثقل في النضال الوطني ضد الاستعمار الى « الكاريان سانترال » في البيضاء ، والى الاحياء العمالية في خريبكة وجرادة . وخلال اضرابات مارس ـ ابريل ١٩٤٨ ، تعرض عمال خريبكة وجرادة ، لاشد صدام عنيف مع جيوش القمع الاستعماري ، فقد قام الجنرال (جوان) في مدينة خريبكة ، بتطويق الاحياء العمالية بالجيوش ، وامر بقطع المياه والمواد الغذائية عنها ، وانطلقت الطائرات الحربية الفرنسية تقصف وتدمر « براكات » العمال ، ورغم كل الاساليب الهمجية والوحشية ، صمد العمال مدة تزيد على ثلاثة اسابيع .

واذا كان القمع قد نجح موقتا في تشتيت التنظيمات النقابية لعمال المناجم ابتداء من يونيو ١٩٤٨ ، فان ارادة العمال النضالية لم تتزعزع ، ومع ذلك فقد ساهم هؤلاء العمال بصورة مضطردة في النضال الوطني القاسي خلال سنوات ١٩٤٨ - ١٩٥٥ ، كما ساهموا ، وبقوة جبارة ، في تسديد الضربة القاضية للجهاز الاستعماري يوم ٢٠ غشت ١٩٥٥ ، ففي ذلك اليوم هبت جماهير عمال الفوسفاط بخريبكة ، وعمال منجم الحديد بايت عمار قرم وادي زم ، واتلفت تجهيزات النهب الاستعماري ، وكبدتها خسائر تقدر بعدد من الملايير ، كما دمرت في وادي زم جهاز القمع الاستعماري .

اما الجنرال (دوفال) قائد الجيوش الفرنسية فيالمغرب، والذي سارع الى المنطقة على متن الطائرة ، فلقد لقي حتفه على يد المقاومين في حينه . وسارع الاستعمار لانقاذ ما يمكن انقاذه ففتح مفاوضات (ايكس ليبان) مع الساسة البورجوازيين ، وقد تم تهييء هذا التراجع التاكتيكي بواسطة جمعيات من نوع « جمعية الصداقة المغربية » ، التي اسسها احد العملاء البارزين « لبنك باريس والاراضي المنخفضة » ، والتي يتواجد بها رجل البنوك (لوران مركوز) ،وشخص اخر مشبوه يدعى (جاك ريتزر) ، ورجال اعمال مغاربة شباب ، منهم من يحتل حاليا مناصب حكومية سامية ، وليس من قبيل الصدفة ان يوجد بعض من هؤلاء الاشخاص في واجهة او كواليس الحكم ، وليتيقن هؤلاء ان الطبقة العاملة المغربية سوف تكون دوما في مواجهتهم ، كما حدث سنة ١٩٥٥ ، فاذا كانت الاحقاد الطبقية تتصاعد ، لتتبلور اكثر ، فلأن لذلك ما يدعمه من اسس موضوعية . لقد استطاع عمال المناجم المغربية ، فرض بعض المكتسبات الاجتماعية في جو الغموض الذي عرفته السنوات الاولى من الاستعمار الجديد، بعد الاستقلال ، وتحولت تلك المكتسبات ذاتها الى اسلحة جديدة

لنضال العمال . وفي قمة تلك المكاسب ، قانون عمال المناجم ، الذي تحقق بفضل اضرابات العمال في ديسمبر ١٩٦٠ ، وقد عرف ذلك القانون اوسع تطبيق له في المكتب الشريف للفوسفاط، ولكن هذا القانون بنفسه يحمل ضمن بنوده ما ينفي او يعاكس محتواه ، ومن تلك البنود مايتعلق بوضعية بعض العمال داخل المناجم : كعمال مختصين من الدرجة الثانية ، بينما وضعيتهم تقتضي ادماجهم في الدرجة الثالثة ، وكانت هذه النقطة من المطالب الاساسية التي رفعها العمال في اضرابهم الاخير لسنة ١٩٧١ .

وان قوة وتماسك مجموع مستخدمي المكتب الشريف للفوسفاط ، قد تجلت بوضوح في الاضراب العام ، الذي استمر عشرة ايام ، في مجموع المراكز المنجمية في خريبكة ، واليوسفية، وموانيء التصدير بالدار البيضاء ، وآسفي . وبفضل هذهالقوة وهذا التماسك استطاع العمال انتزاع مكاسب هامة ، ففي ظرف عشر سنوات ، تمت الزيادة العامة في الاجور سنة ١٩٦١ ، كما اعيد تصنيف اجور العمال حسب اختصاصاتهم بمقتضى قانون عمال المناجم ، فارتفع حجم الاجور الموزعة على عمال ومستخدمي المكتب الشريف للفوسفاط بـ ٤٥ ٪ . ونتيجة لذلك ارتفع معدل الاجر الذي يتقاضاه « عمال الحفر داخل المناجم » الى عشرين درهم في اليوم ، لكن المدير العام للمكتب يرى ان هذا الاجر جد باهظ ، بينما لا يعدو ان يسمح للعامل باجرة تعادل قيمة العشرة اطنان من الفوسفاط التي يستخرجها في اليوم الواحد .

وبفضل النضالات البطولية ، وما يتلوها من اتفاقيات ، توصل العمال الى فرض احترام عملهم ، وفرض تراجع القمع ، وتخفيف الاستفزاز اليومي .

غير ان الادارة العامة لمكتب الفوسفاط ، ومن ورائها الحكم، كانا دوما واعيين بضرورة تصفية قاعدة الصمود العمالي ، وقد تمكنا بالمناورات من التقسيم ، ومن عزل المسؤولين النقابيين الرئيسيين عن جماهير العمال ، واستطاعت تلك المناورات ، في اطار الاتجاه الانتهازي لقيادة الاتحاد المغربي للشغل ، ارضاء المصالح لبيروقراطيي نقابة الفوسفاط ، بل وأدت المناورات الى التلاشي العملي لفيدرالية عمال المناجم التي امتطى بعض مسيريها صهوة الحكم .

وابتداء من سنة ١٩٦٧ ، بعد تولية كريم العمراني منصب المدير العام لمكتب الفوسفاط ، ظن كل من الحكم ، والراسماليين الاحتكاريين الاجانب ، ان الوقت قد حان لتكسير وضرب صلابة وقوة الطبقة العاملة في مناجم الفوسفاط ، وهكذا ظهرت سلسلة من الاستفزازات اليومية من جديد ، وتصاعد القمع ضد العمال، وصارت مكافآت الانتاج تحذف ، وايام العمل تعد غيابا ، لاتفه الاسباب . وقد أدت هذه الظروف الى اضراب نوفمبر ـ دسمبر ١٩٦٨ ، وهذه المرة ايضا ظنت الادارة العامة لمكتب الفوسفاط ان عمال مناجم خريبكة لن يصمدوا اكثر من اسبوعين او ثلاثة على الاكثر ، لكن صمود العمال تجاوز الخمسين يوما ، وباعوا من اجل الصمود الغالي والنفيس ، وأمتعتهم القليلة ، من دراجات نارية، وملابس ، وآلات خياطة .. الخ .

وفي اليوم الخمسين للاضراب ظن الحكم أنه يستطيع تكسير الاضراب بالقوة ، وباستدعاء وحبس العمال الذين يرفضون الرضوخ لاوامره ، لكن المظاهرات الصاخبة ، التي اندلعت امام مقر الدرك، ابانت للحكم مدى قوة وصمود العمال ، فأرغمته على اطلاق سراح العمال المحتجزين في السجن ، وأرغمته على التراجع . واضطرت الادارة العامة لمكتب الفوسفاط منح تعويضات للعمال تبلغ ٦٠٠ درهم لكل عامل .

سنوات مرت ، والطبقة العاملة ترزح تحت سطوة الكبت البيروقراطي النقابي ، فظن الحكم انه طليق اليد ، ولكن معركة عمال خريبكة في خريف سنة ١٩٦٨ ، كانت اللبنة الاولى لتصاعد النضالات العمالية التي شهد خريف ١٩٧١ انفجارها . ثم جاء الدور النضالي لعمال جرادة ، وأحولي مبيلادن ، وجبل عوام، الذين شنوا اضرابات بطولية سنتي ٦٨ــ١٩٦٩

وفي سنتي ٧٠ــ١٩٧١ ، أكدت النضالات الهامة لعمال النسيج في الرباط وتمارة ، وعمال مناجم قطارة ، وعمال باطا ، وشركة سافام ، هذه النضالات اكدت بجلاء نضج كفاحية الطبقة العاملة المغربية .

ويسجل خريف سنة ١٩٧١ تحرك الطبقةالعاملةفيمسلسل نضالي لم يسبق له مثيل منذ الاستقلال ، وكان في مقدمة هذا النضال اضراب عمال مناجم خريبكة وصمودهم الذي سيبقىتاريخ ٢٠ سبتمبر يخلد ذكراه .

٢ ــ الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للعمال . الاضراب الاخير

ان الدعاية الرجعية تسعى بكل وسائلها الى تقسيم الطبقة العاملة المغربية . وفي هذا الاطار يدخل مخططها الرامي الى خلق التفرقة بين عمال الفوسفاط ومجموع الطبقة العاملة . تروج هذه الدعاية أن عمال الفوسفاط محظوظون بالنسبة لعمال القطاعات الصناعية الاخرى .

والهدف الاساسي من ذلك هو عزل نضالات عمال خريبكة على الخصوص . وغير خاف على احد مدى اهمية هذه النضالات سواء من حيث العنف أو طول النفس . وكذلك مدى تأثيرها على

الطبقة العاملة . وتزيد هذه الاهمية اذا ربطناها بأهمية مناجم الفوسفاط القصوى بالنسبة لاقتصاد البلاد .

يكفينا أن نلقي نظرة ولو عامة على مدينة خريبكة وعلى وضعية العمال الاجتماعية هناك لنبين فداحة الدعاية الرجعية ونفهم نضالات عمال المدينة المتوالية والطويلة .

(١) مدينة خريبكة :

نشأت هذه المدينة على هضبة قاحلة مع بداية استغلال مناجم الفوسفاط . وتطورت بتطور الانتاج الى ان اصبح هذا المعدن محركها الاساسي . ويتجلى وبكل سهولة ان عرق القوى المنتجة (بكسر الياء) اي العمال يكون الوقود الضروري لتحريك كل ما بالمدينة . هذه الوضعية جعلت اقتصاد خريبكة يرتبط ارتباطا وثيقا بالعمال ، مما يوضح ضغوط المصالح الاحتكارية عليهم كلما قاموا باضراب ...

(٢) الوضعية المادية والاجتماعية للعمال :

ا ــ طبيعة العمل :

يكتسي العمل في باطن الارض في المناجم بخريبكة صبغة خاصة . فكون وسائل الانتاج متأخرة ، يعرض العامل لكثير من الاخطار كثيرا ما تكون قاتلة ، مثل ذلك سقوط قطع من السقف او هبوط السقف كله . ويتطلب العمل في هذه الظروف مجهودا جسميا جبارا ، هذا لا يعني ان انسانا بمجرد دخوله المنجم ، مع كفاءة جسمية يمكنه القيام بعمل عامل الفوسفاط . ان عملا كهذا يتطلب تجربة طويلة . ويمكن اعتبار عمال مناجم الفوسفاط متخصصين . ذلك أن فرقة مكونة من أربعة افراد تتكلف بايداع وسائل نقل المعدن ، بوضع الخشب في الاماكن التي تتطلب

الخشب ، واخراج المعدن الذي تنتجه بسواعدها .

ان الرجعية المغربية اعتبارا لتكاثر اليد العاملة وللاجور المنخفضة ، واعتبارا كذلك لتبعيتها للرأسمال الاجنبي والامبريالية العالمية قد خلقت كل العراقل امام ادخال « المكننة » في الانتاج. فالمكننة قد تسهل على العامل سيطرته على الطبيعة التي يواجهها وعلى الادوات التي يستعملها .

ان انتاج العامل المتوسط في ظرف ٨ ساعات في العمل ، بالوسائل المشار اليها سابقا ، يتجاوز ١٨ طن من الفوسفاط . وان هذا القدر ، ان نحن اعتبرنا كيفية استخراجه يتطلب قوة عضلية هائلة ، الشرط الذي يفرض وضعية مادية حسنة نسبيا .

ذ ـ) الاجور

تختلف أجور العمال حسب عدد الاطنان التي ينتجونها ، حسب اقدميتهم حسب « نوعية » علاقتهم بالمهندسين ، حسب عدد ساعات العمل وحسب الدرجات .

عدد الاطنان :

لكي يتمكن الرأسمال من استغلال أكبر ما يمكن ان تعطيه طاقات العمال ولخلق مصالح متفاوتة الاهمية حسب المستويات والدرجات ، فانه يعطي مكافأة لكل طن مستخرج . وتتصاعد المكافآت بالصعود في السلم وفي الوضعية الادارية .

فلرئيس فرقة ما مكافأة على الاطنان التي انتجتها الفرقة. وللمهندس مكافأة على كل الاطنان التي أخرجتها كل الفرق الخاضعة لمسؤوليته . ان الطبقة العاملة التي هي الاساس في كل هذا الانتاج محرومة من حق الامتيازات والمكافآت التي ينالها من ليست لهم علاقة مباشرة بالعمل اليدوي .

العلاقة مع المهندسين والتقنيين :

ان علاقات العمال بالمهندسين ، في مجرى الانتاج ، غالبا ما تكون علاقة ضغوط وتسعى ادارة مكتب الفوسفاط لعزل كوادرها ما امكن عن العمال والتقنيين ، فلا يسمح لهذه الكوادر أن تربط علاقة خاصة بالعمال في المحلات العمومية التي يتواجدون فيها . لقد خصصت لها أندية محروسة ومجهزة بكل انواع اللهو والتخدير الفكري . وجاءت وصولية وأنانية هذه الكوادر لتزكي اهداف الادارة . وكنتيجة لهذه العوامل ، أصبح العامل في عين المهندس انسانا لا يصلح الا لتطبيق أوامره السامية المنسقة بواسطة رؤساء الفرق . كيف يمكنه أن يتصور ان العامل قادر على التفكير في وسائل الانتاج وابتكار الحلول لها باعتباره يواجهها ويلابسها يوميا .

اما اعتبار لزومية مشاركته في هذه الحلول فيصبح مجرد خيال بينما المهندسون انفسهم ، لا يسعهم الا الخضوع للمخططات الرجعية والامبريالية التي تعدم روح الابتكار والخلق .

من خلال هذه العلاقات يمكن فهم تعسف المهندسين (الطرد والتوقيف المؤقت) تجاه العمال كلما أراد هؤلاء أن يعبروا عن آرائهم . ومن خلال نفس العقلية ، نفهم السرقة التي يتعرض لها العمال من طرف المهندسين بصفة عامة ، وخاصة بالنسبة لعدد الاطنان المستخرجة .

الا أن علاقة العمال برؤساء الفرق ، وان كانت قوية ، لاتتسم بنفس الشراسة لأن هؤلاء يساهمون جماعيا في حل مشاكلهم مما يخلق بينهم احتراما وتعاونا نسبيا .

والجدير بالذكر ، أن المهندسين يستعملون وشاة لهم من بين فئة متذبذبة من العمال ، لتسهل عليهم مراقبة العاملين عمالا كانوا أم رؤساء فرق . وهذه ظاهرة خاصة يتسم بها مكتب

الفوسفاط ، اذ يتعدى عمل أجهزة الوشاة تلك مستوى المنجم ليعم القرى المخيمة والحياة العامة للعمال . وان هذا ليشرح كذلك سبب الاجور المرتفعة لعدد من العمال .

نري من خلال هذه الارقام ان العامل بعد ١١ سنة من العمل يحصل على الدرجة الثالثة المناسبة للعامل المتخصص الشيء الذي يتناقض مع القانون الحالي الذي يضمن هذه الدرجة بعد ١٠ سنوات في العمل .

ـ ان العامل الذي لا يسكن منزلا من القرى المنجمية له تعويض بمبلغ ٩ دراهم كل ١٥ يوما . (وسنتطرق لمشكل السكنى فيما بعد) .

ـ ان التعويض الخاص بالنقل لا يكفي ولو لاداء ثمن الوقود المستعمل للدراجات النارية .

لكي نتمكن من اعطاء هذه الاجور معناها الحقيقي سنتطرق لميزانية عامل مكلف بأسرة تتركب من ٥ اشخاص . سنكتفي بالميزانية الغذائية المناسبة لـ ١٥ يوما :

نوع الاغذية	الاثمان
الخضر	٢٠ر٢٢
اللحم	٠٠ر٤٢
الزيت ـ السمن ـ الحليب	٩٠ر١٩
الدقيق	٠٠ر٣٠
السكر والشاي	٧٠ر٢٤
« الفسيل »	٦٠ر ٤
تكاليف الطبخ	٠٠ر ٨
السجائر	٢٥ر٢٠
المجموع	٦٥ر١٥١ درهم

ان العامل الثاني في اللوحة والذي يتقاضى ١٦٧ر٣٦ درهم كل ١٥ يوما يدفع ما يقارب ٩٠٪ من اجرته في المواد الغذائية . معناه ان اللباس والكهرباء والتنقل وما تقتضيه دراسة البناء وغيرها من الحاجيات يخصص لها ١٦ درهم كل ١٥ يوما . ان هذه الوضعية تؤدي حتما الى تراكم الديون على العامل وغالبا ما يدفع اجرته كاملة الى المحتكرين واصحاب السلع عند تقاضيه لها .

ان عدد هؤلاء عند صندوق الاداء ليتجاوز عدد العمال.
هذا اذن هو واقع « المحظوظين » بالنسبة لمجموع الطبقة العاملة !

ج ـ) التقاعد ـ الارامل

ان العامل لا يطلب التقاعد او يحال عليه الا اذا انطفأت قوته الجسمية . وان احالة عامل ما على التقاعد تعني في أغلب الحالات دفع اسرته الى التشرد ، والمبلغ الذي يتقاضاه المتقاعد كاف لتوضيح هذه النتيجة : عامل تقاضي مبلغ ٣٦٩ر٥٠ درهم للثلاثة اشهر الأخيرة من سنة ١٩٧٠ له ٤ ابناء اثنان منهم يدرسان ، ولقد تتعدد الارامل مع تعدد حوادث الشغل والتنقل ، هذه الحوادث التي تكون في اغلب الاحيان خطيرة آن لم نقل قاتلة .

(٣) الحوادث :

أ ـ) حوادث الشغل :

ان الاحصائيات الرسمية المختصة بحوادث الشغل وان كانت لا تعطي كل الحقيقة تبين ان هذه الحوادث تكون السبب في مقتل عامل كل سنة على الاقل . السبب الاساسي في هذه الحوادث هو طبيعة وسائل الانتاج التي تطرقنا لها من قبل ، غالبا ما يذهب

العمال الساهرون على اخراج الخشب من « الحشة » ضحيتها. الا أن المسيرين يعتبرون هذه الحوادث طبيعية . وقد يقتنع بعض العمال بهذا . ونلاحظ من جهة اخرى ضعف تنظيم ، وله علاقة بالحوادث . ان المثال الحي التالي يفرض هذه العلاقة . فريق يبدأ العمل في الورش ، بعد ساعة منهكة من الاعداد الاولي،يتبين أن المحرك الكهربائي المستعمل في نقل المعدن محروق . يبقى على الفرقة التوجه الى ورش اخر ، ويعتبر حينئذ عمل الفرقة ضائعا. يسرع الفريق الى المحل الثاني للبداية من الصفر في حالة غضب. مما يجعله يفقد الانتباه .

(يطأ العامل حجرة فيرتمي على قطعة من حديد ، فينتج عن هذا جرح خطير) .

ب ـ) حوادث التنقل :

ان بعد المناجم عن القرى المعدنية ورفض الادارة استعمال وسائل التنقل الجماعية للعمال فرضت على هؤلاء استعمال الدراجات النارية للتردد على المناجم . الا أن هذه الدراجات تتسبب في جرح وقتل عدد من العمال . ذلك أن العامل وخاصة في الليل يغادر عمله وهو في حالة توتر عصبي وعياء كبير ، الشيء الذي يكثر الحوادث . وغالبا ما يبقى المصاب ملقى على حافة الطريق حتى الصباح .

ـ ومن الملاحظ أن مصلحة الصحة جد متهاونة في عملها كما هو الحال في مجموع البلاد . وان تصرف موظفيها مع العمال غالبا ما يثير غضب وسخط الحاضرين . اما الادوية اللازم اعطاؤها مجانا للعمال فتتعرض بدورها الى مقاييس الرشوة . ان هذا الاضطهاد الدائم واليومي جعل العمال يلجأون ـ الى ما لديهم من نقود قصد العلاج .

ـ اما « التأمين الاجتماعي » ، فان ان له وجود فلمجرد المغالطة . والامثلة المتعددة والمختلفة تبين أن العمال المصابين في حوادث الشغل يقضون مدة العلاج دون أي تعويض . فالساهرون على ما يسمى بـ « التأمين الاجتماعي » يبذلون كل مجهوداتهم لتحميل العامل مسؤولية الحادثة ، ويقومون بالمستحيل لحرمانه من حقوقه الشرعية . واذا قبلوا البراهين اكثرة وضوحها ،فان القدر المالي الخاص لمدة العلاج والشفاء لا يدفع لصاحبه الا بعد زمن طويل . ونرى ان في كلتا الحالتين ، يفرض على العامل استئناف العمل قبل انتهاء مدة الشفاء حتى لا يبقى هو وابناؤه عرضة للجوع .

(٤) السكان والسكنى :

لا تخفي على أحد الصعوبات الكثيرة التي يخلفها مشكل السكنى للطبقات المحرومة والمستغلة (بفتح الفين) ولا يخفي كذلك عنى أحد تعقد هذا المشكل بالمدن العمالية ومدينة خريبكة كمدينة عمالية تعتبر نموذجية . لن نتطرق بالطبع للكوادر والموظفين الحكوميين وقصورهم الفخمة ذات الحدائق الكبيرة ، ولا للتقنيين الذين يتمتعون بمنازل جيدة ولا للمحتكرين كيفما كان نوعهم ، وانما تهتم خاصة بجماهير البروليتاريا ، بجماهير التلاميذ بالعاطلين والجماهير المباشرة ، ان احتكاك هذه الجماهير والعلاقات التي تربطها مع بعضها من جهة ومع جماهير الفلاحين من جهة أخرى لجد مهم على المستوى الاستراتيجي (علاقة العمال بالفلاحين) .

أ ــ) جماهير البروليتاريا :

يبلغ عدد عمال المناجم بخريبكة تقريبا ١٣٠٠٠ عامل ،١٣٠٠

منهم يعملون في باطن الارض والباقي على سطح الارض . منهم من يسكن القرى المنجمية ، ويوزعون على خمسة قرى في أمان مختلفة : قرية التجفيف بالمدينة ، قرية بوجنيبة (تبعد ب ١٢ كلم عن خريبكة) قرية ابو الانوار ، قرية حطان وقرية وادي زم (بوادي زم) ، ومنهم من لا يسكن هذه القرى فينزل بالمدينة او بالقرى المجاورة . ومن القرى المنجمية المذكورة من يرجع تاريخ بنائها الى ١٩٣٨ ومنها التي بقيت بعد ١٩٦٠ ، فغالبا ما تكون هذه القرى القديمة مسكونة من طرف عمال باطن الارض الذين يعانون من الاستغلال والقرى القديمة هذه معروفة بحالتها المزرية لا من حيث البناء ولا من وسائل التنظيف .

السؤال الذي يطرح نفسه هو الثاني : من يستفيد من المنازل المنجمية ؟

تلعب الرشوة دورا كبيرا في هذا الاطار . هناك مذكرة صادرة عن الادارة العامة لـ (م.ش.ف) موضوعها ملكية السكنى ، تحمل هذه المذكرة رقم ٧٢٤ ويمكن بمقتضاها لعامل مزاول لنشاطه مرسم رب عائلة ان يستفيد من ملكية السكنى . الا اننا نجد عمالا كثيرين يستجيبون لهذه الشروط يرسلون طلباتهم المتوالية فتهمل ، وآخرين يحصلون على مطالبهم بمجرد دفع قدر معين من المال . فغير خاف اليوم على احد ما يرتكبه الساهرون على الشؤون الاجتماعية من سرقة واستغلال . أما الشرط التي يتطلبها الحصول على ملكية السكنى فهي كالتالي دفع ٩٪ من قيمة البناء مقدرة وقت انشاء العقد ، ١٠ سنوات وهذه المدة لا يمكنها كذلك ان تتجاوز ما تبقى للعامل من زمن قبل احالته على التقاعد . الغرض من هذه المذكرة اذن هو بناء منازل للعمال ليتم استغلالهم بصفة منظمة في انتاج الفوسفاط وفي نفس الوقت ارجاع ما قدم لهم من مال مقابل سواعدهم . وكاستنتاج ، تلعب ادارة المكتب ش.ف دور سمسار لمصالح عقارية معينة .

الهدف الاساسي الثاني هو حرمان من اقترب وقت تقاعدهم من امتلاك منازل المكتب ش. ف لانهم غير صالحين للاستغلال في المناجم وغير قادرين على اداء ثمن المنازل .

فانطلاقا من العواقل السالفة الذكر ومرورا بأجرة العامل وميزانيته يتبين أن العامل الذي لم يتمكن من شراء منزل من منازل م. ش. ف اثناء عمله يذهب وأبناءه عرضة للضياع والتشرد بمجرد احالتـه على التقاعد .

اما فيما يخص القدر الذي تدفعه ادارة الفوسفاط كتعويض للسكنى ، والذي يحصل عليه العمال الذين لا يسكنون الدور المنجمية فانه يبلغ ١٨ درهما في الشهر . الا ان هذا المبلغ لا يمثل ثمن كراء بيت صغير اعتبارا لغلاء الكراء . ويتضح ذلك بالمثال الملموس التالي : ان قطعة مساحتها ٥ر٢ مترا مربعا جدرانها من قطع الاسمنت وعلوها متر واحد سقفها من قصدير يبلغ ثمن كرائها الشهري ١٥ درهما .

يبقى اذن ما يسمى بتعويض السكنى مجرد مغالطة ومراوغة لنعمال وللراي العام في الوقت الذي تستلزم وضعية خريبكة بناء منازل لمجموع العمال واعطائهم كل الامكانيات لامتلاكها .

ب ـ الجماهير المبلترة (١) والعاطلة

ان سياسة التوسع لشبه الاقطاع وسياسة التفقير في البادية وسياسة التعليم الطبقية جعلت جماهير الفلاحين والفقراء والعمال الفلاحين والشبان تغادر البادية بحثا عن العمل ، وزادت طبيعة خريبكة وفقر اراضيها في تمركز هذه الجماهير بالمدينة مما اعطى المدينة صورة بيوت محاصرة بدروب من القصدير وتقوت هذه الظاهرة بقلة دور الكراء وشدة غلاء الموجود منها .

ـ وان سياسة التعليم النخبوية المبنية على التسقيط دفعت

(١) مصطلح نسبة الى البروليتاريا .

بافواج متعددة من التلاميذ الى مغادرة دراستهم ودخول صفوف العاطلين .

ـ لقد عانت هذه الجماهير وتعاني ابشع مستويات البؤس والتشريد والضياع مما جعلها تتعاطى كل انواع البغاء والسرقة والتخدير الشيء الذي زاد الحالة استياء . وان انعدام اي تأطير وانعدام وعي سياسي جعل هذه الجماهير المحرومة في موقف اللامبالاة من نضالات الجماهير العمالية رغم الاحتكاك الموجود بين هذه القوى .

ج ـ) جماهير التلاميذ

ان وضعية التلاميذ بخريبكة ناتجة عن عاملين اساسيين : سياسة التعليم الحالية الشبه اقطاعية واللاشعبية ، ووضعية الآباء الاجتماعية والمادية .

سنكتفي بتسليط الاضواء على هذه الوضعية .

يشكل تمركز مؤسسات التعليم باستثناء الابتدائي بالمدينة ، عائقا في وجه التلاميذ القادمين من القرى المنجمية والقرى (القروية) مما يجعل من الضروري بالنسبة لهؤلاء ، ان هم ارادوا متابعة دراستهم ، ان يستعملوا وسائل النقل العمومية القليلة او يسكنوا بالمدينة ويتضاءل عدد المستعملين لوسائل النقل كل سنة نظرا للمشكل المادي الذي تطرحه هذه الوسائل ، نظرا للحوادث المتعددة ، ونظرا لاستحالة متابعة الدراسة بصفة منظمة في حالة كهذه .

اما التلاميذ القاطنون بالمدينة ، فوضعيتهم من حيث السكنى واللباس والطعام وحتى قضاء اوقات الفراغ ، لا تختلف عن وضعية الجماهير المبلترة والعاطلة .

هذه الوضعية تطرح سياسة المنح التي يحظى بها ابناء

المحظوظين المحليين ، ابناء موظفي الحكومة والمكتب ش. ف. وبعض العمال القليلي العدد . وتعطى المنح لهؤلاء العمال قصد تغطية الخط العام لهذه السياسة .

وعلى مستوى التعليم والتأطير والابنية التحتية فحدث ولا حرج . فالبرامج المدرسية جلها تنطلق من مفاهيم استعمارية وتقدم من طرف مستعمرين (مساعدين تقنيين) او عملائهم المغاربة المغروسة فيهم شوكة التبعية .

لقد عبر تلاميذ خريبكة عن وضعيتهم في اضرابات متتالية عنيفة وعفوية . ان عنف هذه الاضرابات تعبير صادق عن سخط طبقي مفهومه تحطيم الهياكل القائمة . الا أن هذه الحركات تبقى عفوية لانعدام اي اطار تنظيمي نقابي . وكنتيجة لانعدام هذا الاطار ذهب التلاميذ ضحية يأس قاتل . ويزيد في تعميم هذا اليأس عاملان مهمان وهما :

(١) رغبة الآباء النبيلة المتشبثة بتعليم ابنائها ، دافعة بكل ما تملك من اجل هذه الرغبة .

(٢) استحالة ارضاء هذه الرغبة بالنسبة للتلاميذ نظرا لوضعيتهم المتفاقمة ونتيجتها الحتمية السقوط والطرد الجماعيين.

من الملاحظ ان الفتيات يواجهن نفس الوضعية مما يدفعهن غالبا الى الفساد قصد توفير قدر مالي يسهل عليهن دراستهن . وهذه الظاهرة تعم جميع المدن العمالية بدون استثناء (آسفي ..)

الاضراب الحالي

جاءت نضالات عمال خريبكة الاخيرة كنتيجة للعوامل الآتية :
نضالات عمال المناجم المتوالية (قطاره ، مبيلان ، واحولي) ، خاصة بعد تجربة عمال قطاره الناجحة .

وضعية العمال المزرية مع ارتفاع مستوى المعيشة وركود الاجور التي لم تساير الزيادة في الانتاج .

عدم اهتمام الادارة بمطالبهم زيادة على المساومات التي تقوم بها البيروقراطية النقابية على حساب العمال .

تراجع الادارة التي اصبحت تدوس حقوق العمال المشروعة بما فيها :

- الحق النقابي والمداومين النقابيين Détachements
- الترقية الى الدرجة الثالثة .
- ١٥ ٪ للمكافأة السنوية .

والجدير بالذكر ان العمال (العطاش Tacheron) يحصلون على الدرجة الثالثة بعد ١٠ سنوات من العمل الا ان الادارة تلجأ الى عدة وسائل لابقائهم على الدرجة الثانية . والامثلة متعددة منها احالة العامل بعد ٨ أو ٩ سنوات من العمل على عمل من نوع اخر (ميكانيك - كهرباء) ليبدأ من الصفر بالدرجة الثانية . وتبدو الادارة وكأنها كافأته على ما قام به من خدمات الا ان اجرة العامل بعد احالته على العمل الجديد تختلف تماما مع الاجرة المطابقة للدرجة الثالثة .

ولقد رفع عمال مناجم خريبكة مطالب اهمها ما يلي :

١ - احترام الادارة لحقوق العمال المشروعة .
٢ - الزيادة في الاجور بنسبة ١٥ ٪ على غرار القطاع العمومي .
٣ - منح الدرجة الثالثة للعمال باعتبارهم عمالا متخصصين .
٤ - انشاء الأعمال الاجتماعية الكفيلة بحل مشكل نقل العمال.
٥ - حل مشكل نقل ابناء العمال الى محلات الدراسة

ان عمال مناجم الفوسفاط يعتبرون عمالا متخصصين يمارسون عملهم في غير حاجة الى المهندسين او رؤساء الورشات. وتؤكد تجربة النضالات الاخيرة صحة ما نقول وسنتطرق لذلك في موقف الادارة .

موقف الادارة

امام صلابة موقف العمال ، وامام عزمهم على متابعة النضال حتى الحصول على مطالبهم ، وكالعادة كان رد السلطات والادارة هو حملة من الاستفزازات والتعسفات والتضليل والمناورة . فقامت السلطات باغلاق البرصة لكي لا يتمكن العمال من الاجتماع . وارسلت المقدمين محفوفين بجماعات من الجيش الى القرى المعدنية قصد زرع الخوف بين السكان . وفي نفس الوقت قام النظام بحملة دعائية واسعة لخلق البلبلة في صفوف الطبقة العاملة ، ثم بعدها اقيم حصار اعلامي زكته الصحافة البورجوازية .

كما عبأت الادارة والسلطات بيادقها لزرع موجة من الانهزامية حتى تكون الحملة متكاملة

على مستوى الانتاج استدعت الادارة متطوعين من الشباب العاطل لاستخدامهم في اخراج الفوسفاط ونتج عن هذا الموقف هبوط الانتاج من ٨ او ٩ شاحنات في اليوم الى ٣ شاحنات ، ظنا منها ان مجرد اوامر المهندسين والتقنيين كفيلة بتخريج المعدن — التجربة باءت طبعا بالفشل — وتابعت الادارة مناوراتها فأدخلت الالات المستعملة من طرف الاشغال العمومية للعمل في الاماكن التي يوجد فيها الفوسفاط قريبا على سطح الارض . وبهذه الكيفية توصلت الى انتاج ٤ الى ٥ شاحنات في اليوم . وبالرغم من ذلك فان كثيرا من البواخر التي انتظرت اياما متعددة في الميناء رجعت على أعقابها .

ان تعنت الادارة الذي يعتبر في الواقع موقفا سياسيا أفتته الامبريالية العالمية والرساميل الاجنبية . وقد كان ضربة كبيرة لاقتصادنا (ضياع اكثر من ١٢ مليار فرنك) ويشكل تزكية لاهداف الامبريالية الساعية الى توجيه نظر الاسواق العالمية نحو مناجم الفوسفاط بالصحراء المغربية وهي اذن مساهمة في ضرب الانتاج

والاقتصاد الوطني . فلو اعتبرنا الضياع المادي فقط ، لوجدنا انه يتجاوز بكثير القدر الذي تدفعه الادارة للعمال كزيادة نسبتها ١٥ ٪ في العشر سنوات المقبلة . هذا يزيد في توضيح تبعية الحكم للامبريالية وتلاعبه بالمصالح الوطنية .

موقف البيروقراطية النقابية

لم يبق خافيا على أحد تخوف البيروقراطية النقابية من النضالات العمالية الكبيرة وتشبثها ببعض المطالب « الخبزية » فقط ، وانطلاقا من هذا يتضح موقفها من نضالات عمال خريبكة . ان العمال شنوا اضرابهم منذ ٢٠ سبتمبر رغم معارضة هذه البيروقراطية . ووعيا منها بصمود العمال وشدة عزيمتهم وبعد ١٣ يوما من الاضراب اخرجت بلاغا مترددا للمساندة .

وقد ظنت أن تغيير الاشخاص كفيل باعادة ثقة الجماهير العمالية . فقامت بتجديد المكتب النقابي مرتين متواليتين بصفة فوقية ، الا ان العمال نظرا لتجربتهم النضالية الطويلة ونظرا للممارسات الانتهازية البيروقراطية المتكاثرة اصبحوا يعون الحقيقة التالية : ان البيروقراطية النقابية غير قادرة على قيادة نضالاتهم لذا رفضوا اي نقاش مع افراد المكاتب النقابية المتتالية . ان هذه البيروقراطية في الواقع اصبحت تحتل منصبا مضادا بالنسبة للطبقة العاملة .

فعندما قرر عمال ميناء الدار البيضاء الدخول في اضراب لمساندة رفاقهم عمال مناجم خريبكة وامام اندلاع الاضراب في جميع القطاعات الصناعية اسرع مؤيدوا النضالات الخبزية الى الادارة العامة للفوسفاط قصد المناورة ، بعد هذا اصدروا بلاغا نشرته الجرائد البورجوازية يعلن توقف اضراب عمال خريبكة . وعندما اتضح لهؤلاء العمال مدى تواطؤ البيروقراطية مع الحكم

تابعوا نضالهم في عزلة عن فصائل هامة من الطبقة العاملة ، هذه الفصائل التي ظنت ان اضراب خريبكة قد انتهى .

والجدير بالذكر ان نضالات طويلة كهذه وفي مدينة كخريبكة، تكون معرضة لكثير من الضغوط من طرف المصالح الاحتكارية . ولهذه الضغوط ثقلها في مواجهة نضالات العمال . وفي حالة استمرار مستميت لهذه الاضرابات يتعرض العمال للتعرية لانهم يبيعون كل ما لديهم قصد الاستمرار . وان بعض المصالح التي تهتم بالسمسرة تستفيد جيدا من هذه الوضعية .

خلاصة :

ان نضالات عمال مناجم خريبكة ، رغم طول نفسها ، تفتقر للوسائل التنظيمية (لجان الاضراب) الكفيلة بتقوية هذه النضالات وطرحها على المستوى الوطني . فهذا الافتقار يجعل العمال يرتكزون في نضالهم على اشخاص قليلين كثيرا ما يقعون في فخ الادارة او البيروقراطية النقابية هؤلاء الاشخاص انفسهم مهما كانت حسن نيتهم في الدفاع عن حقوق العمال يعانون من بقايا الممارسة الانتهازية والاصلاحية الشيء الذي لا يؤهلهم لقيادة النضالات في جميع مراحلها وهذا يشرح النتائج الضعيفة التي تؤدي اليها هذه النضالات المستميتة .

ان هذه الوسائل التنظيمية الى جانب فكر متقدم يتجاوز النقابية الضيقة لمن شأنها رفع الوعي الطبقي للعمال وتطوير نضالاتهم من مجرد نضالات اقتصادية الى نضالات تهتم بالهيكل السياسي العام . الشي الذي يسهل انفتاح الطبقة العاملة على مجموع الطبقات المحرومة لتوحيد نضالاتها .

وان احتكاك عمال مناجم خريبكة بالفلاحين الفقراء ، بالجماهير المعرضة للتفقير والبطالة ، وبالشباب ليكتسي اهمية قصوى في هذا الاطار ..

٣ ـ كفاح عمال الفوسفاط في مواجهة المصالح الامبرياليـة

في الحفل الذي اقيم بخريبكة ، تاريـخ ١٧ ـ ١٢ ـ ٧١ ، والذي كان القصد منه بالدرجة الاولى « الحفاظ على ماء وجه » الادارة العامة للمكتب الشريف للفوسفاط ، وصف المدير العـام للمكتب اضراب العمال الذي دام شهرين ونصف ، بانه « اضراب لا فائدة منه » !

ربما قد ترى الادارة العامة لمكتب الفوسفاط ان « لا فائـدة منه » . لكن العمال بفضل هذا الشكل النضالي ، وما عبروا عنـه من صمود ، استطاعوا ان يفرضوا الزيادة العامة في الاجور .

وكان لا بد من شهرين ونصف من الاضراب ، ومن ضياع ٢٠٠ الف طن من الفوسفاط ، تبلغ قيمتها ٨٠ مليون درهما ، والخسارة المترتبة عن توقف التجهيزات الالية المستعملة في باطن الارض لمدة طويلة ، وما نتج عن ذلك من ضياع المعدن ، وفقدان الثقة التجارية، نقول كان لا بد من هذا كله كي « تنتبه » الادارة في النهاية الـى ضرورة الزيادة في الاجور ، وتعلق من جانبها بان هذه الزيادة « لا علاقة لها بالاضراب » !

لماذا يا ترى لم تأت هذه الزيادة في سبتمبر ، بل وفي يونيو ، حيث رفع العمال هذه المطالب ؟

ان تصلبا من جانب الادارة العامة لمكتـب . ش. ف ، وان عنادا كهذا ، والمتناقض مع المصالح الصرفة لتسيير المكتب ، لا يمكن ان يجدا تفسيرهما في مجرد ضعف ذكاء المسؤولين ، بل لا بـد ايضا من تحديد محيطهم الاجتماعي والفكري والايديولوجي ، والذي يؤدي بهم الى الوقوع في مثل هذه الاخطاء الفادحة ؛ ذلك المحيط الذي تسبح فيه الاوليغارشيا الكمبرادورية المغربية ، محيط امثال

« جاك ريتزر ، ولوران كروز » وجمعية « الصداقة المغربية » لسنة ١٩٥٥ ، محيط الدوائر المالية الدولية العليا ، وخاصة منها الابناك الفرنسية الكبرى .

أذا كان المسؤولون عندنا يكتفون بالافكار الساذجة ، التي ينبادلونها في«صالونات الفنادق الفخمة» مثل : الزيادة في الاجور ـ تضخم نقدي ـ افلاس ، فان المسيرين البارزين لتلك الابناك يتقنون وضع استراتيجيات تصبح هذه الافكار البسيطة الساذجة في خدمتها ، سواء وعت ذلك ـ نخبتنا « القابعة في صالونات البيضاء » ام لم تعه .

لهذا نرى من الضروري توضيح هذه الاستراتيجية ، استراتيجية الاحتكارات الدولية في ميدان مصادر المواد الاولية .

استراتيجية الاحتكارات :

لقد اوجزها الاقتصادي الماركسي الامريكي «هاري ماجدوف» Harry Magdof في العبارة الاتية :

« ان تمركز القوة الاقتصادية في يد مجموعة محدودة من الشركات الضخمة ، قد صار ممكنا في عدد لا يستهان به من الصناعات بفعل المراقبة التي تمارسها تلك الشركات على مصادر المواد الاولية ، ان حدة يقظة الاحتكارات ، واساليبها العدوانية ، في اكتساب ومراقبة المصادر الاساسية للتزويد بالمواد الاولية ـ على الصعيد العالمي ـ قد مكنتها من الحفاظ على التمركز الاقتصادي ومن ابعاد المنافسين الاجانب والمحليين ، ومن اضعاف القوى الاقتصادية الناشئة ، ومن تسيير اعمالها ومصالحها ضمن سياسة احتكارية Monopolistique في الاثمان والانتاج ، وذلك على اساس « العقلانية » الجشعة التي اكتسبتها الاستثمارات الاجنبية في صناعة استخراج المعادن طوال مرحلة الامبريالية العصرية ، ليس

فقط في ميدان البترول ، وانما ايضا في مجموعة واسعة من المنتوجات وخاصة منها المعادن » .

ولكي نفهم هذه الاستراتيجية في ميدان الفوسفاط ، يجب ان نعلم بان المغرب يمثل بالنسبة للاحتياطي العالمي ، ما يمثله الشرق العربي بالنسبة لاحتياطي البترول . ان احتياطي المغرب من الفوسفاط يقدر بعشرات ملايير الاطنان ، اي اكثر من نصف مجموع الاحتياطي العالمي . ومعنى ذلك ان اوربا الرأسمالية ، بقدر ما هي بحاجة الى البترول ، بحاجة ايضا الى الفوسفاط كمصدر للسماد .

والفوسفاط مادة حيوية بالنسبة لشركات الصناعة الكيماوية الكبرى المسيطرة على انتاج الاسمدة ، لانه مكمل ضروري للسماد المستخرج من الازوت والبوتاس . ولذا ، فان مراقبة مصادر التزويد بالفوسفاط عنصر هام وحيوي لضمان سيطرة الاحتكارات على مجموع صناعة السماد الكيماوي .

ان الشركات الفرنسية الكبرى للسماد الكيماوي ، تعتمد بصفة مباشرة على الابناك الضخمة ، كالشركة المالية لباريز والبلاد المنخفضة ، والشركة المالية السويسرية . وقد استطاعت هذه الشركات المالية ان تضمن لنفسها وضعية ممتازة كأكبر محتكر في فرنسا وبلجيكا ، ووضعية من الدرجة الاولى على صعيد اوربا الغربية ، وذلك بفضل استغلال مصادر الفوسفاط في المستعمرات الفرنسية ، في كل من الجزائر والمغرب وتونس .

والمغرب الذي كان آخر بلد من تلك البلدان الثلاث الذي اكتشف فيه الفوسفاط ، استطاع الاستعمار الفرنسي ضمان مصالحه عن طريق القاء استغلال الفوسفاط على عاتق الدولة في المغرب ، وذلك بمقتضى معاهدة « الجزيرة الخضراء » والتي كانت شكليا تمنع على الاستعمار الفرنسي نهج سياسة احتكارية مباشرة على الثروات المعدنية المغربية ، ولان الدولة كانت آنذاك تحت

الحماية ، فقد استطاع الاحتكار الفرنسي ان يقوي مركزه ، متعاونا في ذلك مع « مصرف شمال افريقيا للفوسفاط » وهو شركة للبيع تسيطر عليها المصالح الخصوصية الفرنسية .

وبعد الاستقلال ، كاد احتكار الفوسفاط ان يتزعزع بفعل فضح الأتفاقيات التي تربطه « بمصرف الفوسفاط » ، وبفعل سياسة التنمية الصناعية لمصادر الفوسفاط ، وفي مقدمتها المشروع الكيماوي بآسفي .

ولم يبق امام الاحتكارات الفرنسية الا محاولة حصر النمو المعدني للمكتب الشريف للفوسفاط ، وقد كان ذلك ممكنا ، لان الاطارات القيادية في المكتب ظلت فرنسية وكذلك لان المصالح المكلفة بالتنقيب عن الفوسفاط ، كانت هي نفس المصالح التي كانت تابعة لمصرف الفوسفاط الفرنسي ، تزاول بهذه الوسائل تأثيرا قويا تمارسه الاحتكارات على الاوليفارشيا الكمبرادورية في المغرب . لكن هذه الوسائل تبقى هزيلة وعاجزة في حالة وقوع تعبير سياسي بالمغرب ، وفي حالة تصاعد نفوذ الاحتكارات الامريكية . وهنا تأتي « عملية » الصحراء الغربية .

« عملية » الصحراء الغربية :

اكتشف فوسفاط الصحراء الغربية في بداية الستينات (ان كان تعبير « الاكتشاف » صحيحا بالنسبة لمعدن مدفون على مستوى السطح) . ورغم اهمية هذا المعدن (٧ر١ مليار طن) فهو ذو قيمة متوسطة ، ولا يعدو ان يماثل احد المناجم المغربية الغير مستعملة لحد الان « كابن جرير ، وامين تانوت ، وشيشاوة والبروج . وهو اقل كما ونوعا من مناجم خريبكة ووادي زم ، واليوسفية » . لكن اهميته بالنسبة للاحتكارات الرأسمالية العالمية تكمن في وجوده في منطقة « صحراوية خالية » ، حيث يظهر لاول

وهلة أن الثقل السياسي للسكان يمكن « احتقاره » . ومن هنا يفهم ، لماذا تتحدث الامبريالية عن « كويت الفوسفاط »

كما ان الطبقة الحاكمة في اسبانيا ، ادركت الفائدة التي يمكن ان تجنيها من هذا المعدن ليس فقط كاستغلال اقتصادي مباشر ، ولكن كوسيلة تمكنها من توطيد علاقاتها بالرأسمالية العالمية ، في وقت بدأت تحس فيه ان نظامها قد بدأ يسير بسرعة نحو التفسخ والتدهور . وهكذا بدأت تبحث عن طريق للتحالف مع الرساميل الامريكية ، ولكنها واجهت سلسلة من الصعوبات ، يرجع اساسها الى قلة انتاجية العملية بالنسبة لكبريات الشركات الامريكية التي تفضل التركيز على البترول وعلى تطويق ومراقبة كبريات الشركات الصناعية الاوربية .

ومن جهة اخرى ، فان كبريات الشركات الامريكية كانت لديها استراتيجيتها الخاصة بالنسبة للصحراء الغربية ، التي لاحظت فيها ثروة بترولية ، ولم ترد ان تدخل في عملية استعمارية مباشرة ومفضوحة .

وبعدما فشلت الطبقة الحاكمة في اسبانيا ، في محاولاتها مع شركات من الدرجة الثانية لم تحصل على القرض العالمي (وهو ضروري في عملية تتطلب ٢٠٠ مليون دولار ، او مليارا من الدراهم) وبعد ذلك ، اتجهت الى التعاون مع الابناك الفرنسية في بداية سنة ١٩٦٨ .

وفي مستوى اعلى للاستراتيجية السياسية للدول الكبرى ، والاستراتيجية الاقتصادية للاحتكارات ، تعتقد الامبريالية الامريكية ان الامبريالية الفرنسية يمكن ان توفر لها تغطية مفيدة ، في بعض عملياتها في البلدان العربية ، وخاصة في المغرب العربي . ومن شيم هذه الابناك طبعا ، ان تعقد الصفقات على ظهر الشعوب . ولا يجهل احد في تلك الاوساط اهمية الثروة البترولية في الصحراء .

لكن الابناك الفرنسية ، تعلمت منذ القديم ، انه لا جدوى من التسابق في ميدان البترول ، مع الشركات الامريكية والانجليزية التي كونت منذ زمان الاحتكار العالمي للبترول . واذاً فان تلك الشركات تكتفي بالمقاعد الجانبية كما هو حالها في ايران والعراق والخليج العربي . ومن ثم ، سرعان ما احتلت الشركة الامريكية « اسو » وهي احتكار كبير ، مكان الصدارة في الصحراء ، بفضل ظهير خاص منح لها سنة ١٩٦٥ ، على المنطقة الشاطئية في طرفاية ، وهي تنتظر الان مجيء « آمير » جديد على الصحراء الغربية ليمنحها الصلاحية في الجنوب

العملية السياسية اذن منوطة بابناك الاعمال الفرنسية ومقابل ذلك فهي ستحصل على صلاحية استغلال الفوسفاط ، الى جانب مساهمتها الجزئية المعتادة في البترول ، بدون شك .

ان ما تستفيده ابناك الاعمال الفرنسية من عملية الفوسفاط هذه قبل كل شيء ، هو اعادة فرض احتكارها على سوق الفوسفاط في اوربا الغربية ، ومن ثم ، كسب عنصر هام يساعدها على مواجهة التنافس الشديد الذي تتهيأ له الشركات الكبيرة الاوربية في مجال الصناعة الكيماوية .

العملية التي تبادر بها المجموعة المالية الفرنسية « كوفيمير » منذ اوائل ١٩٦٨ هي اذن كالتالي :

تشكلت في البداية شركة عالمية لاستغلال فوسفاط الصحراء الغربية . وكانت مجموع رساميلها في اول الامر اسبانية ، ثم انحصرت تلك الرساميل في نسبة ٥٠٪ اما النصف الباقي من الرساميل فيترك الجزء الاكبر منه للابناك الفرنسية المشكلة لمجموعة « كوفيمير » والجزء الباقي للمكتب الشريف للفوسفاط .
وقد مرت الدولة الاسبانية الى مرحلة التنفيذ الفعلي لهذا المخطط منذ شهر مايو ١٩٦٩ ، اي مباشرة بعد المفاوضات التي

جرت في باريس ، بين اسبانيا وفرنسا في ابريل ١٩٦٩ . وبدأت الطلبات التجارية تقدم فعلا منذ هذا التاريخ . وفي غشت ١٩٦٩ ، تشكلت الشركة « فوسفاطوس بوكراع » ، واعطيت لمسيريها مهمة البدء باستغلال الفوسفاط في سنة ١٩٧٢ كأجل اقصى ، وكذلك عقد اتفاقيات التعاون مع المصالح الاجنبية الاخرى .

ولا بد من الاعتقاد ، بان المسؤولين الفرنسيين والاسبانيين كانوا يعلمون منذ البداية ، انهم لن يتعرضوا للحواجز من الجانب المغربي .

واعلنت الصحافة المتخصصة ، منذ يونيو ١٩٧٠ ، ان هناك مداولات في الدوائر العليا ، بين اسبانيا والمغرب ، تهدف الى تنسيق الاثمان وسياسة البيع لكل من شركة «فوسفاطوس بوكراع» والمكتب الشريف للفوسفاط . وهكذا يعاد تشكيل « المصرف » القديم للفوسفاط ، تحت الوصاية الفعلية لابناك الاعمال الفرنسية ، المؤهلة للقيام بدور الحكم في الموضوع .

فمن هي هذه الابناك ؟ يوجد من بين المساهمين في المجموعة المالية « كوفيمير » ، (بنك باريز ، وبنك روتشيلد ، وكريري ليوني) ومن الواضح ان مساهمين من هذا النوع ، قادرين على انجاح المخطط ، والبدء باستغلال فوسفاط الصحراء .

يبقى ان نتساءل ، هل الافتراض الاول ، لهذا المنطلق صحيح؟ هل الصحراء ارض بدون سكان ؟ ويجب التذكير ان نفس النوع من الافتراض ، هو الذي انطلقت منه الصهيونية العالمية منذ ٧٥ سنة ، بصدد ارض فلسطين . وليس من غريب الصدف ، ان نجد روتشيلد من جديد ، في طليعة المخطط .

ان هذا كله يؤكد ان كفاح عمال مناجم خريبكة كفاح ذو ابعاد وطنية . وهذا كله يوضح ان كفاح عمال خريبكة يلتقي مع كفاح اخواننا في « العيون » في الصحراء ويلتقي في النهاية مع كفاح

الثورة العربية .

من هنا نفهم ، ان كفاح الطبقة العاملة ، ان كان في نضالات ١٩٤٨ مرحلة هامة من الكفاح ضد الاستعمار السياسي والعسكري المباشر في المغرب ، فانه في نضالات خريف ١٩٧١ يشكل مرحلة هامة في الكفاح من اجل التحرر الوطني في الصحراء العربية الغربية في الكفاح من اجل طرد الامبريالية ، والصهيونية ، وكل عملائهم ، من مجموع الوطن العربي .

العلاقات والصراعات الطبقية الراهنة في قطاع النسيج

الظروف التاريخية :

ان مصانع النسيج في بلادنا ، وكذلك فيغيرها من البلاد التي تسيطر عليها الصناعة والاقتصاد الاجنبيين ، تشكل القطاع الصناعي الخالص بمعنى انها اكثر القطاعات حيوية وتوسعا ، وتطورها اكثر سرعة ، والاكثر اهمية منذ الاستقلال .

هذا يفسر تاريخيا ، فقبل المحاولات المظفرة للتسلل الاجنبي لبلادنا ، كان انتاج النسيج صناعة ونشاطا وطنيا يشمل مجموع البلاد ، وفي بعض المدن بصفة خاصة ، كان النسيج هو القطاع او الوحدة الرئيسية للانتاج ، وكان المعمل في طريق الدخول الى المرحلة النصف ـ صناعية .

ثم بعد ذلك ، وخلال فترة الاحتلال الاجنبي ، كان مجمل التجار الاغنياء من اصحاب النسيج ، واخيرا ، ومنذ سنة ١٩٥٦ ، انتقلت نفس هذه العائلات البورجوازية من التجارة الى صناعة

النسيج ، لان النسيج كان هو النتاج الذي كانت مشاكل البيع فيه محلولة بطريقة اكثر نجاحا من طرف هذه البورجوازية .

واليوم ، اصبح هذا القطاع هو الاول الذي ادخلت اليه البورجوازية التعليم الصناعي ، وذلك بفضل المعونة الضخمة من طرف الدولة ، ولكن بصفة خاصة ، اصبح هذا القطاع هو الاول الذي اصبحت فيه البورجوازية المغربية تجابه الطبقة العاملة وجها لوجه وتواجهها . فالاولى ـ اي البورجوازية ـ تتعلم استغلال الثانية ، وهذه بدورها ـ اي الطبقة العاملة ـ تتعلم مجاوزة الابوية، وهذا نتاج للحماية التي يتمتع بها هذا القطاع من طرف الحكم ، لمحالفة قوى الطبقة البورجوازية المغربية .

ان هذا الانبعاث الضخم لهذا القطاع هو الذي جعل العقائديين البورجوازيين الصفار ، من اعضاء النقابة العمالية ، الاتحاد المغربي للشغل ، يقولون سنة ٦٥ وبعدها ، ان الصراع الطبقي يوقف النمو الاقتصادي للبلاد . وفي هذه السنة كذلك ـ ١٩٧١ ـ وكذلك باسم الدفاع عن النمو الاقتصادي للبلاد وباسم الليبرالية ، تساند الجريدة اليومية « مغرب انفورماسيون » القريبة من قيادة ا. م. ش ، الجناح الحيوي من بورجوازية النسيج الاقلية المسيطرة والاكثر دخلا من هذه البورجوازية المحمية من طرف الدولة .

احتلت قضية صفدي ـ ولعدة ايام ـ الصفحة الاولى من الجريدة المذكورة ، في نفس الوقت الذي كان فيه عمال المناجم في خريبكة يشنون معركة لا هوادة فيها ضد الدولة ، وضد ممثلي رأس المال الفرنسي الضخم ، وذلك وسط الصمت المتواطىء للمنظمات السياسية والنقابية ، بل في نفس الوقت الذي ذكرت فيه نفس الجريدة ، نضالات عمال النسيج بصفة خجولة ، تحت عنوان « الحياة الاجتماعية » .

بعد ان رأينا الظروف التاريخية لظهور بورجوازية صناعية في

قطاع النسيج ، والمشاكل المطروحة من خلال هذا التطور في العلاقات الطبقية ، يبقى السؤال مطروحا امام قيادة المنظمة الوحيدة الممثلة للعمال ا. م. ش : كيف اخذ قطاع النسيج شكله الحالي ، وبصفة ملموسة ، باثارة اهتمام اشد البورجوازيين المغاربة مساومة .

قطاع النسيج ، مصدر الارباح الضخمة :

الى غاية سنة ١٩٦٥ (وهو تاريخ نهاية مرحلة التحولات التي بدأها الحكم) ،والتي حاول فيها ان يزيل من الاذهان ، ذكرى « اجراءات الدولة » في الميدان الاقتصادي ، لحكومة عبدالله ابراهيم كان قطاع النسيج متسما بانتاج محلي منخفض نسبيا ، وبحركة استيراد متزايدة ، وهكذا ومنذ الاستقلال والى غاية ٦٥ ، اصطدمت بدايات التصنيع ، بمنافسة المستوردات من منتوجات النسيج ، وطوال هذه الفترة ، بدأ تحول البورجوازية المغربية ، التي انتقلت من طبقة للتجار الى طبقة صناعية في طريق الصيرورة.

ان البورجوازيين المغاربة ، اولا كتجار ومستوردين ، ثم تجارا وصناعا ، استطاعوا جمع كل الارباح الممكنة من هذين النشاطين: الربح الحاصل من الاستيراد من جهة ، والربح المحقق من سعر بيع الانتاج المحلي من النسيج بسعر المنتوجات المستوردة ، وتراكم الارباح هذا خلق اتجاها متزايدا نحو الصناعة عند تجار النسيج ، وقد توسعت هذه الظاهرة الى غاية سنة ٦٧ ــ ١٩٦٨ واصبح كل صناعي يريد بيع انتاجه من النسيج المحلي بسعر المنتوجات المستوردة ، محققا بذلك ارباحا ضخمة ، وهكذا تعددت المصانع الصغيرة ، ثم اتى بعد ذلك دور المعامل الضخمة ، وقد ادت هذه الوضعية الى انهاك قطاع النسيج . اذ انه اصبح متوفرا على قدرة انتاجية ، تفوق القدرة الشرائية لمن في استطاعته ــ ماديا ــ الشراء، بل واكثر من ذلك ، ظلت الاثمان مرتفعة ، وفي مستوى اسعار

المستوردات ، على الرغم من الاجراءات المتخذة سنة ١٩٦٧ بمنع استيراد المنتجات النسيجية ، لانه كان من اللازم الحفاظ على الارباح في نفس المستوى .

ـ طوال فترة التصنيع هذه ، لم تظهر التناقضات بصفة واضحة بين الطبقة العاملة والبورجوازية ، لانه كان بامكان البورجوازية تحقيق ارباح مرتفعة مكنتها من ارضاء المطالب القليلة لنعمال ، وفي نفس الوقت الذي بدأ فيه عمال النسيج في الانتظام (او التنظيم) .

ان الاجراءات المتعلقة بمنع الاستيراد المتخذة سنة ٦٧، سهلت انفجار المنافسة بين الشركات الصناعية للنسيج ، والذي صعدت تناقضاته نضالية ومطالب عمال النسيج .

تناقضات قطاع النسيج ، هي تناقضات البورجوازية المغربية:

بعد مرحلة الولادة والنمو والتخوفات ـ بالنسبة للبورجوازية ـ تتجلى التناقضات من الان فصاعدا في جبهتين :

الاولى : التناقض في حظيرة راس المال ، في حظيرة البورجوازية والذي يتجلى في شكلين (ا و ب)

والثانية : التناقض بين البورجوازية والطبقة العاملة بصورة حاسمة ، والذي يظهر امام اعيننا اضخم مما مضى ، وهذا التناقض يأخذ ملامحه من خلال التناقضات في حظيرة البورجوازية .

فالجبهة الاولى المتناقض تتجلى في :

أ ـ بين البورجوازية الصناعية والبورجوازية المتوسطة .

ب ـ بين الرأسمال الوطني والراسمالي الاجنبي في حظيرة قطاع النسيج .

ان دينامية هذين المستويين من هذا التناقض الثانوي ـ لكن

الذي اصبح اليوم محددا لمصير هذه البورجوازية ـ تبين تداخل هذين الشكلين احدهما في الاخر .

١ ـ الصورة الاولى للتناقض في حظيرة «رأسمال» Capital النسيج هي حركة التركيز والتجميع للشركات ذات الاهمية الكبرى وما ينتج عن ذلك من تصفية للشركات ذات الطاقات الصغيرة او المحدودة ، والحل المؤقت لتأجيل هذه التصفية هو الزيادة الاخيرة في اسعار النسيج (١) .

وبما ان هذه التصفية قد بدأت بمعارض يقف في وجهها (٢) فيجب ان تستمر بسلسلة من الاغلاق للمعامل الصغيرة والمتوسطة، مطورة بذلك نضالية العمال الذين دفعتهم هذه التصفية الى البطالة ومطورة التعارض بين الطبقة العاملة والبورجوازية .

ـ لماذا هذه التصفية لجزء من البورجوازية المتوسطة ، والتي يجب عليها ان تبحث تبعا لذلك عن ارباح أخرى في قطاعات اخرى؟

ـ الجواب البديهي هو انه ليس هناك مكان للكل على مستوى الربح الذي حقق الى الان .

ـ ليس هناك عدد كاف من المشترين بالنسبة للجميع ، وفي مستوى سعر بيع متماثل .

ـ ليس هناك مكان لكل الصناعيين في السوق الاوربي ففي مقدرة كبار البورجوازيين وحدهم اقامة علاقات تجارية مع شبكات المبادلات الاجنبية (٣) .

---

(١) ارتفع سعر ثلاثة انواع من المنتوجات ب ١٧٪ و٢٤٪ و٦٠٪ (المصدر : مغرب انفورماسيون بتاريخ ١٤ ـ ١٢ ـ ١٩٧١ ـ الصفحة الثانية) .

(٢) ان قضية صفدي حلقة ذليلة لبورجوازية تريد النضال في نفس الوقت ضد المقاولات الضخمة الجشعة وضد الرأسمال الاجنبي

(٣) توجد شركة مغربية تصدر الاثواب الى انجلترا ، وعدة شركات اخرى تصدر الالبسة الجاهزة (اقمصة ، سراويل ، بذلات .. الخ) .

الجدول رقم ١ ـ يبين اهمية البورجوازية الكبرى والمتوسطة في الانتـاج :

نوع الانتاج داخل القطاع	مجموع عدد الشركات		درجة التركيز
غزل القطن والخيوط	١٤	٤	شركات تراقب ٥٠ ٪ من الانتاج
النسيج	٢٢	٥	شركات تراقب ٥٠ ٪ من الانتاج
الالبسة الجاهزة	٣٠٠	٢٠	شركة تراقب ٣٠ ٪ من الانتاج
نسيج الاثواب الخفيفة	١١	٣	شركات تراقب ٥٠ ٪ من الانتاج
نسيج الاثواب الثقيلة	٧	٢	شركتان تراقبان ٧٠ ٪ من الانتاج
المنسوجات الحريرية	٣٨	٦	شركات تراقب ٥٠ ٪ من الانتاج
الملابس الخفيفة والداخلية	١١٢	٧	شركات تراقب ٥٠ ٪ من الانتاج
٥٠٤ شركات ، منها ٤٧ شركة تراقب ما بين ٥٠ و ٧٠ ٪ من الانتاج			

ان هذا الجدول ، يمكننا من تقييم علاقات القـوى بيـن البورجوازية الكبيرة والمتوسطة ، اذ ان اقل من ١٠ ٪ من الشركات تتحكم فيما بين ٥٠ ـ ٧٠ ٪ ، وهذه النسبة من التركيز لتـزداد مطورة بذلك التناقض في حظيرة البورجوازية نفسها ، وبينها وبين الطبقة العاملة (نتيجة لاغلاق المعامل وازدياد البطالة) .

ان حل هذا التناقض بين البورجوازية الكبرى والمتوسطة ، يتم على حساب الطبقة العاملة ، والتي يتجلى تناقضهـا مـع البورجوازية بصفة اوضح من خلال الاضرابات الاخيرة ، وهـذا يعجل بدوره بتوضيح التناقض بين الرأسمال الوطنـي ، والرأسمال الاجنبي ، والذي سيكون « جولة ثانية » ستخوضها البورجوازية تحت شعار المغربة لمحاولة حل هذا التناقض الثاني وذلك بالتجميع للتغلب على عجزها في تصريف انتاجها بالاضافة الى ضيق السوق الداخلي .

٢ ـ الشكل الثاني للتناقض يتعلق بالعلاقة بين الرأسمـال

الوطني والرأسمال الاجنبي في قطاع النسيج ، والذي كان صفدي ضحية له .

ـ ان الاستراتيجية الاصلاحية ، مبنية على الرغبة في تطوير الرأسمالية في المغرب ، هذا التطور تكون قاعدته الطبقية هي الاقوى وهذا ما يسمى بالبورجوازية الوطنية .

ان التحليل التقليدي للاصلاحية يجعل من هذه البورجوازية الوطنية الوريث المستحق للقيم الدينامية للبورجوازية الاوربية ، ويعطيها فضائل قتالية تجعلها تهاجم الرأسمال الاجنبي . ان نفس هذا التحليل يطبق في القطاعات الاقتصادية الاخرى التي طورت البورجوازية المغربية نشاطها فيها (النسيج ، البلاستيك البناء ، الاشغال العمومية) مثبتا بذلك الطابع الوطني الخالص لهذه القطاعات ، لكي يعطي للمفهوم السياسي للبورجوازية الوطنية ـ الصحيح سياسيا ـ بعدا اقتصاديا لا تمكله هذه الطبقة ، وذلك حتى ينسب لها دورا سياسيا يناسب السمة الاصلاحية لمرحلة الديمقراطية الوطنية ، والذي تقوم فيه نفس هذه البورجوازية بالوظيفة القيادية .

ما هي في الواقع هذه البورجوازية الوطنية ؟ وما هي اهمية الرأسمال الاجنبي في قطاع النسيج ، القطاع الممثل للمصالح والميول الصناعية لبورجوازيتنا .

لقد أخذنا ٢٨ شركة كعينة مجموع انتاجها السنوي ٢٨٣١٠ طن و ٢٩٤٢٠ Broches وتستخدم ٩١٦٩ عاملا ، وتتوفر على راسمال اجتماعي Capital Social يعادل ٩١٦٣٥٠٠ درهم (انظر قائمة هذه الشركات الثماني والعشرون ٢٨ مرتبة ترتيبا تنازليا حسب اهمية العدد الذي تشغله من العمال ـ جدول (٢) .

اننا لا نعطي للارقام قيمة سحرية ، كما اننا لسنا بغافلين عن جزئيتها ونسبتها الراجعة لعدة عوامل ، ولكننا نأخذها كقيمة

استدلالية فقط . ان هذه الارقام توضح الخطوط العريضة للعلاقات الطبقية بين الرأسمال الوطني والرأسمال الاجنبي ، دون ان تعطي النسبة الصحيحة لكل منهما او الصورة الحقيقية ، بعد هذا التوضيح ، واذا انتقلنا الى الجدول الثاني ، يتبين لنا ان ١٠ من ٢٨ شركة ، هي شركات اجنبية ، وتشغل ٤٠٢٩ عامل ، ومجموع راسمالها الاجتماعي يعادل ٤٠٢٨٤٥٠٠ درهم .

والجدول رقم ٣ يبين لنا ان :

- اكثر من ثلث هذه الشركات مراقب من طرف الاجانب .
- اكثر من ٤٠٪ من العمال يشتغلون في هذه الشركات « الاجنبية » .
- يظهر ان Broches النسيج تبدو احتكارا لهذه الشركات .
- حوالي ٤٥ ٪ من الرأسمال الاجتماعي مستثمرة في هذه الشركات .
- ٣٥٪ من انتاج الفزل من نتاج هذه الشركات العشر .

فماذا يحدث امام هذا التناقض بين البورجوازية المغربية والرأسمال الاجنبي ، او على الاقل ما يسمح لنا التنبأ به بمراقبة التطور في النشاطات الاخرى ، اي المغربة .

ان الوفاق الودي على حماية المصالح المتبادلة ، بواسطة سلسلة من الاجراءات التقنية المالية لا يؤدي الا الى تأخير انهيار البورجوازية المغربية ، وذلك بارتباطها الوثيق والمتصاعد بالرأسمال الاجنبي .

فهل هذا الاشتراك والاتحاد مخالف لطبيعة البورجوازية المغربية ؟

لا ! انه هو ما يؤدي اليه الضعف السياسي والاقتصادي للبورجوازية ، وفي نفس الوقت التطور الضروري للحكم ، وللاستعمار الجديد .

وهكذا ، فان التناقض المزدوج (بين البورجوازية الكبرى والمتوسطة ، وبين البورجوازية الوطنية والرأسمال الاجنبي) يؤدي الى حل لهذه التناقضات على حساب الطبقة العاملة ، وذلك بتجميع الشركات الصناعية الكبرى (مما يؤدي حتميا الى تصفية المزيد من الشركات الصغرى وبالتالي الى المزيد من تسريح العمال لفائدة البورجوازية الكبرى) .

ـ نستطيع اذا ان نتأكد من ان البورجوازية المغربية لم تستطع فرض نفسها والقضاء على الرأسمال الاجنبي ، في قطاع تتمتع فيه بمساندة الدولة وبالظروف الملائمة ، اذ ليست لها قاعدة اقتصادية خاصة ، وسلطة سياسية تسمح لها بالقيام بعمل من هذا النوع . وهكذا ، وحتى في قطاع تعتبر فيه هي الاقوى نسبيا ، لم تقم بشن معركة الاسترجاع الرأسمالي الاجنبي ، لقد كان موقفها دائما هو الاستجداء لحماية الدولة للتخلص من المضايقين ، انمعاركها هي الدسائس التي تحاك في دهاليز الوزارات ، فمتى تصل هذه البورجوازية الى سن الرشد ؟ هل يجب الانتظار بصبر ، حتى تصل الى سن الرشد ، بقواها الخاصة الوطنية الاصيلة ، في نفس الوقت الذي بدأت التناقضات تظهر بصورة اوضح بين البورجوازيةوالطبقة العاملة ؟

لقد برز هذا التناقض للوجود ، واصبح ممكنا ، بانفجار التناقضات الداخلية للرأسمال في هذا القطاع ، وهي تناقضات لا يمكن تجنبها في اقتصاد وشركات كاقتصادنا وشركاتنا ، وهذا التعارض يتطور لان الطبقة العاملة ـ وكنتيجة لذلك ـ تشن المعركة ضد الاستغلال .

البورجوازية الوطنية والطبقة العاملة : التطـــور الحالـــي للاضرابات ودلالته :

بدأت الاضرابات في هذا القطاع ، مع بداية المصاعب التـــي واجهها ارباب العمل في تأمين ارباح معادلة للارباح المعتاد تحقيقها.

ــ في سنوات ٦٧ ــ ٦٨ و ٧٠ و ١٩٧١ ، طالبت الطبقـــة العاملة بحقها في العدالة والانصاف ، وبظروف عمل لائقة ، ففـــي الدار البيضاء والرباط ، استطاع العمال على مر السنوات ، احباط مناورات الابوية والارهاب (ايطكس ، فيلروك) . واليوم ، فان هذه السلسلة الفريدة من نوعها من الاضرابات في تاريخ بلادنا ــ والتي لا نجد مثيلا لها الا ايام النضالات الكبرى للطبقة العاملة المغربيـــة ضد المستعمر الفرنسي سنوات ٤٨ و ٥١ ــ ١٩٥٢ ــ اذا كان لهـــا طابع اقتصادي واضح ، فانها تبرهن كذلك عن نضالية الطبقـــة العاملة وتبين ما يمكن ان تصل اليه هذه القوة الطبقية ، في خدمة مصالحها الخاصة .

ان اي قطاع اقتصادي لا يعتبر معفى من هذا النضال ، ان الطبقة العاملة برفضها وعدم رضاها عن ظروفها المعاشية ، ترفض هذه السنوات العشر الماضية .

وهكذا ، ومنذ ١٥ اكتوبر ١٩٧١ ، نجد ان ١١ معمل في حالة اضراب ، اي ٥١٥٠ عامل متوقفون عن العمل ، وان مجموع ايام الاضراب في قطاع النسيج يصل الى ٥٥ يوما ، كما ان عدد ايـــام العمل بدون اجرة للعمال (ليس دائما) وبدون انتاج بالنسبة لارباب

العمل يساوي ٢٥٧٠٠٠ يوم .

ان هذه الضراوة لنضال العمال لا تبرهن فقط على الوعي الطبقي ، ولكن كذلك على اكتساب الحس التنظيمي النقابي ، وضرورته ، وجدواه . وهكذا ، ففي ثلاثة معامل شنت الاضرابات ، اما لان رب العمل طرد مندوبي العمال ، او رفض استقبال المكتب النقابي . ان الدلالة السياسية للاضرابات الحالية واضحة ، وستتضح اكثر في النضالات المقبلة : فالوعي الطبقي والشعور بضرورة التنظيم الطبقي هما السلاح الجماعي الذي تسلح به العمال لرفض الاجور ، ورفض ظروف المعيشة المفروضة عليهم ، وكذلك القدرة على التمييز السياسي لمن هم وراء ارباب العمل (رب المعمل الذي يقع فيه اضراب معين) والمسؤولين عن هذه الوضعية الموروثة من احد عشر عاما من احتقار الشعب ، وفي نفس الوقت تميز عدوها الطبقي : البورجوازية ، ان البورجوازية بتحالفها مع جهاز الدولة تفصح عن هويتها الحقيقية : عن ضعفها امام الاوليغارشية وامام الاجنبي .

ان النضالات العمالية ، بتطورها الكيفي ، تعمق التناقضات العامة للصراع الطبقي ، داعية بذلك كل واحدة من الطبقات الوطنية الى ان تحدد نفسها تجاه الاستعمار الجديد وتجاه الطبقة العاملة .

اذ ان الطبقة العاملة ، على رأس الطبقات الكادحة ، هي وحدها القادرة على تصفية الوجود الاجنبي لاسترجاع ميراثنا الوطني ، وثرواتنا الوطنية ، وان تعمل من اجل مغرب عربي ، ومن اجل الثورة العربية .

جدول رقـم ٢

جدول ٢٧ من بين اهم الشركات الصناعية في النسيج مرتبة ترتيبا تنازليا حسب عدد العمال الذين تشغلهم :

الشركات	المستخدمون	الانتاج	الراسمال
ساطفيلاج	١١٠٠	٢٠٠٠٠ قضيب Broches ١٣ طـن / اليوم ١١٠٠ متر / الشهر	٢٠٠٠٠
اكومـا	٨٣٠	١٢٠٠ طن / السنة	١٢٠٠٠٠٠٠
صافط	٨٠٠	٢٢٤٠ قضيب	٦٩٧٥٠٠٠
ماناطكس	٦٢٥	٢٠٠٠ متر / السنة	٩٠٠٠٠٠٠
كوفطكس	٦٠٠	٥٠٠٠ طن / السنة	٨٠٠٠٠٠٠
اياطكس	٥٦٠	١٢٠٠ طن / السنة	
انجطيكس	٥٥٠	٤٤٠ طن / السنة	٥٠٠٠٠٠٠
مافاكـو	٤٨٩	١٣٠٠ طن / السنة	٧٤٧٧٠٠٠
نيسبورد	٤٧٥	١٥٠ الف متر / الشهر	٦٠٠٠٠٠٠
صيفيطا	٤٥٠		٤٠٠٠٠٠٠
نسيج المغرب	٣٥٠	٢٦٠٠ طن / السنة	٩٦٠٠٠٠٠
ابومـا	٣٢٠	٣ طن / اليوم	٢٠٠٠٠٠٠
فيلاطيس	٣٠٠	١٦٥٠٠ قضيب	
فلروك	٣٠٠		

بايدافيل	٣٠٠	١٦٥٠ طن / السنة	٢٤٠٠٠٠٠
فلاييـن	٣٠٠	٣٢٠٠ طن / السنة	٤٠٠٠٠٠٠
معمل فاس	٢٥٠	١١٠ طن / الشهر	٢٠٠٠٠٠٠
ماكينـا	٢٠٠		٢١٧٠٠٠
اوتيكـس	١٨٠	٧٠٠٠ قضيب	٥٠٠٠٠٠٠
فلاسري	١٥٠	١٠٠٠ طـن / السنة	٤٣٠٠٠٠٠
لوكساتيكس	١٠٠	٢١٠٠ طن / السنة	١٠٠٠٠٠٠
مافتيـس	٩٠	٤ اطنان / اليـوم	٦٠٠٠٠٠
امـاط	٧٠	٢٥٠٠٠٠ متر / الشهر	٢٠٠٠٠٠٠
نسيج الشمال	٥٠		٥٠٠٠٠٠
ماطسـو	٤٥	٧٠٠٠٠ متر / الشهر	١٢٥٠٠٠٠
نسيج المغرب	٣٥	١٠٠ طن / السنة	
فلارمـا	٢٥	٥٠٠ طن / السنة	
٢٧ شركة	٩٦١٩عامل	٢٨٣١٠ طن / السنة ٢٩٤٢٠ قضيب	٩١٦٣٥٠٠٠ درهم

الجدول رقم ٣ ـ الشركـــات الصناعية الاجنبية فـي قطاع النسيـج

الترتيب حسب عدد العمـال	الشركات	عدد العمال	الجنسية	الانتاج السنوي	راس المال
١	ساطفيلاج	١١٠٠	سورية	٤٢٩٠ طن ٢٠٦٠٠٠ قضيب	٢٠٦٠٠٠

٢	ايكوما	٨٣٠ فرنسية	طن ١٢٠٠		مليون ١٢
٣	صافت	٨٠٠ فرنسية	قضيب ٢٢٤٠		٦،٩٧٥،٠٠٠
٨	مافاكو	٤٨٩ فرنسية	طن ١٣٠٠		٧،٤٤٧،٠٠٠
١٢	فيلروك	٣٠٠ فرنسية	»	»	مليون ٣
١٥	ماكينا	٢٠٠ فرنسية	»	» »	٢١٧،٥٠٠
١٦	ايطكس	١٨٠ فرنسية	قضيب ٧٠٠٠		مليون ٥
١٧	فيلاسري	١٥٠ فرنسية	طن ١٠٠٠		٤،٣٠٠،٠٠٠
٢٢	ماتيسوا	٤٥ ابنان	متر ٧٠،٠٠٠		١،٢٥٠،٠٠٠
٢٣	نسيج المغرب	٣٥ جزائري	طن ١٠٠		٤٥،٠٠٠

١٠ شركات ٤٦،٢٩	٧ فرنسيون	متر ٢٥٠٠	
	٣ عرب	طن ١٠،٤٤٥	٤٠،٢٨٤،٥٠٠
		قضيب ٢٩،٢٤٠	
٢٨ شركة ٩٦،٦١٩	» »	» طن ٢٨،٣١٠	
		قضيب ٢٩،٢٤٠	٩١،٦٣٥،٠٠٠

اكثر من ثلث شركات النسيج مراقبة من طرف الاجانب	اكثر من ٤٠٪ عمال النسيج يعملون في هذه الـ ١٠ شركات اجنبية	ان المنسوجات هي احتكار لهذه الشركات الاجنبية العشر اكثر من ٣٥٪ من انتاج الغزل من انتاج هذه الشركات العشر	ما يقرب من ٤٥٪ من راس المال محتكر من طرف هذه الشركات العشر

ملاحظة : انه من الصعب حساب الانتاج الكلي بالمتر ، وذلك نظرا للصعوبات في الحصول على معلومات دقيقة حول هذا النشاط في النسيج.

الجدول رقم ٤ ـ يلخص الاضرابات في قطاع النسيج منذ ١٥ اكتوبر ١٩٧١

مطالب العمال	التاريخ	المعمل	المدينة	عدد العمال المضربين	طول مدة الاضراب
ضد طرد ممثلين للعمال	١٥ اكتوبر	فيلروك	الرباط	١٠٠٠	٧٢ ساعة
		صافط	الرباط		
الزيادة في الاجور	١٥ اكتوبر	بريطكس	بنسليمان	١٧٠	٤ ايام
	١٧ اكتوبر	نورافريكا	تطوان	١٥٠	٤٨ ساعة
رفع الاجور ، تحسين	٢٥ اكتوبر	كوفيتطكس	فاس	٦٠٠	٧ ايام
ظروف العمل تدخل الشرطة واعتقال ١٩ عاملا	١ دجنبر	نسيج المغرب	فاس	٣٠٠	اول يوم للاضراب
مساندة المكتب النقابي الذي رفض المدير استقباله	٥ دجنبر	منياطكستيل	طنجة	١٥٠٠	اربعة ايام
		ساطفيلاج		٣٠٠	
		سيف		٣٠٠	
		نورطيكس	البيضاء		١٥ يوما
لازال الاضراب مستمرا	١٠ دجنبر	ايكوما	احمدية	٨٣٠	٢٤ ساعة
ولنفس المطالب	١٥ دجنبر	منياطكستيل	طنجة	٣٠٠	٦ ايام
زال الاضراب مستمرا	١٦ دجنبر	نسيج المغرب	فاس	٣٠٠	١٦ يوما
		١١ معملا	٧ مدن	٥١٥٠ عامل في حالة اضراب	٥٠ يوما
٢٥٧٥٠ يوما من العمل بدون انتاج في قطاع النسيج وبدون اجرة بالنسبة للعمال.					

المصدر : مغرب انفور ماسيون من ١٦ ـ ١٠ ـ ٧١ ـ الى ١٦ ـ ١٢ ـ ٧١ .

ملاحظة حول مصادر الجداول رقم١ ، ٢ ، ٣ : اخذت مصادر هذه الجداول حسب النشرتين التجاريتين الصادرتين في البيضاء كومباس .

هل يجب تغيير « صوماكا »

احمد طارق

للسيد احمد العلوي سمعة ثابتة لانه يحشر انفه في كل شيء. ففي الوقت الذي يبذل فيه نقابي قديم ، اصبح مؤخرا وزيراً للشغل قصارى جهده لينسي الطبقة الكادحة ، واقع اوراق الاداء ، وأثمان المنتوجات صارخا على رؤوس الاشهاد بان الزيادة في الحد الادنى للاجور تشمل الغالبية العظمى لعمال البلاد ، نجد السيد العلوي يؤكد عكس ذلك . بل اكثر من ذلك فانه يؤكد هذا كمذهب : العمال يربحون إكثر من اللازم ! ٥٠٠ درهم في الشهر ؟ يالها من فضيحة ! ونفس هؤلاء العمال يجرؤون على طلب الزيادة في الاجور . الى اين نحن نسير ؟ اذا استمر هذا الامر ، اذا امتدت هذه « العدوى » سيكون كل اقتصاد البلاد معرضا للخطر ، الا يكون من الافضل اذن اقفال صوماكا (١) .

يجب علينا ان نشكر السيد احمد العلوي لكونه قال بصوت مرتفع ما يقوله مسيرو هذه البلاد كل يوم في هذه السهرات التي يلتقون فيها باصدقائهم من ارباب العمل الاجانب ، وفي الاوساط الديبلوماسية . المسيرون الحقيقيون يتفاهمون : البنكيون القدماء اصبحوا وزراء ، والوزراء القدامى اصبحوا رجال ابناك .

وهكذا يسمح لنا السيد احمد العلوي بتحديد المسؤوليات بواسطة هذا المقال .

ان تاريخ صوماكا يسجل مرحلتين : مرحلة الاوهام البورجوازية الصغيرة ، والتي اعقبتها مرحلة تواطوء البورجوازية

---

١ ـ انظر افتتاحية جريدة Le Matin بتاريخ ٣ ـ ١٢ ـ ٧١ المعنونة: هل ينبغي اقفال صوماكا ، والمضاة باسم احمد العلوي

الكبيرة والفيودالية الجديدة مع راس المال الاجنبي .

مرحلة اوهام البورجوازية الصغيرة :

غداة الاستقلال ، حصلت الشركة الفرنسية سيمكا والايطالية فيات بموجب بروتوكل على الاذن بتركيب سياراتهم بالمغرب في الاطار الاتي :

تكوين شركة تحت اسم صوماكا تضم كراسمال ٤٠٪ من عند الشركتين المذكورتين و٤٠٪ من راسمال الدولة المغربية ، و٢٠ ٪ من الراسمال المغربي الخاص ، وتركب هذه الشركة بصفة خاصة ووحيدة نماذج سياراتها ، وتتمتع بامتياز تخفيض الضرائب الجمركية على العناصر المستوردة الضرورية للتركيب وحماية السوق المغربي من استيراد السيارات المنافسة من الانواع الاخرى.

ان الاطروحة الاساسية للبورجوازيين الصغار المسؤولين عن اقتصادنا في ذلك الوقت كانت هي : انه انطلاقا من تركيب السيارات ، سيكون من الممكن حدوث تطور تدريجي في الصناعة الميكانيكية المغربية ، وبالاضافة الى هذا ، فان تركيب الرأسمال الاجتماعي لصوماكا (٦٠٪ من الرأسمال الوطني) يؤمن نظريا الاغلبية للمصالح الوطنية .

لكن سرعان ما زال هذان الوهمان .

اولا ـ لان السادة الحقيقيين ليسوا شركة صوماكا ولكن الشركتين الاجنبيتين اللتين تخضع لهما ، بيد ان البورجوازيين الكبار المغاربة ، سرعان ما فهموا هذه الحقيقة ووجب عليهم ان يسايروا الرأسمال الاجنبي .

لم تكن لهاتين الشركتين اية مصلحة في تجريء الانتاج بالمغرب ، بل على العكس ، عناصر السيارات كلها مستوردة ، وقد انجزت كليا ولا يبقى عمليا الا جمع القطع وتركيب العجلات

والبطاريات ، وهذا هو ما يفسر كيف ان صوماكا لا تشغل الا ١٠٠٠ عامل لتغطية انتاج يبلغ ٢٠٠٠٠ سيارة في السنة ! بينما عملية الصنع الحقيقية لنفس هذا العدد من السيارات تتطلب عددا من العمال يفوق العدد الحالي بـ٢٠ الى ٣٠ مرة .

وبهذا فاننا نقدم هدية ضخمة لهذه الشركات الاجنبية فهي تتوفر على سوق محمي ومضمون بتسليمها للعناصر المركبة بالسعر الرسمي ، في حين ان هذه الفائدة يجلبها سوق مماثل يعوض عادة بتخفيض جوهري يمكن ان يبلغ ٢٥ ٪ من سعر هذه العناصر ، هذه الهدية تمثل حاليا قيمة تعادل ٥٠ مليون درهم سنويا اي خمس مرات (٥) اكثر من كل قاعدة اجور صوماكا .

وعندما أخذ المسؤولون البورجوازيون الصغار عن اقتصادنا سنوات ١٩٥٧ ـ ١٩٦٠ يكتشفون فداحة سوق المغفلين هذا حاولوا ان يتداركوا ولو جزءا من فداحة هذه الخسارة بواسطة مفاوضات مع مسيري سيمكا وفيات .

وقد عرف الراسمال الاجنبي من جهته ان البورجوازيين ـ الصغار المسؤولين ، قد أخذوا الوقت الضروري لتحريك الجماهير بعد الاستقلال وقد اخذ هذا الوقت في الانتهاء ، لهذا يجب ان يبحث وينتقل الى فرق اكثر مهادنة ، وهكذا استمرت المفاوضات متعثرة ، اخذة بذلك الوقت الضروري للتهيىء لتغيير سياسي من هذا النوع .

لقد كان المسؤولون عن اقتصادنا في ذلك الوقت ضحايا اوهام المثقفين البورجوازيين الصغار في مناقشتهم للتقنية والاقتصاد مع الراسمال الاجنبي عوض تحريك الجماهير .

مرحلة التواطؤات :

تبتدىء هذه المرحلة في ماي ١٩٦٠ تحت رعاية وزير

الاقتصاد الوطني لسنوات ٦٠ــ٦٢ ، وعضو المجلس الاداري للكتلة الوطنية اليوم ، فانفتح الباب على مصراعيه امام مطالب الراسمال الاجنبي ، وهكذا اقتصرت صوماكا على التركيب .

لكن هذه التقوية لمصالح الرأسمال الاجنبي لم تكن الا البداية .

والسيد احمد العلوي نفسه يعرف « شيئا » عن هذا الموضوع ففي الوقت الذي كان فيه وزيرا للصناعة امتد نظام التركيب ليشمل رونو بالنسبة للسيارات ، وفورد بالنسبة للشاحنات ، ولاندروفر بالنسبة لسيارات الاراضي الوعرة ، وعدة انواع من الدراجات النارية !

واليوم يدعي احمد العلوي التكلم عن مصالح الاقتصاد الوطني !

اننا نعلم انه من غير المجدي ان نطلب من السيد العلوي ان يتحلى « بقليل من الرزانة » في نفس الوقت الذي يشغل فيه منصب المدير العام لجريدة الصباح Le Matin الخلف الجديد لبوتي ماروكان Le Petit Marocain

لكن الطبقة العاملة ، والجماهير الشعبية يجب ان تعرف وهي متسلحة بالارقام اين هي مصالح الاقتصاد الوطني :

ــ فمن جهة ، تقدر زيادة ٣٠٪ في الاجور ، التي يطالب بها العمال على اساس معدل للاجور يبلغ ٥٠٠ درهم شهريا أي مجموع سنوي يقدر بـ ١٨٠٠٠٠٠ درهم (عدد العمال : ١٠٠٠ عامل !)

ــ ومن جهة اخرى ، فان الهدايا الممنوحة للشركات الاجنبية : سيمكا (والتي اصبحت شركة امريكية تحت اسم كريزلر) وفيات الايطالية ورونو الفرنسية تمثل ٥٠ مليون درهم في السنة والمؤداة بالعملات الاجنبية .

فالسؤال الذي يجب طرحه اذن ، والذي لا يستطيع السيد احمد العلوي طرحه طبعا ، يجب الا يكون « هل يجب اغلاق صوماكا ؟ » ولكن « هل يجب تغيير صوماكا ؟ » . ولتغييرها ، يجب تغيير الثقل الكبير للمصالح والتواطؤات التي تجثم على كاهل صوماكا كما تجثم على كل اقتصادنا وبصفة نهائية ألا يجب في الاخير طرح هذا السؤال : « هل يجب تغيير البلاد ؟» .

حول اضراب عمال السكر ببني ملال والنضالات العمالية في الاقليم

محمد د .

شن عمال معمل السكر ببني ملال اضرابا عاما غير محدود ابتداء من يوم الخميس ٢٦-١١-٧١ . وقد أصدر العمال في اليوم المذكور بلاغا يتضمن مطالبهم النقابية التي تتلخص في الزيادة في الاجور بنسبة ٣٠٪ وفي التعويض عن السكنى والترسيم . وقد شن العمال البالغ عددهم ٤٠٠ عامل اضرابا يوم الخميس لمدة ٢٤ ساعة ، ولما التزمت الادارة الصمت جددوه بـ ٧٢ ساعة ثم أعلنوا بعد ذلك اضرابا غير محدود . وقد حاولت السلطات كما حاول مدير المعمل أن يفتوا من عزيمة العمال بتحقيق بعض المطالب الثانوية بينما أصروا على أن المطالب الأساسية الاخرى لا يمكن حلها الا على الصعيد الوطني . ولكن وحدة العمال الخارقة جعلتهم يرفضون كل حوار لا يلبي مطالبهم الاساسية .

نضالات اقليم بني ملال :

في الأيام الاخيرة (أواخر نوفمبر - أوائل ديسمبر) اجتاحت موجة الاضرابات اقليم بني ملال ، فقد تحولت بورصة الشغل الى خلية حية . وقد أعلنت معامل الاقليم (معمل السكر ببني

ملال ، معمل السكر بتادلة ، معمل القطن ببني ملال ، العمال الزراعيون في الاراضي المسترجعة بتادلة ، العمال الزراعيون بمزارع بني ملال) انها ستخوض نضالا مشتركا اذا لم تلب المصالح المسؤولة مطالبها . واصدر المكتب المحلي للاتحادالمغربي للشغل بلاغا يتضمن مطالب العمال ، كما اعلن البلاغ شن اضراب انذاري ابتداء من يوم ٢٥ــ١١ــ٧١ . ولكن حدث أن استدعت السلطات المحلية جميع ممثلي العمال وناقشت معهم الوضعية . وخلال هذا الاجتماع ظهر تراجع الكاتب العام الجهوي للاتحاد المغربي للشغل ببني ملال ، ولم يقتصر الامر على ذلك بل تراجعت اغلب المؤسسات في انتظار ما سيسفر عنه الحوار . الا أن معمل السكر ببني ملال أصر على موقفه وشن الاضراب ، وفي نفس الوقت ، شن العمال الزراعيون الاضراب .

ان ما يميز وضعية اقليم بني ملال هو :

١) وحدة العمال الصناعيين والعمال الزراعيين (الفلاحين الفقراء) .

٢) القيادة الطليعية لنضالات العمال .

٣) الوعي السياسي للطبقة العاملة .

ان للمنطقة ماض في النضالات التحررية ضد الاستعمار. كما أن الصناعة هنا حديثة العهد والعمال جلهم من الشباب(أكثر من ٩٠٪) وجلهم يتمتعون بمستوى دراسي متوسط الى جانب فقرهم .

موقف البيروقراطية النقابية :

فور علم القيادة المركزية للاتحاد المغربي للشغل بالاضراب اللامحدود الذي تم دون موافقتها (موقف المسؤول الجهوي التراجعي) ، أرسلت لجنة تتكون من أربعة افراد الى بني ملال.

وقد حاولوا خلال هذه الفترة أن يقنعوا العمال عن طريق الحوار مع الادارة بالتراجع ، وكانت جل تدخلاتهم ترتكز على نقطتين:

١) الامتثال داخل المنظمة

٢) مهاجمة « الفوضوية »

ولقد أدهشتهم بالفعل عزيمة العمال ووحدتهم ثم تضامن العمال والفلاحين وأخيرا وعي العمال السياسي المرتفع . وكانت تدخلات العمال تدخلات ثورية ، فقد حاول أحد اعضاء اللجنة الحديث عن ماركس ولينين وستالين الا انهم اوقفوه بقولهم : أمامنا مشكل واقعي ، امامنا واقع . فلنحلله اذن . كما هاجم احد العمال احد اعضاء اللجنة الذي ارتكب خطأ فادحا حين قال ان الفلاح حين يعود الى منزله ويشاهد التلفزيون .. ولم يتركوه يكمل حديثه فقد قهقه الجميع وكانت قهقهة الفلاحين مؤثرة جدا . واثر تهجم هذه اللجنة بطريقة غير مباشرة على ممثل العمال الحقيقي قاطعوه : ان ما يصيب ممثلنا يصيبنا جميعا ، اننا مستعدون لبيع كل ما نملك من أجله .

خلاصة :

ان عمال معمل السكر ببني ملال خاضوا نضالا طليعيا . وان صمودهم امام مناورات المسؤولين وتخاذل البيروقراطيين لاكبر دليل على أن الطبقة العاملة هنا وكما هو الشأن بالنسبة للقطاعات العمالية الطليعية في المناطق الاخرى قد وعت وعيا هاما بقوتها وبجميع انواع الاستغلال التي تعاني منها وبضرورة النضال من أجل ازالة هذا الاستغلال ومواجهة البيروقراطية التي استولت على قيادة منظمة الطبقة العاملة الوحيدة والعتيدة: الاتحاد المغربي للشغل .

□ □

موضوعات في الخط العام لنضال الطبقة العاملة

ناوري حسن

في هذا العرض الذي حاولنا فيه اعطاء وجهة نظر في القضايا التي تهم الخط العام لنضال البروليتاريا ، والتي يدور حولها نقاش عريض وسط كل المثقفين الطليعيين ، وهم يواجهون مهام المستقبل ، بعدما اتضح لهم هزيمة التجربة الماضية الاصلاحية، قسمنا هذا العرض الى المواضيع التالية ، على أمل ان نستكمل النقاش فيها بتفصيل أوسع :

أ) النضال التحرري والديمقراطي

ب) النضال القومي الوحدوي

ج) الطبقة العاملة هي الطليعة

د) الجبهة الثورية

هـ) النضال الاصلاحي والنضال الثوري

و) النضال النقابي والسياسي .

ولقد قسمنا هذه المواضيع الى عدة موضوعات مرتبة ومسلسلة ، تأخذ كل منها أهميتها الخاصة والمستلقة ضمن المفهوم العام .

أ ـ النضال التحرري والديمقراطي

كل العمال يدركون بالملموس فشل الاستقلال الشكلي الذي احرزه المغرب في سنة ١٩٥٦ .

لان الثورة التي أطلقت شرارتها المقاومة وجيش التحرير، لم تستمر حتى الاطاحة بكل مقومات السيطرة الامبريالية

والاقطاعية أو بعبارة أخرى ، لم تنـدمج الثورة التحريريـة السياسية بالثورة الاجتماعية في استراتيجية واحدة ، كما هو الشأن في الثورة الصينية أو الفيتنامية أو الكورية .

لقد اجهضت الثورة اذن ، وهي لا زالت في المهد ، بمساومات ايكس ـ ليبان السيئة الذكر ، في وقت بدأت فيه الحركـة الوطنية التحررية تطل على هذه الافاق الجذرية ، بعد النهوض القوي للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والمعدمين وجماهيـر البورجوازية الصغرى ، والتي انتظمت جميعها في القوى الجذرية المتمثلة في المقاومة وجيش التحرير ، أو في المنظمات الجماهيرية كالاتحاد المغربي للشغل وجمعية طلبة شمال افريقيا . وفي الوقت الذي انتقلت فيه الثورة مـن الاسلوب السياسي البورجوازي السلمي الى اسلوب الكفاح المسلح ضد الاستعمار الدخيل ، وهي تعانق آنئذ ، امتداد الثورة في جميع بلدان المغرب العربي ، وفي الوقت بالذات ، الذي بدأت فيه البورجوازية المتوسطة والعليا والجزء الوطني من الاقطاع ، يفقـدون سيطرتهم على الوضـع بسبب هذه التحولات الطبقية والسياسية التي سبق ذكرها .

بيد أن الاستعمار أدرك بعمق عاقبة هذه التحولات ونتائجها المحتملة على سيطرته الامبريالية ، فعجل بالاستقلال الشكلي قبل أن يتضح التيار المقاوم الوليد ، وقبل أن تفقد الطبقات التقليدية والمستعدة للتعاون مع الاستعمار الجديد كل تمثيليتها الوطنيـة وزعامتها على الحركة التحريرية .

٢

لقد كان من المفروض أن يأخذ الحزب الشيوعي المغـربي دوره الطليعي في الحركة الوطنية الثورية ، بحكم انه الممثـل النظري ، على الأقل ، للطبقة العاملة ، الاكثر جذرية وطموحـا في الثورة الى النهاية ، الا أن تخلف الحزب الشيوعي عن ادراك

القيمة الثورية للمسألة الوطنية ، واهتمامه أساسا بتراكم الاصلاحات في ظل الاستعمار ، تعلقا بآمال يعقدها على نهوض البروليتاريا الاوروبية ، واهماله الكامل لدور الفلاحين المغاربة كقاعدة واسعة للثورة . كل هذه العوامل ، وغيرها ، فسحت المجال واسعا لانفراد البورجوازية الوطنية بقيادة الحركة التحررية ، وبالتالي لمساومتها على ظهر هذه الحركة ، حفاظا على مصالحها الانانية الضيقة . فأمسى الحزب الشيوعي غير قادر على تجاوز معضلة تركيبه البورجوازي الصغير القليل الاهمية والمعزول بصفة واضحة عن الحركة الجماهيرية الواسعة ، والذيلي سياسيا وايديولوجيا للحركة الوطنية البورجوازية .

ليس من الصحيح أن نقوم بمفاضلة مصطنعة وخارجة عن الاطار التاريخي نفسه ، بين العوامل الموضوعية لتخلف الحزب الشيوعي المغربي والعامل الذاتي الناتج عن خطه وممارسته . ليس من الصحيح ان نبرز عجزه عن قيادة الحركة الوطنية في وقتها بل وفيما بعد ، وانعزاله عنها بحداثة الطبقة العاملة ، وضعفها الكمي والكيفي ، أو بسيطرة اساليب انتاج ما قبل الرأسمالية ، بكل ما تحمله هذه الاساليب من مخلفات ايديولوجية وسياسية ترشح قيادة الاقطاع في هذين المجالين ، لان مثل هذا التبرير يسقط من حسابه الدور الذاتي للحزب الشيوعي ، ويغفل عن اخطائه السياسية والكفاحية . وانما النقد الصحيح والواقعي هو بالتحديد ، كون الحزب الشيوعي لم يستعمل الماركسية ـ اللينينية كمرشد للعمل حتى يتسنى له فهم وهضم كل الابعاد الثورية للمسألة الوطنية ، وخصائصها الفريدة التي تميزها عن التجارب الاخرى ، ومن ثم المشاركة ، ان لم تكن القيادة ، كما فعلت الاحزاب الشيوعية الاخرى ، وفي أوضاع شبيهة الى حد كبير بأوضاعنا الوطنية .

٣

من استفاد من الاستقلال الشكلي ؟ وهل تغيرت الوضعية جوهريا عما كانت عليه في عهد الاستعمار التقليدي المباشر؟ قد نكون بغير حاجة الى القول بأن الامبريالية هي التي لا زالت مسيطرة بشكل مباشر أو غير مباشر على كل مقدراتنا الاقتصادية الوطنية ، فمن الابناك الى المناجم والتجارة الخارجية وجزء من التجارة الداخلية ، الى المساعدات التقنية الباهضة التكاليف والقروض المشروطة والمثقلة ... الخ . اما الوجه غير المباشر لهذه السيطرة ، فهو الحفاظ على المغرب في دائرة منطقةالتخلف، اي بالذات علاقات الانتاج الامبريالية الدولية ، التي تبقي على البلد التابع كمنتج للمواد الخام وبعض الموادالاستهلاكية،ومستورد كبير للمواد المصنوعة من الدول الامبريالية « حيث تنخفض اثمان المواد الاساسية الخام والمواد الزراعية ، وترتفع باستمرار اثمان المواد المصنعة وآلات التجهيز الامبريالية .

والتغيير الوحيد الذي له قيمته السياسية هو أنالوجود الاستعماري اصبح يعتمد اساسا على طبقات محلية وجهاز دولة « وطني » بدل ما كان يعتمد عليه في الماضي من وجود عسكري مباشر واحتكار شبه تام لخيراتالوطن . ولهذا التغيير أهمية سياسية كبرى ، هي أن الصراع ضد الامبريالية ، أمسى صراعا طبقيا بين الجماهير الكادحة من جهة ، والطبقات العميلة من جهة اخرى ، وبهذا القدر تأخر النضال الوطني بالمعنى السائر للكلمة ، خلف النضال الطبقي ، بمعناه المطلق .

ان هذا الوضع الجديد غير من أدوار كل الطبقات ،ونسبة العلاقة فيما بينها ، عما كانت عليه قبل الاستقلال الشكلي،فلقد كسبت الامبريالية بجانبها فئات وطبقات كانت الى عشية الاستقلال تواجه الاستعمار المباشر . كما أن الامبريالية ضمنت

حياد فئات وطبقات أخرى ، استفادت او تستفيد جزئيا من النظام القائم ومن ثمرات الاستقلال السياسي الشكلي .

اما الطبقات التي هي بجانب الاستعمار الجديد ، والحليف الدائم له ، فهي طبقة الملاكين الكبار ، الراسماليون الجدد أو الاقطاعيون القدامى ، والبورجوازية العليا الكمبرادورية والبيروقراطية الادارية والعسكرية ، والوسطاء المحليون للراسمال الأجنبي .

اذا كان هذا هو العدو الرئيسي الذي يواجه الطبقة العاملة ومجموع الشعب ، فمعناه أن القضايا التي كانت تناضل من أجلها الطبقة العاملة لم تتغير في الجوهر ، بل ان استمرار السيطرة الامبريالية لم يزدها الا تعقدا وتأزما مع تقدم الزمن .

أما الطبقات التي استفادت جزئيا من الاستقلال السياسي الشكلي ، فهي بالدرجة الاولى البورجوازية الوسطى التي وسعت نفوذها الاقتصادي بما يسمح لها به النظام والامبريالية ، وخاصة في المرحلة الاولى من الاستقلال ، وذلك في قطاع الخدمات وبعض الصناعات التحويلية والفلاحة ، بينما استفادت البورجوازية الصغرى ، هي الاخرى ، من الاستقلال السياسي الشكلي ، بتوسيع قاعدتها الاجتماعية على اثر مغربة الادارة والدولة خاصة ، الا ان فئاتها المنتجة تضررت « الصناع التقليديون ، والتجار الصغار ، والفلاحون المتوسطون » . تلك هي الطبقات المستفيدة الى حد ما من النظام في مراحل سابقة والتي قادت حركة المعارضة ، ولعبت دورا اصلاحيا معرقلا لنمو الصراع الطبقي في اتجاه ثوري .

البعض يبتهج للدور الذي سلكته الدولة فيما بعد ١٩٦٤ ، وهذا الابتهاج الموضوع تحت تأثيرات مفاهيم ايديولوجية تحريفية ، يقوم على أن توسيع العلاقات الراسمالية في البادية خاصة

والاتجاه في أحسن الاحوال نحو احداث صناعات « وطنية » خفيفة ، أما في ميدان الصناعة التحويلية الزراعية أو في ميدان بعض الصناعات التركيبية .. أو باختصار توسيع العلاقات الرأسمالية على حساب الاقطاعية القديمة التقليدية والفروع المرتبطة بها تجاريا وصناعيا ، هو تقدم ايجابي ، يجب الدفع به الى الأمام ، لانه يعطي أساسا موضوعيا لنمو رأسمالية وطنية مغربية ، وطبقة عاملة موسعة ، حالما تجد هذه الرأسمالية المغربية نفسها في تناقض مع المصالح الامبريالية بعد أن تنمو وتتوسع الى الحد الكافي . ويستخلص هذا الاتجاه الاهمية القصوى لغلبة النضال السياسي الاصلاحي في هذه المرحلة على النضال الثوري الجذري مادامت المرحلة لم تستكمل أو تستنفذ كل طاقاتها التقدمية الايجابية . ان هذا الاتجاه التنظيري ـ السياسي ، لا يضع في منطلقاته « الرأسمالية » مادامت في غير مصلحة الشعب ، حتى ندفع للامبريالية ، واشكالها الجديدة ، ولا المميزات الخاصة بالنظام التبعي الرأسمالي التي لا تشبه مطلقا النظام الرأسمالي البورجوازي الاوروبي ، وبالتالي لا يدرك حدود هذه الاصلاحات ، ولا يجهد نفسه في الجواب عن الاسئلة التالية :

لمصلحة من تقع او ستقع هذه التحولات الراسمالية ، وعلى حساب من ستتطور ؟

وهل من الضروري تاريخيا اجتياز هذه المرحلة «الراسمالية» ما دامت في غير مصلحة الشعب ، حتى ندفع بها الى الامام ، أو نغلب النضال الاصلاحي على النضال الثوري بسببها ؟ أليس بمقدور البروليتاريا ومجموع الشعب الكادح ، أن يقطع الطريق على هذا التحول الذي سيرسخ التبعية للامبريالية ، ويعطي بدله نموذجا ثوريا متقدما وضروري تاريخيا ؟

لا يعني ذلك ان علينا أغفال هذه التحولات والتدقيق في

العلاقات الطبقية الجديدة التي تخلقها ، والظروف السياسية الناشئة عنها ، ولكن ما نحن ضده هو تبرير هذه المرحلة كضرورة تاريخية ، واستخلاص خط سياسي يميني ، يخدم موضوعيا المصالح الامبريالية والبورجوازية الحاكمة ، بدل أن يعتمد وينطلق من الاسس الموضوعية التي سيفجرها لاستنهاض الطبقة العاملة وحلفائها نحو التغيير الجذري الديمقراطي ـ الوطني ، الذي من شأنه قطع كل الصلات مع الامبريالية ، وينهي كل الوان التبعية لها سواء المباشرة أو غير المباشرة .

٤

فما هو الخط العام الذي تناضل من اجله البروليتاريا ؟

أ ـ ان كل المجهود النضالي للطبقة العاملة ينصب في مجرى هدفها التاريخي الاقصى الذي هو بناء الاشتراكية بكامل خصائصها ونوعيتها ، حيث ينعدم استغلال الانسان لاخيه الانسان ، بانعدام الطبقات وزوال أساسها الموضوعي في امتلاك وسائل الانتاج التي ستعود في ملكية المجتمع باسره .

نظام تنمحي فيه الفروقات بين المدينة والبادية ، وبين العمل الفكري والعمل اليدوي ، وتزول فيه الحاجة الى الدولة كضابط لفرض نظام الطبقة الحاكمة ، ويستعاض عنها بالتسيير المباشر والذاتي للكومونات الانتاجية الشعبية .

وفي النهاية يتحرر الانسان من العبودية الاقتصادية وضغوطها ، بتحقيق وفرة الانتاج واستخدام منجزات العلم على أوسع نطاق ، كما يتحرر فيه الانسان من كل انواع الاستيلابات الفكرية التي تبتز حريته وشخصيته الانسانية .. وبكلمة ، نظام يكف فيه الصراع الطبقي بكل انواع اضطهاداته واستيلاباته ،

ان يكون هو المحرك للتاريخ الانساني .

وهذا المشروع التاريخي العظيم يخرج عن اختصاصات زالبروليتاريا المغربية وحدها ، لان امكانياته الموضوعية والذاتية لن تتحقق الا بنضال البروليتاريا العالمية ، وبنفس النطاق العالمي، عبر تحالفها المتين في جبهة ثورية ضد الامبريالية والاشتراكيات المزيفة والانظمة الوسطية أو التبعية المتخلفة .

هذا المشروع التاريخي العظيم اذن ، يدخل ضمن التناقض العالمي بين الرأسمال والعمل ، وضمن جدلية التضامن الاممي البروليتاري بين كل انواع نضالات البروليتاريا ، وبمختلف أوطانها المحدودة ، ومراحلها التاريخية المعينة .

ب ـ ان البروليتاريا تضع أمامها هدفا استراتيجيا واحدا وهو تحقيق الاشتراكية في مرحلتها الدنيا ، أي كمرحلة انتقالية نحو هدفها التاريخي العظيم لتثبيت النظام الاشتراكي الكامل مع مجموع البروليتاريا العالمية .

وحتى تصل البروليتاريا الى هذا الهدف الاستراتيجي ، لا بد لها أن تحقق بضربات جذرية ، جملة خطوات حاسمة ذات مضمون ديمقراطي وطني ، تنطلق منها البروليتاريا نحو تحقيق الاشتراكية الدنيا ..

ولا بد للبروليتاريا المغربية ، حتى تضمن النجاح في نظامها الاشتراكي المقبل ، **أن تضعه ضمن الافاق الرحبة والثورية للوحدة العربية** ، التي تعطيها الامكانيات الاقتصادية والسياسية، كأساس متين للافلات من الحصار الامبريالي الاقتصادي والسياسي، والاعتماد على النفس ، أي على طاقة الامة العربية ، لبناء المجتمع الاشتراكي .

من خصائص هذا النضال الديمقراطي الوطني ذي الآفاق الاشتراكية ، انه يتضمن ما يلي :

ـ جهاز دولة جديد ، مبني على انقاض الجهازالاستعماري الاقطاعي البيروقراطي القديم ، وعلى اساس تحالف الطبقات الوطنية تحت قيادة البروليتاريا .

ـ قطاع عام قوي يشمل كل القطاعات التي كانتتحتكرها الامبريالية وحلفاؤها المحليون ، ومتجه نحو التصنيع الثقيل والخروج من حلبة التخلف .

ـ اصلاح زراعي جذري متفتح على اقامة نظام تعاوني في جميع القطاعات المتصلة بالانتاج الفلاحي .

ـ تعميم القطاع التعاوني في التجارة والاستهلاك .

ـ ثورة ثقافية ، تهدم كل الكيان الايديولوجي والثقافي للفكر الاقطاعي والبورجوازي والاستعماري ، ومحورها تعليم علمي وعلماني ، مرتبط بالانتاج والتطور الاشتراكي ، مع تثقيف مجموع الجماهير الشعبية بهذا المضمون التحرري ـ الاشتراكي .

ـ طبقة عاملة منظمة وطليعية وبتحالف قوي مع الفلاحين الفقراء لضمان الاستمرار نحو الثورة الاشتراكية .

ح ـ من هنا يجب فضح الزيف الاشتراكي في برامج الحركات الاصلاحية والتي تدعي أن برامجها ، أما انها الاشتراكية الحقة التي تنسجم والواقع الوطني ، أو انها التعادلية التي قال عنها اصحابها « انها فوق الاشتراكية » وتستمد أصالتها من التراث الاسلامي .

وبغض النظر عن المنطلقات الايديولوجية ، التي هي في البرنامج « التقدمي » تنبع من تجريبية ذات أساس اقتصادي اصلاحي بورجوازي ، أو كما هي في البرنامج « التعادلي » تنطلق من الاخلاق في الاقتصاد والغيبيات في الايديولوجية .

وبغض النظر عن الخط السياسي الذي يمسك بنودالبرنامج الاقتصادي والذي هو في الحالتين خط اصلاحي ، يضع كل

هذه البرامج على الرف أو في أحسن الاحوال ، يفرض عليها أن تنكمش في الحدود التي يسمح بها النظام القائم .

فبغض النظر عن هذه أو تلك ، فان البرنامج الذي تقدمه الاصلاحية لا يعدو اصلاح النظام الرأسمالي دون ان يهدم اساسه التبعي . أو هو لا يرمي الى اكثر من تحسينه بالقدر الذي يفيد البرجوازية المتوسطة وجزء من البورجوازية الصغرى ، فعلا ، تلتقي أجزاء من البرنامج البروليتاري ، مع أجزاء مقابلة له في البرنامج الاصلاحي ، من الوجهة الاقتصادية ، وبالذات في « المطالب » او الحلول التي يقدمها الطرفان ، لمحاربة الاستعمار والأقطاع ، « رغم غموض البرنامج الاصلاحي حتى في هذا المجال » الا ان الخلاف بين البرنامجين ، خلاف سياسي اساسا. وحتى نوضح علينا أن نحدد المباديء التي يقوم عليها البرنامج البروليتاري :

ـ ان المباديء المتفق عليها في البرنامجين (الاصلاح الزراعي + تأميم كل المرافق الاقتصادية للامبريالية ..) هي اصلاحات تهم كل الطبقات الوطنية ، وهي عند البروليتاريا خطوة اولى وحسب نحو الانتقال او تعميق السمة الاشتراكية للنظام الجديد .

وحتى يتحقق ذلك لا بد أن يتم تحويل جهاز الدولة لصالح قيادة البروليتاريا . فهو اذن برنامج غير مطلبي ، بل برنامج كفاحي مربوط بدرجة نضالية كفاح الجماهير ، ويهتم باذكاء كفاحيتها الى نهايته القصوى .

كما أن البروليتاريا تحرص ان يتم هذا التحول بجذرية كاملة وبدون ادنى تنازل للامبريالية أو الطبقات المرتبطة بها .

ـ وحالما تحقق البروليتاريا هذه الخطوات الديمقراطية ، فانها لن تنفض يدها من الصراع الطبقي ، بدعوى ان تلك هي

« العدالة الاجتماعية » بل ستستمر في حل التناقضات الجديدة عملا بمبدأ الثورة المتصلة ، وبتحالف مع الفلاحين الفقراءلتحقيق الاشتراكية والقضاء على الرأسمالية .

وبعبارة أدق ، وأقرب الى فهم البورجوازيين ، ان البروليتاريا بتحالفها مع الفلاحين الفقراء ، ستضع أمام عينيها تكسير الحلقة المفرغة ، التي تبتغي البورجوازية أن تضع فيها الدولة من وراء تصفية الاقطاع والوجود الاستعماري ، بأن يخدم القطاع العام نمو الرأسمال الوطني في تناسق وانسجام معه ، كما هو الحال في عدة تجارب عربية .

وعلى هذا الاساس تميز البروليتاريا بين النضال الديمقراطي الوطني والنضال الاشتراكي ، وتضع الاول في المقدمة مادام العدو الرئيسي هو الامبريالية والطبقات الحليفة الحاكمة ، الا أنها لا تضع سورا بينه وبين هدفها الاستراتيجي الا وهو تحقيق الاشتراكية في جميع مرافق الحياة الاقتصادية والفكرية .

ب ـ النضال القومي الوحدوي

٥

في الماضي كانت الكيانات الاقليمية الثابتة ، حتى في ظل بعض الامبراطوريات التي حكمت البلاد العربية أو أجزاء منها ، يندمج أساسها ضمن أسلوب الانتاج الاقطاعي الشرقي ، حيث ينعدم التفاعل الاقتصادي بين الاطراف العربية ، ويسيطر عليها الاقتصاد المغلق . بينما التجزئة العربية اليوم ، القديمة والمصطنعة من طرف الاستعمار تدخل مباشرة في مقومات التبعية للامبريالية ، وقاعدتها الاساسية لاستنزاف طاقات الامة العربية ، الاقتصادية والسياسية . ولهذا ، فان الثورة العربية القومية ، هي ثورة بكل معنى الكلمة العلمي ، موجهة ضد الامبريالية وكل الطبقات

الاجتماعية الملتصقة مصالحها بالتجزئة الاقليمية .

ومن الخطأ ان نقف عند حدود مواقف البورجوازيين الصغار القوميين والمتمركسين ، الذين أكدوا ، بحق ، على أن الثورة الثورة العربية ، أو معضلة التجزئة هي أساس موضوعي — لاقتصاديات التبعية للامبريالية ، وبالتالي فان القومية العربية هي ثورة تحررية ضد الامبريالية . الا انهم بحكم ايديولوجيتهم السابقة وانتماءاتهم السياسية لم يستطيعوا ان يستوعبوا هذا القانون العام ، والصحيح في حد ذاته ، ضمن جدلية الصراع الطبقي الملموس على امتداد الوطن العربي . ولهذا ، عجزوا بعدما استنفدت بورجوازية الدولة طاقتها التقدمية ان يستوعبوا القيادة الجديدة للثورة العربية التي هي قيادة البروليتاريا . وهكذا ، كرروا من جديد كل المفاهيم السابقة المثالية عن القومية المجردة ، ولو بصيغة ماركسية ، لكن بمضامين بورجوازية قديمة. فلئن كان هذا القانون العام صحيحا ، وهو ان التجزئة اساس موضوعي للتبعية الامبريالية ، فان قيادات طبقية وانظمة عربية مختلفة نمت على نفس أرضية هذا القانون العام ، ولكن سماتها العامة، أنها كانت عاجزة في الواقع عن تحقيق الوحدة العربية المنشودة، ويجد هذا العجز انعكاسه الحسابي أو المادي في ضعف المصالح الاقتصادية المتبادلة بين مختلف الانظمة العربية ، وفشل السوق العربية الموحدة ، بل وفشل الهيكل السياسي الوحيد الذي هو الجامعة العربية .

وقد كان يبدو أن البورجوازية الصغرى التي حملت الشعار بحماس ، وقامت فئاتها العسكرية بثورات متعددة ، أنها قادرة على تحقيق هذا الحلم العربي . الا انها عجزت هي الاخرى ، وكسابقاتها ، عن تحقيق هذا المطلب الشعبي الجماهيري ، والذي ركزت على اساسه حكمها . وذلك بسبب تبعية بورجوازية الدولة للسوق الامبريالية ، ونمو مصالح جديدة على ظهر الدولة لفئاتها

البيروقراطية . ولهذا لم يعد تاريخيا ، أمام فشل بورجوازية الدولة الا قيادة البروليتاريا ، التي لا مصلحة لها مطلقا في الدولة الاقليمية ، والقادرة فعلا على الانفلات من قبضة الامبريالية .. ذلك هو المضمون الجديد للثورة العربية والذي زكته خاصة هزيمة ٦٧ .

ويمكن ان نستخلص مما سبق ، ان تلازم النضال التقدمي الديمقراطي ـ الوطني ـ الاشتراكي بالنضال القومي ،هو الاساس الموضوعي لتقدمية النضال القومي ، وان انفصالهما ، يسقط النضال القومي لا محالة في مستنقع الرجعية ، بالهاء الجماهير، وتكبيل طاقتها الثورية .. هكذا الحال مثلا مع الاتحاد الثلاثي أو الرباعي الجديد ، الذي تحول الى أداة لضرب القوى الثورية وتكريس الهزيمة ، وتكبيل نمو الصراع في المنطقة العربية . وفي مثل هذه الحال ، على القوى الثورية أن تشق طريقها الثوري الخاص نحو الوحدة الثورية والثورة الاجتماعية معا ، ذلك وكما اوضحنا ، بان تلازم النضالين هو المعيار الوحيد والاساسي لتقدمية النضال القومي وثوريته . اذن فالقومية العربية، هي تشكيلة عليا للصراع الطبقي ، وتركيب جدلي اوسع لصراع الانظمة والطبقات . ولئن كانت الثورة القومية ثورة تحررية من الامبريالية ، وأن التجزئة العربية اساسها الموضوعي وقاعدتها المثلى للتبعية الاقتصادية والسياسية ، فان الثورة العربية تأخذ مضمونها الطبقي مع تطور الثورة ، اي ان قيادتها تتجددباستمرار مع نمو الثورة ، أي مع تلازم النضال الطبقي والنضال القومي، لان العلاقات الامبريالية اوسع واشمل من البنيات التقليدية، بل وفي مقدرتها استيعاب حتى البنيات الجديدة الوسطية التي لها صبغة تقدمية في مرحلة ما من مراحل النضال ضد الامبريالية .

٦

أما بورجوازيتنا الاصلاحية ، الاقليمية فانها أكدت في آخر مبتكراتها التقدمية على ما يسمى باقتصاد الابعاد الكبرى ، حيث أن حل مشكل التخلف ـ الذي هو في نظرها مشكل حسابي عن الدخل الفردي و .. و .. الخ ـ وبناء الاشتراكية « في نظر الجناح المتقدم من الاصلاحية » لا يمكن ان يتم بالسرعة المطلوبة الا في اطار الاقتصاد الموسع للامة العربية ، وخاصة كما تشهد الاصلاحية نفسها ، بأن اتجاه الدول الاوروبية يسير في طريق التوحيد « الما فوق قومي » .

ولئن كان هذا الجانب من اقتصاد الابعاد الكبرى صحيحا كل الصحة ، فان عزله عن الاوضاع التاريخية والنمط الاجتماعي لمختلف الانظمة العربية ، يؤدي في الواقع الى سياسة مطلبية محافظة ، تناشد الدول العربية في نهاية الامر بالتنسيق الاقتصادي المتدرج وصولا الى الوحدة السياسية .. هذه المناشدة التي أثبتت فشلها في الواقع العملي بعد عدة تجارب من هذا القبيل ، لتناقض المصالح بين الأنظمة العربية وارتباطها جميعا بالسوق الرأسمالية .

أما الموقف السياسي الحقيقي لاحزاب الاصلاح ، فهو اما يعارض القومية العربية باتجاه وحدوي اسلامي أو هو اتجاه براغماتي ضيق ، لا تحكم مواقفه السياسية استراتيجية مبدئية ومتماسكة من الثورة العربية ، فهو مثلا يعارض حكم بومدين لمصلحة بن بلة ، لكنه في نفس الوقت يتحالف ولو لفترة قصيرة مع النظام البورقيبي ، ثم يمد يده بعدها الى النظام البعثي السوري اليساري ، لينتقل مرة أخرى الى البعث العراقي اليميني ، وليبيا « الناصرية » ... كل هذه التنقلات العربية لا يربطها اي منطق ثوري منسجم الا المصلحة السياسة النفعية المباشرة .

— ٧ —

في هذه المرحلة يطرح على البروليتاريا العربية قيادة النضال الطبقي والقومي معا . وفي هذا الطريق النضالي، على البروليتاريا العربية أن تتحالف مع القوى الثورية والوطنية الاخرى ، وفي مقدمتها الفلاحون الفقراء ، وكل القوى التي لم تمتصها اصلاحات بورجوازية الدولة او أنظمة التبعية للامبريالية وهي الجماهير الغفيرة للبورجوازية الصغرى أساسا والفئات الثورية من البورجوازية الوطنية ، ضمن استراتيجية ثورية تدمج بين النضال القومي والنضال الاشتراكي ، وضمن انخراط كل القوى الثورية في جبهة ثورية على امتداد الوطن العربي،وفي طليعتها الثورة الفلسطينية .

وعلى القوى البروليتارية المغربية بالاخص أن تعيد صياغتها للمسألة القومية العربية بمنهجية علمية ورؤية طبقية . وان تضع في تحريضها السياسي وتربيتها الايديولوجية المنطلق القومي — الطبقي لثورتها الوطنية والقومية العربية . وبذلك ستتجاوز المنطق الأقليمي الصرف للقوى الاصلاحية ، وتتحرر من قوميتها اللفظية العمومية . على أن يكون شعارها الاساسي هو « وحدة القوى الثورية العربية أولا » بدل الفصل المصطنع من طرف الاصلاحية ، أو التأجيل المصطنع في ربط قضايا الثورة في المغرب العربي عن المشرق العربي .

ج — النضال الاصلاحي والنضال الثوري

— ٨ —

البروليتاريا لا تعادي كل اصلاح ، بل هي ترغب فيه احيانا، الا ان الفرق بين الاصلاح الاصلاحي ، والاصلاح الثوري ، هو أن الأول ينفس أزمات النظام ، ويجهض الحركة الجماهيرية

الثورية ، ويشكل هدفا في حد ذاته ، او هو موضوع ضمن خط اصلاحي عام لا يرمي الى اكثر من تحسين ظروف النظام وتلطيف حدة الصراع والاستغلال ، أما الثاني ، فهو ، اصلاح ثوري، لانه يزيد من تفسخ النظام ، ويعمق تنقاضاته ، وينمي الحركة الجماهيرية ، فهو وسيلة ، لا أكثر ، يوظف لمصلحة التغيير الجذري .

وقد يشكل الاصلاح كخط عام مرحلة، أولية من مراحل تطور الصراع الطبقي .

وفعلا ، نهضت الحركة الاصلاحية فيما بين ٥٩ ـ ٦٥بدور تقدمي جماهيري كاسح ، حينما لم تنضج بعد الشروط السياسية (الذاتية والموضوعية) لوعي طبقي سافر . بيد أن استقلال الدولة في سنة ٦٠ ثم في سنة ٦٢ عن مجموع الحركات الوطنية الاصلاحية ، وما نتج عن هذا الاستقلال من اوضاع طبقية وسياسية جديدة ، تجلت بالاخص في حركة مارس الجماهيرية التي تجاوزت الشعارات الاصلاحية نفسها ، صار بعدها الاصلاح معرقلا ومجهضا لنمو الحركة الجماهيرية في اتجاه جذري.

المسألة الرئيسية في موضوع الفرق بين النضال الاصلاحي والثوري هي الموقف من السلطة ؟

ان النضال البرلماني عند البروليتاريا جزء فقط من نضالها السياسي الثوري .. لان البروليتاريا تدرك ان القانون العام لانظمة التبعية للامبريالية هو الدكتاتورية لا الديمقراطية الليبرالية .

فاذا كانت البرلمانات في آوربا استعملتها البورجوازيات الاوروبية الصاعدة في نضالها ضد الاقطاع من جهة ، ولتنظيم السلطة فيما بينها في نظام رأسمالي حر ، فلانها كانت تقوم بدور تقدمي تاريخيا على صعيد تطوير وسائل الانتاج باستمرار . مهما

كانت العواصف الوقتية التي كانت تذهب بهذه البرلمانات في مرحلة ما من مراحل التاريخ البورجوازي .

الا أن البرلمانات البورجوازية كانت تتمتع بالرسوخ والاستقرار والدوام ، بالقياس الى كل المرحلة التاريخية لسيطرة البورجوازية الرأسمالية ، وقد تعصف نهائيا ازمات جديدةبالنظام البرلماني في أوربا وامريكا في مرحلة تفسخ الامبريالية حالما تنهض الثورة البروليتارية وتتخلص من اوهامها الاصلاحية .

اما في البلدان التابعة للامبريالية ، فطبيعة النظامالاقتصادي التبعي ، وعجز الطبقات الحاكمة عن تطوير القوى المنتجة ، بل لكونها طفيلية وهامشية اقتصاديا ، فان النظام البرلماني ليس هو القانون العام في تنظيم السلطة ، بل الاوتوقراطية او العسكرية. ولهذا لا يصلح البرلمان كمنبر دائم للبروليتاريا للدعاية الثورية،بله كخط استراتيجي ثابت للنضال البروليتاري .

ـ ٩ ـ

النضال البروليتاري لا يهدف الى اقامة برلمان كشكللتنظيم السلطة ، لان البروليتاريا تدرك أن هذا النظام ، رغم شكليته الديمقراطية حتى على الصعيد السياسي ، فانه مهزوز الجذور ما دام لم يستند على ديمقراطية اجتماعية اقتصادية بالاساس. فالنظام الديمقراطي الذي تسعى اليه البروليتاريا هو ما يمكن أن نسميه بالمجالس الشعبية ، حيث تنظم السلطة من القاعدة الى القمة ، أفقيا وعموديا ، سياسيا او اقتصاديا ، لمصلحة الجماهير الشعبية وتحت قيادة البروليتاريا وحزبها القائد. ونظام المجالس الشعبية المبني على قاعدة المركزية الديمقراطية، والذي له كل السلطات الاقتصادية والسياسية والتشريعية ، والمفتوح لكل الطبقات الديمقراطية والوطنية ،حسب وضعها من

الانتاج ، ونسبة دورها السياسي في الحكم ، والذي يحرم من المشاركة فيه كل الطبقات المستغلة سابقا من اقطاع وملاكين ورأسمالية عليا وغيرهم من الفئات التي اضطهدت الشعب طوال قرون ، هو الشكل الديمقراطي لتنظيم السلطة السياسية والاقتصادية بيد الجماهير الكادحة .

ان المجالس الشعبية هي الطريق الوحيد لممارسة الديمقراطية الثورية ، طريق الديمقراطية المباشرة للجماهير بدون وسائط ، وبدون تناقض بين السلطة السياسية والاقتصادية ، وهي الطريق لفرض دكتاتورية البروليتاريا مستقبلا ، والقاعدة لتطوير اضمحلال دور الدولة المركزي نحو كومونات شعبية لها كل السلطات ككتل انتاجية وسياسية قائمة بذاتها .

ان البروليتاريا تناضل حتى في المراحل الاولى من النضال التحرري ، وحتى قبل استكمال الجماهير سلطتها على مجموع الاوضاع ، تناضل من أجل زرع اشكال اولية لهذا التنظيم في قلب النظام القائم ، بأن تذكي روح المبادرة المستقلة للجماهير ، وأن توجهها نحو انتزاع حقوقها الاقتصادية والسياسية من الطبقات الحاكمة . وفي هذا المد والجزر ، لهذا النضال الطويل ، الذي هو مع الجماهير واليها ، وسواء في مرحلة النضال السلبي او الايجابي فان دور القوى الطليعية يجب ان يكون الموجه الواعي والمتماسك البنية والملتحم بالحركة الجماهيرية .

د ـ الطبقة العاملة هي الطليعة الثورية

ـ ١٠ ـ

كثيرا ما شكك في الدور الطليعي للطبقة العاملة ، اما لضعفها الكمي أو لعدم غلبة طبقة عاملة صناعية بالمعنى الحرفي للكلمة ، والتشكيك هنا ، يبتغي في نهاية الجدل ، المس بصلاحية

النظرية العلمية كمرشد للعمل في الثورة المغربية ، بالحجة المملة حول « الاصالة الوطنية » أو ان الماركسية هي بنت اوربا ، لا البلدان المتخلفة .

ولو رجعنا الى الزمن الذي كتب فيه البيان الشيوعي ، وتفحصنا العدد الكمي للبروليتاريا الاوربية حينذاك ، لوجدنا أنها لم تكن تشكل في جل بلدانها حتى النسبة التي تشكلها اليوم في بلدنا . ولادركنا أن رواد الماركسية لم يطرحوا نظرية البروليتاريا بناء على الكم العددي الحالي آنئذ للبروليتاريا ، بل على الدور الطليعي الذي تلعبه في علاقات الانتاج ، والدور الذي ستأخذه عدديا وسياسيا في سياق النمو الرأسمالي ، كذلك كان الوضع بالنسبة للطبقة العاملة الروسية التي اقامت اول دولة اشتراكية ، والطبقات البروليتاريا في بلدان الديمقراطية الشعبية : كوريا أو الفيتنام او الصين الشعبية .

نعم ، ان الطبقة العاملة قليلة الكم وحديثة العهد ، الا أن ميزتها لا تنحصر في عددها ، بل في سياق الانتاج الرأسمالي التبعي ، الذي تتمركز فيه في الصدارة ضد الوجود الامبريالي . كما أن المستقبل التاريخي هو للطبقة العاملة ، عماد المجتمع الصناعي والاشتراكي المقبل ، وأساس الخروج من حلقة التخلف .

واذا كان من تبدل في وضعية الطبقة العاملة عنه في أوربا ، فليس في دورها الطليعي بحد ذاته ، بل في اهدافها الوسطى ضمن مراحل التطور التاريخي ، وفي كونها ليست القاعدة الرئيسية للثورة بل الجماهير الفلاحية الواسعة تحت قيادة البروليتاريا ، كما دلت كل تجارب الثورات الديمقراطية الوطنية .

لقد قلنا سابقا ، ان البروليتاريا تواجه مهمات متراكبة ومتداخلة فيما بينها : فمن جهة ، قيادة النضال الديمقراطي الوطني ، وضمان استمراريته نحو الثورة الاشتراكية ، ومن جهة

اخرى ، قيادة النضال القومي العربي التحرري ضمن آفاق اشتراكية وجبهة عربية ثورية . ومن هنا يتضح ، لماذا الحاحنا على قيادة البروليتاريا حتى في المرحلة الديمقراطية الوطنية ، لانه بدون قيادتها تنتكس الثورة الى الوراء ، وفي احسن الاحوال تنحصر في آفاق بورجوازية صغرى ، تقيم اضطهادا طبقيا جديدا في نمط بورجوازية الدولة ، حيث توفرت لها عواملها الموضوعية على الصعيد الدولي في التوازن ما بين الامبريالية والاشتراكية التحريفية ، وبالتالي هناك امكانيات اجهاض مستقبل الثورة الاشتراكي .

وفي جميع الاحوال ، فان البروليتاريا برهنت على طليعتها بالملموس في عدة تحركات نضالية قامت بها منذ نشأتها ، ورغم حداثتها ، كالقلب النابض الدائم للحركة الجماهيرية الثورية .

- ١١ -

يأخذ النضال الايديولوجي الواجهة الاساسية في طريق فرض زعامة البروليتارية .

كثيرا ما استعمل الاصلاحيون موضوعة شبه طبقية « كالصراع بين الفقراء والاغنياء » بين « المستغلين والمستغلين » ... وهذه الموضوعات التي استعملتها جل الاحزاب البورجوازية أو البورجوازية الصغرى قصد منها طمس التناقضات في صفوف « الفقراء » او في صفوف المستغلين (بفتح الغين) انفسهم .

ولهذا ، تضطر البروليتاريا حفاظا على زعامتها للثورة ، أن تفرز تناقضات المصالح بين الشعب او الجماهير المضطهدة ، وتستمر « في ظل الوحدة بين كل الطبقات الوطنية » في نضالها الايديولوجي في صفوف الجماهير المضطهدة . فالبروليتاريا رغم اقتناعها بوحدة المصالح في مرحلة معينة بين مجموع الطبقات

الوطنية ، تعيد دوما فرز هذه القوى بتوضيح افاقها وتذبذها، وتعيد في كل مرة ترتيبها وتركيبها لمصلحة الهدف الاشتراكي البعيـد .

في الماضي أي في عهد الاستعمار التقليدي المباشر ،كانت الايديولوجية السلفية قادرة على ضمان وحدة الشعب وتعبئته ضد المعتدى الدخيل ، لاحتوائها على بذرة هذا التناقض ، ولـو بشكل سطحي وجنيني ، لانها تعكس تناقض القوميتين ،الظالمة والمظلومة ، الاستعمارية والمستعمرة .

ونظرا لسطحية الطرح الديني لهذا التناقض القومي،كانت النتيجة هي ما نحن عليه اليوم من اضطهاد طبقي من نفس الامة المضطهدة ومن نفس الاستعمار المتستر وراءها .

اما اليوم ، حيث تقدم الصراع الطبقـي ، كشكـل رئيسي، وتخلف الصراع « الوطني » وراءه ، فان الايديولوجية السلفية ، امست غير قادرة على استيعاب هذه التناقضات بوضوح ، ولـم تعد بالتالي ايديولوجية كفاحية تجمع كل الطاقات الجماهيرية ضد الاستغلال الطبقي الجذري ، بينمـا الايديولوجية التجريبية ،والتي متوسطة تستفيد جزئيا من النظام الحالي وتخاف الصراع الطبقي الجذري ، بينما الأيديولوجية التجريبية ، والتي يدين بها فصيل من الاصلاح ، والرافضة مبدئيا لكل نظرية الا ما تقدمه لها التجربة المباشرة الضيقة ، فانها لم تقدم للجماهير الا بنودا اقتصاديـة شحيحة ، ومفصولة عما تطمح اليه الجماهير في التحررالشامل، لا من الوجهة الاقتصادية وحسب ، وحتى في هذا المضمار تعجز التجريبية أن تتجاوز بعض الاصلاحات ، بل من الوجهة الفكرية والايديولوجية ، التي هي في نظام الاستغلال أدوات اخرىتوظف لتكريس الاضطهاد الطبقي بتبريره نظريا وعقائديا .

فالايديولوجية الوحيدة القادرة على تحرير الانساناقتصاديا

وفكريا ، والمتمردة بوعي على كل بنيان الاستغلال الاقتصادي والاستلاب الفكري هي ايديولوجية الطبقة الثورية الطليعية،نظرية الاشتراكية العلمية البروليتارية .

هـ ـ الجبهة الوطنية الثورية

ـ ١٢ ـ

في بحثنا لمهام البروليتاريا اتضح لنا ، أن هناك مراحل انتقالية يفرضها الوضع الاقتصادي للنظام التبعي للامبريالية ، فلو أن الامر في نظام رأسمالي متطور شبيه بالانظمة الاوروبية، لكانت المهمة المطروحة بالحاح على البروليتارياهي الثورة الاشتراكية. الا ان الوضع المتخلف لقوى الانتاج والتبعية الاقتصادية والفكرية والسياسية للامبريالية ،يطرحان على البروليتاريا المغربية ، مهام جديدة واضافية ، تجاوزتها البروليتاريا في البلدان الرأسمالية.

ومقدما نلح على أن الهدف الاستراتيجي للبروليتاريا هو الانتقال الى الاشتراكية في اطار وحدوي عربي ، وبدعم من الانظمة الاشتراكية المتقدمة الاخرى . الا أن هذا الهدف يمر من مرحلة تكتيكية تسمى بالمرحلة الديمقراطية الوطنية . هذه المرحلة هي تشخيص للتناقض الرئيسي في الصراع الطبقي ـ الوطني ، والتي تواجه فيه البروليتاريا وطبقات اخرى العدو الرئيسي المتمثل في التحالف الطبقي الحاكم بدعم من الامبريالية وتقتضي هذه المرحلة من البروليتاريا ان تضع في برامجها كخطوة نضالية اساسية التحالف مع هذه الطبقات المضطهدة والوطنية بدرجات متفاوتة ، وحالما تقبض البروليتاريا على السلطة، وتحقق خطواتها الديمقراطية الوطنية الاساسية سيكون لزاما عليها ان تستمر حينذاك في تفجير الثورة الاشتراكية ضد أعداء جدد ، يريدون الحفاظ على الوضع كما هو عليه أو يريدون ان يرجعوه

الى الوراء .

وأي تحليل موضوعي وأولي لانماط الإنتاج ، او لبنية النظام ، ولوضع كل طبقة ضمنه ، ولدورها الاقتصادي ، يرينا ان الطبقات التي من مصلحتها تغيير الوضع هي : البروليتاريا والفلاحون الفقراء والمعدمون ، والبورجوازية الصغرى ، وفئات من البورجوازية المتوسطة .. ضد الملاكين الكبار والبورجوازية العليا والبيروقراطية ثم الوجود الامبريالي .

ليس من شك أن هذا التقسيم العريض ، ليس كافيا لاعطاء كل ألوان التناقضات الاخرى في كل طبقة من الطبقات ، اما لاختلاف مواقع فئاتها في عملية الانتاج ، او لتباين انماط الانتاج نفسها ، بين ما هو اقطاعي أو رأسمالي أو بطريكي او بورجوازي صغير ما قبل الرأسمالي ... الخ ، أو التناقض الناتج عن المصالح الآنية للطبقة ، أو لفئات منها مقابل مصلحتها البعيدة.

سيكون من الضروري في أي مشروع جبهوي ثوري وسديد أن يراعي مختلف هذه الاوضاع بدقة ، وفي مقدمتها ان يقدم التحليل الموضوعي لموقف البورجوازية المتوسطة الاصلاحي والانتظاري .

- ١٣ -

ومع ذلك ، يمكننا أن نرسم الخطوط العريضة لاي تحالف جبهوي ثوري :

١ ـ ان المسألة المركزية في اي تحالف هي الخط السياسي لمسألة السلطة ، وما دامت التحالفات توضع في خط اصلاحي، فانها ليست بالجبهة الثورية المنشودة . ومن هاته النقطة بالذات ننتقد التحالف السياسي مع البورجوازية المتوسطة التي لازالت تأمل في تغيير أوضاعها بغير الطريق السياسي الجذري . الا

ان الواقع الموضوعي للبورجوازية المتوسطة سيدفع لامحالةبأجنحة منها ، وفي شروط ثورية جديدة الى التحالف مع القوىالطليعية.

٢ ـ ان التحالف مع القوى الطبقية الوطنية المضطهدة، لا يعني انهاء الصراع الايديولوجي معها ، ولا يعني ايقاف نقدها سياسيا لتصحيح مواقفها الخاطئة ، وهذا هو الطريق البروليتاري لكسب قيادة البروليتاريا للجماهير .

٣ ـ ان الجبهة الثورية المنشودة ، جبهة كفاحية ، أي ان لها « سلطة » تنظيمية على الجماهير ، بما سيكون لها من تنظيمات قاعدية مزروعة ومندمجة بالحركة الجماهيرية حتى تتمكن الجبهة من قيادة نضال الجماهير النقابي والسياسي والثقافي وتبادر في إيجاد اشكال متنوعة لتنظيم مبادراتها النضالية .

٤ ـ انا لحلف الرئيسي والبعيد المدى ، الاستراتيجي ، هو القاعدة الواسعة للفلاحين الفقراء والمعدمين ، هؤلاء الذين لاتربطهم اية صلة بالنظام الحالي ، ولهم كل المصلحة في تغييره تغييرا جذريا بل وفي تجاوز المصالح الديمقراطية الوطنية نفسها الى النظام الاشتراكي الذي تناضل من أجله الطبقة العاملة .

ـ ١٤ ـ

من تلك المباديء الاربعة ، يظهر القصور التاريخي للكتلة الوطنية الحالية .

فهي موضوعة في سياق خط اصلاحي بل انتظاري ، لم يعد بامكانه مسايرة الحركة الجماهيرية ، وانما انتظار ظروف استثنائية تفسح له المجال للمشاركة في الحكم دون أدنى نضال قاعدي . وهذه الظروف الاستثنائية هي اما تناقضات بداخل الجهاز الحاكم تفلت من بين شقتها الاصلاحية ، أو تفجر شعبي كاسح تركبه وتساوم على أساسه ، ومن الوجهة الطبقية فان

العمود الفقري للكتلة الوطنية هي البورجوازية المتوسطة : امـا الجناح الاتحادي اليميني في الكتلة فهو لا يعبر الا عن تكون فئوي بورجوازي صغير ، مزروع كاللغم في الحركـة الجماهيريـة ، ويستمد كل مخططاته السياسية والتكتيكية من تناقضات الجهاز النقابي البيروقراطي ، أي انه لم يعد يستند الى مصالح طبقـة البرجوازية الصغرى العريضة كما كان عليه شأن القوات الشعبية في سنوات ٥٩ ــ ٦٥ ، بل من المصالح الانانية الضيقة لاطاره البيروقراطي المسخر سياسيا لخدمة البورجوازية المتوسطة .

واذا أضفنا الى هذه العوامل الطبقية والسياسية البنـاء الفوقي الهش للكتلة الوطنية ، وانعدام الصراع الايديولوجي ضد سيادة ايديولوجية البورجوازية المتوسطة ، اتضح لنا الفـرق التاريخي الشاسع بينها وبين الجبهة الوطنية الثورية .

و ــ النضال النقابي والنضال السياسي

ــ ١٥ ــ

ان الوعي النقابي ، وعـي جنني ، أولي ، لمصالح العمـال المباشرة . انه الوعي البسيط لثنائية التناقض بين الرأسمال ــ والعمل ، أو بالاصح ، رب العمل والعامل . أما الوعي السياسي الثوري ، فهو وعي الطبقة العاملة لمجموع علاقات الاضطهـاد الطبقي ، لكل الوضع التاريخي للنظام القائم ، وتناقضاته الداخلية في اتجاه الاشتراكية . فالوعي الثوري يكشف عن كل نـواع الاستغلال والاضطهاد الطبقي ، سواء المسلط منه على الطبقـة العاملة او على الطبقات المضطهدة الاخرى ، وسواء كان اقتصاديا أو سياسيا أو ايديولوجيا . في الحالة الأولى ، يهدف النضال النقابي الى تحسين شروط العمل ، الى بيع قوة العمل بأحسـن الاثمان .. وتكون اداته هي النقابة العمالية ، المفترض فيهـا أن تكون جماهيرية كل ما أمكن ، تضم الى صفوفها كل من يرغب في

ان يناضل من اجل تحسين ظروفه المعاشية ، بغض النظر عن انتمائه السياسي او الايديولوجي . وفي الحالة الثانية ، يهدف النضال السياسي الى اقتلاع جذور الاستغلال ، بتحطيم بنيته الانتاجية والسياسية ، والقضاء على بيع قوة العمال للراسماليين، كبضاعة لاستهلاك فائض القيمة ، وابتزازها من العمال ، حتى يمتلك العمال بانفسهم نتيجة عملهم لمصلحتهم . وتكون اداة هذا النضال الحزب الطليعي ، الذي ينظم علاقة العمال بالطبقات الاخرى . ويقود دورهم التاريخي في مجموع تلك العلاقات الطبقية المتنوعة والمتشابكة . فالحزب الطليعي اذن ، محصلة الوعي الواعي للطبقة العاملة ، ومرشدها الايديولوجي والسياسي والكفاحي . وحسب هذه الشروط المنوطة بالحزب الطليعي، لايضم اليه الا العناصر الطليعية في الطبقة العاملة ، او التي انسلخت عن وضعيتها الطبقية ، وجندت نفسها ايديولوجيا وسياسيا لخدمة أهداف الطبقة العاملة .

وفي جميع هذه الحالات ، فان العلاقة الديمقراطية مع الجماهير ، هي اساس حيوية النضال النقابي ، وريادة الحزب الطليعي . لأن الجماهير هي صاحبة المصلحة ، الاولى والاخيرة في النضالين . فلا يجب أن يفهم من طليعية الحزب الثوري ، انه تنظيم نخبوي ، له حق الوصاية على الحركة الجماهيرية ، بدعوى انه يملك الحقيقة بين يديه ، بل ان جدلية الحزب بالحركة الجماهيرية ، قيادتها والتعلم منها ، والعودة اليها في كل القضايا الاستراتيجية والتكتيكية ، هي البوصلة الوحيدة ، أو صمام الامان ، للحفاظ على ثورية الحزب وطليعيته ، وبعبارة اخرى، فالاحزاب او المنظمات الجماهيرية لا تنوب عن الصراع الطبقي ، ولا تصنعه ، وان كانت تقوده ، فممارسة الجماهير ووعيها ومبادراتها ، هي الاساس الاول والاخير لهذه العملية الثورية . الححنا على هذه العلاقة الجدلية بين الحزب والحركة الجماهيرية،

لان العديد من مدعي « اللينينية » نفخوا دور الحزب وبسطوا من دور الجماهير ، أو من مدعي « الماوية » قدسوا الحركة الجماهيرية وأستصغروا دور الحزب القائد . وفي الحالتين فصموا برؤية وحيدة الجانب العلاقة الجدلية بين الحزب والحركة الجماهيرية.

- ١٦ -

ناضلت الطبقة العاملة المغربية دفاعا عن حقوقها الاقتصادية، وبادرت باندفاعات سياسية في منعطفات تاريخية حاسمة... ومع ذلك لم تستطع الطبقة العاملة ان تفرض حقوقها الاقتصادية على الحكم . اما بسبب تشريعات جديدة رجعية الغت ما حصلت عليه الطبقة العاملة من مكاسب في الماضي ، او بسبب فوضى النظام الرأسمالي التبعي ، الذي يعجز بحكم قوانينه ان يضمن شروطا اكثر لياقة ، واستقرارا ثابتا للعمال .

والسبب الاصيل ، ليس ، كما يظنه الفوضويون ، بأن النقابة هيكل منقول ومنسوخ عن التجربة الاوربية ، وبأن النضال النقابي لا جدوى منه ، او عجيج بلا طحين ، فذلك ما تكذبه معطيات التجربة النقابية نفسها ، وتشبث العمال بمنظمتهم النقابية رغم كل الدسائس والمؤامرات لتفكيكها والقضاء عليها .

ورغم هذه الحقيقة ، فاننا نقر بالعجز المطلق للنظام الرأسمالي التبعي في منح ظروف استقرار ثابتة للطبقة العاملة، مما يجعل النضال النقابي اكثر انفجارا والتحاقا او احتكاكا بالنضال السياسي الثوري .

وهذا عامل مشجع وثوري يدعونا الى تعزيز النضال النقابي لا الغائه . لانه يعضد النضال السياسي ويمده بطاقة جماهيرية حيوية .

فهل لوضعية البطالة المتزايدة والمتضخمة دخل في انخفاض

المردود وضعف وتيرة النضال النقابي ؟.

هذه هي الحجة التي أعطتها بيروقراطية النقابة لتبرير عجزها في تعبئة العمال وتجنيدهم من اجل مصالحهم النقابية المادية . والحق ، ان النقابة اذا كانت مصابة بركود وتيبس بيروقراطي ، فان الرأسمالية والدولة تستفيد من ضغط البطالة، بطرد العمال ، او تعويضهم دون اي رد فعلي ملموس من العمال . وهذا ما لاحظناه طيلة هذه السنوات .

اما اذا كانت النقابة العمالية ديمقراطية مع جماهيرها ، وملتزمة بخط كفاحي ، فان اثر البطالة ينخفض ، بل لا يشكل عائقا اساسيا في عدم استقرار وضعية الشغل وانخفاض اجرة العامل .. لان سوق العمل في البلدان المتخلفة ، لا تخضع للضغط النسبي والمطلق لفائض السكان كما هو في النظام الرأسمالي الحر ، بل التضخم المتزايد والذي لا يعرف حدودا ، مما يضعه بالنتيجة خارجا عن قوة المفاوضات النقابية .

المصيبة اذن ، في كل ما اصاب العمال من اضطراب في وضعية الشغل نتيجة الطرد المتزايد ، ومن هضم لحقوقهم في زيادة الاجور كلما ارتفعت الاسعار ، ومن تمتعهم بظروف معاشية احسن« سكن ـ وضمان اجتماعي .. وتعليم ..» هي بالذات في المنظمة العمالية لا في قوة حجم البطالة ، في الخط السياسي والنقابي ووسائل النضال التي تنهجها المنظمة النقابية العمالية.

ـ ١٧ ـ

مما لا شك فيه ، ان المنظمة العمالية غير قادرة بالمرة على توقيف فعل القوانين الاساسية لنظام التبعية للامبريالية ،في الانخفاض النسبي للعمال بالنسبة الى مجمل السكان ، ولا في ضمان استقرار دائم او مستوى معاشي مستقر للعمال .

الا أن هذه القوانين الموضوعية ، لا تلزم التراخي او الغاء النقابة ، بل بالذات تفرض عليها دينامكية نقابية مطلبية عالية ومستمرة ، الشيء الذي يلتصق مباشرة بهياكل المنظمة ودرجة تعبئتها للحركة العمالية .

وبهذا المعنى ، تحدف تاريخيا الارضية الموضوعية لنمو نزعة نقابية ضيقة ، او ما يسمى بالسياسة الاقتصادية « التريديونية » . لان عدم الاستقرار في وضعية الشغل وفي المكاسب العمالية ، بالاضافة الى التقاليد اللاديمقراطية في الحكم ، وبنية النظام التي ترفض المزيد من العمال امام جمود التصنيع ... كل هذه العوامل ، تضع المنظمة العمالية ان تربط نضالها النقابي ، وبصفة مباشرة ، معالنضال السياسي التحرري الثوري .

ولهذه الاسباب نفسها ، فشلت مرحلة « سياسة الخبز » التي اخذها الجهاز النقابي كخطة دعائية على الاقل ، للحيلولة دون انتظام العمال وحركتهم ضمن النضال السياسي التحرري .

فسياسة الخبز ، وضعت امام المحك الواقعي لبنية النظام فكانت النتيجة ، التدهور المستمر في اوضاع الطبقة العاملة ، وفشل النقابة العمالية حتى في الميدان النقابي الضيق «الخبز» الذي ادعت انها تختص به دون غيره .

يقال لنا اليوم ، ان سياسة الخبز لم تكن سياسة للمنظمة العمالية . ونحن ايضا نقول ذلك ، ولو اعلن عنها مرارا وتكرارا في التحريض الجماهيري ، لاننا نعي ان « سياسة الخبز » لم تكن الا مظلمة وقائية احتمى بها الجهاز البروقراطي ، حينما اختل توازنه ، وطرح عليه الاختيار السياسي الجذري من النظام .

دوما كان يقول لينين : أن للاقتصادية سياستها الخاصة بها . وان الدعوة الاقتصادية ليس معناها معاداة كل سياسة بالمعنى المطلق للكلمة ، بل لها أيضا سياستها المعينة . كانت في

التجربة الروسية ، الذيلية والعفوية للوعي الاقتصادي لـدى الحركة العمالية الناهضة ، ولكنهاكانت اقتصادية كفاحية . وفي تجربتنا ، عفوية ايضا ، ولكن من وجهة اخرى ، لانها غير كفاحية ، لانها تلتزم بما سميناه بسياسة الانتظار .

وبدون رجوع الى الشروط التاريخية لتكـون الجهـاز البروقراطي النقابي . فاننا نقول باختصار : ـ ان الجهاز تربى في كنف المصالح التي تمنحها له الدولة ، وتعود بالتالي على عقلية المفاوضات واحتقار الجماهير العمالية ، كما تكونت له مصالح « حكومية » على ظهر كفاح الطبقة العاملة . هذه الوضعية المادية ، تجعله غير قادر على خوض نضالات قاعدية ، وتدفع به الى انتظار فرصة سياسية استثنائية : اما قاعدية جماهيرية على طريقة مارس ٦٥ ، او شقة فوقية بجهاز الحكم ، تعطيه الفرصة للمشاركة في السلطة ، ومنح العمال ، بعض الاصلاحات التي لم يقدر على انتزاعها نضاليا . وبعبارة اخرى ، اعادة التوازن الداخلي للجهاز ، بعودته الى الشروط التاريخية التي تكون في ظلها .

لهذه السمات ، قلنا ان الجناح الثاني في الكتلة ، هو تكون بورجوازي صغير ، مزروع كاللغم في قلب الحركة الجماهيرية ، ولا يستند على اي طبقة عريضة بقدر ما يستمد كل خصائصه من تناقضات التكون البروقراطي النقابي . ولهذا فهو تكون بورجوازي صغير مسخر سياسيا لخدمة البورجوازية المتوسطة .

نقابيا ايضا ، يتهرب الجهاز من النضال القاعدي ، ويعـزل نضالات العمال العفوية عن بعضها ، حتى لا يخلق شروط تـأزم سياسي يكون فيه امام الحكم هو المسؤول المباشر والاول ، ويتعرض في نهاية المطاف الى حرمانه من مكتسباته كملحق بجهاز الدولة .

ما نريد استخلاصه ، هو ان البروقراطية النقابية ، بجناحيها اليميني والعميل، لا تشكل عدوا نقابيا وحسب ، بل عدوا سياسيا.

وما دام لم يقض على هذا التورم البيروقراطي ، فان دور الطبقة العاملة سيبقى معرضا لحملة اجهاضات خطيرة ومحبوسا في اطار الوعي السياسي التريديوني والايديولوجية البرجوازية .

الا ان اسلوب المعالجة ، يجب الا يسقط في اخطاء التجربة الرديكالية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية . فانجاز هذه المهمة المستعجلة يجب ان يكون مطروحا في خط استراتيجي متماسك وثوري . ومن البديهي ان يكون الهدف الاول الملح على القوى الثورية هو التحامها بالطبقة العاملة والاندماج في حركتها النضالية مهما كانت التنازلات الوقتية .

- ١٨ -

ان الطبقة العاملة تفتقر في كل المهام التي تعرضنا لها في هذه المقالة الى ممثلها السياسي الطبقي . ولا شك ان ذلك هو بالذات المعضلة الاساسية المطروحة اليوم على القوى الثورية وعلى الحركة العمالية بالاخص .

الا ان مشكلة الاداة ليست بقرار اداري ، او برغبة ذاتية ، وانما هي عملية تاريخية معقدة ، تندمج فيها حركة الجماهير المناضلة وفي مقدمتها الطبقة العاملة ، بحركة المثقفين الثوريين الطلائعيين ، كما تندمج فيها النظرية الماركسية بالواقع المغربي ، تكون ترجمته الملموسة خطا سياسيا ثوريا وسديدا .

واذا كانت مهمة الاداة مسألة تاريخية لا تخضع لرغبة الافراد، فان ذلك لا يعني الاستمرار والصمت في الحركات الاصلاحية . فبواسطة الانفصال التنظيمي والسياسي والايديولوجي عن حركة الاصلاح ، ومرورا بنقد كل مفاهيمها الموروثة ، ووصولا ، بأساليب متنوعة الى الاندماج بالحركة الجماهيرية نكون قد خطونا الخطوة الاولى الملحة في طريق بناء هذه الطليعة .

قد يعتقد البعض ان لا لزوم لذلك ، بل ان العمل من هـذا القبيل ، طفولة يسارية ، يعرقل نمو الحركة الجماهيرية ، ويعزل الطليعة عن الجماهير الشعبية . وعلى هذا المنوال يكون من الافضل التعايش التنظيمي والأيديولوجي في قلب هذه الحركات الاصلاحية.

ونعتقد من جهتنا ان هذا الاختيار الوسطي مشبع في المستوى النظري والعملي بارث ايديولوجي يميني ثقيل .. ونضيف ، ان هذه اللعبة لن تدوم طويلا ، لان سببها الاصيل ، هو بالذات في ان هذه الحركات تعيش في مناخ جماهيري انتظاري وبارد ، لكن الاحداث المقبلة والتي ستدفع بها الى اختيار سياسي واضح ضد الجماهير ، سيلزم الاخرين بالاختيار المضاد والواضح مع الجماهير وسيصعب انذاك التعايش بين ايديولوجيتين وخطين متناقضين في هيكل واحد .

- ١٩ -

وقد يتساءل الاخرون : ـ ما هي الاداة الطليعية ؟

بكلمة بسيطة واولية هي انها النقيض المباشر والمتجاوز في نفس الوقت لتجربة الاصلاح .

ـ نقيض مباشر لخطها اللاجماهيري ، المغرق في احتقار الجماهير ، وفي تركيز علاقة النخبة الوصية على حركتها ، بل الوصية على قواعدها العاملة والملتزمة بحركتها .

من هذه الوجهة بالذات ، وبعد هذه التجربة المريرة ، يصبح لنا نحن كمغاربة وكطليعيين في نفس الوقت ، ان نرفع عاليا راية الموضوعة الصينية القائلة : ـ « بخط الجماهير » ، وان نتشبع بكل مضامينها المبدعة والثورية ، دون اي تبسيط دعائي لمحتواها ، وبوعي تاريخي كامل لدور الجماهير ، وبثقة مطلقة بقدرتها الابداعية والنضالية . ولهذا على الطليعة ان تحترم اشد الاحترام في علاقتها

مع الجماهير مبدأ المركزية الديمقراطية في كل القضايا الاستراتيجية والتكتيكية .

ـ نقيض مباشر للخط السياسي الاصلاحي ، والانتظاري في المرحلة الاخيرة ، وذلك بخط سياسي ثوري ، يعتمد على تنمية الحركة الجماهيرية الثورية ، وعلى اذكاء مبادراتها الحية .. خط سياسي يعتمد على تحليل طبقي علمي ، لبنية النظام وخصائصه ، ولمسألة التخلف ، وخاصة لدور البادية ، وطليعية الطبقة العاملة .. خط سياسي يعطي الاجوبة على كل هذه القضايا ، وفي مقدمتها اشكال النضال الجديدة والشعارات الوسطى التي على الجماهير ان تناضل تحت رايتها ضمن استراتيجية ثورية ومتماسكة .

ـ تجاوز لايديولوجيتها التجريبية الانتقائية ، والسلفية، والتحريفية ، بمنظار أيديولوجي يلتزم مبدئيا بالنظرية العلمية الثورية ، ويجتهد على اساسها في الممارسة والنضال لدمجها بالواقع المغربي العربي .

ـ تجاوز لخطها الاقليمي في العمق، والبرآغماتي السياسي في الملموس ، او الشوفيني الرجعي ، والتبعي التحريفي ، باتجاه عربي ثوري ، يلتزم بالوحدة العربية الثورية المنشودة ، ويأخذ مكانه بجانب القوى الثورية الصاعدة في العالم العربي ، ضمن خط يركب بين النضال الاجتماعي الاشتراكي والنضال القومي ضد الانظمة والطبقات البورجوازية والاقطاعية والمشايخ وبورجوازية الدولة ، طليعة تلتزم بالخط الاممي ، الغائب في برامج الاصلاحية ، الا من وجهة نظر تبادل العون المادي والسياسة الخارجية لحكومتهم الوطنية ، بأن تأخذ مكانها النضالي في الجبهة الثورية الاممية ، وتحارب بكل صلابة مبدئية التنزيف الاشتراكي ، الاصلاحي ، او التحريفي على الصعيد الاممي ، بمقدار ما تحارب في نفس الوقت

الامبريالية والرجعية بمختلف تلاوينها .

ـ تجاوز لتركيبها الطبقي البورجوازي الصغير ولخطها التنظيمي المائع والنتن بليبراليته المفرطة ،نحو طليعة منظمة على اسس المركزية الديمقراطية ، وعمادها خط سياسي كفاحي ، وعلاقة ديمقراطية مع الجماهير ، وهما الاساس لمركزية ديمقراطية داخلية . طليعة مبلترة في الطبيعة العضوية ، ومعتمدة على القاعدة الواسعة لجماهير الفلاحين الفقراء ، وتحكمها علاقات رفاقية واخلاقية بروليتارية في تركيبها ، وفي الحياة الخاصة لمناضليها .

هذه هي السمات العامة للطليعة المنشودة ، ولقد قال لينين في احدى مراحل الكفاح الاولى ، وصفا لها ، « هكذا كانت توجد في وقت واحد يقظة عفوية لجماهير العمال ، يقظة الى الحياة الواعية والى النضال الواعي ، وشبيبة ثورية مسلحة بالنظرية الاشتراكية ـ الديمقراطية **تتحرق** (اشارة التوكيد منا) رغبة في التقرب من العمال » .

وبنفس الصورة هناك نهوض عمالي وفلاحي وشباب طليعي متحرق للاندماج بالحركة الجماهيرية . واذا وعت هذه الاطراف الثلاثة ضرورة التحالف فيما بينها ، واذا انكسر هذا الحاجز الذي ظل يقسم الحركة الجماهيرية ، وسبب فشلها منذ الاستقلال ، فسنكون انذاك قد حققنا ما نصبو اليه في طريق الطليعة وفي نضالنا الطويل ، الطويل جدا ، والمرير من اجل الاشتراكية .

٢٠/ ١٢/ ١٩٧٢

□ □

دور البنوك الاجنبية في المغرب

حسن اقبال

لقد لعبت الابناك الاجنبية دورا اساسيا في عملية التوغل الاستعماري في بلادنا .

وهكذا ، منذ القرن التاسع عشر ، وبالضبط في سنة ١٨٦٠، بمناسبة الاحتلال الاسباني لتطوان والذي دام سنتين ، لعبت الابناك الاجنبية ، ولاول مرة دورا سياسيا حاسما ، فتحت ضغط انجلترا سحبت اسبانيا قوتها من تطوان ، على ان يدفع المغرب لها تعويضات باهظة ، تقدمها له الابناك الانجليزية على شكل قرض ، مقابل ان يسمح المغرب لها بمراقبة الحقوق الجمركية المغربية . وهكذا ، فقدت الدولة احد مظاهر سيادتها الاقتصادية والسياسية، وبالتالي ، وقعت في شرك الابناك الاجنبية . وقد استخدمت نفس الحيلة ، من طرف بنك « باريس والبلدان المنخفضة » ، والذي سيلعب دورا حاسما في استعمار المغرب ، وذلك بتقديم قروض ضخمة للسلطة المركزية ، بدعوى تجديد وتجهيز جيش الملك بوسائل عصرية ، تمكنه من مواجهة الاجانب . وهذه العملية التي تبدو في الظاهر وكأنها تعاون مالي محض ، كانت ترمي في الحقيقة الى هدف سياسي مزدوج للتدخل الاستعماري :

ـ فمن جهة ، تمكن البنك من تثبيت وارساء دعائم السلطة المركزية ، باستعمال الجيش ، الذي جهز تجهيزا عصريا ، ضد التمرد الشعبي .

ـ ومن جهة اخرى ، جعل السلطة المركزية ذاتها سجينة الديون المدفوعة لها ، والتي ترهن اقتصاد البلاد .

وهذه الخطة الاستعمارية ادت الى تفسخ النظام والسلطة المركزية معا ، بحيث اصبحت السلطة المركزية سجينة لديون البنك

وفي نفس الوقت ، الذي قامت فيه السلطة بقمع تمردات الفلاحين التي كان يقودها في الغالب رؤساء القبائل ، الذين ادركوا ، حسب وضعيتهم التاريخية انذاك ، ضرورة النضال ضد الغزاة المستعمرين، دفاعا او حفاظا على نمط انتاجهم الضيق ، ضد تسرب نمط الانتاج الرأسمالي . بينما كانت المدن ، آنئذ ، مستعمرة استعمارا جزئيا ، فكانت انظارها متجهة نحو الخارج الاكثر غنا والاكثر اغراء ، بسبب امتيازات الحماية الشخصية او العائلية ، التي يتمتع بها المتعاملون مع الاجانب .. ولقد سبق هذا النوع من الاستعمار « الاستعمار الرسمي » ، وكان ذلك حصيلة لنشاط عملاء الابناك الاوربية المقيمة في المدن الساحلية ، والمرتبطة بعلاقات في مجال الاعمال مع فئة من البورجوازية المغربية .

وفي سنة ١٩٠٤ ، قامت مجموعة من رجال الاعمال والمال تمثل بنك « باريس والبلدان المنخفضة » ، وكريدي ليوني، والشركة العامة بتشكيل « لجنة المغرب » ، التي ستصبح المحرك الرئيسي للاحتلال الاستعماري .

وبكل وقاحة ، شرحت في احدى نشراتها خطتها الاستعمارية: « انها ستعمل بكل الوسائل على تطوير نفوذ التجارة الفرنسية في شمال افريقية ، ومكافحة عداء الرأي العام ، والتوجه الى العقول المتنورة لشرح افكارنا الوطنية البعيدة كل البعد عن الاهتمام بجني الارباح والفوائد .. (.. عن الاهتمام بجني الارباح والفوائد !!)

هذه الأبناك الاجنبية هي التي اقتسمت المغرب ، وطردت الفلاحين من اراضيهم ، ومنعت على المواطنين المغاربة مجال الاستثمار . وقد نشرت الكراسات المالية الصادرة بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٤ نتائج تحقيق يبرز ان ٩٣٪ من الشركات التي يتجاوز رأسمالها ١٠٠ مليون توجد تحت مراقبة الفرنسيين ، و ٥٪ منها تحت مراقبة اجانب اخرين ، و ٢٪ منها تحت مراقبة عناصر مغربية .

لقد احتكرت الابناك الاجنبية ميادين النقل ، والمناجم ، والتجارة الخارجية والنشاط العقاري ، ونظمت استغلال البلاد واقتسمت غنائم نهب خيراتها .

موقف الحكم المغربي من الابناك الاجنبية في المغرب بعد الاستقلال :

غيرت الابناك الاجنبية استراتيجيتها واتخذت سبيل الحذر والاحتياط . وقد نتج عن ذلك انخفاض نشاط قطاعات اقتصادية واسعة بفعل حذر الابناك . وتأجيلها لبعض الاعمال وتخليها عن بعض المشاريع الاستثمارية لانها كانت تنتظر تطورات موقف الحكم الجديد . والنتيجة التي سيؤدي اليها تصارع القوى الطبقية الممثلة في الحكومة . ذلك ان التشكيلة المتنافرة لتلك الحكومة كانت رمزا لوحدة مجموع الطبقات في موقفها ضد العدو المشترك ، باستثناء الفئة الخائنة من الاقطاعية . لقد كان الحكم لم يوطد بعد، لان السلطة القبلية لم تنشرح للتحالف بين البورجوازية والاقطاعية اللتين تبنتا الموقف الوطني . والاستعمار الفرنسي عرف لحظة كيف يستعمل تلك السلطة القبلية (تحرك عدي أوبهي ، بعض جوانب احداث الريف سنوات ١٩٥٨ ـ ٥٩) . وقد نتج عن تحفظ الابناك الاجنبية مشكل اقتصادي ، لانها كانت تسيطر على :

ـ اهم مرافق الاعمال في البلاد .

ـ ونظام القروض الذي يقدم المال للمستثمرين الذين يريدون خلق اعمال جديدة ومجالات جديدة للتشغيل . وجرت الابناك البلاد الى سلسلة من الازمات الاقتصادية بفعل التباطؤ المحسوس لمستوى النشاط وبفعل هروب الرساميل .

وفي هذه الوضعية ، اظهر موقف الحكومات من الابناك الاجنبية مدى قصر النظر السياسي وعمق التناقضات الداخلية في التمثيل السياسي للطبقات التي تعاقبت في السيادة على

الحكومة وخاصة البورجوازية ثم البورجوازية الصغرى . ويدل على ذلك تطور النصوص والاتجاه السياسي . ولم يلبث ان اتضح ان تفسير ذلك التخبط والتناقض يكمن في توهم البورجوازيـــة ان بالامكان التعاون والانسجام مع القوى الطبقية الرجعية ومع قـــوى الاستعمار الفرنسي الجديد . ومن جهة اخرى اكدت هذه الخواص منذئذ اتجاه فئة من البورجوازية الوطنية للانتظام في تشكيلـــة اوليغارشية مع الفئات الرجعية في جهاز الدولة .

وقد تجلى قصر النظـر هـــذا في مختلف الفئات البورجوازية بداخل الحكومات ، في كونها تبحث عن موارد مالية في الخـــارج بدل انتزاعها من الابناك الاجنبية في الداخل .

ونلمس تناقضات حكامنا البورجوازيين انذاك في النصوص ايضا : نصوص التصميمات ، قانون الاستثمارات الصناعية ، وهـــي نصوص تحاول اعطاء جواب للسؤال : من اين الحصول على المـــال لتمويل التنمية الاقتصادية .

ا) التصميم الخماسي الاول (١٩٦٠ ــ ١٩٦٤) له جوابان .

ــ **الرساميل الخصوصية الوطنية** هي التي ستوفر لهم جزءا من المال الذي تحتاجه .

ــ بقية حاجاتها ستحصل عليها بفضل العون الخارجي الذي سيبقى اذا ذي اهمية ثانوية .

ومن ثم يظهر التصميم الاول على انه نداء للبورجوازية الوطنية وفتح امكانية لها لتراقب اقتصاد البلاد . لكن اين وكيف يمكـــن الاستثمار بينما الابناك الاجنبية تسيطر على اقتصاد البـــلاد . . . والحـــال ان الحكام يتركون تلك الابناك تتحرك في هناء ؟ لكن يقع صعود البورجوازية الوطنية الى مستوى طبقة سائدة اقتصاديـــا بالتحول من مرحلة التجارة الى مرحلة التصنيع ، والذي حجب ذلك

بالدرجة الاولى هو العامل السياسي الذي تجلى في الصراع الصامت في البداية ثم العلني والعنيف بين قوى الاقطاعية الجديدة المتحكمة في السلطة وجهاز الدولة من جهة وقوى البورجوازية المتوسطه والصغيرة من جهة ثانية . وهكذا ظلت الفئة النشيطة من البورجوازية الوطنية تنتظر المنفذ ، تماما كما فعلت الابناك الاجنبية وذلك بقصد الاستفادة من التسهيلات والامتيازات التي تمنحها الدولة ، بحيث تلتحق في النهاية بصفوف الاوليغارشية التي مثلت القاعدة الطبقية للحكم فيما بعد .

اما البورجوازية الوطنية في مجملها ، كطبقة اجتماعية ، فقد اتضح عجزها اقتصاديا وسياسيا عن الحلول محل الراسمالية الاجنبية في المغرب ، بواسطة المراقبة الفعلية للابناك الاجنبية بعد تأميمها او اعادة على الأقل شرائها . ولا يمكن تفسير هذا العجز الا بضعفها في الميدان الاقتصادي ، حيث لا حضور لها الا في مجال التجارة ، وبغياب الوضوح والحزم في وعيها الطبقي بحيث تخشى الحركة الجماهيرية وتلين امام هدايا الحكم .

ب) التصميم الثلاثي (١٩٦٥ ــ ١٩٦٧) ،

يأخذ العبرة ، ويؤكد انتصار اولئك الذين يرون أن التنمية الاقتصادية هي ، قبل كل شيء ، الحصول على المال من الخارج قصد الاستثمار . ولذا اتجه الحكم نحو الرساميل الخصوصية الاجنبية، واقتدى باسبانيا في اتجاهها نحو السياحة . وبعد مرور اعصار مارس ١٩٦٥ ، صارت الابناك الاجنبية والعائلات المغربية (العلوي وبنجلون) تقدم على الاستثمار .

ج) التصميم الخماسي الثاني (١٩٦٨ ــ ١٩٧٢)

يعتبر استمرارا للتصميم الثلاثي مع فرق يتمثل في تسجيله لقصور الاستثمار الخصوصي الاجنبي وتوجهه الى الاستثمار

العمومي الاجنبي اي الى الدول والمؤسسات المالية « الدولية » ، تلك المؤسسات التي يسيرها ماكنمارا ، الاستراتيجي الكبير في حرب الفيتنام .

والسبب في اضطرار بلادنا الى التسول في المجال الدولي هو ان الابناك الموجودة في ارض وطننا توجد تحت المراقبة التامة من طرف المصالح الفرنسية والاسبانية والامريكية . بل ان السبب هو في قيام الحكم ماضيا وحاضرا بحماية المصالح الاقتصادية لتلك الابناك الاجنبية التي تستعمر المغرب ، دون حتى ان تستثمر هنا تلك الاموال الطائلةالتي تبتزها من خيرات بلادنا ، وتقوم على العكس بضخها في فرنسا وغيرها . ولماذا لا تستثمر الاموال هنا ؟ لان الحكم بعيدا عن ارغامها على ذلك ، يشجع تحويل الاموال الى الخارج شرعيا . هكذا نجد ان قانون الاستثمارات الصناعية الذي وضع سنة ١٩٥٨ ، بموازات التغييرات التي تطرأ عليه يترك تنازلات ضخمة اكثر فأكثر للشركات الاجنبية تحت ضغط الابناك المقيمة على ارضنا . منذ سنة ١٩٦٠ ، منحت امتيازات جمركية ، واعفاءات من الضرائب ، ومنحة على التجهيز وضمانات لتحويل الاموال ، وذلك في مجال الارباح ، وفي مجال اعادة بيع التجهيزات والمباني في حالات التوقف . لكن الابناك الاجنبية لا تثق ، وتطالب باكثر من هذا وخاصة بتخفيف ضرائب الدولة !

لكن ما الفائدة من قيام الابناك والشركات بالاستثمار ان لم تكن تؤدي الا اجورا بخسة للعمال ؟ ولماذا يراد منها ان تستثمر في بلادنا ما دام الحكم يشجع تهجير العمال المغاربة الى اوروبا ؟ هكذا يتجلى انه فيما يتعلق بالمصدرين الاثنين لثروة بلادنا ، اي ابتزاز الغلات الطبيعية ، واستغلال قوة عمل الشغيلة المغربية ، اختارت الابناك والشركات الاجنبية :

١ ــ حصر الاستثمارات في ادنى مستويات قصد الحد من الاخطار .

٢ ــ تحويل الارباح الى الخارج ومعه ايضا تحويل العمال المغاربة المضطرين للهجرة بحكم غياب التصنيع .

ما هي المغربة ؟

ان سياسة تصنيعية تفرض ، كما اكدت ذلك تجربة عشر سنوات ، تأميم ونزغ ملكية الابناك الاجنبية التي تسيطر على وسائل تمويل الاقتصاد في بلادنا .

ولم يتمكن الحكم من التزام الصمت امام الوضع . فحدد سياسته :

لا تأميم ، لانزع ملكية ، لكن مغربة . فتقام الازمة الاقتصادية، وتصاعد مطالب بورجوازية الاعمال الكبيرة ، دفعا بالحكم الى تحديد هذه السياسة التي تعني تطوير وتشريع قران تلك البورجوازية الكبيرة مع الشركات والابناك الاجنبية الموجودة في المغرب . ومن وجوه سياسة المغربة تلك: اشراك الاوليغارشية المغربية في كبريات الاعمال الصناعية والتجارية الاجنبية خاصة منها الفرنسية . ويعني ذلك بالنسبة للرأسمالية الفرنسية ضمانة سياسة تكفل له تطوير اعماله في خط استعماري خالص . واين الفرق ؟ وجود مغاربة في المجالس الادارية ، حيث يصلون بعد تمحيص دقيق ، وحيث يظهرون « كفاءتهم » . ان هذه الواجهة من سياسة المغربة التي وضعت بالتعاون مع الابناك الاجنبية المسيطرة على اقتصادنا وتجارتنا الخارجية ، تهدف الى توطيد صف الاوليغارشيا والواجهة الثانية للمغربة تلتفت الى البورجوازية في مجموعها ، او الى ابنائها المتخرجين من الكليات ، والمترددين على قاعات الانتظار طالبين مغربة الاطارات التي صارت ملحة لأن البطالة تتوسع حتى عند اهل الشهادات ، الذين بدأوا ، كالعمال ، يتجهون الى المنفى . وتعني تلك الواجهة استبدال التقنقراطيين الفرنسيين بشباب مغاربة مطلوب منهم خدمة مصالح الشركات والابناك الاجنبية ،هكذا

تعني وتهدف سياسة المغرب تحقيق مهمتين باتجاه توسيع القاعدة الاجتماعية للحكم :

١ ـ تقوية الاوليغارشيا باقناع المجموعات المالية بصحة اتجاه اشراكها في اعمالها .

٢ ـ فتح نافذة للاغاثة من البطالة امام جزء من ابناء البورجوازية كضحايا للاولغارشيا والابناك التي تسيطر على نظام القرض وتحصر التصنيع وتحرمهم بالتالي من الشغل .

ما هي هذه الابناك الاجنبية ؟

من بين حوالي ثلاثين بنكا يعمل في المغرب ، يوجد اثنان فقط تحت المراقبة الكاملة لعناصر مغربية: البنك المغربي للتجارة الخارجية حيث مساهمة الدولة قوية ، والبنك الشعبي .

اما بقية الابناك فيسودها الاجانب . وتنقسم الى نوعين :
ـ الابناك الاجنبية التي توجد بها العائلات المغربية الكبيرة .
ـ الابناك الاجنبية التي تساهم فيها الدولة المغربية والعائلات المغربية الكبيرة .

ويرينا الجدول رقم واحد ، اسفله ، ان نفس العائلات المغربية ترتبط في الغالب بعدة ابناك مختلفة . ومن دلائل ازدهار الابناك قدوم ابناك جديدة امريكية وانجليزية وسويسرية الى البيضاء .
ويبلغ ما تتوفر عليه العشرة ابناك الكبرى المعنية في اللوحة (حوالي ٢ر٣ مليار درهم (معدل ١٩٦٩ ـ ٧٠) ؛ ويمثل ذلك ٧٥٪ من مجموع استثمارات الدولة المغربية في جميع القطاعات الاقتصادية خلال خمس سنوات (١٩٦٨ ـ ١٩٧٢) .
اما الارباح ، فلا يعرف منها الا الربح المعلن عنه . وهذا لا يبلغ الا ٣ر٢٠ مليون درهم ، اي بنسبة واحد بالالف من مجموع ما تتوفر عليه !

وتبرع الابناك خاصة في مراقبة المقاولات . فمثلا نجد ان « قرض المغرب Crédit du Maroc يمتد نشاطه الى كل القطاعات بدون استثناء ، بما فيها الفلاحة والمناجم والتجارة والصناعة والسياحة . فهو موجود في كل مكان (انظر اللوحة ٢) .

لكن الملاحظة الاساسية هي الآتية : منذ ١٩٠٤ حيث تشكلت لجنة المغرب التي تجمع الابناك الفرنسية الكبرى ، بنك باريس وكريدي ليوني ، ما فتئت نفس هذه الابناك وحتى الان تسيطر على الصناعة والمعادن في بلادنا . هكذا نجد ان اغلب علاقات الانتاج الراسمالية في اقتصادنا توجد بيد الرأسمالية الفرنسية ، تلك الرأسمالية التي اشرفت على الاحتلال العسكري لبلادنا واستعمار شعبنا . اما بورجوازيونا فينحصرون في مجموعة من المتاجرين وارباب الاعمال الذين لا يضعون حجرا اساسيا ولا يدشنون الة من الالات الا تحت حماية الدولة او الابناك او هما معا . والواقع ان البورجوازية فضلت المتاجرة والسمسرة على الاستثمار والمقاولة ، وبذلك صارت سمسارا وخادما للذين كان عليها ان تحل محلهم . لكن هل كان بوسعها ان تفعل احسن ، وان ظنت زمنا انها انتصرت؟

لقد حرصت دوما الاقطاعية على حماية مصالح الاستعمار ، بينما كان يظن هذا الاخير ، ان بورجوازيتنا هي فعلا بورجوازية وطنية .

لكن في سنة ١٩٥٦ ، صحح الاستعمار بسرعة نسبية خطأ تقديره في سنة ١٩٥٣ ، حائلا بذلك دون اعطاء البورجوازية الوقت التاريخي المطلوب كي تتحول الى بورجوازية وطنية حازمة.

وسرعان مـا امتطت الاقطاعية السراج واستعادت الزمام . لكن الحصان المجروح لا يسعه الا الركل . هل تستطيع الاولفارشيا ان تتنكر لنفسها وتتخذ موقفا وطنيا من الابناك الاجنبية ؟ هنا يكمن على الاقل ذلك التناقض المستحيل تجاوزه والذي ترتكز عليه سياسة الاغراء التي ينهجها الحكم منذ بضعة اشهر .



تعليق على الجدول

ان الجدول رقم ٢ ، يوضح العلاقات الموجودة بين مستوى الواقع الاجتماعي لاقتصادنا :

- الطبقات الممثلة من طرف العائلات الكبرى .
- المؤسسات الممثلة من طرف الابناك

كما يبين الارتباطات بين :

- الابناك المغربية .
- الابناك الاجنبية .

امامنا اذن العلاقة التالية : عائلات اجنبية ـ ابناك اجنبية ـ عائلات مغربية ـ ابناك اجنبية في المغرب ـ كبريات المؤسسات في المغرب المراقبة من طرف الابناك ـ اجهزة الحكم ذات الاسهم في هذه المؤسسات الكبرى .

فالعلاقات المباشرة اذن ضيقة ، بيد ان تشابك المصالح كلي وشامل وموحد ، بين الاجانب وخادميهم في تصدير ثرواتنا عبر النظام البنكي .

		الرأسمال	الممتلكات	الارباح	مساهمة الاسر المغربية الكبيرة
الابناك الاجنبية	ـ الشركة المغربية للقرض والبنك (١٩٧٠)	١٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٢٤ ٠٠٠	١ ٨٩٠ ٠٠	
	ـ البنك المغربي للتجارة والصناعة (٦٩)	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٩٩ ٠	٣ ٠٠ ٠٠٠	التازي محمد ـ مولاي حفيظ العلوي
	ـ الشركة العامة المغربية للابناك (١٩٦٩)	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٣٣ ٠ ٠٠٠	١ ٨٠٠ ٠٠٠	الحاج حسن بن جلون
	ـ البنك الامريكي ـ الفرنسي السويسري للمغرب (١٩٧٠)	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	العمراني ـ بن ابراهيم ـ عبد المجيد بن جلون
	ـ قرض المغرب	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٥٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	
	ـ البنك التجاري للمغرب ١٩٧٠	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٤٠ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٤٠٠ ٠٠٠	
الابناك الاجنبية ذات المساهمة الضئيلة من جانب الدولة المغربية	• الاتحاد البنكي الاسباني ـ المغربي	١٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	جنان ـ النجاعي
	ـ مساهمة الشركة الوطنية للاستثمارات				
	• البنك الاسباني في المغرب	١٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٧٧ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠	الكتاني ـ بناني ـ السلاوي ـ السبتي ـ العمراني
	ـ مساهمة البنك المغربي للتجارة الخارجية				
	• شركة بنك المغرب	٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠٢ ٤٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	
	ـ مساهمة القرض السياحي والعقاري				
الابناك المغربية ذات المساهمة الاجنبية الضئيلة	• البنك المغربي للتجارة الخارجية	١٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٥٥١ ٢٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	الحاج عمر السبتي ـ العمراني ـ الكتاني ـ بناني ـ السلاوي
	• البنك الشعبي				

كبريات الاسر الاجنبية	روتشليد غرانس لازار بوصاك هرسنت	موركان روتشيلد شنايدر ميرابو لازار	مال سويسرة شنايدر روتشليد مال الولايات المتحدة
كبريات الاسر المغربية	الدمناتي ابن ابراهيم بناني العمراني		الحسين ـ محمد التازي مولاي حفيظ العلوي الدمناتي ـ الحاج حسن بنجلون
الابناك الاجنبية	ـ بنك باريس الوطني ـ بنك باريس وهولاندا ـ شركة البنك والمساهمة ـ كريدي ليوني	بنك باريس وهولاندا	الشركة الفرنسية للقرض والبنك القرض التجاري بفرنسا الشركة العامة
الابناك الفرعية في المغرب	كريدي المغرب البنك المغربي للتجارة والصناعة	بنك باريس وهولاندا	الشركة العامة المغربيةللابناك ـ البنك الامريكي ـ الفرنسي السويسري للمغرب ـ الشركة المغربية للقرض والبنك ـ شركة البنك في المغرب
مقاولات توجد على أرض الوطن وتخضع لمراقبة أبناك أجنبية	ـ الشركة الفلاحية لايت بازم ـ زيوت لوسيور ـ شركةالاستثمارات الزراعية في المغرب ـ الشركة العقارية والبناء للمغرب ـ شركة المساهمة والمراقبة ـ مناجم زليجا ـ شركة المعدن والصلب	ايدروليك افريقيا ـ المغرب هامل افريقيا فرانس اوتو اومنيوم شمال افريقيا	الشركة العامة للمغرب أومنيوم افريقيا الشمالية بنوروبا ـ المغرب
مؤسسات الدولة المغربية التي لها مساهمات في المقاولات الاجنبية	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية مكتب الفوسفاط	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية المكتب الشريف للفوسفاط	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية المكتب الشريف للوفوسفاط

ملاحظات على :
نقد الحركة الاصلاحية وافقها الايديولوجي

ابراهيم الخطيب

١ ــ هذا الموضوع ليس محاولة للاجابة بقدر ما هو عملية لطرح الأسئلة ، على الاخرين وعلى ذواتنا . ولهذا فانّنا لن نكون «موضوعيين» كما يريد لنا المنهج البرجوازي الوصفي ، ما دمنا نريد تفسير الحاضر انطلاقا من تجارب الماضي وتفسير الماضي كخط سير نحو الحاضر . ونحن ندرك الصعوبة التي تنتظرنا خلال هذه الممارسة ، وندرك ايضا ان الاعتراضات ستكون كثيرة وعنيفة وانها ستصبح احيانا اتهامات ولكن كل ذلك لن يمنعنا من البحث، حتى نستطيع تفسير معضلتنا السياسية الحالية وعناصر الازمة المختفية من خلفها . وفي هذا الاطار ، فان الحركة الاصلاحية في الشمال انما كانت مرحلة في « خط السير الوطني » ، ولكنها رسخت ، الى جانب عناصر اخرى ، اسلوبا في التفكير وطريقة في الممارسة لا يزالان ماثلين امامنا الى اليوم . وسيكون هدفنا تحليل جذور هذا الاسلوب وهذه الطريقة من خلال تجميع بعض الملاحظات (١) (التي تعتمد اساسا على كتابات الطريس) من اجل وضع الحركة ، وايديولوجيتها ، موضع تساؤل بالنسبة لظروفنا الراهنة . ولكن ، هل اصبح محظورا علينا ، الجيل الذي لم يعش كفاح الحركة الوطنية ، ان نراجع تاريخ هذه الحركة ؟ ان المهمة ليست سهلة ، وفي نظر « الكبار » نحن لسنا اكفاء لممارسة ذلك، ولقد طالبنا مرارا ان يكتب تاريخ الحركة الوطنية ، غير اننا نعرف ايضا ان هذا التاريخ ينبغي الا يكون « كلاما في ترتيب الحوادث » بل محاولة للتصدي للمرحلة علميا . ان مؤامرة الصمت من جانب « المسؤولين » عن الحركة الوطنية على الاسس المادية والطبقية التي سيرت الحركة لا يمكن ان نعتبرها سوى نتيجة

حتمية للتفكير « الانتقائي » البرجوازي الذي تضلله اوهام«الفردية» و«الطهارة» والذي اعطى الدليل مرارا على عجزه عن رؤيةالمضمون التاريخي ، النسبي ، للحركة .

٢ ـ الملاحظة الثانية :

هل يمكن ان نتحدث ، داخل « الوضعية الاستعمارية » عن صعود برجوازي نحو انجاز مهام المرحلة الوطنية في غيبة الشراذم الطبقية الاخرى ؟ (١) اذ لا شك ان اتفاقية الحماية (١٩١٢) كانت ضربة قاسية وجهت الى البنى السياسية التقليدية ، ومؤسساتها، وطرحت على جدول الاعمال مسؤولية تغيير الاساس شبه الاقطاعي المتخلف للعلاقات عن طريق « تجديد » وضع القوى الفاعلة او اخضاعها ذاتيا لعملية تحول جذرية . غير ان ذلك ظل معلقا ، ما دامت امكانية المجابهة المباشرة للسلطة الاستعمارية (الاسبانية ـ الفرنسية) لم تكن ، رسميا ، موضع نقاش خصوصا وان «السلطة الوطنية » سرعان ما تمثلت الوضع كما هو ، ولم يعد ،بالنسبة لها ، يشكل اي تهديد ما دام يضمن لها فرص البقاء . ان مهمة « تجديد » العلاقات وافاقها الايديولوجية لم تكن ملقاة بالدرجة الاولى على كاهل الاستعمار (رغم ان طبيعة النهب الاستعماري كانت تقتضي ذلك) ولهذا فان ترسيخ وجوده ، تشريعيا سرعان ما أتاح له ربط صلات وثيقة مع الاقلية الاقطاعية التي كانت تساند « السلطة الوطنية » اذ ذاك . وتحت ضربات التشريعات الاقتصادية التي حملتها الادارة الاستعمارية الى المدن ، بموازاة ارتفاع خط الهجرة المنظمة والمصحوبة بالتملك القسري للارض، تهاوت الاسر الارستقراطية القديمة ، وبدات تصوراتها عن « النبالة» «والملكية العقارية للارض كاساس حقوقي للسلطة » تذهب قبض الريح ،في حين كان « النموذج شبه البرجوازي » للاسرة يظهر ، داخل المدن ، وتنمو مصالحه الى جوار مصالح المستعمر ،واحيانا بالتنسيق معه ، في جو « اكثر حرية » . انه ينبغي التذكير بان

الاسر الارستقراطية الاقطاعية ، ذات الاساس الاقتصادي المتخلف، لم تتهاو بصورة نهائية ، فلقد كان مطروحا عليها ان تتلاشى، او ان تتمثل نوعية العلاقات البرجوازية الجديدة (الوظيفة ، بصفة خاصة التي لم تحرمها ، بشكل تام ، من « نبالتها »). لقد كان النموذج البرجوازي المغربي ، حينذاك ،في طور النشأة ، وكان فيما يبدو معجبا بالمؤسسات الاستعمارية وطريقة تسييرها ولكنه كان لا يزال يعطف ايضا على الهياكل الاقطاعية التي خرج منها ، ويرى في ايديولوجيتها الدينية « اساسا ثقافيا وطنيا » ينبغي ان يخضع لتقييم عقلاني في ظل منهج « وضعي » يلبي حاجاته المتجددة (٢). في سنة ١٩٢١ ، لدى انتهاء الحرب الامبريالية الاوروبية الكبرى انفجرت الثورة الريفية في الشمال كرد فعل على بداية النهب الاستعماري الاسباني ،واصبح مطروحا على جدول الاعمال الوطني مسؤولية اعادة النظر في اتفاقية الحماية كليا وكان نموذج المجابهة المطروح هو النضال المسلح بوصفه « مشكلا منتهيا » بالنسبة لسكان البوادي الفقراء والفلاحين الصغار والمأجورين والطوائف المبلترة من سكان المدن والى حد ما بالنسبة للعمال ، خصوصا وان الممارسة الفعلية لقبائل الشمال كانت قد اعطت الدليل على جدوى هذا الحل (٣) . غير ان الشرائح البرجوازية التي اخذت مؤسساتها تترسخ تدريجيا كانت ترى ان الوقت لم يحن بعد وان قد آن الاوان لتجديد القطاعات الاقتصادية عن طريق تجديد العلاقات داخل السوق الوطنية (المهددة ببضائع المستعمر) و « عقلية » الممارسات فيما بينها وبين الطبقات المتوسطة التي تستهلك قدرا متزايدا من الخدمات « الحرة » وهكذا بدأت عملية « الاصلاح الاجتماعي » (الهادفة في العمق الى خلق منافذ للمزاحمة في قلب السوق الاستعمارية) تكشف عن وجهها في شكل استقطاب وتوجيه للايديلوجية الاجتماعية المسلمة نحو « النموذج البرجوازي » في جهة وفي جهة اخرى استطاعت ان تمتص النقمة على الوضع الاستعماري

وان توجهها في مسارب اصلاحية ذات هدف « ديموقراطي » يضمن استقرار المصالح البرجوازية ونموها ، ويضع الطبقة الجديدة في مكان المسؤول الحقيقي عن « النضال الوطني » .

٣ ـ الملاحظة الثالثة :

في ثلاثينات القرن العشرين نشطت في الشمال (تطوان ، بصفة خاصة) حركات اصلاح اجتماعي كان يقودها برجوازيون او ارستقراطيون سابقون استهدفت : الطرقية وبعض مظاهر « الفساد » و« التخلف » في المعاملات، خصوصا على المستوى التجاري . لقد كان اكثر هؤلاء البرجوازيين والارستقراطيين السابقين موظفين في « الادارة الأهلية » التي كانت توجه من طرف « الاقامة العامة » بكيفية مباشرة او غير مباشرة (تبعا للوضع السياسي) . وقد لاقت هذه الحركات الاصلاحية، المتشبعة بافكار « التقدم » أستنكارا متزايدا من طرف « رجال الدين » وبعض « العلماء » المتعاونين مع المستعمر ، لاسباب مختلفة ، غير ان الاساس التحتي لممارستها استطاع ان يضمن لها بعض الاستقرار:

أ ـ تنفيذ مشروع الشركة المغربية للكهرباء (شركة مساهمة راسمالية) .

ب ـ انشاء المدرسة الاهلية (تعليم مزدوج : عربي ـ اسباني) .

ج ـ انجاز مطبعة وطنية (مطبعة المهدية) .

د ـ «ألجمعية الخيرية الاسلامية » (مشروع خيري اصلاحي) .

وفي الوقت الذي كانت فيه اعداد من المستوطنين والبرجوازيين الاسبانيين تاتي لاستغلال مناجم الاسمنت والفحم وانشاء مصانع لتصبير السمك وتمديد طرق المواصلات، التي كانت تستعمل لاهداف استراتيجية ، كانت طوائف من اليهود المغاربة تقوم بدور الوسيط بين البرجوازية المحلية ووكلاء السلطة الاستعمارية « من

اجل تحقيق قدر من التعاون » . ويبدو من الضروري تصور ان الاصلاحيين لم تكن لهم صلات بالبدو ، الذين عزلتهم الادارة الاستعمارية بعد فشل انتفاضات القبائل ، ولا شك انهم كانوا رغم المحاولات المتكررة للاصلاحيين (كان هنالك تسييس شكلي). وهنا ينبغي ان نلاحظ ان الممارسة البرجوازية لعلاقاتها الاقتصادية لم تكن قد تجددت بصفة كلية . هذا كان يمكن ملاحظته حتى بالنسبة للجنوب ، مع اختلاف واضح. ذلك ان ظروف التعامل الجديدة لم تكن تستثني وجود العلاقات القديمة المتمثلة في الملكية العقارية للارض ، التي كانت لا تزال تخضع لاستغلال ارستقراطي ، رغم افتراض تاجيرها ــ حسب مبدأ ديني ــ لصغار الفلاحين بالاضافة الى ذلك ، فان الحركة الاصلاحية ظلت « واقعا » غير مقبول ، على الجملة ، من طرف شرائح تقف على اسس طبقية متناقضة احيانا (بعض الارستقراطيين وفئات من فقراء المدن وبعض البرجوازيين الصغار ــ الذين كانوا يعتبرونها حركة « نخبة » من الاسر) مع ان « الحكومة المحلية » ذاتها كانت قد اخذت تهيىء لنفسها بالنسبة للحركة نقاط التقاء و« تعاون » تحت شروط اعتراف الاصلاحيين عمليا بالولاء لها ، وهذا امر لم يكن في يوم ما مكان نقاش .(كما لم يكن بالنسبة للحركة الوطنية في الجنوب) . ولقد وجد الاصلاحيون في ظروف الهجمة الفاشستية للفلانجيس Falanges ضد جمهورية الجبهة الوطنية في اسبانيا ، بعد الاستياء البرجوازي من حالة « الفوضى » الاقتصادية التي سادت المنطقة ابان الحكم الجمهوري والفترة الانتقالية ، فرصة للاعلان فيها عن رغبتهم في تأييد التحالف الكنسي ــ الفاشستي لقاء الاعتراف ب « حزب الاصلاح الوطني » كمنظمة وطنية سياسية تقف ،داخل السيطرة الاستعمارية ، في مواقع « المعارضة » (ان هذا الشكل من الممارسة كان عنصر ضعف اساسي في الحركة ، ولكنه تعبير موضوعي عن اهدافها الطبقية) . وهكذا قوبل بالصمت

قرار « الحكومة المحلية » (التي كان يرأسها اذ ذاك احمد الغنمية) بتجنيد مئات من الفلاحين في صفوف الجيش الاسباني الفاشيستي كحل مؤقت للوضعية الاقتصادية المتفاقمة ، في حين كان بعض « المثقفين الاصلاحيين » الذين سموا مارقين فيما بعد ، يذهبون الى (سلامانكا) للاعلان عن مساندتهم لفرانكو وجيشه « المظفر » في اطار (البروباجاندا الاصلاحية) ضد الحكم الوطني في اسبانيا . في سنة ١٩٣٦ ، اصبح الحزب يمارس نشاطه علنيا، وكانت صحافته « السلام » « الريف » « الحياة » ،« الامة » تعبر بصورة واضحة عن الخط المنحرف الذي سينهجه الحزب فيما بعد ، والذي كان في الواقع نتيجة حتمية لمنظوره الطبقي :

١ ــ الاعتماد ، سياسيا ، على اسلوب « المطالبات » .

٢ ــ ايجاد صيغ للتعاون مع الحكومة المحلية التي كانت الاقامة العامة « تباركها » وكان الحزب يتوهم وجود تناقض اساسي فيما بينها .

٣ ــ رفع شعارات « ديموقراطية » (انتخابات بلدية ، دستور « معونات » حريات عامة ، الخ).

٤ الملاحظة الرابعة :

١ ــ سيكون هدفنا الان تحليل المعطيات الايديولوجية للحركة الاصلاحية ، كما تبدو من خلال كتابات الطريس بصفة اخص . وفي البداية ، نرى انها كانت تنطوي على مجموعة مواقف بعضها اساسي والاخر ثانوي ، وينبغي ان نفترض بدءا انه برغم « ضعف العنصر الديني » للحركة ، فانها كانت ، مع تصاعد « المحافظين » تحاول ان تستغل « العواطف الدينية» كأداة لاستقطاب الاهتمام الوطني . لقد كان اول خطاب للطريس بعد اعلان « حزب الاصلاح الوطني» حزبا سياسيا ، خطابا دينيا تماما . ان تصور الطريس للوطنية، يختلط الى حد ما بتصوره للدين ، يقول : « الوطنية والدين شيئان

لا محيد لاحدهما عن الاخر . فالوطنية للدين تخدم والدين للوطنية السامية يؤهل » ومع ان الحركة كانت تعتبر نفسها حركة « تجديد اجتماعي » تتجاوز الاخلاق المتخلفة لتصيب المؤسسات ، فان الطريس كان يطلب من رجال الدين ان يرجعوا الى « سلوك السلف الصالح » وتفضيل الروحيات على الماديات » الخ : ان الاساس السلفي قائم . وسوف نلاحظ انه يطبع عددا من مواقف الطريس . اما ايديولوجيا فان الاصلاحيين وجدانيون هدفهم محاربة « طغيان المادة » (١٢ ـ ١٩٣٨) ويكون ضروريا ان نسأل انفسنا ، الان ، في اي اتجاه سيسير هذا الخط ؟ ان الخلط بين معنى الوطنية ومعنى الدين كان سيقود لا شك الى تصور « اخلاقي » لمعضلات ذات اساس « وضعي » . ولهذا اصبحت الوطنية شيئا غامضا يشبه « الشعور بالواجب » واصبح التاريخ القومي ، بعيداً عن ان يكون حركة موضوعية متطورة يلعب فيها عنصر المبادرة الذاتية دورا هاما ، نسخة طبق الاصل مما رسمته « ريشة الرب العادل القادر » ، وتكون النتيجة الحتمية لكل هذه المقدمات « ان الدين الاسلامي » هو « اصلح نظام لمجتمعنا » ويكون منطقيا بعد ذلك ان يكون من مهمات الفرد الاربع « الايمان » ان هذا لا يبدو متناقضا مع السلوك البورجوازي العام . فهنا ينبغي ملاحظة ان التطور التدريجي للبورجوازية ، بالنسبة لنا ، كان يسير جنبا الى جنب مع الابقاء على المؤسسات شبه الاقطاعية ، والاقطاعية ، وبالتالي على بناها الفوقية ، كما هي كذلك فان نفوذ « المحافظين » ، داخل الحركة ، لم يكن قد وضع بعد موضع تساؤل ، الأمر الذي مهد لتضخم « التيار السلفي » بصورة واضحة .

٢ ـ أن التصور البرجوازي للامة والشعب والوطن هو تصور تجريدي .وحين يحاول الايديولوجيون البرجوازيون التعبير عن معاني هذه الكلمات فانهم يهملون اسسها المادية ، ومن ثم يستنفرون حصيلتهم « البلاغية » ويحلمون بـ « جنات الخلد » . لقد كان الطريس

يعترف بوجود « طبقات اجتماعية » (وكان مدلول الطبقة ، عنده ، ليس واردا في اطار تصور علمي) . ولكنه، كأي مثقف مثالي، كان قاصرا عن ادراك علاقاتها فيما بينها واساس التمييز في هذه العلاقات ، ومدى التناقض الذي يحد من «انسجامها» (كما يريد التصور البرجوازي). ان هذا العجز الطبقي عن الرؤية العلمية، الذي يخدم بدوره ايديولوجية طبقية ، كان ، بالحتم ، سيؤدي الى ظهور « افكار انجيلية » تعتمد معطى ذاتيا : ولهذا ، فان الطريس كان يرى ، مثلا ، ان « المغرب يحب أبناءه على السواء ، فلا فرق بين طبقة وطبقة » دون ان يجيب على سؤال يطرح نفسه تلقائيا وهو : من « المغرب » هذا ؟ وانطلاقا من هذا التصور فان الاغنياء في رايه ، مسؤولون عن « اصلاح الحياة الاجتماعية » ،على مستوى الوطن ،بالدرجة الاولى حتى « تكثر بيننا مظاهر المدنية والرقي » . لا شك ان التحليل الذاتي هو الذي يقود الى هذه النتيجة ، وينبغي أن نفهم ، هنا، ان « الاصلاح »يتضمن ايضا اصلاحا ايديولوجيا من نوع ما ، فالهيمنة البرجوازية لا تأتي من تلقاء نفسها ، وبالتالي فان مسألة السلطة تصبح امرا مفروغا منه . غير ان الطريس ، اذا كان يؤكد عدم وجود فوارق طبقية بين ابناء المغرب ، فان الامر يبدو مختلفا بالنسبة للافراد الذين يكونون هذه الطبقات . ان المنطق الصوري هو، اساسا، منطق ديماغوجي : فكما ان الافراد مختلفين فيزيولوجيا كذلك ينبغي ان نطمئن الى ان اختلافهم في « الظروف» امر واقع: « لسنا من القائلين بالتساوي في الملكات والحظوظ ، ونعتقد ان الله ميز ولكل في الحياة نصيب ولا يقدر هذا على ما يعمل ذاك ولا ان ينال هذا ما يناله الاخر » (٨ ــ ١٢ ــ ١٩٣٨) وعندئذ يصبح تكريس التفرقة امرا مشروعا بالحق الالهي ما دام يمس مسألة جوهرية بالنسبة لاي ايديولوجية بورجوازية هي مسألةالملكيةالخاصة،ويكون ضروريا اذ ذاك ان تنسحب اذهاننا لتعميم هذا الوضع على مستوى سيكلوجي ،حسب المناهج الهيومانية الاميركية « : فلكل منا استعداد

للعيش على شكل من الاشكال ، واذا اهمل الفرد هذا الاستعداد الفريزي .. فانه ينحرف كل الانحراف عن المهمة الاصلية التي انيطت به كموجود لنفسه » . آن نظرية « المهام الاصلية » تعني ، وراء ذلك ، الابقاء على الواقع الطبقي كما هو . غير ان طرح المسألة الطبقية ، على هذه الصورة ، انما كان يهدف الى وضع مسألة اخرى ، هي مسألة السلطة الايديولوجية ، كمسلمة ، باعتبارها تعبيرا عاما عن « تصور واحد للوضع » . ان هذا ما يعنيه الطريس عندما يقول : « اما مهمة الامة في نفسها فهي السعي للسيادة » ولا شك اننا نستطيع ان نطرح هنا عدة اسئلة : ما هي الامة ؟ ما هي السيادة ؟ بمن ؟ ولصالح من ؟ الا ان الاجابات تظل دون مستوى النقاش .

٣ ـ يقول فانون : « ان ميلاد الاحزاب الوطنية في البلدان المستعمرة قد عاصر تكون نخبة من المثقفين والتجار » (معذبو الارض ـ ص ٥٣ ، ما سبيرو) والواقع أن الايديولوجية الاصلاحية تعطي اهمية غير محدودة « للمثقفين » ، وهذا ينعكس على نوعية ممارساتها بصورة واضحة . وهي في هذا لا تبدو مختلفة مع الوضع العام لكل الطبقات البرجوازية التي ترى المثقف ، بالاضافة الى تميزه الطبقي ، « قوة اخلاقية » . ان الطريس يذهب بعيدا اذ يعتبر ان « الوطني » هو « المثقف »: « الوطنيون في المغرب هم الطبقة المفكرة التي شعرت بقوميتها واتعظت باحوال الامم الاخرى ورأت من الواجب المفروض عليها ان تؤدي رسالتها في هذه الامة بارشادها واصلاحها والاخذ بيدها الى ان تخلق منها امة محترمة محفوظة الجانب » وفيما بعد يضيف : « ان شعبنا عندما ارادت هذه الطائفة اشعاره بمركزه كان غافلا كل الغفلة عن نفسه وعما يدور حوله » (١٧ ـ ٩ ـ ١٩٣٦) ان تفوق المثقفين يصبح مسلمة اخرى تقدمها الايديولوجية البرجوازية ، غير ان الطريس ينسى الاجابة التي ردت بها « القبائل الفقيرة » في الشمال

على الواقع الاستعماري . ومن جهة اخرى فان الطريس يطرح مسائله بوضوح : هناك « طبقة تعي » ويتمحور وعيها في« الدور » الذي تمارسه ، وهناك « طبقات لاتعي » . وهذا يظل مفهوما في اطار التفسير الكلاسيكي لوضع البرجوازية الوطنية تحت السيطرة الاستعمارية (واقع وعيها الطبقي ، المتولد عن ظروف موضوعية)غير ان المسألة ينبغي الا تبقى نظرية فحسب ، ولقد دلت ممارسات حزب الاصلاح الوطني ، (والحركة الاصلاحية عامة) على وعي جاد بمصالح طبقته الانية ، (تمديد النفوذ الايديولوجي) ولكنه عجز، عبر اسلوب « التعاون » ، عن فهم حتمية المسار الذي سوف تتخذه علاقاته بالمستعمر في المستقبل : «ان احدا لا يستطيعان ينفي ان تجربة عبدالكريم الخطابي واخيه ، كممارسة نضالية ذات عمق وطني ، رغم اخطائها ، ظلت « لقيطة » بالنسبة لاساليب النضال السلمي التي اخذ بها الاصلاحيون » ومثقفوهم . ولهذا ، يظل من قبيل التضليل الديماغوجي ان يطالب المثقفون الاصلاحيون«بالضرب بالمصلحة الشخصية عرض الحائط » . ان الطبقة البرجوازية حريصة على نشر « ثقافتها » (ايديولوجيتها) لان هذا الوضع يساهم عمليا في « توسيع دوائر هيمنتها الاجتماعية »، بلغة لوكاكش . ولا شك ان اعتماد اسلوب « النضال السلمي » (الديموقراطي ، المعادي للعنف !) استطاع ان يكون عاملا نسبيا في الحفاظ على المنجزات المحدودة (النفوذ « الحقوقي ») التي حققتها البرجوازية الاصلاحية حتى ذلك الوقت . ان اللغة تبدو غريبة الان ، ولكنها كانت تلائم تماما حقيقة مصالح الاصلاحيين: لقد كان الطريس ، كمنظم لسلوك طبقة ، يرى أن « قضية المطالب» هي « أهم مسائل منطقتنا الحيوية » وهذا يصبح عاديا ما دام ليس هنالك من اسلوب اخر . وفي مكان ثان ، يعتبر ان الطلب هو «خير دليل على التشبث بالسلم (١ - ١١ - ١٩٣٣) ان هذا لا ينسحب على الحركة الاصلاحية وحدها ، بل يتجاوزها الى الحركةالوطنية

ككل (الحركة الوطنية « الرسمية ») ، فالبرجوازية تملك قدرة غامضة : انها تطالب بالعنف ، لفظيا ،ولكنها في الواقع « معتدلة » وفي أطارها « يتصرف المثقفون كبرجوازيين جدد » (ديبيناي) لقد كان (ماركس) ينتقد سلوك البرجوازيين الصغار ،وضعفهم والواقع انهم يتحدثون كثيرا عن رغبتهم في ايجاد « تنظيمات » لا تخرج عن مسؤوليتهم الفعلية ، ولكنهم ، بالاضافة الى ذلك « ضد العفوية » ، ألتي يتسم بها سلوك الجماهير في رأيهم . وبصفة عامة فانهم كانوا ايضا « ضد العنف » . ان التشبث بالاسلوب كان يدفع الطريس احيانا الى التنصل من مسؤولية العنف تجاهالمستعمر ويعبر عن الموقف هذا بصورة مزدوجة :« ادعت فرنسا اننا انصار الثورة فبطشت بالثائرين وليتنا كنا على استعداد لنريها اننا وان لم نكن من انصار الثورة ففي مقدورنا دفع الاعتداء وحماية الحق المغصوب » وها هنا تصبح اللغة بلاغة مزدوجة ، ملتوية ،ولكنها مفرغة وضد منطق التاريخ : « اننا ننتظر ان تعود فرنسا لرشدها وتمد اليد للاحرار من المغاربة » (٨ ـ ١٢ـ ١٩٣٨) ولهذا فان الاضراب .والتظاهر ينبغي اعتبارهما من بقايا « التكالب على المادة » وضد « وجدانية » الحرب (١٩ ـ ١ ـ ١٩٣٩) « اما التهديد فكل ما يصدر عنا من صيغ كلامية فليس القصد منهسوى الاسترعاء» (١٩٤٦) ولا بد ان نفهم العكس ،وحسب المنطق النوعي للممارسة الاصلاحية ، عندما يقول الطريس : « قالوا عنا اننا نعنف ونتطرف ، وهذا صحيح ، والداعي الى الشدة قلة ما ربحناه من الاعتدال » . ان التاريخ ،فيما يبدو ، لا يصحح خط الممارسة: ففي سنة ١٩٤٧ اصبح واضحا أن الحزب « لن يقر اساليب العنف والاعتداءويفضل سلوك طرق السياسة والاقناع » وبعد خمس سنوات (١٩٥٢) كان خير ما ينصح به انصار الحزب «الصبر والاعتدال » السلام ، السلام ،السلام، لقد آنجز « المثقفون الاصلاحيون » مهامهم ،ومن الواضح ان انتماءاتهم الطبقية لم تكن

قادرة على اكثر من ذلك : ان المأزق ،لم يكن تعبيرا عن اختيار ،بل كان تعبيرا عن واقع طبقي، وبالتالي عن فشل طبقة في انجاز النضال الوطني ، عبر ممارسة العنف ، وطرح مسألة السلطةكقضية اساسية .

٥ ــ الملاحظة الخامسة :

هل كانت الحركة الاصلاحية تملك استراتيجية محددةتتصرف داخلها ؟ ما هو توجه اهتماماتها بالنسبة للقضايا ذات التأثير على « الوضع المغربي » ؟ قبل الاجابة على هذين السؤالين ينبغيان نشير الى ان الحركة الاصلاحية كانت تواجه اربع قضايا اساسية :

١ ــ الموقف من « العالم الاسلامي » والوحدة العربية .
٢ ــ الحرب الاهلية في اسبانيا .
٣ ــ « النفوذ الشيوعي » .
٤ ــ دور الولايات المتحدة الاميركية بعد الحرب الثانية .

وسوف نحاول مناقشة هذه القضايا بصور متفاوتة (١) :
والواقع ان « الفكرة الاسلامية » لم تكن تغرب عن بال الطريس ، فهو مثقف سلفي يريد ان يطرح المسائل الوطنية طرحا « وضعيا » عن طريق تبني مقولات (جمالالدين الافغاني)التي تقادم عليها العهد . لقد اعترف علال الفاسي نفسه بأثر (القرويين) علىالتكوين السلفي للطريس (٤) ، غير اننا ينبغي ان نعتبر أن هذا انما كان بصورة جزئية ، وان اقامته في مصر قد حددتبالفعل معطي هذا الاثر بحيث اصبح من قبيل « الممارسات اللامشروطة » التي تبنتها الحركة الاصلاحية دون ابطاء . ان الاقتناع بالفكرة الاسلامية ،عند الطريس ، كان يتجاوز حدود الواقع ليرتقي الى مستوى الوهم بامكانية « وحدة اسلامية » على شكل « امبراطورية »تضم جميع « المؤمنين » وتعيد لهم « الامجاد الخالية » التي لا زالوا يحلمون بها . لقد كانت المسألة ،بالنسبة للطريس كما بالنسبة للمثقفين

البرجوازيين ، مسألة استعادة للذات ، ذلك « ان التذكير بالامجاد العربية الاسلامية الغابرة قد تلاءم في المرحلة الاولى المترجرجة للحركة القومية مع شعور المثقفين بوجودهم » (بولين) غير ان موقف تركيا في سنة ١٩٤٨ من القضية العربية ــ الاسرائيلية، واعترافها بالتقسيم ، استطاع ان يضع كل ذلك في موضع حرج، ولكن ألطريس اكتفى بان ابدى اسفه على ما حدث . هل كان باستطاعة الاصلاحيين ان يفعلوا اكثر من ذلك ؟ ان الطرح اللاتاريخي للمسألة الاسلامية قد ادى الى عدد من الالتباسات ، وعلى الجملة فان النضال الوطني هو وليد وضعية استعمارية ولهذا يظل ادخاله في منافذ «دينية» من قبيل التشويه المفتعل .والواقع ان هذا التوجه برمته ، تحت التفسير الماركسي ، انما يقود الى البلبلة : ان الطموحات الفعلية للايديولوجية الاصلاحية هي طموحات قومية . ودون الدخول في نقاش حول الاساس المادي (مسألة « السوق القومية ») لهذه الطموحات ، فان طبيعة النضال الوطني منذ الثلاثينات وحتى منتصف هذا القرن ، كانت تكتسي طابعا قوميا لا شك فيه ، (من قبل ، كان المقاتلون الريفيون بدورهم ،يرفعون شعارات قومية وايضا دينية) رغم ظروف التجزئة .

٢ ــ هل كان طبيعيا ان تقف الحركة الاصلاحية في الشمال الى جانب « الفاشستيين » خلال الحرب الاهلية الاسبانية ؟ ان كلاما كثيرا يمكن ان يقال بخصوص « التاكتيك » الذي انتهجته الحركة والذي يرمي في النهاية الى تحقيق « الاستقلال » باي وسيلة،غير اننا نخطيء كثيرا جدا حين لا نراجع هذا « التاكتيك » ذاته مراجعة طبقية : لقد اصبح مكشوفا ، الان ، ان الحركة الاصلاحية ، قبل تأسيس حزبها وبعده ،كانت تملك علاقات مع السلطة الاستعمارية سواء بواسطة « الحكومة الوطنية » او بواسطة بعض اعضاء الحركة « المرموقين » . ولا شك ان هذا الارتباط ، اجلا او عاجلا ، كان سيقودها حتما الى مجموعة من الأخطاء .غير اننا ينبغي ،من

موقعها ، ان نفهم هذه الاخطاء كانعكاس لايديولوجية الحزب الطبقية و« اسلوبه النضالي ـ البرجوازي الاصلاحي » الذي يعتمد سياسة « المطالبات » و« تقديم العرائض » رغم ان روح شعبنا « روح عسكرية حادة » (كما يعترف الطريس نفسه ٨ ـ ١٢ ـ ١٩٣٨).
لقد كان اول امتحان لنوعية التوجه الطبقي للحزب تفجر الحرب الاهلية في اسبانيا فيما بين الديمقراطيين والجناح الفاشيستي العسكري الذي كانت تسانده الكنيسة والاحتكارات الاجنبية ، بالاضافة الى النظم الفاشية في المانيا وايطاليا . ان اي تبرير لموقف الحزب من الحرب لا يمكن ان يكون مقبولا ما دام ينطوي على فهم غير واضح لطبيعة القوى الطبقية المتصارعة ومصالحها.
ان الطريس يؤكد (١ ـ ١١ ـ ١٩٣٣) في بداية التصاعد الديموقراطي ان « انقلابا خطيرا حدث في الامة الاسبانية » وان عمق هذا الانقلاب ديموقراطي وضد السلطة الفردية . وكانت الحركة الاصلاحية ، قبل ذلك (١٩٣١) ، قد قدمت الى رئيس الحكومة الاسبانية المؤقتة مجموعة من المطالب تتعلق بانتخاب المجالس البلدية وانشاء مجلس شورى وضمانة حرية الصحافة والنشر والاهتمام بالتعليم وتخصيص ميزانية للفلاحة ، غير ان هذه المطالب ، لاسباب تتعلق بطبيعة السلطة في تلك الفترة ، لم تلب وحين بدأ التحرك للاطاحة بالنظام الوطني في اسبانيا ، بعد ان اتضحت طبيعة توجهه ، بدأ الحذر يطفي على مواقف الحركة الاصلاحية الى ان اصبح تحالفها المناهض لحكومة الجبهة الوطنية ، والمتعاطف مع الحركة الفرانكوية « امرا واقعا » . وعندئذ بدأت حملة التملص من « الحوار » الذي كان قد جرى بين الحكومة المؤقتة والحركة الاصلاحية باعتبار ان هذا الحوار لم يكن ممكنا . « ان الجهاد الوطني يلزم الا يسمع من جديد نغمة تحالفه مع الحمر ضد الحكومة القائمة ، لانها نغمة بليدة يعلم المسؤولون من رجال الحكومة انها محاطة بظروف تجعل قبولها مستحيلا

من جهتنا » (٨ ـ ١٢ ـ ١٩٣٨) اما « الظروف » فهي :التركيب الطبقي للحركة الديموقراطية في اسبانيا : العمال ، والفلاحون ، والبرجوازيون الصغار (٥) الخ . وفي مقابل « الاستحالة » كان هنالك الصمت على تجنيد الالاف من الفلاحين الفقراء والبدو المغاربة لمصلحة الفاشستيين ، وكان هنالك بعث افراد من« المثقفين الاصلاحيين لاذاعة بيانات التأييد من راديو (سلامنكا) للتحالف الكنسي الفاشي . ولقد كان هذا مخجلا الى ابعد حد، بالنسبة للجيل الجديد من الوطنيين خصوصا اذا ادركنا انه كان يحدث في أطار « الوقوف ضد المد الشيوعي في المنطقة » (٣) . والواقع ان الحركة الاصلاحية ، رغم عزلتها السياسية على الصعيد العالمي، استيقظت على تصاعد الستالينية داخل الحركة الشيوعية العالمية غير ان هذا لا يشكل سوى محاولة ، من جانبنا ، لتحديد عناصر رؤيتها لهذا الموضوع ، فليس هنالك ما يشير الى موقف الحركة الاصلاحية من « الحزب الشيوعي المغربي » بعد انفصاله عن الحزب الشيوعي الفرنسي بزعامة (علي يعتة) و(ليون سلطان) في مطلع الثلاثينات . ولا شك ان « الاصلاحيين » كانوا « لا يقبلون » تواجد مثل هذا الحزب ، اولا ، بالنظر الى ماضيه ، وثانيا ، بالنظر الى ايديولوجيته القاعدية المعادية للثقافة السلفية الارستقراطية وزعامة الاصلاحيين . ولقد انعكست شوفينية المثقفين السلفيين على فهم الطريس للحركة الشيوعية . فكان يرى انها « اسد مفترس » . وقد ابدى في خطاب وجهه الى العمال حرصه على تخليص هؤلاء من «براثنه» ووعدهم في مقابل ذلك ، ببرنامج « اسلامي حافل بكل انواع العدل » في الحقوق والمساواة في الواجبات . وحتى سنة ١٩٣٧ كان الطريس لا يزال يعتقد ان « الشيوعية الروسية قامت قبل كل شيء على اكتاف الاسرائيليين او من هم اسرائيليو الدم »، علما بان « مؤسس المذهب وواضع كتاب (راس المال) هو كارل

ماركس اليهودي». ان الموقع الطبقي واضح ، ولهذا كانت « الشيوعية » توضع في اسوأ اطار بالنسبة للاعلام الاصلاحي (٤). وربما للسبب نفسه ، كان الطريس لا يعترف بوجود « شيءاسمه المقاومة الفرنسية ضد النازي » ويعتبرها من قبيل «الخرافات والاساطير » المضللة ، «ذلك ان الولايات المتحدة هي التيحررت ارض المارشال جوان » (٦) . واستمرارا في نفس الخط كان يرى انسحاب فرنسا من الهند الصينية عملا مضادا لمصالح العالم الحر في « ايقاف التيار الشيوعي » ،(٢٧ – ١٠ – ١٩٥٣).والواقعان الطريس كان قد برز ، بعد الحرب العالمية الثانية ، كاحد المدافعين عن« الغرب» وكانت الولايات المتحدة الاميركية قد خرجتمنالحرب كدولة قوية « حريصة على سلامة العالم الحر » فلم يجد الطريس بدا من ان يعتبرها « دولة مسؤولة عن مصير الانسانية ، رغم هيروشيما وناكازاكي . لقد تنبه الاصلاحيون الى الدور الذي يمكن ان تلعبه الولايات المتحدة لصالحهم ، ولهذا بادروا ،بعد نهاية الحرب مباشرة ، الى فتح مكتب لهم هناك يديره السيد المهدي بنونة . وكان الطريس يقترح تحصين شمال افريقيا « تحصينا ينتفع به العالم الحر قاطبة ، عن طريق اقرار خطة ثابتة» (٢٩ – ٦ – ١٩٥٢) في مقابل تدخل الولايات المتحدة الاميركية « في قضايا الشمال الافريقي لصالح الضعفاء » و« المظلومين ». ان الخط منسجم تماما : اما النتائج فتعني ببساطة اخضاع النضال الوطني لظروف الحرب الباردة في مقابل الحصول على تحرر شكلي يباركه « الغرب الديموقراطي » بزعامة اميركا .

من الواضح ، الان ، ان الحركة الاصلاحية كانت تملك استراتيجية محددة تعبر من خلالها عن امانيها الطبقية . اننا لا يمكن ان نظن ان هذه الأستراتيجية كان يجري بحثها ومراجعتها اثر حدوث اي تغير في الوضع العالمي : لقد كانت تعبيرا عن « البراغماتية » التي تميز تصرفات الحزب في مواجهة

كل القضايا . وهكذا استطاعت الحركة ان تجسد نواياهاالقومية في ارتباط « ديبلوماسي » بجامعة الدول العربية في حين بقيت معزولة، عمليا ، عن الاتصال بالمنظمات الجماهيرية التي كانت تناضل في واجهتين : طبقية ووطنية ، الامر الذي جعل الحركة الأصلاحية عاجزة عن تحليل الوضع العربي بعد تقسيم فلسطين واعلان دولة اسرائيل . ان هذا العداء نحو المنظمات الجماهيرية تجلى في موقف الحركة من الحزب الشيوعي الفرنسي (رغم ما يمكن ان يقال عن موقف الحزب ذاته من استقلال المغرب) وفي صمتها المطلق عن الوقوف الى جانب الميولات الديموقراطية في اسبانيا . لقد كانت الحركة ، في يأسها من تسييس فعلي للجماهير قد اخذت تبحث عن ارتباطات « رسمية » على مستوى دولي من اجل الحصول على اقرب المكاسب ،لقاء بعض التنازلات،وفي ذات الوقت كانت تجد نفسها مضطرة ،طبقيا ، الى اعلان العداء نحو حركات شعبية تبنت النضال المسلح اسلوبا للخلاص من القهر الاستعماري (راجع : موقف الطريس من انسحاب فرنسا من الهند الصينية) .

٦ ـ الملاحظة السادسة :

الواقع ان الحركة الاصلاحية استطاعت ان تعبر في مدى ثلاثين سنة تقريبا عن « الحاجة » البرجوازية الى « التقدم والرقي» ولقد كان المثال البرجوازي الغربي ماثلا دائما في سلوكها على شكل مشاريع لترميم البناء ـ الاجتماعي « المتخلف » حتى وهو تحت السيطرة الاستعمارية . ان التكوين الارستقراطي البرجوازي للحركة كان لا يسمح لها بان تتجاوز حدود معنى « التجديد الاجتماعي » ولهذا فشلت في ان تصبح « حزبا وطنيا » حقيقيا يستوعب القاعدة ويوجهها نحو نضالات جذرية لا تعتمد «اساليب الاستفادة » . هناك نصوص كثيرة تؤكد ان الحزب لم يكن يجد

اذانا صاغية وانه واجه صعوبات متزايدة ، سواء من طرف « المحافظين » أو من طرف قطاعات شعبية واسعة . غير ان الطريس كان يؤكد ايضا ، في الاربعينات ، ان الحزب لا ينقصه المنخرطون . وهنا كانت تطرح مسألة العضو : من هو ؟ انالطريس لم يتحدث عن « نظام الحزب » ويجب أن نفترض انه لم يكن هنالك نظام محدد أو صفات ينبغي توفرها في « الاعضاء» . فالحزب كان شكلا من اشكال التجمع .وكانت وسائله الاعلامية اداته الوحيدة للتعبير عن ايديولوجيته وطرح مشاريعه الاصلاحية . ونظرا لضعف تنظيمه فان « الطريق الديمقراطي » كان هوالطريق الوحيد الممكن . ان الضرورة كانت تقتضي وجود « حزب قوي» يعبيء القوى الجماهيرية سياسيا (وليس عن طريق « الاناشيد الوطنية ») لمواجهة السيطرة الاستعمارية في المدن بواسطة الاضراب والتظاهر والعصيان ، وفي ذات الوقت يحطم الحصار المفروض على الارياف وسكان البوادي فيعبئهم عمليا وسياسيا للضغط ، وتدريجيا لخوض النضال المسلح في أي شكل من الاشكال . وهذا لم يكن واردا بالنسبة لحزب الاصلاح نظرا لوضعيته الطبقية .ولعزلته عن الاغلبية الساحقة من الجماهير القادرة على تحقيق الفعل الوطني . لقد كان حزب الاصلاح يعتمد على « قيادة الفرد » ، الذي كان بدوره يتعاون مع نخبة من الاعضاء ، يقع اختيارها بدافع « عائلي » وكان الطريس حريصا على هذه القيادة وبالتالي كان يرفض اي حوار بين القاعدة والقمة ويؤكد ان « «القيادة » يجب ان تقود لا ان تقاد » . وكان التكوين الطبقي للقيادة كالتالي : ارستقراطيون ، من ملاكي الارض والعقارات بواسطة الارث . وبورجوازيون يحترفون المهن الحرة (الاساتذة والمعلمون) او التجارة والحرف التقليدية او الوظيفة (ادارة الحكومة المحلية) . ان هذه الوضعية لم تكن تسمح الا بقليل من الحوار مع القاعدة الجماهيرية في المدن ، اما مع سكانالبوادي

فاننا يمكن ان نطمئن الى آن الحوار كان منقطعا خصوصا اذا ادركنا ان فئات من الفلاحين الفقراء في المنطقة كانت تئن تحت الاستغلال الارستقراطي لها ، ولهذا ، فالواقع ان رفع شعارات « لا طبقية » من جانب الحزب انما كان من قبيل الخطابة « البليغة » ، التي كانت كما ينبغي ان نفهم ، عنصرا هاما من عناصر الفكر الاصلاحي .

٦) **لقد كان ذلك كله ، من موقعنا ، يعلن اندحار طبقة** وسقوط ايديولوجية : طبقة كان « الاستقلال السياسي » بالنسبة لها حسما لوضعية متدهورة كادت تفلت من يدها (لقد كان واضحا، ان الاتجاهات الشعبية في الحركة الوطنية ، تميل الى حل الموقف عن طريق العنف) فاندفعت بكل رغبتها الكلبية في التسلق لتصبح « طبقة السلطة » ووكيلا لا يحسد ، بالنسبة لجيوبها الاخرى، في السوق الامبريالية العالمية . وايديولوجية عجزت عن اكتشاف الافق الاجتماعي للنضال الوطني ضد الاستعمار ، فبسطت الرؤية الوطنية ووقفت دون مسؤوليتها ودون مستوى الوعي الجماهيري في تعميق محتوى النضال الوطني ، وتصعيده الى معنى التحرر الكامل من كل اشكال السيطرة الطبقية .

اغسطس ١٩٧١

المراجع :

(١) من تراث الطريس : كتاب العلم (رقم ٨) مطبعة الرسالة .

(٢) حول القومية العربية : بولين (دار العلم للملايين) .

(٣) الثورة والتقاليد في افريقيا : فرناندو موران (اليانتا) .

(٤) تاريخ الاحزاب الشيوعية : الياس مرقص (دار الطليعة) .

الهوامش :

(١) تعتمد الملاحظة الرابعة اعتمادا كليا على نصوص مجتزأة من خطب الطريس ومقالاته .

(٢) هذه الملاحظة ، محاولة تقريبية لتصور وضع .انها تقوم في الاساس فوق معطيات اكثرها نظري .

(٣) لقد كانت انتفاضة (زايان) دليلا اخر .

(٤) اشار علال الفاسي الى هذا في المقدمة القصيرة التي كتبها بمناسبة صدور (تراث الطريس) .

(٥) المنظمات والهيئات التالية كانت في صفوف الحكم الجمهوري :

أ ـ الكونفدرالية الوطنية العمال (C.N.T) التي كانت تقودها الفدرالية الفوضوية الايبرية التي تضم اكثر من مليونين من الاعضاء .

ب ـ الاتحاد العام للعمال (بين مليون ومليونين من الاعضاء) .

جـ ـ الحزب الشيوعي الاسباني الارثوذكسي (٣٠٠٠٠ عضو) .

د ـ الحزب العمالي الماركسي .

(٦) راجع : مذكرات جاك دوكلو عن الحرب العالمية الثانية ، ونضال الجبهة الشعبية ضد الاحتلال النازي لفرنسا .

□ □

المغرب بعد الصخيرات

مارك كرافتز

المغرب بعد الصخيرات

وقع* الحدث المتوقع . فلم تكن مجزرة الصخيرات مفاجئة الا بالنسبة للصحافة العالميـة التـي لا تهتم عـادة بالمغرب الا من الزاوية السياحية . وقد كشفت للعالم كله هزالة حكم قـائم على توازن دائم بين الامبرياليات التي تتوزع الاحتلال الجديـد للعالم الثالث . أصبح العرش المغربي الان الة مفقودة السيطـرة عليهـا .

نقلت معظم الصحف الكبيرة وصفا شبه كامل لما حـدث « فعلا » في الصخيرات . اننا نعرف كل شيء : من اين دخـل تلامذة الكولونيل عبابو ، ما هو سلاحهم ، كيف مات الجنرال مذبوح ما هو لون الحمام الذي اختبأ فيه الحسن الثاني . آننا نعـرف كل شيء اي اننا لا نعرف شيئا . اي ان الحدث لم يعلمنا شيئا . كل ما يدلي به المراقبون هو ان الحدث كان « اشارة » . اشـارة عدم رضى ، اشارة الى وجود ازمة . انها بمثابة انذار للقصر . انذار باي شيء ؟ بان النظام مهتريء من الداخل بالرشوة والصفقات ؟ انه ، اذا صح القول ، في افضل مكان ليعلم ذلك . فالقصر يملك اضخم ثروة في المغرب . وقد كان على رأس اكبر الفضائح المالية وبالاخص اخرها ــ ٥٠ بالمئة من الرشوة الضخمة التي اخذت مـن شركة الخطوط الجوية الباكستانية وهي تابعة لبان اميركـان،

(*) عن مجلة « الازمنة الحديثة » الفرنسيـة ـ عدد اب ـ ايلول ١٩٧١

لقاء شرائها قطعة ارض في الدار البيضاء ـ ان القصر قد جعل من الرشوة اسلوب حكم . انه هو الذي رفع شعار « اغتنوا » . ويجيب المراقبون ان الانقلاب في اسوأ الاحوال ، قد ذكر جلالة الحسن بان الامور قد فاقت الحدود وان النظام معزول بشكل خطر عن الامة .

ليست الامور بهذه البساطة ! ان عزل الملكية ليس نتيجة مؤسفة لسياسة اوتوقراطية ولكنها كانت الهدف الواعي لعهد كامل وصم دائما بقمع اتخذ احيانا شكل المجزرة . وكان يطيب للحسن الثاني ان يردد « لا يهمني ان يكون في المغرب خمسةعشر مليون معارض ، المهم ان لا تكون هناك معارضة » .

اذا علمت الصخيرات القصر شيئا فهو في احسن الاحوال انه معزول برفقة اوفقير . تسير الامور كما تسير في أسوأ رواية بوليسية عندما لا يبقى مرافق لرئيس العصابة سوى « سفاحه » المحترف الذي انيط به ، بسبب الظروف ، اخطر السلطات . فقد الحسن الثاني في الصخيرات بعض اخلص اعوانه ، ولكنهم لم يكونوا جميعهم في نفس الصف . فمدبوح وشلواتي وحمو ومعظم المتمردين كانوا من صنع القصر ، كما انه هو الذي وضع الجنرالات الذين قتلوا في الصخيرات .

شدد الاعلام الرسمي ، في محاولة لفضح المتآمرين ، على الثروات الضخمة التي جمعها الضباط المتمردون . صحيح انهم اغنياء . ولكن لا اكثر ولا اقل من الاخرين . اغنياء بفضل«الظروف» التي يوزعها القصر ، مثله مثل شاه ايران ، لمشاركة العسكريين بالاعمال المالية ، ليزيد ارتباطهم بالعرش .ما تقوله عنهم اجهزة الاعلام ينطبق على كل الضباط المغاربة الموالين والمعارضين . فالصخيرات ، جزئيا ، ثمن السلطة المعطاة لجهاز القمع في المغرب. الجيش غير قابل للضبط ـ اليوم اكثر منه بالامس ـ ويعود ذلك

الى كونه ، تماما كالشرطة والفرق الخاصة ، لا يخضع لاية رقابة. وهو رهن ارادةالقصر او اوفقير وزمرتهما . ان مجزرة الصخيرات نفسها تحمل طابع النظام . فالضيوف الباريسيون الذين كانوا في الصخيرات انفعلوا من مجزرة لا تتجنب لا النساءولا الاطفال. ماكان عليهم الا ان يتذكروا مجازر الريف عام ١٩٥٩ والدار البيضاء عام ١٩٦٥ . لم تكن هناك حاجة لتخدير الجنود ليتحولوا الى قتلة: العادة المتبعة تكفي لجعلهم قتلة .

ولكن لماذا الصخيرات ؟ كيف نفسر ان رجالا طمرهم النظام « بفضائله » عرضوا حياتهم للخطر من اجل محاربته ؟ وباي هدف؟ لم تفسح لهم نهايتهم السريعة والعنيفة مجالا لتحديد اهدافهم. اننا على الاقل نعرف ماذا فعلوا بنصرهم المؤقت : لا شيء ، سيطروا على الاذاعة مدة خمس ساعات واكتفوا ببث متقطع لبيان مقتضب: سيطروا على الوضع ولكنهم نسوا ان يحتلوا المراكز الحساسة كمكاتب الامن الوطني ومركز البرقيات . وصف الملك محاولتهم بانها « انقلاب اناس متخلفين » ، ولكنهم كانوا افضل ضباط النظام. ان في القضية اخطاء عديدة لا يمكن تصديقها . فتركهم اوفقير على قيد الحياة ، وعدم تعرضهم للشرطة وقائدها يعني ان المتآمرين يعتمدون على قوات في الداخل والخارج غير قواهم الذاتية . ان الدعم المهووس الذي قدمته ليبيا هو على الارجح مبادرة من القذافي وليس بفعل اتفاق مسبق . ولكن هناك افتراضا اكثر جدية : اشتراك المخابرات الامريكية . صحيح ان عميلهم في المغرب هو اوفقير ، ولكن مدبوح هو الذي فاوض في واشنطن . في الربيع الماضي ، قبل زيارة الحسن الثاني للولايات المتحدة ! ومدبوح قد اطلع على الوثائق التي بينت مسؤولية القصر في قضية البان امريكان ، والتي كانت على الارجح مفجر انقلاب تموز . ان القضية ليست مجرد قضية رشوة ، ولم ينزعج الامريكيون لسبب اخلاقي. فالمغرب حجر اساس في استراتيجية واشنطن المتوسطية. والقواعد

الامريكية تجثم ، رغم نفي الحسن الثاني ، فوق ارض المغرب : كشف ذلك مجلس الشيوخ الامريكي برفضه فتح الاعتمادات التي تخص القواعد ما لم يضمن وجودها اتفاق رسمي . نستطيع ان نفهم إهتمام ادارة نيكسون ، بامن النظام التي قد تهدد سياسته باحداث تغييرات عنيفة تتعارض مع مصالحها . فكانت مصلحة الاجهزة الامريكية تقتضي دعم ، او على الاقل السماح بقيام عملية يمكن ان تعيد ترتيب النظام بشكل يتوافق مع مصالحها . انه ثمن مرتفع « لانذار » ولكن وكالة المخابرات المركزية لم تعودنا على الاكتراث بالاثمان ، والاخطاء التكنيكية ـ المجزرة ـ ليست على كل حال من فعل المخابرات المركزية .

وما حدث بعد ذلك يدعم هذا الافتراض . الرشوة هي مرض النظام ؟ يتعرض لها الملك علنا ويشكل حكومة « انتقالية » لتطبيق « نفس السياسة باساليب جديدة » . انها حقا حكومة عجيبة ، موزعة بين كريم المسراتي ، احد رجال اعمال القصر ، كرئيس للوزراء واوفقير المعين في نفس الوقت وزيرا للدفاع وقائدا عاما للجيش وهذا امر مهم ، فلاول مرة في المغرب تتجمع في يدي شخص واحد ـ واي شخص ـ كل السلطات العسكرية الفعلية . وهذه الحكومة هي فعليا توازن ذكي بين اطراف تحافظ على المصالح الامريكية والفرنسية الخاصة . المسراتي والتكنقراطيون المقربون من فرنسا للقضايا الاقتصادية ، واوفقير ورجاله للمحافظة على النظام . انها السياسة الوحيدة الممكنة بالنسبة للحسن . فمعظم السياسيين الذين عرض عليهم الاشتراك في الحكومة رفضوا العرض مع كونهم من المرتبطين تقليديا بالملكية . فللعمل مع الملك يجب ان يكون هناك شيء يمكن خسارته . اصبحت الانتهازية ، بعد الصخيرات ، تستتبع الحذر .

هناك درس اخر بعد احداث تموز : غياب الشعب . كل التحقيقات الصحفية بعد الصخيرات ركزت على هذه النقطة . لم

تحدث ردود فعل شعبية لا عند نبأ نجاح الانقلاب ولا عند نبأ فشله. علينا ان ندرس الموضوع . صحيح انه لم تقم مظاهرات جماهيرية عندما علم الشعب « بموت » الملك . غير ان « مقاهي » المدن الكبرى قد احتفلت فورا بالحدث . ولكن النزول الى الشارع امر اخر . فبعد آذار ١٩٦٥ يعرف المغاربة ثمن التظاهر في المدن .ان موت الحسن هو بالتأكيد سبب اقامة احتفالات ولكنه ايضا سبب لاثارة المخاوف . فالشعب معزول عن اي مشاركة في الحياةالعامة، ولا يملك اية وسيلة خاصة للتعبير السياسي ، فهو غير مستعدان يكون « كبش المحرقة » . وهذا يفسر غياب الشعب في اول الازمة. ولكن رفض التظاهر لدعم الملك هو ذو طبيعة مختلفة . كان من السائد بعد عام ١٩٦٠ ان الملكية لا تتمتع باية شعبية . ومنذ ١٠ تموز يعلم الجميع ان لا وزن للملكية . كانت احزاب المعارضة تميز بين الحكومة والنظام ، بين سياسة الحكم والملكية .ولكن لم يعد بعد الصخيرات امكانية للتمييز . فالملك ، وحكومته الجديدة والقديمة ، وقوى القمع وسياسة النظام هي جزء لا يتجزأ . فكون الحسن الثاني امير المؤمنين لا يمنع كونه رمز نظام مكروه (...) . وكان تشكيل حكومة جديدة دليل كون القصر لا يملك اي وهم حول الحل : المال والقمع هو الجواب حتى اشعار اخر .

ربما كان الملك يراهن على ايجاد حل وسط مع المعارضةلايجاد مخرج ولو مؤقت . منذ عام فتحت مناقشات مع الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، ولكن الاستفتاء الدستوري والانتخابات المزورة قد قطعتها . كما ان اسلوب محاكمات مراكش ينذر بحوار ممكن. بعد ١٠ تموز حاول القصر المفاوضة بواسطة رئيس الشرطة (!) دليمي . دون جدوى . فموقف احزاب المعارضة دقيق . وتقتصر اساليب التعبير التي تملكها على البيانات المتقطعة التي تصدرها « الكتلة الوطنية » ـ التي تضم الاستقلال والاتحاد الوطني للقوى الشعبية على مستوى القيادات ـ ولا يستطيع احد الاحزاب فرض

تغييرات جذرية في النظام بواسطة المفاوضات . ولكنهم في الوقت نفسه لا يستطيعون رفض الاتصال بالقصر ونقل النقاش السياسي الى الجماهير . فالاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، الذي يضم اكثرية التيار التقدمي المغربي هو ، باستثناء المناضلين المنفيين ، مجموعة في مراكش موزعة بين قفص الاتهام والدفاع في المحاكمة. ولا يستطيع ان يجيب على عروض القصر الا بطرح قضايا تمهيدية: قضية بن بركة ، مصير متهمي مراكش . ويطالب البيان الذي اصدرته الكتلة الوطنية في ١٠ اب بانتخابات حرة لجمعية تأسيسية ولكن النظام لا يستطيع قبول ذلك دون ان ينتحر . ولكن هذا التعنت هو ايضا دليل مأزق المعارضة . ورغم المشادات العنيفة بين المحكمة والدفاع لم تأخذ المحاكمة طابع القطيعة . ومن الغريب ان يترك مناضلون قد اعطوا الأدلة على صلابتهم وشجاعتهم المحاكمة تنزلق الى نقاشات حول قضايا اجرائية . ويجيب المحامون ،وبينهم من المناضلين ، ان ما يهم الان هو انقاذ حياة رفاقهم . ربما كانوا على حق . ولكن مسيرة المحاكمة والاسلوب المتبع هو ضمنيا اعتراف بفشل السياسة التي اتبعتها المعارضة ــ وخاصة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ــ منذ ١٩٦٥ ــ بعد انتفاضة مراكش .

فتحت انتفاضة اذار ١٩٦٥ ــ وهي كناية عن ثورة الشبيبة الثانويين اولا ثم الطلاب والعاطلين عن العمل ، انضم اليهم قسم من عمال الدار البيضاء ــ فتحت ازمة ثورية في المغرب لم يستطع ان يجيب عليها سوى طرف واحد هو النظام : بمجزرة .

واراد الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، بعد فشل «مؤامرة» عام ١٩٦٣ ، ان يبني منظمة فعلية . ولم يستطع الاجماع الذي تم حول مقررات عام ١٩٦٥ ــ بناء خلايا مهنية ، مركزية اشد في النضال لكسب المناضلين ــ ان ينقذها بعد البدء بتطبيقها . فاكثرية الحزب ابقت على نظرتها التقليدية للحزب العلني المرتبط بمجموعات « مركبة » منعزلة عن النضالات الاجتماعية . ولم تتحكم بالعلاقة

بين الاثنين استراتيجية تنسق بين العمل العلني والعمل السري . ولكن تضامنا حدثيا يفرض نفسه على اعضاء الحزب الواحد . بعد عام ١٩٦٧ ، اكتشف مناضلون يهتمون « بجدية » الوضع التنظيمي ، ومن خلال الممارسة ، ان ايجاد ربط عضوي مع النضالات الشعبية هو شرط لا بد منه لحزب ثوري يريد ان يكون شيئا أخر غير تركيبة مفككة من الزعماء « المستوزرين » و « المناضلين الشهداء » .

لم يكن باستطاعة قيادة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، المقتصرة عمليا في المغرب على عبد الرحيم بوعبيد ، بعد القمع والموقف الانتهازي للقيادات النقابية ، الا ان تحاول القبول بالوضع والسعي الى اعجل الامور في الدفاع عن متهمي مراكش . ولكن هل هذا هو الدفاع الوحيد الممكن ؟ من المؤكد ان الظروف قد فرضت ذلك. فهل يجب بسبب ذلك محو الماضي ؟

ابعد من تطورات المحاكمة ، وبعد انقلاب ١٠ تموز ، تطرح قضيتا توحيد القوى الثورية وربطها بالثورات الشعبية نفسها بشكل ملموس في المغرب .

منذ عام ، وفضلا عن الثورة المستمرة للطلاب والثانويين ، يواجه النظام تحركات شعبية واسعة . وقد اظهرت الانتفاضة الفلاحية في الريف بعد انتفاضة « سطاط » وغيرهما ، تزايد كفاحية الجماهير الفلاحية . وقد انضمت عدة قبائل الى ولد خليفة في منطقة قنيطرة لتمكينها من استعادة اراض ورثها الاقطاعيون من المستعمر . وقد اشترك مندوبون عن القبائل في عملية احتلال ولد خليفة للارض وتصادمهم مع فرق اوفقير الخاصة. انها ظاهرة مهمة لأنها تظهر ان الاقليمية القبلية التي استعملتها السلطة المغربية تسير نحو الزوال . والاضراب عن الطعام الذي قام به عمال المناجم في قطره ، اشارة اخرى : الموت افضل من الاستمرار في العيش والعمل بهذه الطريقة . قد يقال انها تحركات معزولة،

وانها لم تنتج الأطر التي تسمح لهابالتعبير عن استقلالية الحركة الشعبية . آن ذلك صحيح . من هذه الناحية لم يتغير الوضع منذ عام ١٩٦٥ . الا ان جميع آلاحزاب تعرف الان مشاكلداخلية. وقد رأينا وضع الاتحاد الوطني للقوى الشعبية . ولم ينجح حزب الاستقلال القديم من ذلك ، فالمناضلون الشباب يتطلعون الى عمل مشترك مع العناصر الثورية . وقد انشقت مجموعة من حزب التحرر والاشتراكية (الحزب « الشيوعي » سابقا) لتشكل تنظيما ماركسيا ـ لينينيا .

ومما يزيد من اهمية هذا الانشقاق انه قد يدفع الى تجذير مواقف مناضلين عديدين داخل حزب التحرر والاشتراكية لم يجدوا من الضروري الخروج منه .

الوضع ليس مثاليا . فهذه المجموعات لم تجد بعد الاشكال الملائمة للعمل الجماهيري في المغرب . مع ان ذلك هو همها الدائم. والمناضلون المغاربة يأتون اساسا من البرجوازية الصغيرة . وهذه الاخيرة تملك ميلا طبيعيا الى اتباع الطريق الاسهل والحل الارخص. فتتمتع الصخيرات ، بالتالي ، في الاوساط السياسية بشعبية مشبوهة . فقد « أقدم » الانقلابيون ويقدم عملهم ، الذي لا يحلل طبقيا ، على انه بديل وهمي للقوى السياسية التقليدية المتقاعسة وهذا الوهم قوي ودائم الظهور : انه بلا شك وليد الظروف ولكنه لا يمكن انهاؤه خارج بناء ونمو ممارسة جماهيرية لتنظيم ثوري ، بدأت ملامحه تتحدد .

(انتهى المقال المترجم عن مجلة « الازمنة الحديثة » الفرنسية)

الملك والجيش :

من جديد تفجرت تناقضات النظام بين الملك وبورجوازية الجيش في محاولة انقلابية ثانية ، كادت ان تطيح بالسلطة الملكية. وفي هذه المرة كانت بقيادة الرجل الثاني في النظام الذي حمل

السلطة الملكية على كتفيه الى يوم مقتله .

ولم تكن الجماهير بحاجة الى وقت كبير حتى تدرك مغزى العراك الدامي الذي يمزق سلطة الطبقة الحاكمة رمز الاستغلال والقهر الذي تعيشه في كل حياتها اليومية : وكان هذا الادراك الشعبي اقدر على تلمس الحقيقة واستيعاب الاحداث من التحريض الرخيص الذي جعل من ١٠ جوي (تموز) « ثورة » ومن ٢٦غشمت (اب) « عملية فدائية شجاعة » !

● **الملكية وبورجوازية الجيش :**

لكي تثبت السلطة حكمها كانت بحاجة الى جهاز قمعي عسكري من طبيعتها ، فاعتمدت في ذلك على اختيار كوادر الجيش العليا من ابناء الاقطاعيين القدماء ، والذين تفانوا في خدمة الامبريالية وظلوا موضع ثقتها . ومن جهة اخرى عملت على اشراك هذه الفئة القيادية في الامتيازات الاقتصادية الجديدة حتى يظل لها نفس المصلحة في النظام القائم .

لقد رافق اشراك الكوادر العليا للجيش في الامتيازات الاقتصادية تجديد في القاعدة الطبقية للحكم ، ذلك ان الدولة دخلت وقتها ٦٤ ــ ٧٢ في مساعدة وتكوين اوليغارشية جديدة عمادها الملاكون العصريون بدل الاقطاع القديم الضعيف والمفكك اقتصاديا والمدان سياسيا .

لم تنتقل الاوتوقراطية الملكية الى هذه السياسة الا بعد ان استحوذت على السلطة كاملة فيما بين ٦٠ ــ ٦٣ وقمعت بشدة كل القوى السياسية وضربت كل مظهر ديموقراطي لنظامها . وفي كل هذه المرحلة كانت ركيزتها الوحيدة هي اجهزة القمع وعلى راسها الجيش كقوة احتياطية حاسمة في ميدان الصراع . لكن الاوتوقراطية الملكية كلما توغلت في سياستها لتقوية شوكة الاوليغارشية الجديدة ، كانت تزيد انفصالاً عن مجموع القوى

الاجتماعية الاخرى .واتكالا نهائيا على الجيش .

ان النتيجة الاولى لهذه السياسة : فقدان اي مظهر وطني وانكشاف الطابع القمعي الطبقي للسلطة .

لقد كانت انتفاضة مارس (اذار) البداية الحقيقية لسقوط الملكية . يومها لم يعد الملك في اعين الجماهير « الرمز الوطني » و « حامي الله والدين » .

فقدت الملكية رصيدها الوطني الموروث وغدت الطفيلي الاكبر على سطح النظام بمجرد انتهاء دورها الايديولوجي والسياسي في كبح جماح الصراع الطبقي . لقد انكشف المظهر الحيادي المزيف للدولة ، ودخلت الجماهير مرحلة جديدة في وعيها السياسي،مرحلة النضال الديموقراطي الثوري . لكن الملكية ستستمر صاحبة السلطة والمركز الاقتصادي الاقوى . ومن اجل ان تضمن استمرارها تحبط كل تمركز اقتصادي بورجوازي قد يتجاوزها .

ان قاعدتها هي اخضاع كل الطبقات لسلطتها وسيادتها التي يجب ان تكون وحدها في موقع الحسم والتقرير . ان مقياس تنظيم جهاز الدولة من الوسط البورجوازي هو الولاء الشخصي المحفوف بالخطر الدائم من خلق اي تمركز بورجوازي قوي وثابت .

من هنا تنبع ازمة جهاز الدولة الذي اصبح عديم الفعالية ومرتعا للاغتناء الشخصي ، ولو على حساب الحلفاء الامبرياليين وعلى الحصة الضعيفة المتروكة للتنمية . في وضع كهذا ، حيث العبودية شاملة ، وحيث الربح الخاطف والامتياز الشخصي والاستهلاك الفاجر هي قيم النظام القائم ، من جيب الى جيب ، القمم هم المرتشون الكبار ، والرشوة في اشكالها الضخمة ، هي بشكل ما احدى صور تراكم « راسمال البذخ » لبورجوازية التخلف ، يسقط هذا الوضع الذي نمى بيروقراطية جشعة تكاد تلتهم اخضر الحكام ويابسهم ، على واقع اقتصادي متقهقر وشديد التناقضات الطبقية .

لقد زادت حدة هذه التناقضات من جراء التدمير الجماعي، السريع والمتلاحق لكيـان الطبقات الشعبية ، فلاحين وعمـال وبورجوازية صغرى . لقد قذف بالالاف منها الى التشرد ليعززوا جيش البطالة الضخم ، خاصة الفلاحين الفقراء وعمال المناجم والحرفيين والتجار الصغار . بالاضافة الى بطالة المثقفين والكوادر .

● **عفونة جهاز الدولة :**

لم ينتفع من السياسة الجديدة للدولة الا حفنة الاوليغارشية الصاعدة وجزء من البورجوازية المتوسطة ، بينما شمل الباقي منها الحصار الاقتصادي الذي تفرضـه الاولغارشيـة والاحتكارات الامبرياليـة حتى في المجال الصناعي الاستهلاكي ، الذي تأمل البورجوازية المتقدمة ان تحتل مكان الصدارة فيه (النسيج، المواد الغـذائية) .

ويبين الدور الذي قامت به الدولة في الميدان الاقتصـادي بهذه السنوات بصفتها الموجه والممول الاكبر من جهة ان الشعب هو الذي دفع الثمن غاليا من اجل هذا « التقدم » الرأسمالي المخدود موضوعيا ، وبالتالي افلاس اي تنمية في الاطار الرأسمالي التبعي . ومن جهة اخرى مدى تعلق الطبقة الحاكمة بالدولة لاستطراد نموها وبالتالي تورم طفيليتها .

وفي الخلاصة ، كان عجز الدولة امام تناقضات نمو الرأسمالية في الاطار التبعي ، المظهر الواضح في الازمة العامة للنظام . ويتجلى هذا العجز في الاشكالات الاتية : الازمة الاقتصادية الدائمة ، ضعف الاستقرار السياسي ، خطر تفجر شعبي ، عفونة جهاز الدولة .

وما كان للتناقض ان ينفجر بين الملك والطبقة الحاكمة فـي الوقت الذي كانت فيه الدولة تقدم خدماتها الكبرى لهذه الاوليغارشية وتتمتع بقسط من الاستقـرار السياسي ٦٦ ـ ٦٩ . امـا ان الاوليغارشية تقوت ، واما ان التناقضات الطبقية زادت حدة، فلا

بد من استدراك الوضع .

فبعد سنوات قليلة تفنى فيها الحكم بالاستقرار السياسي ، لان قوى المعارضة قمعت وفشلت في استيعاب التطلعات الثورية للجماهير ، عادت الجماهير ابتداء من ١٩٦٩ على الخصوص الى النهوض من جديد ، وهي اكثر وعيا طبقيا ونقمة على الحكم . ان اشكال الاحتجاج والرفض الجذري تتخمر وتتوسع في المدينة او في البادية ، واصبحت امكانيات انفجار شعبي وثوري مسألة راهنة . لكن الجماهير لم تمتلك بعد قوتها التنظيمية والسياسية التي تمكنها من الاطاحة بالسلطة ، رغم ان افاق تحركها لا تحمل طاقة مدمرة لا للسلطة وحسب ولكن لكل النظام الرأسمالي التبعي .

البورجوازية العسكرية وحدها تملك قدرة انية لتحطيم الملكية ولاستدراك الوضع موقتا . ومهما كانت الدوافع الاخلاقية لجنرالات وكولونيلات ١٠ جويي (تموز) و ١٦ غشت (اب) وسواء شارك منهم البعض في النهب والقمع او لم يشارك الاخرون ، فان هذه الحركة الانقلابية كانت تلبي معطيات ازمة الطبقة الحاكمة .

وليس غريبا ان يكون المظهر الايديولوجي لانقلاب ١٠ جويي ـ تموز ـ اخلاقيا صرفا ضد الفساد والبذخ ، فالحل الذي يقدمه الانقلابيون هو دولة عسكرية حازمة ، تنهي في نظرهم تعفن جهاز الدولة الذي يشكل لوحده تحريضا يوميا لثورة الجماهير .

هل يمكن ان تتحرك البورجوازية العسكرية ، وهي بعيدة عن دعم الامبريالية ؟ الاحداث بنفسها اجابت عن هذا التساؤل : ان الامبريالية الاميركية التي اشرفت فعليا على قمم الجيش الملكي ، كان ضرر مصالحها حدثا مباشرا ، ومادة الخلاف داخل الجهاز الحاكم ، كانت على الاقل في وضعية المتفهم لما يدور في خلد الانقلابيين ولها كل المصلحة في تحركهم .

● **بعــد الصخيرات :**

كان الجديد بعد فشل محاولة الصخيرات هو تفكك جهــاز الدولة وعزلة الملكية . بعدها اتجه الملك الى محاولة للتوفيق بيــن اختيارين : تدعيم مركزه المتهاوي كسلطة عليا فوق النظام . ومن جهة اخرى معضلة « عجز الدولة » التي كانت مصــدر التناقض المباشر بينه وبين بورجوازية الجيش . فــي الاتجاه الاول سار الملك لتدعيم وجوده ضد الجيش والجماهير في مفاوضته مع الاصلاحية، وفي الاتجاه الثاني طرح حاجته الى حكومة تكنوقراطية .

وكان في الوضع ما يبرر امكانية التحالف بين الملك والاصلاحية:

ــ فالبورجوازية المتوسطة مفككة قاعديا وعاجزة سياسيـا. وذلك باستفادة اجزاء منهــا من مؤسسات النظـام : « الغــرف التجارية والقروية » ، ومن مساعدات الدولة ، وجزئيا من توسيع العلاقات الرأسمالية في البادية وهي لا ترغب في النهاية في اكثر من تحويل هذا التحالف التكتيكي الى تحالف استراتيجي مــع النظـام .

ــ البيروقراطية النقابية تعيش ازمة الجهاز النقابي الدائمة التي لا حل لها ، في مصلحة البيروقراطية الا بانتهاء وضعيــة المعارضــة .

ــ التكنوقراطيون لا يشكلون نقيضا جذريا للنظام القائم،وانما يبتغون التحول من اداة مبعدة او منقذة في جهاز دولة اوتوقراطية الى اداة مقررة ضمن اصلاحات اقتصاديةتقوي مركزهم السياسي.

لكن الوضع المتفجر ، الذي خلقته الجماهير الشعبية ابــان المفاوضات من جهة ، والسخط الذي يعم الجيش من جهة اخرى ومصالح الملك المتناقضة بين ارتباطاته الطبقية ومصلحته الخاصة من جهة ثالثة كلها تركت الوضع في نقطته الجامدة.

ففشل اختبار الملك . لا حكومة اصلاح ولا حكومة تكنوقراط،

ولا هما معا ! وعاد الوضع كما كان عليه في السابق ، فحاولت البورجوازية العسكرية من جديد تتميم ما فشلت عنده محاولة الصخيرات .

ولئن كان الانقلابان يستمدان حوافزهما من ازمة الطبقة الحاكمة امام عجز السلطة عن مواصلة حكمها دون هزات سياسية عنيفة ، فلا يعني ذلك مباشرة ان الطبقة الحاكمة كانت مؤيدة كلية للحل الانقلابي . لان موازين القوى موزعة بداخلها بين الولاء للامبريالية الفرنسية والولاء للامبريالية الأميركية ، لان هذه الموازين من جهة اخرى تأخذ الى حد بعيد صبغة اقليمية في نظام لا زال فيه مثل هذا الانتماء يلعب دورا فعالا . كما ان استناد الانقلابيين على المصالح الاميركية لا يعني من جهته تناقضا حادا مع المصالح الفرنسية . فالخلاف بينهما لا يتجاوز حدود صيغ حل الازمة ضمن توافق مصالحهما . ومن الواضح ان المصالح الفرنسية الكبرى تدفع مرحليا بالحكم الى التعاون مع الاصلاحية ، بينما تفضل الامبريالية الاميركية تحت ضغط مصالحها الاستراتيجية المستعجلة في الوطن العربي ومنطقة البحر الابيض المتوسط اقامة نظام عسكري يقطع الطريق ، لمرحلة ما ، على امكانية انقلاب بورجوازي صغير .

على هذه الارضية الطبقية التاريخية (وقد عرضناهاباقتضاب شديد) تحرك انقلاب ١٠ جويي – تموز – و١٦ غشت – اب – لكن ما هو موقع الجنود والضباط الصغار من حركة الجماهير حالا او مستقبلا ؟

● الجيش والجماهير :

من الواضح ان الجيش لم يستعمل ولو مرة واحدة في قضايا التحرر الوطني او العربي ، ولكنه استخدم في حرب الحدود

الجزائرية المغربية تحت شعارات شوفينية لمحاربة نظام تقدمي كان يضايق النظام المغربي بانجازاته الشعبية وكأداة تحريضية للجماهير منتصبة على الحدود ، وبنفس الوقت جند الجيش كلية لقمع مقاومة الجماهير الشعبية سواء في مارس او في تمرد الريف .. بهذا المعنى يكون الجيش كمؤسسة جهاز الدولة اداة قمع في خدمة السلطة والطبقة الحاكمة ، سواء كان هذا القمع في الداخل او الخارج .

الا ان تركيب الجيش هو بالتقريب امتداد لنفس التركيب الطبقي الذي يشكله النظام القائم . وهو لهذه الطبيعة لا بد ان يقبل بتطورات وانعكاسات الصراع الطبقي . كما ان السلطة الحاكمة تحاول من جهتها ان تسلبه هذه الحساسية بواسطة الطاعة العسكرية ، وعزل الجيش عن الشعب ، وبالقمع السياسي والايديولوجي . بهذه الثنائية ، اذن ، تتحدد طبيعة الجيش : فهو من جهة مؤسسة موحدة من مؤسسات الدولة ، اداة قمع . ومن جهة اخرى ، امتداد تقريبي لنفس التركيب الطبقي ، مقسم وقابل بانعكاسات الصراع الطبقي .

ان فصل احدى الواجهتين عن الاخرى في هذه الطبيعة يؤدي الى اخطاء سياسية قاتلة .

وفي مثل حالة انقلاب ١٠ جويي - تموز - او اي انقلاب اخر ، فان قاعدة المشاركين المنفذين (كتلامذة اهرمومو) ليست هي التي تحدد طبيعة الانقلاب ، لان مشاركتهم لا تخرج عن اطار التنفيذ العسكري ، حتى ولو كانوا يتعاطفون مع الاتجاه الانقلابي أما الذي يحدد هوية الانقلاب هم قادته ، جهازه السياسي ، بطبيعتهم الايديولوجية والسياسية والطبقية ، وبالدور الذي يستجيبون له كجهاز سلطة في نمط الانتاج .

وفي جميع الحالات فان الحركة الانقلابية في مثل نظامنا لا

يمكن لها بتاتا ان تخرج عن اطار العلاقات الرأسمالية التبعية ، لان الثورة التي تعني قلب علاقات الانتاج الرأسمالية نحو علاقات اشتراكية لا يمكن لها ان تقوم باجراءات اقتصادية من اعلى ولكن بالتحرر السياسي للجماهير الشعبية ، وهاته الاخيرة لا يمكن ان تتحقق هي الاخرى بقرار اداري ، ولكن فقط بالتحرر الذاتي للجماهير من خلال العملية التاريخية لنضالها الطويل وبقيادة البروليتاريا لهذا النضال .

لهذا السبب ، مهما كانت ارادة الانقلابيين العسكريين ، يواجهون وهم في السلطة بضغوط موازين القوى التي تتحدى قوة ارادتهم . والتجربة العربية احسن دليل .

لقد دفع الانقلابان الفاشلان الوعي الاحتجاجي والمعادي للملكية مسافات بعيدة ، الا ان هذا الوعي لا زال في حدود الفكر الانقلابي وروح الانتقام « لشرف » الجيش الذي انهكت «كرامته» من طرف الملك . هذا الفكر وهذه الروح لا زالا ينطلقان من ان الجيش وحدة متجانسة والانقلاب هو الحل .

ولاسباب تكوينية عديدة ، وخاصة في الجيش المغربي ، يتخلف الوعي الثوري الاشتراكي في صفوف الجيش الا ان القوى الثورية يمكن لها ان ترتكز على الواقع الطبقي في الجيش لتدفع بهذا الوعي البورجوازي المتمرد نحو وعي اشتراكي ثوري ، وذلك يتطلب نمو الحركة الجماهيرية الثورية ذاتها وتقديم برنامج البروليتاريا لاستيعاب القطاعات المتقدمة في الجيش .

ولا يساعد الثورة ولا يقدمها ، ولو خطوة واحدة ، من لا يقيم من منظور ثوري الانقلابين الاخيرين حسب طبيعتهما الطبقية ، ومن لا يحدد موقفه من الاسلوب الانقلابي في العمل الثوري . فمن يخدم موضوعيا النزعة الانقلابية البورجوازية يؤخر الوعي الثوري عند الجماهير والجنود .

ومهما كانت العوامل الموضوعية لمرحلة انتقال عسكرية بورجوازية على غرار التجارب العربية ، فان الموقف الثوري يتشبث حقا بتمثيليته الطبقية للجماهير ، ولا يسقط في النزعة الانتهازية البورجوازية الصغيرة التي تتمثل في الانتقال والتردد ما بين مصالح الطبقة العاملة والبورجوازية ، ما بين الثورة الاشتراكية واصلاح النظام الراسمالي .

* *

ان شروط ثورة ديمقراطية شعبية تحت قيادة البروليتاريا متوفرة هي الأخرى بقدر اكبر . فالصراع بين الاتجاهين ضروري: اما ان تنتصر فيه البروليتاريا وتكسب قيادة الثورة ، متغلبة على كل العوائق الموضوعية بتنمية الوعي البروليتاري الثوري وتنظيم الجماهير بما فيها الجنود ، واما تنتصر البورجوازية بقفزة عسكرية ويكون بعدها لزاما على البروليتاريا ان تستمر في نفس نضالها ولنفس الاهداف ضد الشكل الجديد لحكم البورجوازية .

مجلة انفاس

□ □

فهرست

تقديم الناشر ٥

الازمة المغربية في الغربال ٦

المأزق الاقتصادي ٤٥

مناضل تقدمي مغربي

انتفاضات الفلاحين أولاد خليفة ٦١

الجذور التاريخية لازمة الحركة التقدمية ٧١

حميد يرموك

الخلفية السياسية للحركة الطلابية ٩٥

أ. الريفي

حديث مع ثوري مغربي

حول مميزات الوضع الراهن في المغرب ١٤١

نضالات الطبقة العاملة المغربية ١٦٩

معركة عمال مناجم خريبكة ١٧١

العلاقات والصراعات الطبقية الراهنة في قطاع النسيج ١٩٩

هل يجب تغيير صوماكا ٢١٤

احمد طارق

حول اضراب عمال السكر ببني ملال

والنضالات العمالية في الاقليم ٢١٨

محمد د.

موضوعات في الخط العام لنضال الطبقة العاملة ٢٢١

ناوري حسن

دور البنوك الاجنبية في المغرب ٢٥٥

حسن اقبال

ملاحظات على نقد الحركة الاصلاحية وافقها الايديولوجي ٢٦٧

ابراهيم الخطيب

المغرب بعد الصخيرات ٢٨٩

مارك كرافتز

الملك والجيش ٢٩٦

مجلة انفاس

دار ابن خلدون
للطباعة والنشر والتوزيع
ص. ب ٩٣٠٨
تلفون ٢٥٣٠٨٩
بيروت

* * *

صدر عن الدار

يعيش أهل بلدي

(اشعار مصرية ثورية)   أحمد فؤاد نجم
(غناء الشيخ امام)
ـ صوت نقمة الجماهير بعد هزيمة ٥ حزيران .
ـ عمل فني رائع خرج من صلب التحرك الجماهيري واندمج فيه .

* * *

حقائق الصدام

مع الحزب الشيوعي السوداني
حسين عبد الرازق

* * *

الانتفاضة الطلابية في مصر

(يناير ١٩٧٢)
الوثائق الكاملة للانتفاضة الطلابية

صدر عن الدار

نحن التوباماروس

تجربة حرب عصابات المدن في الارغواي

كتاب ألفه الثوار بأنفسهم !! مع دراسة عنهم للكاتب

اليساري : ريجيس دوبريه .

* * *

قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري

سجل ضخم يتضمن الوثائق الكاملة من المؤتمر

الثالث حتى المجلس الوطني .

* * *

اليمــن

الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال

للدكتور محمد علي الشهاري

صدر حديثا :

مناقشات حول المجالس العمالية :

غرامشي وتولياتي وعدد من العمال والنقابيين الخ..

* * *

يصدر قريبا :

الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن :

الجبهة القومية

قدم له : عبد الفتاح اسماعيل

* * *

لماذا ينتصر الفيتكونغ ؟

الفرد بورشيت

* * *

الماركسية والمسيحية والثورة

الاب كاميلو توريس

هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المغرب وضعت في بحر الاعوام الثلاثة الماضية (٧٠ ـ ٧١ ـ ١٩٧٢) ، نشر بعضها في مجلة « الحرية » ببيروت ، وبعضها الاخر ـ وهو القسم الاكبر ـ نشر في مجلة « انفاس » المغربية التي يصدرها ويشرف عليها « تجمع يساري مغربي » .

وتمثل هذه الدراسات اتجاها عاما لتخليلات « اليسار الثوري الجديد » الذي خرج عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أو عن الحزب الشيوعي المغربي (حزب التحرر والاشتراكية) .. وتتفاوت هذه الدراسات في تمثيلها لهذا الاتجاه العام نظرا لانها كتبت على مراحل زمنية متباعدة تعكس مرحلة النضوج النظري والسياسي في حينها .. هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان هذه الدراسات لا تمثل وجهة نظر مجموعة واحدة ـ وان كانت احداها هي الغالبة ، وهي مجموعة « انفاس » ـ انما تمثل وجهة نظر مجموعات او عناصر وافراد مختلفين .

وتبقى هذه الدراسات ـ بوجه عام ـ تمثل انضج تحليل علمي ـ بالمنهج الماركسي ـ للصراع الطبقي في المغرب وقضاياه المختلفة.

بيروت كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣

الثمن ٤٥٠ ق . ل
٦٠٠ ق . س

